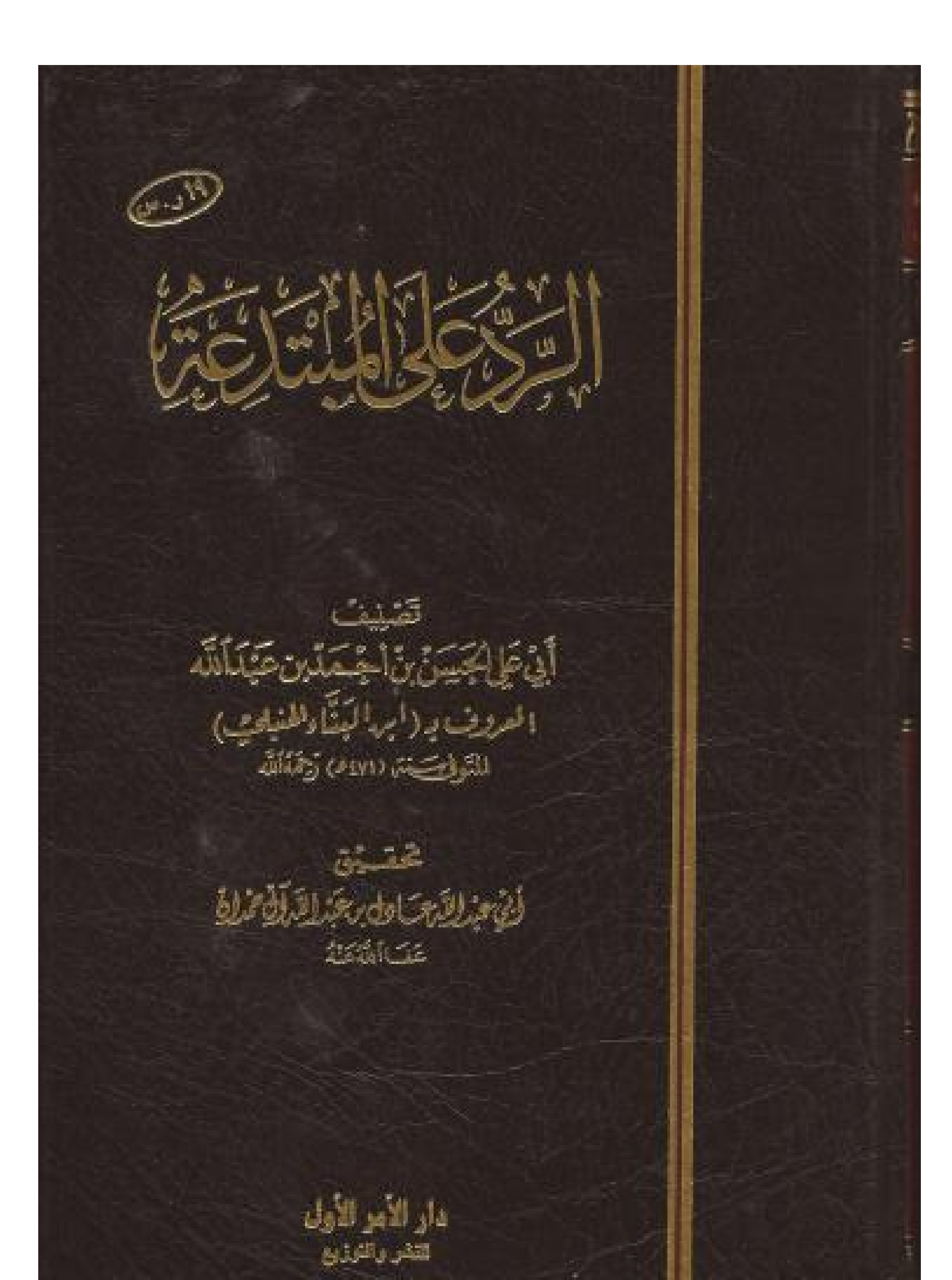
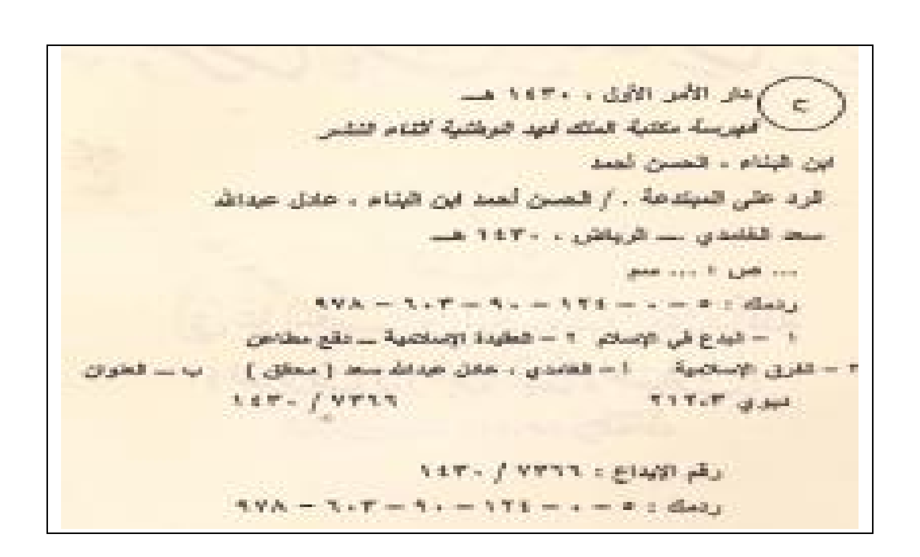

الرد على المبتدعة
تصنيف
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله
المعروف بـ (ابن البنا الحنبلي)
المتوفى سنة (٤٧١هـ) رحمه الله
تحقيق
أبي عبد الرحمن عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه
دار الأمر الأول
للنشر والتوزيع


ح دار الأمر الأول ، ١٤٣٠ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن البناء ، الحسن أحمد
الرد على المبتدعة . / الحسن أحمد ابن البناء ، عادل عبدالله
سعد الغامدي — الرياض ، ١٤٣٠ هـ
... ص ؛ .. سم
ردمك : ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٩٠ - ١٢٤ - ٠ - ٥
١ - البدع في الإسلام ٢ - العقيدة الإسلامية — دفع مطاعن
٣ - الفرق الإسلامية أ - الغامدي ، عادل عبدالله سعد [محقق] ب — العنوان
ديوي ٢١٢٫٣ ١٤٣٠ / ٧٣٦٦

رقم الإيداع : ١٤٣٠ / ٧٣٦٦
ردمك : ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٩٠ - ١٢٤ - ٠ - ٥

الطبعة الثانية
١٤٣٣ هـ

دار الأمر الأول للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض
المركز الرئيسي – طريق الرياض الدائري الشرقي بين مخرجي ١٤و١٥
شرق مصلحة الزكاة – شارع الزبير بن العوام
هاتف و فاكس: (٩٦٦١٤٩٣٤٥٥٥)
البريد الأكتروني
alamralawal١@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونَعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسِنا ومن سَيئاتِ أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذا كتابُ «الرَّد على المبتدعةِ» لأبي علي الحسن بن محمد، المعروف: بـ «ابن البَنَّاء» الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله، وهو كتابٌ ألَّفه لبيان عقيدةِ أهل السُّنة والجماعة، والرَّدِّ على مَن خالفها من أهلِ البدع والأهواء.

وهو كِتابٌ مُسندٌ على طَريقةِ كُتُبِ السَّلفِ الأوائل المُشتملة على ذِكرِ الأدلة من الكتابِ والسُّنَّةِ وآثار السَّلف الصّالح، الخالية مِن الكلام الذي اتفق أهل السُّنَّة على ذَمِّه، وذَمِّ أهله، والتَّحذير من النَّظرِ فيه.

والمُصنِّف رحمه الله ابتدأ كتابه بذِكرِ فضل أهل الحديثِ، وأنّهم الطَّائفة المنصورة النَّاجية، وفضل السُّنَّة ووجوب اتباعها.

ثُمّ اتبعه بأبوابِ التَّحذير من البدعِ، وأهلها، وترك كلامهم، ومُماشاتهم، والجلوس معهم، والنَّهي عن مُجادلتِهم ومُخاصمتِهم، وتحذير السَّلف الصَّالح من عِلم الكلامِ وأهله، والتَّحذير من تعلّمِهِ وتعليمِهِ، وأن صَاحِبَهُ لا يُفلحُ أبدًا.

ثـم عَقَـدَ بابًـا فـيما وضـعته الزَّنادقـة مـن الأحاديـث المكذوبـة والموضوعة، وذكرَ فيه أئمَّة أهل البدع بأسمـائهم، وحذَّر منهم.

ثُم أتبع هذه الأبواب بالأبواب المُتعلِّقة بالسُّنَّة والاعتقاد؛ كـالإيمانِ بالقدرِ، والإيمانِ بالقرآنِ، وأنّه كلام الله غير مخلـوق، وبرؤيـةِ المـؤمنين لربهم عـزَّ وجـلَّ، وبعـذابِ القـبرِ، والميـزانِ، والـصِّراطِ، والحـوضِ، والشَّفاعةِ، والمسيحِ الدَّجالِ، وخلق الجنَّة والنَّار، وغيرها من الأبـواب المتعلِّقة بالاعتقادِ، ثم ختمَ كتابه بذكرِ أبواب ذكـر الـصَّحابة رضي الله عنهم، وبيان مَكانتهم، وفضلهم، وبعض المسائل لمتعلّقة بهم.

وطريقته في هذا الكتابِ: أن يُبوِّبَ لِكُلِ مسألةٍ من المسائل، ويـذكرُ تحتها الأدلة مِن الكتاب، والسُّنَّة، وآثارِ السَّلف، ثم يُعرِّجُ بذكرِ بعـضِ الفرقِ المُخالفة لأهل السُّنَّة في هذه المـسائل، ويـردّ علـيهم، وقـد يُتبِـعُ الأبواب ببعض الفُصول والمباحث المُتمِّمة تلك الأبواب.

هذا والله أسأل أن يجعل إخراج هذا الكتاب والتعليق عليه خَالـصًا لوجهه، مُوافقًا لسُنَّة نبيه ﷺ، والحمد الله على الإسلام والسُّنَّة.

كتبه

أبو عبدالله

عادل بن عبدالله آل حمدان

ص ب جدة (٥٠١٧٢) الرمز (٢١٥٢٣)

البريد الاكتروني

adelalhmdan@gmail.com

ترجمة المُصنّف

الاسم: الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي الحنبلي المقرئ.

الكُنية: أبو علي.

اللَّقب: ابن البَنَّاء الحنبلي.

المولد: (٣٩٦هـ)

شيوخه:

قال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٥٠): سمع الحديث من هلال الحفّار، وأبي القاسم الغوري، وأبي محمد السُّكري، وأبي الحسين وأبي القاسم ابني بشران، وأبي الفتح بن أبي الفوارِس، وأبي الحسن الحَمَّاميّ، في آخرين.

وقرأ القرآن على أبي الحسن الحَمَّامي بالقراءات، وعلى غيره من الشيوخ، وتفقّه على الوالد السَّعيد، وعلّق عنه المذهب والخلاف، ودرّس في الجانب الشّرقي بدار الخلافة في حياة الوالد وبعد وفاته. اهـ

تلاميذه:

قال ابن رجب رحمه الله في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٨): قرأ عليه

القرآن جماعة .. وسمع منه الحديث خلق كثير، وقرأ عليه الحافظ الحُميدي كثيرًا. حدَّث عنه ولداه: أبو غالب أحمد، ويحيى، وأبو الحسين ابن الفرَّاء، وأبو بكر بن عبد الباقي، وابن الحصين، وأبو القاسم بن السَّمرقندي، وغيرهم. اهـ

أقوال أهل العلم فيه:

قال ابن عقيل: هو شيخ، إمام في علوم شتّى: في الحديث، والقراءات، والعربية، وطبقة في الأدب، والشّعر، والرّسائل، حسن الهيئة، حسن العبادة.

وقال ابن شافع: .. كان نقي الذهن، جيد القريحة، تدُلُّ مجموعاته على تحصيله لفنون مِن العلوم، وقد صنَّف قديمًا في زمن شيخه أبي يعلى في المعتقدات وغيرها، وكتب له خطَّه عليها بالإصابة والاستحسان.

قال ابن رجب: الإمام، المقرئ، المُحدِّث، الفقيه، الواعظ، صاحب التَّصانيف.

آثاره العلمية:

أكثر ابن البَنَّاء من التَّصنيف.

قال ابن أبي يعلى - وهو أحد تلامذته - في «طبقات الحنابلة» (٣/٤٥٠): .. وصنّف كُتُبًا في: الفقه، والحديث، والفرائض، وأصول الدِّين، وفي عُلوم مختلفات. وكان مُتفننًا في العلوم.

وقال ابن شافع رحمه الله: وقد جمع من المصنَّفات في فنون العلم، فقهًا، وحديثًا، وفي علم القراءات، والسِّير، والتَّواريخ، والسُّنن، والشُّروح للفقه، والكتب النّحوية إلى غير ذلك جموعًا حسنة، تزيد على ثلاثمائة مجموع. كذا قرأته محققًا بخطٍّ بعض العلماء. اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله «ذيل الطبقات» (١/ ٧٧): ذكر ما وقفت عليه من أسماء مُصنَّفات ابن البَنَّاء: «شرح الخِرقي» في الفقه. «الكامل» في الفقه. «الكافي المحدد في شرح المجرد»، «الخصال والأقسام»، «نُزهة الطالب في تجريد المذاهب»، «آداب العالم والمتعلّم»، «شرح كتاب الكرمَاني» في التعبير. «شرح قصيدة ابن أبي داود في السُّنة»، «المنامات المرئية للإمام أحمد» جزء. «أخبار الأولياء والعُبَّاد بمكة» جزء. «صفة العُبّاد في التهجد والأوراد» جزء. «المعاملات والصبر على المُنَازلات» أجزاء كثيرة. «الرِّسالة في السُّكوت ولزوم البيوت» جزء. «سلوة الحزين عند شدة الأنين» جزء. «طبقات الفقهاء أصحاب الأئمة الخمسة»، «التاريخ»، «مشيخة شيوخه»، «فضائل شعبان»، «كتاب اللباس»، «مناقب الإمام أحمد»، «أخبار القاضي أبي يعلى» جزء. «شرف أصحاب الحديث»، «ثناء أحمد على الشَّافعي»، و«ثناء الشَّافعي على أحمد»، و«فضائل الشَّافعي»، «كتاب الزَّكاة وعِقابُ من فرَّط فيها» جزء. «المفصول والموصول في كتاب الله» جزء. «شرح الإيضاح» في النحو للفارسي. «مختصر غريب الحديث» لأبي عُبيد، مُرتَّب على حروف المعجم. اهـ

قلت: سأورد هاهنا ما وقفت عليه من أسماء كتب ابـن البَنَّـاء التـي طُبعت، وكتبه التي ذكرها وأشار إليها في مُصنفاته المطبوعة.

* **أسماء كتبه المطبوعة:**

١ - «بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القـراء، وإيـضاح الأدوات التي بنى عليها القُراء».

نشرت هذه الرسالة في معهد المخطوطـات العربيـة بالكويـت، المجلـد (٣١/ ١/ جماد الأول (١٤٠٧) من (ص٧-٥٨).

٢ - «الرِّسالة المغنية في السُّكوت ولـزوم البيـوت». (نـشره: مكتبـة العاصمة).

٣ - «فضل التَّهليل وثوابه الجزيل». (نشره: مكتبة العاصمة).

٤ - «المختار في أصول السُّنة». (نشره: مكتبة العلوم والحكم).

٥ - «المقنع شرح مختصر الخِرقي». (نشره: مكتبة الرشد).

٦ - «الأصول المجردة على ترتيب القصيدة المجردة شرح القـصيدة الحائية» لابن أبي داود. (نشرة: مكتبة دار طيبة دمشق).

* **أسماء كتبه التي ذكرها في كتبه المطبوعة:**

١ - «بيان فرق المبتدعين وانقسامهم على اثنين وسبعين فرقة».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»، و«المختار في أصول السُّنَّة».

٢ - «جُزء في رُؤية النبي ﷺ لربه بعينيه».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»، و«المختار في أصول السُّنَّة».

٣- «جُزء في أخبار المسيح الدَّجَّال».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة».

٤ - «كتاب في ذكر مخازي ومقابح بعض رؤوس الجهمية والمعتزلة».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة».

٥ - «كتاب مسألة مُحاسبة الكُفّار والرَّدّ على السَّالمية فيها».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»

٦ - «كتاب في الرَّدِّ على المعتزلة في الوعد والوعيد».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»

٧- «الرَّدّ على السَّالمية».

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

٨ - «الرَّدّ على الكرَّاميَّة».

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

٩ - «كتاب في السُّنَّة» يشتمل على خمسين بابًا.

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

١٠ - «الإنصاف وفضائل الصَّحابة الأشراف».

ذكره في: «الأصول المجردة».

مُعتقده:

النّاظر في كُتُبِ ابن البَنَّاء رحمه الله التي بين أيدينا يرى أنه سَارَ فيها على طريقةِ أهل السُّنّة والجماعة في الاعتقاد؛ فهو يستدلّ على ما يُورده من الاعتقاد بالكتابِ والسُّنَّة وآثار السَّلف الصَّالح، ويتجنَّب الخوض في علمِ الكلام المذموم الذي اشتغل به كثير من المتأخِّرين !!

وكثيرًا ما يتعقَّب الفِرق المُخالفة لأهلِ السُّنةِ في الاعتقادِ: كالجهميةِ، والمُعتزلةِ، والأشاعرةِ، والقدريَّةِ، والمُرجئةِ، والخوارجِ وغيرهم.

هذا بالنِّسبةِ لما بينَ أيدينا مِن مُصنفاتِهِ المختصرة في الاعتقاد، وله من الكُتُبِ الكبار في الاعتقاد والسُّنَّة ما لم نقف عليه.

أقول هذا لِما جاءَ عن آلِ منده رحمهم الله وغيرهم من رَميه بالتَّمشعُر !!، كما نقل ذلك عنهم الذهبي في «السير» (١٨ / ٣٨٢)، فقال:

ولكن آل منده وغيرهم يقولون في الشَّيخ - يعني: ابن البنَّاء -: (إلّا أنَّه فيه تَمشعُر)، نعوذ بالله مِن الشَّرِّ. اهـ

قلت: وآل منده رحمهم الله فيهم حِرص على اتباع السُّنَّة والسَّلف الصّالح، وشِدَّة في الإنكار على من خَالفَ السُّنَّة، أو مَالَ إلى الأشاعرة أو غيرهم مِن أهل البدع، ولهم المُصنَّفات الكثيرة في ذلك.

والمتأمَّل في هذه التّهمة، ومُقارنتها بما ذُكِرَ في ترجمته يَتبيّن ما يأتي:

أولًا: الجزم بأن ابن البَنَّاء لم يكن أشعريًّا صِرفًا كحالِ أئمَّة الأشاعرة الذين صنَّفوا في عقائدهم، فهو حنبلي المذهب في الأصول والفُروع، وكُتبه شاهدة على ذلك، وقد أكثر في كتابه «الرَّد على المبتدعة» مِن الرَّدِّ على الأشاعرة في مسائل الاعتقاد.

ثانيًا: إن قولهم: (فيه تَمَشعُر)، يُشعر بأمرين:

أ- إما أن يكون له مُوافقة للأشاعرة في بعض المسائل القَليلة.

ب- أو أنّه كان يحاول التَّقرُّب إليهم وإلَانَة الجانب معهم، بخلافِ موقف آل منده معهم مِن شِدة الإنكار والرَّدّ عليهم.

وتفصيلُ ذلكَ أن يُقال:

١ - إن ابن البَنَّاء من الذين تتلمذوا على القاضي أبي يعلى الحنبلي، وله مصنَّفٌ في «أخبار القاضي أبي يعلى»، وقد دَرَّسَ وصنَّف في المعتقدات في زمانِ شيخه، وكَتَبَ له القاضي خَطّه عليها بالإصابة والاستحسان !!.

وأبو يعلى في بابِ الصِّفات من المفوِّضة كما يظهر في كتابه: «إبطال التأويلات»، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية رحمه الله في كثيرٍ مِن كُتُبِهِ.

وكونه يستحسن كُتُبَ تلميذِهِ في الاعتقاد يظهر أنّهما من بابٍ واحدٍ.

وأمّا كلام ابن البنّاء في كُتُبِهِ التي بين أيدينا في أبواب الصِّفات فمُجملٌ.

وكثيرًا ما نراه عند ذِكرِ صِفاتِ الله تعالى ما يَنهى عن تَفسيرِها، والتَّعرض لها، وهذا النَّهي قد يحتمل حَقًّا وبَاطلاً.

فالسَّلف الصَّالح ينهون عن تفسير نصوص صِفات الله تعالى ويُريدون به: النَّهي عن تفسيرِها بتفسيرات الجهمية، كما سيأتي.

وأمّا المتأخِّرون فكثيرٌ منهم يُريدون بهذا النَّهي: ترك التّعرض لمعاني نُصوص الصِّفات، فهي عندهم ألفاظ مُجَرَّدة عن المعاني.

وهو المعروف بعقيدة المفوِّضة في نُصوص الصِّفات.

وكلام ابن البَنَّاء يحتمل هذا وهذا وذلك لعدة أسباب:

١ - الموافقة الكبيرة لآراء شيخه القاضي أبي يعلى في مسائل الاعتقاد التي أُخذت عليه؛ كمسألة: (لفظي بالقرآن غير مخلوق)، و(تفسير الفطرة في حديث أبي هريرة بالعهد والميثاق)، و(رُؤية النّبي ﷺ لرَبّه بعينيه ليلة المعراج)، و(الحكم على من مات من أطفال المشركين بالنَّارِ)، وغيرها من المسائل التي سيأتي التّنبيه عليها في هذا الكتاب.

٢ - قراءة شيخه القاضي أبي يعلى لمُصنفاته، وكتابته عليها بخَطِّه بالإصابة والاستحسان.

٣ - استدلاله بما رُوي عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها في تفسير الاستواء بلفظ يوافق اعتقاد المفوِّضة في الصِّفات.

ولفظه: (الكيف مجهول، والاستواء غير معقول ..).

فرواية هذا الأثر بلفظ: **(والاستواء غير معقول)** !! هو كلام المفوِّضة في الصِّفات؛ لأن المعنى عندهم غير معقول.

وهذه الرِّواية لها معنىً صحيح عند أهل السُّنّة سيأتي بيانه.

والأثر مُخَرَّج في كثيرٍ من كُتُبِ السُّنَّة بلفظ: (والاستواء غير مجهول)، وهو الموافق لمعتقد أهل السُّنة والجماعة في صفات الله تعالى؛ فأن معانيها عندهم غير مجهولة.

وعند التأمل في هذه الأسباب يمكن أن يقال: إن طلاق ابن البناء النهي عن تفسير نصوص الصِّفات يحمل على قول المفوِّضة كقول شيخه القاضي أبي يعلى.

ولا يخفى أن تفويض الصِّفات مسلك من مسالك الأشاعرة في صفات الله تعالى، فهم دائرون بين التَّأويل والتَّفويض.

فلعل هذا ما حمل آل منده عليه، ورميهم له بالتَّمشعُرِ، وله وجه من الصَّواب. والله أعلم.

٢ - والسَّبب الآخر في احتمال رمي آل منده له بالتَّمشعُر:

ما ذكره ابن شافع - وهو أحد تلاميذ ابن البَنَّاء -، قال: (لقد رأيتُ له في مجموعاته من المعتقدات ما يُوافق بين مذهبي الشّافعي، وأحمد رحمهما الله تعالى، ويقصد به تأليف القلوب واجتماع الكلمة).

قلت: يقصد بمذهب الشّافعي رحمه الله في المعتقدات: (مذهب

الأشاعرة)، فقد أُلصق مذهب الأشاعرة بمذهب الشّافعي لكثرة من انتسب إليه من الشّافعية المتأخِّرين، والشَّافعي رحمه الله منهم بريء [(١)].

ومن انتسب إلى مذهب أحمد رحمه الله في المعتقدات فيقصدون به: مذهب السَّلف.

فما ذكرَهُ ابن شافعٍ من أنّ شيخه صنّفَ في المعتقداتِ مَا يوفِّق به بينَ مذهب الأشاعرة ومذهب أهل السُّنة !! يمكن أن يكون آل منده قد وقفوا على شيءٍ منها، أو بلغهم شيء مما فيها فرأوا فيها بعض التَّنازُلات والموافقات في الظّاهر للتَّقريب بين المذهبين؛ فقالوا: (فيه تمشعُر)، ولم يقولوا: (إنّه أشعري)، لما عُلم من مخالفته لكثيرٍ من عقائدهم كما في كتابه: «الرَّدّ على المبتدعة» الذي بين أيدينا. والله أعلم.

الوفاة: تُوفِّيَ سنة: (٤٧١هـ) رحمه الله.

---

(١) قال الشَّيخ أبو الحَسن الكرجيّ الشَّافعي (٥٣٢هـ) رحمه الله في كتابِهِ «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»: ولم يزل الأئمة الشَّافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرَّؤون مما بَنَى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه. اهـ «درء التعارض» (٢/ ٩٦).

وقال ابن تيمية رحمه الله في «الاستقامة» (١/ ١٥): الشَّافعيُّ من أعظم النَّاسِ ذمًا لأهلِ الكلامِ ولأهل التَّغيير، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البدعة الخارجة عن السُّنَّة.

ثم إن كثيرًا من أصحابِهِ عكسوا الأمرَ حتَّى جعلوا الكلام الذي ذمَّهُ الشَّافعي هو السُّنّة وأصول الدِّين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتابِ والسُّنّة الذي مدحه الشَّافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها. اهـ

معلومات عن الكتاب:

١- صحة نسبة الكتاب لابن البناء.

لم ينصّ أحد على ذكر كتاب «الرد على المبتدعة» لابن البَنَّاء فيما اطلعت عليه، وهذا لا يعني أنّه ليس من مُصنفاته، فالرجل كان مُكثرًا من التّصانيف، والذين ترجموا له لم يستوعبوا ذكر جميع مُصنفاته.

وعند المُقارنة بين هذا الكتاب وكُتُب ابن البنَّاء التي بين أيدينا تظهر كثير من الدَّلائل والقرائن على صِحّة نسبة هذا الكتاب إليه، ومن ذلك:

١ - الموافقة بين الأحاديث التي سَاقها المصنف بأسانيدها في كتاب «الرَّدِّ على المبتدعة» للأحاديث المسندة في كتابيه: «المختار في أصول السُّنة»، و«الأصول المجرَّدة».

ومن أمثلة ذلك:

أ- في كتاب «الرد على المبتدعة» (باب التحذير من أهل البدع) وساق حديث عائشة رضي الله عنها (رقم/ ١١).

وفي كتابه «الأصول المجرَّدة» (ص٣٤) قال: وأمَّا في (ذمِّ البدع والأهواء)، وساق حديث عائشة رضي الله عنها بنفس الإسناد والمتن.

ب- حديث جرير بن عبدالله رضي الله عنه في رؤية الله تعالى.

ذكره في «الرد» (١٦٧)، وفي «الأصول المجرَّدة» (١٧).

ج- حديث أبي هريرة ، والبراء بن عازب رضي الله عنهما، ذكـره في «الرد» (١٢١)، و(٢٠١).

وذكره في «الأصول المجرَّدة» (٤٦) (٤٩) بنفس الإسناد والمتن.

د- حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، ذكرَه في «الرَّدِّ» (١٩٢) وذكَرَهُ في «الأصول المجرَّدة» (٥٤).

وهناك غير هذه الأحاديث، تركتها خشية الإطالة.

٢- الموافقة الكبيرة بين طريقة الاستدلال والتّعليق على الأحاديـث في كتابه «الرد على المبتدعة» وبين كتابه «المختار»، و«الأصول المجرَّدة».

٣- الموافقة الكبيرة بـين كثـير مـن أقوالـه في كتـاب «الـرّد» وبـين «المختار في أصول السُّنة»، بل تكاد تكون متوافقة بالحروف.

ومن أمثلة ذلك:

أ- ذكر أئمة أهل البدع وآثار الـسّلف في التحـذير مـنهم، ذكـره في «الرد» (رقم/٨٨-٩٣)، وذكره في «المختار» بنفس الترتيب والألفـاظ (ص٨٢-٨٣).

ب- كذلك الفِرَق، والتحذير منها، وتكفير بعضها ذكره في «الـرد» (٢٨٩)، وذكره بالنّص في «المختار في أصول السُّنة» (ص٩١).

٤- التوافق في ذكر أسماء الكتب التي نصّ على أنّـه قـد أفـرد فيهـا بالتَّأليف. ومن ذلك:

١ - كتابه في السّالمية، ذكـره في «الـرد»، وذكـره في «المختـار في الـسُّنة» (ص٩٠).

٢ - وكتابه في الفرق الثنتين والسَّبعين فِرقة، ذَكره في «الرد»، وذكره في «المختار في السُّنَّة» (ص٩١).

وغيرها من الكُتُبِ.

فهذه بعض الأدلة التي تثبت صِحّة نسبة كتاب «الرد على المبتدعـة» لابن البَنَّاء. والله أعلم.

٢-الملاحظات على كتاب «الرد على المبتدعة».

١ - نسبة بعض الأقوال والروايات للإمام أحمد، وهي غير ثابتة عنه.

٢ - اختياره بعض الأقوال والروايات للإمام أحمد رحمه الله المرجوحة.

٣ - اسـتدلاله بالأحاديـث المكذوبـة والموضـوعة، دون التنبيـه عـلى ذلك!! وإن كان في كثيرٍ منها قد أسنده على طريقة المحدثين، ومـن أسـند لك فقد أحالك.

٣ - اختار ابن البنَّاء القول المرجوح عند أهل السُّنة في بعـض المـسائل العقدية الفرعيـة، كمـسألة: الكتابـة هـي المكتـوب، وتفـسير الفطـرة في حديث أبي هريرة رضي الله عنـه بالعهـد والميثـاق، والحكـم عـلى أطفـال المشركين بالنار، ورؤية النبي ﷺ لربه ﷻ بعينيه ليلة المعراج. وغيرهـا مـن المسائل التي سيأتي التنبيه عليها.

٣- وصف المخطوط.

لـم أقف لهذا الكتاب إلّا على نـسخةٍ واحـدةٍ مـن «مخطوطـات دار الكتب الظّاهرية بدمشق».

ومنها صورة بمكتبة «الجامعة الإسلامية بالمدينة».

وهذه النُّسخة ليس عليها سماعات.

ولم يبتدأ الكتاب بمقدمة يـذكُرُ فيهـا المـصنف طريقتـه في التَّـأليف كصنيعه في كتابِهِ «المختار في أصول السُّنة»، و«الأصول المجرَّدة» (!!)

والصَّفحات الأولى من المخطوط في أطرافها طَمسٌ، وقد اجتهدت في استدراكه من الكتب الأخرى كما سيأتي.

وعدد اللوحات: (٤٩) لوحة.

في كُلِّ لوحة صفحتان (أ/ب) ما عدا الصّفحة الأولى والأخيرة.

وعدد الأسطر في كُلِّ صفحة: (١٦) سطرًا.

الخطّ: كُتِبت بخطٍّ واضحٍ مقروء، لكن التَّـصحيف والـسّقط فيهـا كثير جدًا كما سترى.

الطبعات السابقة للكتاب:

حقق الكتاب (د/عبدالمنعم عبدالغفور حيدر قل أسرار)، كرسالة علمية لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية عام (١٤١٦هـ)، ولم يظهر هذا التحقيق كحال أقرانه من كتب أهل العلم التي حققت في كثير من الجامعات.

وقد اطلعت على هذا التحقيق وأفدت منه في تحقيق هذا الكتاب، فجزاه الله خيرًا على ما بذله في تحقيق هذا الكتاب.

منهجي في التحقيق:

١- كتابة الآيات بالرَّسم العثماني، وفي كثيرٍ من الآيات التي كتبت في المخطوط خطأ في الكتابة، فأصلحته من غير الإشارة إليه، وذلك بعد التَّأكد من الخطأ، وأنّه لم يُكتب بقراءة عشرية يحتملها الرَّسم العُثماني.

٢- ضبط النّص، والزيادة جعلتها بين [ ] مما لا بدَّ زيادته.

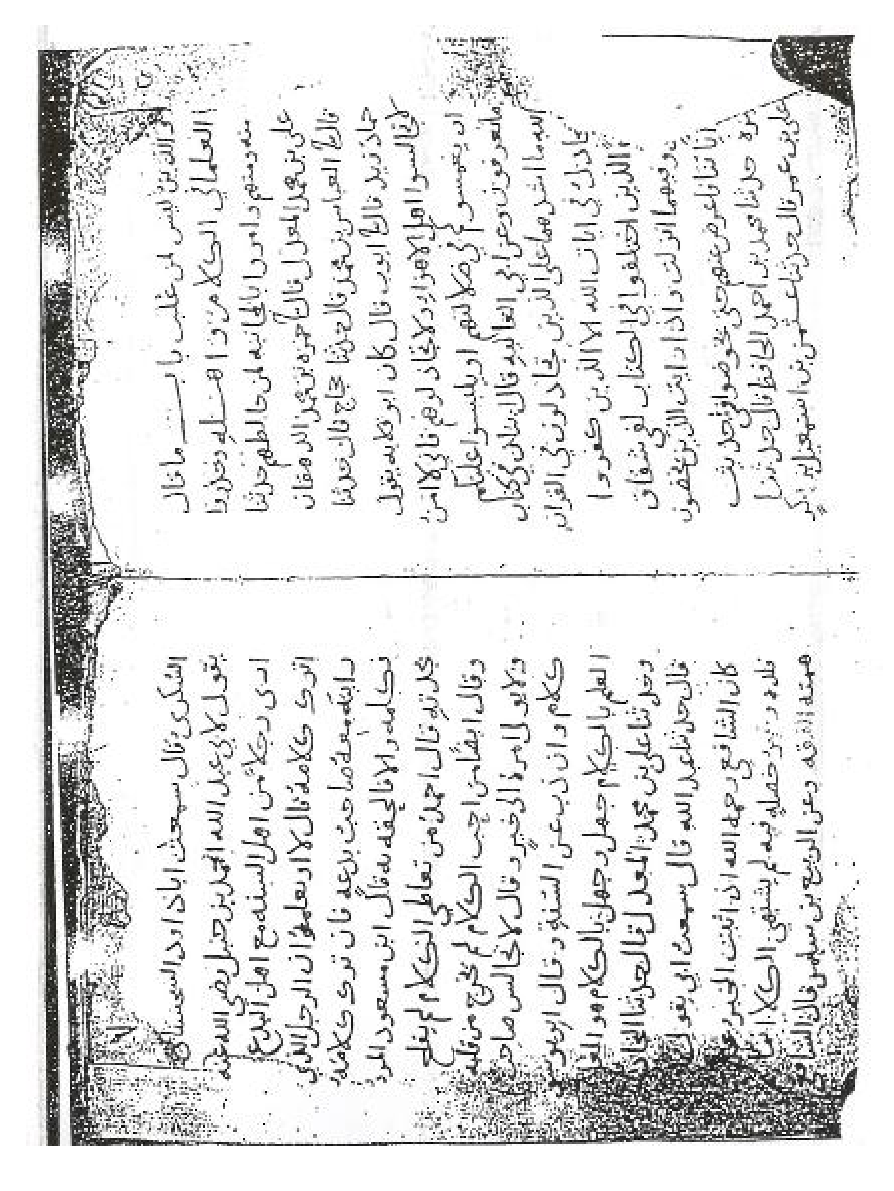
٣- تخريج الأحاديث والآثار، تخريجًا مختصرًا.

٤- التعليق والتنبيه على بعض المسائل بشيء من الاختصار ما أمكن.

٥- التَّرجمة لبعض الأعلام.

٦- الفهارس العامة للكتاب.

صورة المخطوط:



رضي الله عنه لان يلقى الله العبد بكل ذنب
ما خلا الشرك بالله خير له من ان يلقاه
بشيء من الاهواء وعن محمد بن عبد الحكم
قال سمعت الشافعي يقول لو يعلم الناس
ما في الكلام في الاهواء لفروا منه كما يفرون
من الاسد وعن الحسين بن علي قال سمعت
الشافعي يقول حكمي في اصحاب الكلام ان
يضربوا بالجريد ويحملوا على الابل ويطاف
بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم
هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واخذ
في الكلام وقال يزيد بن هارون وذكر الجهمية
هم والله زنادقة عليهم لعنة الله وقال الفضيل
بن عياض لا تجلس مع صاحب بدعة فاني اخاف
ان ينزل عليك اللعنة وقال ايضا صاحب البدعة
لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في امرك ولا تجلس
اليه فانه من جلس الى صاحب بدعة ورثه الله

العمى وقال ايضا من احب [illegible] من صنيع [illegible]
قطع رحمها وقال ايضا من تبع [illegible]
لم يزل في سخط الله حتى يرجع وقال الفضيل
بن [illegible] في العلم [illegible]
الطلعتوه والاعمش قال ابن [illegible] لا تجالسوا
اهل الاهواء فان مجالستهم [illegible]
في القلوب المؤمنين وقال الفضيل [illegible]
صاحب البدعة لا يقبل الله له [illegible]
ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا
لانه رد على الله [illegible] الله عليه [illegible]
باب [illegible]
اخبرنا ابو هلال بن محمد بن جعفر الحفار [illegible]
عثمان بن احمد [illegible]
[illegible]
قال سمعت الفضيل بن عياض يقول يعني
في قول النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود

عمر بن [illegible] قال ثنا احمد بن علي
مسلم الابار قال ثنا ابو زياد عبد الرحمن بن نافع
قال ثنا الحسين [illegible] عبد العزيز بن ابي رواد عن
نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من اعرض بوجهه عن صاحب بدعة بغضا
له في الله ملأ الله قلبه امنا وايمانا ومن انتهر
صاحب بدعة امنه الله يوم الفزع الاكبر ومن سلم
على صاحب بدعة او لقيه ببشر او استقبله بما يسره
فقد استخف بما انزل على محمد عليه السلام
صفة البدع اخبرنا
هلال بن محمد بن جعفر الحفار
ثنا احمد بن سلمان النجاد قال
ثنا ابن ملاعب قال ثنا ثابت بن محمد الزاهد
ثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد
عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان اهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين
وسبعين ملة يعني الاهواء كلها في النار وان هذه
الامة ستفترق على ثلث وسبعين ملة يعني الاهواء
وكلها في النار الا واحدة وهي الجماعة واخبرنا
ابو الفتح قال ثنا النجاد قال حدثنا ابو بكر عبد الله بن
سليمان بن الاشعث السجستاني قال حدثنا المسيب
بن واضح قال سمعت يوسف بن اسباط يقول
اصول البدع اربعة الروافض والخوارج
والقدرية والمرجئة ثم تتشعب كل فرقة ثماني
عشرة طائفة فتلك اثنان وسبعون فرقة
والثالثة والسبعون الجماعة التي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انها الناجية وقد شرحت
في كتاب مفرد باب النهي عن الجدال والخصومة
اخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحفار قال اخبرنا
ابو جعفر محمد بن عمرو بن البختري قال ثنا احمد
بن ملاعب بن حيان المخرمي قال حدثنا ابو الوليد

نص

الكتاب

المحقق

[١ - باب فضل أهل الحديث]

١ - [قال رسولُ الله ﷺ]: «ولا تزَالُ عِصَابةٌ مِن المُسلمين [يُقَاتِلون على الحقِّ] ظاهِرينَ على مَن ناوأهم إلى يومِ [القِيامَةِ]» (١).

٢ - [قال الإمامُ أحمدُ] في رِوايةِ الفَضل بن زيادٍ: إن [لم يكونوا أصحابَ] الحدِيثِ فلا أدرِي مَن هُم ؟ (٢).

---

(١) رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (٤٩٩٤) من حديث مُعاوية رضي الله عنه، واللفظ له.
وفي لفظٍ عند مسلم (٤٩٩٣) عن عُميرَ بنَ هانئٍ قال: سمعتُ مُعاويةَ ﷺ على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تزالُ طائِفَةٌ مِن أُمَّتي قائِمَةً بأمرِ الله لا يَضُرُّهُم مَن خذلَهُم أو خالفَهُم حتَّى يأتِي أَمرُ الله وهُم ظاهِرُون على النَّاسِ**».
قال محمد بن علي الطائي (٥٥٥هـ) في «الأربعين» (ص١٧٥): نُقل عن الجمِّ الغفير، والعدد الكثير مِن عُلماءِ الأُمَّة، وأعيان الأئمَّة، مثل: عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون، وإبراهيم بن الحسين ديزيل الهمذاني أن المراد بالطائفة المذكورة في الحديث هم: أصحاب الحديثِ، وأهل الآثار، الذين نهجوا الدِّين القويم، وسلكوا الطريق المستقيم، فتمسكوا بالسَّبيل الأقوم، والمنهج الأرشد، فشيَّدوا أعلامها، ونشروا أحكامها، ولم يخافوا في الله لومة لائم، وجعلوا المعقول تبعًا للمنقول في الشرائع والأحكام، والحلال والحرام. اهـ

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤٣).
وهذا القول ثابت عن أحمد، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وأحمد بن سِنان، وعلي ابن المديني، والبخاري وغيرهم رحمهم الله تعالى، أخرجها عنهم الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (باب قوله لا تزال طائفة من أُمتي على الحقِّ ..). =

٣- وقـ[ـال أحمدُ في رواية نُعيم] بن طَريف: في حديثِ النَّبي صلى [الله عليه وسلم: «لا يَزالُ اللهُ] يَغرِسُ في هذا الدِّينِ غَرْسـًا» [(١)]**،**
[قال: هُم أصحَابُ الحدِيثِ] الأبدَالُ [(٢)]**.**

والمراد بأهل الحديث؛ ما ذكره ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٥): ونحن لا نعني بـ (أهل الحديث): المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته؛ بل نعني بهم: كُلّ من كان أحقّ بحفظه، ومعرفته، وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا .. الخ. وانظر: «فصول من الانتصار لأصحاب الحديث» للسَّمعاني، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب، و«الآداب الشرعية» (١/ ٢١١) لابن مفلح.

(١) رواه أحمد (١٧٧٨٧)، وابن ماجه (٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٦).
وقال البوصيري في «مصباح الزُّجاجة» (٤): إسناده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/ ٤٩٧)؛ ولكن ليس فيه ذكر الأبدال.
وروى الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٠١) عن عُمر القافلاني أنه سَمِعَ أحمد يقول: إن لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال فمن يكون ؟
وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١١١) في ترجمة القافلاني.
وذكره عن أحمد: أبو الفتح المقدسي في «مختصر الحجة على تارك الحجة» (١٠٠).
وفي «شرف أصحاب الحديث» (١٠٠) قال صالح بن محمد الرازي، وسأله رجل فقال: إذا لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال فلا أدري من الأبدال. وقال: هذا كلام يزيد بن هارون، ذكره عن سفيان الثوري.
وانظر: «شرف أصحاب الحديث» (من قال: إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث).
«تنبيه»: لفظ (الأبدال) قد استخدمه بعض السَّلف الأوائل، بل قد روى الإمام أحمد رحمه الله في مسنده حديثين مرفوعين فيه، برقم: (٨٩٦) و(٢٢٧٥١).
وهناك غيرها من الأحاديث المروية في كتب الحديث، ولا يصح منها شيء.
أما استخدام السَّلف لهذه اللفظة فهو كثير؛ فانظر على سبيل المثال في:
سنن أبي داود (٢٩٩٠)، وابن ماجه (٣٣٤٨)، و«السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٥٨٣).=

٤- أخبرنا أبو الفتـ [ـح محمد بن أحمد الحافظ] رحمه الله، قال: حدثنا أحمد [بن جعفر بن سلم، قال:] حدثنا يحيى بن عبد الباقي، قال: [سمعت النَّضر بن سَلمة] شَاذان يقول: قال مُؤمَّـ[ـل بن إسماعيل: سمعتُ الفُضيلَ] بن عِياض يقول:

إذا نَظرتُ [إلى رَجُلٍ مِن أهلِ السُّنَّة] كأنِّي أنظرُ إلى رجلٍ مِن أصحَابِ [رسولِ الله ﷺ] [(١)].

قال ابن تيمية «جامع الرسائل» (المجموعة الثانية) (٣/٦٧): وأما لفظ (الأبدال) فقد جاء ذكره في كلام كثير من السَّلف: فلان كان يُعد من الأبدال .. وقد وفُسِّرَ بثلاث معانٍ: ١- سموا أبدالًا لأنهم أبدالٌ عن الأنبياء، وهذا المعنى صحيح.

٢- وقيل: سموا أبدالًا؛ لأنه كلما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلا. وهذا لا يصح.

٣- وقد قيل في معنى الأبدال: إنهم بدلوا سيئاتهم حسنات، وهذا معنى التائبين.

وزعم بعضُهم أن البدل إذا غاب عن مكانه أُبدِل بصورةٍ على مثاله. وهذا باطل، ولم يكن السَّلف يعنون بالبدل هذا المعنى، ولا يجعلون ذلك لازمًا لمن يسمونه بهذا الاسم. اهـ

وقال في «مجموع الفتاوى» (٤/٩٧): وأما أهل العلم فكانوا يقولون: هم (الأبدال)؛ لأنهم أبدال الأنبياء، وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المُعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة، كُل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدرِ الذي نابَ عنهم فيه: هذا في العلمِ والمقالِ، وهذا في العبادةِ والحالِ، وهذا في الأمرين جميعًا. اهـ

وقال أيضًا في «منهاج السُّنة» (١/٩٣): فجميع هذه الألفاظ، لفظ: (الغوث)، و(القطب)، و(الأوتاد)، و(النجباء) وغيرها لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف أنه تكلَّم بشيء منها، ولا أصحابه؛ ولكن لفظ: (الأبدال) تكلَّم به بعض السَّلف، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف. اهـ

(١) ذكره البربهاري في «شرح السُّنة» (١٥٦) عن الفُضيل، وزاد فيه: وإذا رأيت رجلًا مِن أهل البدع؛ فكأنّما أرى رجلًا من المنافقين. =

٢- باب وصف السُّنة وكيفيتها

٥- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن جعفر بن سَلم، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، [قال:حدثني أبي، قال: حدثنا موسى ابن داود، عن ابن المبارك، عن مَعمر [٢/أ]، عن علي بن] زيد بن جُدعَان، عن أبي نَضْرة [(١)]، عن [عِمرَان بن] حُصين ﷺ: أنّهم كانوا يَتذَاكرون الحديثَ، فقال رجلٌ: دَعُونا مِن هذا، وجيئونا [(٢)] بكتابِ الله.

فقال له عِمران: إنَّكَ أحمقُ؛ أتجدُ في كِتَابِ الله [الصَّلاةَ مُفسَّرةً ؟]

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٩٦)، بنفسِ الإسناد، ومنه أتممت الطَّمس الذي في الأصل؛ ولكن لفظه: إذا نظرتُ إلى رَجُلٍ من أ صحابِ أهل البيتِ !، كأنّي نظرت إلى رَجُلٍ من [أصحابِ] رسول الله ﷺ.

وروى عن الشّافعي رحمه الله الشَّطر الأوّل منه، ولفظه: إذا رأيت رجلًا مِن أصحاب الحديث فكأنّي رأيت النبي ﷺ حَيًّا.

رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٠٩)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨٥).

قلت: هذا في النظر إلى أهل الحديث والسنة، أما النظر إلى أهل البدع، فآثار السلف في النهي عنه كثيرة، ومن ذلك ما أخرجه ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (١٢٥و١٨٥).

قال يوسفُ بن أسباط: النَّظرُ إلى صاحِبِ بدعةٍ؛ يُطفئ نورَ الحقِّ مِن القلب.

وقال الفُضيلُ: نظرُ المؤمنِ إلى المؤمنِ جلاءُ القلبِ، ونظرُ الرَّجُلِ إلى صاحِبِ البدعةِ يُورثُهُ العمى. - يعني: في قلبه -.

(١) في الأصل: (نظرة).

(٢) في الأصل: (جيبونا). وما أثبته من مصادر الأثر الأخرى.

أتـَجدُ في كتابِ الله الصِّيامَ [مُفسَّرًا ؟
القرآنُ] أحكَمَ ذلك، والسُّنَّةُ تُفسِّرُهُ (١) .

٦- حدثنا ...... نا محمد بن عبدالله النيسابوري ...... أبو الحسن علي ابن أحمد البوسنجي ..... قال: السُّنن سِتٌّ:

سُنَّةٌ لله تعالى، [وسُنَّةٌ لرسولِهِ ﷺ]، وسُنَّةٌ لأبي بكرٍ وعُمرَ، وسُـ نَّةٌ [لخُلفائِهِ، وَسُـ]ـنَّةٌ للصَّحابَةِ، وسُنَّةٌ لجميعِ المؤمنينَ؛

[أمَّا السُّنَّةُ التـ]ـي مِن] الله عزَّ وجلَّ فقوله:

﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وهي فَريضة.

والسُّنَّةُ التي لرسولِ الله ﷺ فقوله:

«مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فليسَ مِنِّي» (١).

---

(١) ذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنَّة» (١٥)، ومنه أتممت الطمس الذي في الأصل.
والأثر رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦٧)، والآجري في «الشريعة» (٩٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٥٢). وانظر تعليقي عليه في «الإبانة الصُّغرى» (٧٢).
وفي إسناده: ابن جُدعان، وقد تُوبع، فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٩) من طريق عُقبة بن خالد الشني، ثنا الحسن، قال: بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ .. وذكر الأثر. وفيه: قال الرجل: أحييتني أحياك الله. قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتّى صار من فُقهاء المسلمين.
قال الحاكم: عقبة بن خالد الشني من ثقات البصريين وعُبادهم، وهو عزيز الحديث يجمع حديثه فلا يبلغ تمام العشرة. اهـ

وأمَّا التي لأبي بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما فقوله: «**اقتَدُوا [٢/ب] بِاللَّذَينِ**[٢] **مِن بَعدِي**»[٣].

وأمّا التي للخُلفـ[ـاءِ فقوله صلى الله عليه وسلم: «**علَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ] الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المهدِيِّينَ مِن [بَعدِي**»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: (بالذين).

(٣) روي من حديث: حذيفة، وابن مسعود، وأنس، وأبي الدرداء رضي الله عنهم.
انظر: مسند أحمد (٢٣٢٤٥ و ٢٣٢٧٦ و ٢٣٣٨٦)، والترمذي (٣٦٦٢ و٣٨٠٥)، وابن ماجه (٩٧)، والحُميدي (٤٤٩)، و«شرح السُّنة» للبغوي (١٤/ ١٠١) وغيرهم.
وهو حديث صحيح، قال العقيلي: وهو يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت
وقال الترمذي: حديث حسن.
وقال الجوزجاني في «الإباطيل» (١٤١): حديث صحيح.
وصححه: ابن حبان (٦٩٠٢)، والحاكم (٣/ ٧٥)، وقال: هذا حديث من أجلّ ما روي في فضائل الشيخين ... ووافقه الذهبي.
وروى مسلم (١٥٠٧) من حديث أبي قتادة ﷺ في حديثه الطويل وفيه: «**فإن يُطِيعُوا أبا بكرٍ وعُمَرَ؛ يَرشُدُوا** ».

(٤) رواه أحمد (١٧١٤٢و ١٧١٤٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٣٤و٤٣٠) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.
والحديث صححه: الترمذي، وابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ٩٥-٩٧).
قال الآجري رحمه الله في «الأربعين» (ص ١٠٧): في هذا الحديث علوم كثيرة يحتاج إلى علمها جميع المسلمين ولا يسعهم جهله..
ومنها: أنه أعلمهم أن سيكون اختلاف كثير بين النَّاس، فأمرهم بلزوم سُنته، وسنة أصحابه الخلفاء الراشين المهديين، وحثَّهم على أن يتمسكوا به التَّمسك الشديد مثلما يعضّ الإنسان بأضراسه على الشيء يريد أن لا يفلت منه.

وأمَّا التي] لجميع الـصَّحابةِ [رضي اللهُ عَـنهم]؛ فقولـه: «**أصـحابي كالنُّجُومِ، فبِأيِّهِم اقتَدَيتُم اهتَدَيتُم**»[١].

وأمَّا التي لِـجَميعِ المؤمنين فقوله: «**مَن سَنَّ في الإسلاَمِ سُنَّةً حسنةً فَلَهُ أَجرُهَا وأَجرُ مَن عَمِلَ بها**»[٢].

فواجب على كل مسلم أن يتبع سنن رسول الله ﷺ، ولا يعملوا شيئًا إلَّا بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين بعده؛ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

وكذا لا يخرج عن قول صحابته رحمة الله عليهم فإنه يرشد إن شاء الله تعالى. اهـ

(١) رواه عبد بن حمُيد (٧٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٧٦)، والآجري في «الشريعة» (١١٦٧)، والبيهقي في «المدخل» (١٥١-١٥٣)، وقال: (هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد).

وضعفه: أبو بكر البزار، وابن كثير. وغيرهم.

قال الإمام أحمد رحمه الله: الاتباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، ثُم هو من بعدُ في التابعين مُخير. «مسائل أبي داود» (١٧٨٩).

وقال الآجري رحمه الله في «الشريعة» عند ذكره لهذا الحديث (٤/١٦٩١):

فلو فعل إنسان فعلًا كان له فيه قدوة بأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، كان على الطريق المستقيم، ومن فعل فعلًا يُخالف فيه الصَّحابة فنعوذ بالله منه، ما أسوأ حاله.

وقال: .. وإذا اختلفوا في باب من العلم فقال بعضهم: حلال، وقال الآخر: حرام، نظر: أي القولين أشبه بكتاب الله عز وجل، وسُنة رسول الله ﷺ، وسأل العلماء عن ذلك إذا قَصُرَ علمه، فأخذ به، ولم يخرج عن قول بعضهم. اهـ

وانظر إلى تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٢١) على قول ابن بطة رحمه الله:

ثُم التَّرحُّمُ على جميعِ أصحابِهِ ﷺ: صغيرهم وكبيرهم، وأوَّلِهم وآخرِهم، وذكرُ محاسنِهم، ونشرُ فضائِلِهم، والاقتداءُ بهديِهم، والاقتِفاءُ لآثارِهم، وأنَّ الحقَّ في كُلِّ ما قالوهُ، والصَّوابَ فيما عمِلوه. اهـ

(٢) رواه مسلم (٢٣١٤) من حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه.

٣- باب التحذير مِن البِدَع

٧- أخبرنا أبو الـ[ـقاسم] عُبيدالله بن عمر بن البَقَّال المغربي ابن إسـ[ـماعيل]، قال [(١)]: حدثنا ابن [أبي] أويس، قال: حدثني كثير ابن عبد الله [(٢)]، عن أبيه، عن جَدِّهِ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول:

«مَن [أحيا سُنَّةً مِن] سُنَّتي قد أُمِيتَت بَعدِي، فإن له مَن [الأجرِ مِثلَ أَجرِ] مَن عَمِلَ بها مِن النَّاسِ لا ينقُصُ ذلك [مِن أجُورِ] النَّاس شيئًا.

ومَنِ ابتدعَ بدعَةً لا يَرضاها اللهُ ورَ[سُولُهُ]، كان عليهِ مِثلُ إِثمِ مَن عَمِلَ بها مِنَ النَّاس، لا ينقُصُ ذلك مِن آثامِ النَّاسِ شيئًا» [(٣)].

---

(١) توفي ابن البقال سنة: (٤١٥هـ). وتوفي ابن أبي أويس سنة: (٢٢٦)، فبينهما زمن طويل لا يمكن معه اللقاء، فهناك سقط وقع في الاسناد.
انظر: «تهذيب الكمال» (١/٣١٠)، و«تاريخ بغداد» (١٠/٣٨٢)، و«السير» (١٠/٣١٠).

(٢) ابن عَمرو بن عوف المُزَني.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٧٧)، وابن ماجه (٢٠٩) و(٢١٠)، وابن وضاح في «ما جاء في البدع» (٩٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٦)، وقال: هذا حديث لا يصح، والمتهم به كثير بن عبدالله. قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وضرب على حديثه في «المسند»، ولم يحدث به .. وقال الشّافعي: هو ركن من أركان الكذب .. اهـ
قلت: ولمتن الحديث شواهد كثيرة صحيحة، منها ما رواه مسلم في «صحيحه» =

٨- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن عُثمان، قال: ثنا أحمد [٣/أ] .. ثنا محمد بن عبدالعزيز التَّيمي، عن [العَلاءِ بن المسـ]ـيّب، عن أبيهِ، قال: قال عبدُالله بـن مَـسعود [رضي اللهُ عنه:

اتبِعُوا ولا تَبتـ]ـدِعُوا فقد كُفيتُم، وكُلّ بدعةٍ ضلالَةٍ [١].

٩- [وقال ابنُ مَسعودٍ رضي اللهُ عنه]:

القَصدُ في السُّنَّةِ، خَيرٌ مِن الاجتِهَادِ في [البِدعَةِ] [٢].

(٢٣١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**مَن دَعا إلى هُدًى كان لهُ مِنَ الأَجرِ مِثلُ أُجُورِ مَن تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذلك مِن أُجُورِهِم شيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ مِن الإثمِ مِثلُ آثامِ مَن تَبِعَهُ، لا يَنقُصُ ذلك مِن آثامِهِم شيئًا**».

(١) رواه أحمد في «الزهد» (٨٩٤)، والدارمي في «السُّنن» (٢١١)، وابن وضاح في «ما جاء البدع» (١٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٧٥)، كلهم من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السُّلمي عن ابن مسعود رضي الله عنه.
ورواه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) بإسناد آخر صحيح.

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (٢٢٣)، ومحمد بن نصر في «السُّنة» (٨٩)، والحاكم (١/١٠٣). وصححه الدارقطني في «العلل» (٥/٢١٣).
وقد روي هذا المعنى مرفوعًا إلى النبي ﷺ ومن ذلك:
ما رواه معمر في «جامعه» (٢٠٥٦٨/مصنف عبد الرزاق)، والمروزي في «السُّنة» (٧٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٣) عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ: «**عمل قليل في سُنَّة، خيرٌ من عملٍ كثير في بدعة..**». وهو مراسيل الحسن البصري، وهي ضعيفة عند أهل العلم.
وأخرج الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/٢٥٧) بإسناده عن أبي هريرة =

١٠- أخبرنا أبو(١) علي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: حدثنا أبو نصر أحمد بن نصر بن محمد بن [إشـ]ـكاب الزّعفراني البخاري، قال: حدثنا الحسين (٢) [بن محمد بن موسى القُمِّي]، قال: حدثنا عبدالرحيم بن حبيب، قال: حدثنا [إسماعيل بن يَحيى بن] عُبيدالله التَّيمي، قال: حدثنا سُفيان، [عن لَيث]، عن طاووس، عن ابن عبَّاس [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن أَدَّى حديثًا [إلى أُمَّتِي، لِتُقامَ] به سُنَّةٌ، أَو تُثلمَ به بدعةٌ؛ فلَهُ الجنَّةُ»** (٣).

ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**عَمَلٌ قَليل في سُنَّةٍ، خيرٌ مِن عَمَلٍ كَثيرٍ في بِدعَةٍ**». وهو حديث ضعيف. في إسناده: يحيى بن عبيدالله بن موهب عن أبيه. قال الإمام أحمد: يحيى ابن عبيد الله أحاديثه مناكير، لا يعرف هو، ولا أبوه. «الكامل في الرجال» (٧/٢٠٢).

أما المروي عن السَّلف في بهذا اللفظ فهو كثير. ومن ذلك:

عن أبي الدرداء ﷺ. في «السُّنة» لمحمد بن نصر (١٠٠)، واللالكائي (١١٥).

ومطر الوراق رحمه الله، في «الحلية» (٣/٧٦).

وعن الحسن البصري رحمه الله، في «شعب الإيمان» (٩٥٢٣).

(١) في الأصل: (ابن)، والتصويب من «المختار في أصول السُّنة» (٥٤).

(٢) في الأصل: (الحسن)، والتصويب والزيادات من كتاب «شرف أصحاب الحديث».

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٤٤)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٥٦)، والرافعي في «أخبار قزوين» (٢/١٣٣)، وابن شاذان في «مشيخته الصُّغرى» (٤٦).

وفي إسناده: إسماعيل بن يحيى؛ مُجمع على تركه . «ميزان الاعتدال» (١/٢٥٣).

والمعنى صحيح، وشواهده في السُّنة وكلام السلف كثيرة، ومن ذلك:

عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **نضر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع.**

رواه الترمذي (٢٦٥٧)، وقال: حديث حسن صحيح

٤- باب التحذير من أهل البدع

١١- حدثنا [علي] بن محمد بن المُعَدِّل، قال: أنبا عثمان بن أحمد بن السَّماك، قال: حدثنا إبراهيم بن دَنُوْقا، قال: ثنا محمد بن مُصَفَّى، قال: ثنا بَقية بن الوليد، قال: ثنا شُعبة، [٣/ب] عن مُجالد، عن الشَّعبي، عن شُريحٍ [القَاضي، عن عُمرَ] بن الخطَّاب رضي اللهُ عنه، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعائشةَ [رضي اللهُ عنها]:

«M I J K L M N L [الأنعام: ١٥٩]

إنهُم أصحابُ البِدَعِ، وأَصحابُ الأهواءِ، وأصحابُ الضَّلالَةِ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ، فاحذَرِيهم يا عَائشَة.

إنّ لِكُلِّ صَاحِبِ ذَنبٍ تَوبةً غيرَ أصحَابِ البِدَعِ ليسَ لهم تَوبَةٌ، أنا مِنهُم بَرِيءٌ، وهُم مِنِّي بَرَاءٌ» (١).

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤ و ٣٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/ ١٤٣٠) (٨١٥٧)، والطبراني في «الصَّغير» (٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٨)، وقال: غريب. وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٩).

قلت: أعل هذا الحديث بتدليس بقية بن الوليد في بعض رواياته، لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية فأمن من تدليسه.

وتبقى علة الحديث في الشك الوارد في رواية ابن أبي عاصم في «السُّنة» في سماع =

١٢- أخبرنا هلال بن محمد الحَفَّار، قال: حدثنا ابن السَّمَّاك، قال: أنبا

بقية عن شعبة، أو عن غيره. وكذلك في مجالد بن سعيد في قبول رواياته كلام كثير.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٢٥): وهذا حديث ضعيف غريب، رواه محمد ابن مصفى، عن بقية، عن شعبة أو غيره، عن مجالد، عن الشعبي، وإنما تفرد به بقية بن الوليد من هذا الوجه وفيه علة أيضًا. اهـ

وللحديث شاهد من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، رواه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٨/ ١٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٠٧/ح٦٦٤)، ولفظه: «**هم أهل البدع وأهل الشُّبهات، وأهل الضَّلالة من هذه الأُمّة**».

والحديث ضعّفه: الدارقطني «العلل» (٨/ ٣٢١)، وابن كثير «التفسير» (٣/ ٣٧٧).

وأما متن الحديث فقد ثبت ما يشهد لمتنه:

١- تحذير النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها فهو ثابت عند البخاري (٤٥٤٧):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: M g h i j k l m n o p q r s L .. الآية [آل عمران:٧] قالت: قال ﷺ: «**فإذا رأيتِ الذِينَ يتَّبِعُون ما تشابَهَ منه فأولئكِ الذِينَ سَمَّى الله فاحذَرُوهُم**».

٢- ليس لصاحب البدعة توبة.

فقد ثبت من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ احتَجزَ التَّوبةَ عَن صَاحبِ كُلِّ بِدعَةٍ**».

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٤٢٠٢).

والحديث صححه جماعة. انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٩)، «الترغيب» (١/ ٤٥).

قال المروذي: سُئل أحمد عما ورد عن النبي ﷺ: - وذكر الحديث - أيش معناه؟

فقال أحمد: لا يُوفّق ولا ييسّر صاحب بدعة لتوبة. «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣٨٧).

٣- البراءة من أهل البدع والأهواء.

فإجماع السَّلف على ذلك، ومن ذلك:

قال ابن عمر رضي الله عنهما في أهل القدر: فإذا لقِيتَ أُولئِكَ فأخبِرهُم أنِّي برِيءٌ منهُم، وأنَّهُم براآءُ منِّي. رواه مسلم (١).

إسحاق بن يعقوب العَطَّار، قال: ثنا عِماد بن نَصر، قـال: أخـبرني بقيَّة بن الوليد، عن أبي عبد الرحمن القُرشي، عن أبي [غالـب، عـن أبي] أُمَامة [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ:

«**أصحابُ البدعِ كلابُ النَّارِ**»[(١)].

١٣ - أخبرنا علي بن [محمد المُعَدِّل]، قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عَمـرو ابن البَختري، [قال: ثنا] محمد بن عبدالملك الدَّقيقي، قال: حـدثنا هشام بن عُروة، ورواه[(٢)] عن غيره، قال:

مَن وقَّرَ صاحِبَ بِدعَةٍ فقد أعانَ على هَدمِ الإِسلامِ[(٣)].

---

(١) رواه أبو حاتم الخزاعي في «جُزئـه» (ذكـره في «التـدوين في أخبـار قـزوين» (٢/٤٥٨) بإسناده عن بقية، عن أبي عبدالرحمن به)، وابن الجـوزي في «العلـل المتناهيـة» (٢٦٢)، وإسناده ضعيف. وذكره ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (٣٠) بغير إسناد.

والحديث محفـوظ مـن حـديث أبي أُمامـة رضي الله عنـه قـال: عـن النبـي ﷺ قـال: «الخوارجُ **كِلابُ النَّار**»، كما قال الدارقطني في «العلل» (١٢/٢٦٨).

وروي كذلك من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه؛ كما سيأتي برقم (٨٤).

قلت: وأهل البدع كلهم خـوارج كـما قـال سـلام بـن أبي مطيـع: كـان أيـوب يُـسمّي أصحاب البدع كلهم خوارج، ويقول: إن الخوارج اختلفوا في الاسم، واجتمعـوا عـلى السَّيف. «القدر» للفريابي (٣٧٥). وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٠).

(٢) في الأصل: (ورووه).

(٣) لم أقف عليه من قول هشام بن عُروة رحمه الله.

وإنما هو عن هشام بن عُروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ.

رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٧٧٢)، وابن عدي في «الكامـل» (٢/٣٢٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٤٠). =

١٤- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ [٤/أ]، قال: ثنا [أحمد بن جعـ]ـفر بن سَلم، قال: ثنا أحمد بن علي [بن] مُسلم الأَبَّار[١]، قال: ثنا أبو زياد

وقد رُوي كذلك عن رسول الله ﷺ من حديث: مُعاذ، وعبدالله بن بُسْر، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس رضي الله عنهم.

ورُوي مُرسلًا: عن إبراهيم بن ميسرة رحمه الله.

ورُوي موقوفًا: عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم.

وأما من رُوي عنهم من التابعين ومن بعدهم فهو كثير مشتهر، ومنهم:

إبراهيم بن ميسرة، والأوزاعي، وابن عُيينة، وإبراهيم بن أدهم، وأبو إسحاق الهمداني، والحسن البصري، وأبو حنيفة اليمامي، والفُضيل، ومحمد بن مسلم.

وفي «جمع الجيوش والدَّساكر» لابن عبدالهادي (ص ٣٦) بإسناده عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«مَن مشى إلى صَاحبِ بدعةٍ ليُوقّرهُ فقد أعانَ على هَدمِ الإسلام»**.

قال يوسف بن عبدالهادي: إسناد جيد، وروي من طرق عديدة مُرسلًا عن إبراهيم ابن ميسرة، ومحمد بن مسلم، وابن عُيينة، وغيرهم. اهـ

قال الألباني في «تخريج المشكاة» (١/٦٦): وقد روي موصولا ومرفوعًا من طرق كثيرة يطول الكلام بإيرادها، وقد يرتقي الحديث بمجموعها إلى درجة الحسن. اهـ

وقد حكم عليه في «الضَّعيفة» (١٨٦٢) بالضعف، وتَعقّبه الشّيخ عبدالله الدويش في «تنبيه القارئ لتقوية ما ضعفه الألباني» (ص١٧٣) فقال: هذا فيه نظر، بل هو حسن .. اهـ

ثم ذكر من خَرَّجه، وتكلم على بعض أسانيده.

انظر: «الشريعة» (٢٠٣٩-٢٠٤٣)، و«الأوسط» (٦٧٧٢)، و«الكبير» (٢٠/٩٦/١٨٨) كلاهما للطبراني، و«الكامل» لابن عدي (٢/٦٥ و ٣٢٤)، و«المجروحين» لابن حبان (١/٢٣٥)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/٢٧٠)، و«ذم الكلام» للهروي (٩٣٥ - ٩٤٦)، و«الحلية» (٥/٢١٨) و(٦/٩٧)، و«البدع» لابن وضاح (١٣٠)، و«اللآلىء المصنوعة» (١/٢٣٢)، واللالكائي (٢٧٣)، و«القدر» للفريابي (٣٨١)، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٣١)، و«تاريخ دمشق» (١٤/٤-٦) و(٤٨/٣٤٨)، و(٢٦/٤٥٦).

(١) في الأصل: (أبار).

عبدالرحمن بن نَافع، ثنا الحُسين [بن] خالد، [عن] عبدالعزيز بـن أبي روَّاد، عن نَافع، عن ابن عُمر [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَن أَعرَضَ بِوجهِهِ عن صاحِبِ بِدعَةٍ بُغضًا له في الله؛ مَـلأَ الله قَلبَهُ غِنىً [(١)] وإيمـانًا.

ومَن انتهرَ صاحِبَ بدعةٍ؛ أَمَّنَهُ الله يَومَ الفزعِ الأكبَرِ.

ومَن سَلَّمَ على صاحِبِ بِدعَةٍ ولقِيَهُ بالبِشر [(٢)] واستَقبلَهُ بِما يَسُرّ؛ [فقد] استَـخَفَّ بما أُنزِلَ على مُحمدٍ عليه [الصَّلاة] والسَّلام» [(٣)].

---

(١) كذا في الأصل وفي «الأصول المجردة» (٦٩)، وعند من خرجه: (أمنًا).

(٢) في الأصل: (ببسر)، والتصويب من «الأصول المجردة» (٦٩).

(٣) رواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٩)، والتصويب والزيادات منه.

والحديث رواه أبـو نُعـيم في «الحليـة» (٨/ ٢٠٠)، والقـضاعي في «مـسند الـشهاب» (١/ ٣١٨) (٥٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٠)، وقال: فيه عبدالعزيز ابن أبي روّاد؛ قال ابن حبان: كان يُحدّث على التوهم والحسبان فسقطَ الاحتجاج به.اهـ

قال أبو نصر السِّجزي: هذا حديث غريب المتن والإسناد.

وانظر: «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٢٣١).

وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٤٧١): سنده ضعيف.

وروي نحوه عن الفُضيل بن عياض كما في «شرح السُّنة» للبربهاري (ص١٣٨).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٤٦) عـن هـذا الحديث، فقال: هذا الكلام معروف عن الفُضيل بن عياض. اهـ

قلت: ما يشهد لمعنى هذا الكلام من آثار السلف الصالح كثير جدا، وقد خرجتها في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة القسم الأول منه.

٥- باب صفة البدع

١٥ - أخبرنا [أبو الفتح] هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا أحمد بن سَلمان النَّجَّاد، قال: ثنا [أحمد] بن مُلاعِب، قال: ثنا ثابت ابن محمد الزَّاهد، قال: ثنا سفيان الثَّوري، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالله بن يزيد [1]، عن عبدالله بن عَمرو [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله ﷺ [٤/ب]:

«إنَّ أَهلَ الكِتابينِ افتَرَقُوا في دينِهِم على اثِنتَينِ وسبعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هذه الأُمَّة ستَفتَرِقُ على ثلاثٍ وسبعِينَ مِلَّةً، - يعني: الأَهواءَ -، وكُلُّها في النَّارِ إلَّا واحِدَةً؛ وهي الجماعَةُ» [2].

---

(١) في الأصل: (زيد)، والصواب ما أثبته. انظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣١٦).

(٢) رواه ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (٧)، وأكملت النقص منه.

والحديث رواه الترمذي (٢٦٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٤)، والحاكم (١/ ١٢٨)، واللالكائي (١٥٠)، من حديث عبدالله بن عَمرو رضي الله عنهما.

وهو حديث صحيح، رواه جمع من الصحابة، ومنهم: علي، وأنس، وابن مسعود، ومعاوية، وأبو هريرة، وأبو أُمامة، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم رضي الله عنهم.

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١/ ٣٠٢): ثم إنّه سُئِلَ: من النَّاجية ؟

فقال في حديث: «**مَا أنا عليهِ وأصحَابي**»، وفي حديث قال: «**السَّواد الأعظم**»، وفي حديث قال: «**واحدة في الجنَّةِ وهي الجماعة**».

قلت أنا: ومعانيها واحدة إن شَاء الله تعالى. اهـ =

١٦ - وأخبرنا أبو الفتح، قال: ثنا النَّجَّاد، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن سُليمان [١] بن الأشعث السِّجستاني، قال: حدثنا المسيّب بن واضح، قال: سَمعت يوسف بن أسبَاط، يقول:

أصولُ البدعِ أربعَةٌ: الرَّوافضُ، والخوارِجُ، والقدَرِيَّةُ، والمرجِئةُ، ثُم تتشعَّبُ كُلّ فِرْقةٍ ثماني عشَرةَ طائفة، فذلك اثنانِ [٢] وسبعون فِرقَةً، والثَّالثةُ والسَّبعون: (الجماعةُ) التي قال رسول الله ﷺ: «**إنَّها النَّاجِيةُ**» [٣].

وقد شرحـ[ـتُهُ] في كتابٍ مُفرَدٍ.

وانظر طُرق هذه الأحاديث والتعليق عليها في: «الشريعة» للآجري (١/ ٣٠٢) (ذِكر افتراق الأُمم في دينهم وعلى كم تَفترق هذه الأُمة)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (١/ ٣٦٦) (باب ذِكر افتراق الأُمم في دينهم وعلى كم تفترق..)، و«المختار في أصول السُّنة» (ص٣٦-٤١)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٣٤٥)،

(١) في الأصل: (سَلمان)، وهو خَطأ، والصّواب: (سُليمان) وهو ابن أبي داود رحمهما الله.

(٢) كذا في الأصل. وفي «الإبانة»، و«الشريعة»: (اثنتان)، وهو الصّواب.

(٣) رواه المصنف في «المختار» (٨)، ورواه في «الأصول المجردة» (٦٨) بإسناد ومتن آخر.

والأثر: رواه الآجري في «الشريعة» (٢٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٧٦و٢٧٧).

وروى ابن بطة (٢٧٨) عن عبدالله بن المبارك رحمه الله نحوه، ولفظه: فافترقت الشيعة على ثنتين وعشرين فِرقة، وافترقت الحرورية على إحدى وعشرين فِرقة، وافترقت القدرية على ست عشر فِرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فِرقة.

فقيل له: يا أبا عبدالرحمن لم أسمعك تذكر الجهمية ؟

قال: إنما سألتني عن فرقِ المسلمين.

ونحوه قول البربهاري في «شرح السُّنة» (١٠١)، والسِّجزي في «الرَّدِّ على من أنكر الحرف والصَّوت» (٢١٦).

٦- باب النهي عن الجَدلِ والخصومات

١٧- أخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البَخْتَري، قال: حدثنا أحمد بن مُلاعِب بن حَيّان الـمُخَرِّمِي[١]، قال: حدثنا أبو الوليد [٥/أ] خلف بن الوليد، قال: ثنا شهاب بن خِرَاش، عن الحَجّاج بن دِينار، عن أبي غَالبٍ، عن أبي أُمَامة [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«ما ضَلَّ قومٌ بَعدَ هُدًى [٢] كانوا عليهِ إِلَّا أُوتُوا الجدَلَ. ثُمَّ تلا: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾» [الزخرف: ٥٨] [٣].

١٨- وأخبرنا هلال بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن سَلمان النَّجَّاد، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن سُليمان الحضرمي، قال: ثنا إسماعيل بن مُوسى، قال: ثنا هُشَيم، عن العَوَّام بن حَوشَب، عن إيَاس بن

---

(١) في الأصل: (المخزمي)، والتصويب من «المختار» (١٦) للمُصنف.
انظر ترجمته: في «تاريخ بغداد» (٥/١٦٨).

(٢) في الأصل: (بعديً)، وهو تصحيف.

(٣) رواه المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (١٦).
والحديث رواه أحمد (٢٢٢٠٤)، والترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وابن أبي عاصم (١٠٥)، والآجري في «الشريعة» (١٠٩)، والحاكم (٢/٤٤٧-٤٤٨).
قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

مُعاوية [١] قال: الخُصوماتُ في الدِّينِ تُحبِطُ الأَعمَـال [٢].

١٩ - وقال عُمر بن عبدالعزيز: مَن جعلَ دِينَهُ غَرضًا للخُصُومَاتِ؛ أكثـرَ التَّنقُل [٣].

---

(١) كذا في الأصل. وعند من خرجه: (عن معاوية بن قرة بن إياس)، وكنيته: أبو إياس.

(٢) الآجري في «الشريعة» (١١٥و٢٠٤٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٩٨)، واللالكـائي (٢٢١). وهو مروي عن غيره كما خرجته في «الإبانة الصُّغرى» (١٢٤).

(٣) رواه الفريابي في «القـدر» (٣٨٤و٣٨٥)، والآجـري في «الـشريعة» (١١٦)، وابـن أبي الدنيا في «الصّمت وآداب اللّسان» (١٦١).

وعند الدارمي في «السُّنن» (١/٣٤٣)، وقال: (كَثُرَ تَنقله): أي: ينتقِلُ مِن رَأيٍ إلى رَأيٍ.

ورواه التيمي في «الحُجّة في بيان المحجّة» (١/٣٠٥) عن سُفيان الثوري.

وصدق رحمه الله فإنّما يُجادل الذي قد شكَّ فيما هو مُتمسِّك به، فهو يبحـث عـن ديـن يَتّبعه، ولهذا ترى كثيرًا ممن هذا حاله تراه كُلّ يومٍ هو مع فِرقة مِن تلكَ الفرق المبتدعة.

- قال مَعن بن عيسى: انصرف مالك بن أنس يومًا من المسجد وهو مُتكئ على يدي، قال: فَلحقه رَجلٌ يُقال له: أبو الجويرية - كان يُتهم بالإرجاءِ -.

فقال: يا أبا عبدالله، اسمع منّي شَيئًا أكلمك به، وأحاجّك، وأخبرك برأيي.

قال له مالك: فإن غلبتني ؟ قال: إن غلبتك اتبعتني. قال: فإن جَاء رَجل آخر فكلمنا فغلبنا ؟ قال: نتبعه. فقال مالك: يا عبدالله، بعـث الله عـزّ وجـلّ محمـدًا بـدين واحـدٍ، وأراك تَنتقل من دِينٍ إلى دينٍ. قال عُمر بن عبد العزيز: من جَعَلَ .. فذكره.

رواه الآجري في «الشريعة» (١١٧و٢٠٤٩)

- وعن هشام بن حسّان قال: جاءَ رُجلٌ إلى الحسن، فقال: يا أبا سـعيد، تعـال حتـى أخاصمك في الدِّين.

فقال الحسن: أمَّا أنا فقد أبصرت ديني، فإن كُنتَ أضللتَ دِينك فالتمسه.

رواه الآجري في «الشريعة» (١١٧و٢٠٤٩).

- وعن عَمرو بن قيس قال: قلت للحكم: ما اضطر النَّاس إلى الأهواء ؟ =

٢٠ - وقال مَعروف الكَرخِي:

إذا أرادَ اللهُ بِعبـدٍ خيرًا؛ فتحَ له بابَ العَملِ،

وغلقَ عنهُ بابَ الجدلِ،

وإذا أرادَ به شرًّا فبِخِلافِهِ [1].

قال: الخُصومات. «الشريعة» (١٢٤).

* «مسألة» في مُجادلة من ترجو رجوعه إلى السُّنة، وقد لا تتوصل إلى ذلـك إلّا بـشيءٍ من المجادلة لكشف ما يعتقده من الباطل.

رَخَّصَ فيه السَّلف بشرطِ أن يرجـو ممـن يجادلـه قبـول الـسُّنَّة والحـقّ، وأن تكـون مجادلته بالكتاب والسُّنَّة وآثار السَّلف لا بالكلام والآراء، فإن نصرَ الـسُّنَّة لا يكـون إلّا بالسُّنَّة، وإن ردَّ الباطل ودحضه لا يكون بالباطل والكلام.

- قال ابن عون رحمه الله: سمعت ابن سيرين ينهى عن الجـدال إلّا رَجُـلاً إن كلمتـه طمعت في رُجوعه. «الإبانة الكبرى» (٦٤٩و٦٨١).

- قال رسته: قيل لعبدالرحمن بن مهدي: إن فُلانًا قد صَنّف كِتابًـا في الـسُّنة رَدًّا عـلى فُلان. فقال عبدالرحمن: ردًّا بكتاب الله، وسُنّة نبيه ﷺ؟ قيل: بكلام.

قال: ردّ باطلاً بباطل. «الحلية» (٩/١٠).

قلت: وقد تكلّم عن هذه المسألة بشيء من التفصيل والبيان، والتقسيم لأنواع المجادلين: الآجري في «الشريعة» (١/٤٢٩)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/٥٤٠).

وقد لخصته في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» تحت أثر رقم (٣٣١).

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٦١)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٢٣)، وزاد فيه: وإذا أراد بعبدٍ شرًّا أغلق عليه باب العمل، وفتح عليه باب الجدل.

ورُوي عن الأوزاعي رحمه الله نحـوه، ولفظـه: إذا أرادَ اللهُ بقـوم شَرًّا؛ فـتحَ علـيهم الجدلَ، ومَنعهم العمل. رواه الهروي الأنصاري في «ذم الكلام» (٩٣٠).

٧ - باب التحذير من: الكلامِ، والأهواءِ، والمراءِ

٢١ - حـدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أنبا محمد بن عَمرو بن البَخْـتَري، قال: [ثنا] محمد بن عبدالملك الدَّقِيقي، قال: حـدثنا [٥/ب] سُـليمان ابن زيادٍ الوَاسِطي، قال: حدثنا عَاصِم بن رَجَاء [بن] حَيـوة، قـال: حدثنا القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي أُمَامة [رضي الله عنه]، قـال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«أنا زَعيمٌ لـمِن تركَ الـمِراءَ وهو مُـحِقٌ ببيتٍ في رَبَـضِ الجنَّـةِ، وبِبيتٍ في وسَطِ الجنَّة، وبِبَيتٍ في أعلى الجنَّة» (١).

---

(١) رواه الروياني في «مسنده» (١٢٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبـير» (٨/١٨٦/٧٧٧٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٥٣٣) من طريق: سُليمان بن زياد، عن عاصم به.

ورواه أبو داود (٤٨٠٠)، والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (٨/١٨٦) (٢٠/١١٠)، من طريق: سُليمان بن حبيب المحاربي، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«أَنَا زَعيمٌ بِبيتٍ في رَبَضِ الجنَّةِ لمن تركَ المراء وإن كان مُحقًّا، وَببيتٍ في وَسَـطِ الجنَّـة لمـن تركَ الكَذِبَ وإن كان مازِحًا، وبِبَيتٍ في أعلى الجنَّة لِمن حَسُنَ خُلُقَه»**.

وللحديث شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الحسن.

فهو مروي من حديث: أنس بـن مالـك، وابـن مـسعود، وأبي هريـرة، وابـن عُمـر، ومُعاذ، وأبي الدَّرداء، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: الترمذي (١٩٩٣)، وابن ماجه (٥١)، و«الـصمت» لابـن أبي الـدنيا (١٤٠)، و«ذم الكلام» للهروي (١٤٢-١١٤٦)، و«الكبرى» البيهقـي (١٠/٢٤٩)، و«مكـارم الأخـلاق» للخرائطي (١/٥٩)، و«المجروحين» لابـن حبـان (١/٣٣٧)، و«شرح الـسُّنة» للبغـوي =

٢٢- وحدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أخبرنا الصَّفار، قال: حدثنا الرَّمادي، قال: حدثنا عبد الرَّزاق، قال: أخبرنا مَعمر، قال:

كان ابن طاووس جالسًا فجاء رَجُلٌ من المُعتزلةِ فجعلَ يتكلَّم.

قال: فأدخلَ ابنُ طاووس أُصبعيه في أُذنيه، قال: وقال لابنهِ: أي بُنيَّ؛ أدخل أُصبعيكَ في أُذنيكَ، واشدُد؛ ولا تسمع مِن كلامِهِ شيئًا.

قال مَعمر: يعني: أن القلبَ ضَعيف [١].

٢٣- وبالإسناد: عن عبد الرَّزاق، قال: قال لي إبراهيم بن محمد بن [أبي يحيى]: أرى المُعتزلةَ عندكم كثيرًا.

قال: قلت: نعم، وهم يَزعمون أنّك مِنهم !

قال: أفلا تدخل معي هذا الحانُوت حتَّى أُكلمَك.

قلت: لا . قال: لِـمَ ؟

قلت: لأن القلبَ ضَعِيفٌ [٦/أ]، والدِّينَ ليسَ لِمن غلبَ [٢].

(١٣/٨٢) و«الكامل» لابن عدي (٣/٤٢)، وغيرهم.

(١) رواه مَعمر في «جامعه» (١١/١٢٥) (٢٠٠٩٩)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
وررواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى » (القدر) (١٧٧٨)، واللالكائي(٢٤٨).
قال الصَّابوني رحمه الله في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٦١): ويبغضون أهل البدع .. ويَرون صون آذانهم عن سَماعِ أباطيلهم التي إذا مَرَّت بالآذانِ [و] وقرَت في القلوب: ضَرَّت، وجَرَّت إليها الوَسَاوِس والخطرات الفاسدة. اهـ

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/١٠٦-١٠٧)، وزاد فيه:
قال عبدالرزاق: وخشيتُ أن أدخلَ معه المسجد أن يُفسِدَ عَليَّ دِيني. =

ورواه اللالكائي في «السُّنة» (٢٤٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٧٣).
وإبراهيم بن محمد هذا؛ قال فيه ابن معين: كذابٌ، وكان رافضيًّا قدريًّا.
وقال الإمام أحمد رحمه الله: كان قدريًّا جهميًّا كل بلاء فيه. «ضعفاء» العقيلي (١/ ٦٣).

قلت: وتأثير كلام أهل البدع على القلوب مشاهد محسوس، فكم من أناس تأثروا بسماع كلامهم في القديم والحديث، ولهذا كان السَّلف الصَّالح يُعظِّمون السَّماع من أهلِ البدعِ، وينهون عنه أشدّ النَّهي خَوفًا من تغير القلوب واستمالتها لكلامهم.

- قال مفضل بن مهلهل: لو كان صاحب بدعة إذا جلست إليه يحدّثك ببدعته، حذرته، وفررت منه؛ ولكنه يحدثك بأحاديث السُّنة في بدو مجلسه، ثم يدخل عليك بدعته فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك. «الإبانة الكبرى» (٣٩٤).

- عن مصعب بن سعد قال: لا تجالس مفتونًا فإنه لن يخطئك منه إحدى اثنتين: إمّا أن يفتنك فتتابعه، وإمّا أن يؤذيك قبل أن تُفارقه. «الإبانة الكبرى» (٣٨٥).

- عن أيوب السَّختياني قال: قال أبو قِلابة: يا أيوب .. لا تمكن أصحاب الأهواء سمعك فيغيروا قلبك. «اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (١٢٧٤).

- وقال بعض السَّلف: سمعت من مُبتدع قولًا أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي ولا يتم لي ذلك. «رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص ٢٣٤).

- قال محمد بن السائب الكلبي: قوموا بنا إلى المرجئة نسمع كلامهم، قال: فما رجع حتَّى علقه. «الإبانة الكبرى» (٤٤٩).

- قال أسماء بن عُبيد: دخل رجُلان من أصحاب الأهواء على ابن سيرين فقالا: يا أبا بكر نُحَدِّثُك بحديث ؟ قال: لا، قالا: فنقرأ عَليك آيةً من كتاب الله ؟

قال: لا، لتقُومَانِّ عنّي، أو لأقُومنَّ. قال: فخرجَا، فقال بعض القوم: يا أبا بكر، وما كان عليك أن يقرآ عليك آيةً من كتاب الله تعالى ؟ قال: إني خشيت أن يقرآ عليّ آية فيُحرِّفانها، فيقِرُّ ذلك في قلبي. الدارمي في «السنن» (٤١١).

- قال هِشام بن حَسَّان: قال رجلٌ لابن سِيرين إن فلانًا يُريد أن يَأتيك، ولا يتكلّم بشيءٍ، قال: قُل لفُلانٍ لا يأتيني، فإن قلبَ ابن آدم ضَعيف، وإنّي أخاف أن أسمعَ مِنه كلمةً فلا يرجع قلبي إلى ما كان. «الإبانة الكبرى» (٣٩٩).

٨- باب ما قال العُلماءُ فِي الكلامِ وأهلهِ، وحَذروا مِنهُ، وَمِنهم، وأمَروا بِالمُجَانبةِ لِمن خَالَطَهُم

٢٤- حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا حَمزة بن محمد الدِّهْقَان، قال: ثنا العَبَّاس بن محمد، قال: حدثنا حَجَّاج، قال: حدثنا حماد [بـن] زيد، قال: ثنا أيوب، قال: كان أبو قِلَابة يقول:

لا تُجالِسُوا أهلَ الأهواءِ، ولا تُجادِلُوهم، فإنِّي لا آمن أن يَغمِسُوكم في ضلالتِهم، أو يَلبِسوا عليكم ما تَعرِفون[1].

٢٥- وعن أبي العالية قال: آيتانِ في كِتابِ الله ما أشَدّهما على الذين يُجادِلون في القرآن: NM O P Q R S T U L [غافر:٤]

Mوَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ L [البقرة: ١٧٦]

وفيهم[2] أُنزلت: Mوَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ L [الأنعام:٦٨][3].

---

(١) رواه المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (١٧). ورواه الدارمي في «السُّنن» (٤٠٥)، والفريابي في «القدر» (٣٦٦). وانظر «الإبانة الصُّغرى» (٦٩).

(٢) في الأصل: (وفيهما).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٤٠ و٥٤١)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ٢٦٥)، وليس عندهم قوله: وفيهما أنزلت: .. الآية. =

٢٦- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: حـدثنا عـلي بـن عُمـر، قـال: حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بَكرٍ [٦/ب] السُّكَّري، قـال: سـمعتُ أبا دَاود السِّجستانيَّ يقول لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ﷺ:

أرى رجلًا من أَهلِ السُّنةِ مع [رَجُلٍ مِن] أهلِ البدعِ، أتركُ كلامَهُ؟

قال: لا، أو تُعلِمهُ أن الرَّجلَ الذي رأيتَهُ معه صاحبُ بدعةٍ؛

فإن تَركَ كلامَهُ فكلِّمْهُ؛ وإلَّا فألحقْهُ به،

قال ابنُ مَسعودٍ [ﷺ]: الـمَرءُ بِخِدْنِهِ [١]. [٢]

٢٧- قال أحمد: مَن تَعاطى الكلامَ لـم يُفلِح [٣].

٢٨- وقال - أيضًا -: مَن أَحَبَّ الكلامَ؛ لـم يَخرُج مِن قلبِهِ، ولا يَؤولُ أمرُهُ إلى خيرٍ [٤].

قال البربهاري رحمه الله «شرح السُّنة» (٨٠): العجب كيف يَجترئ الرجلُ على المـراء والخصومات والجدال وقال تعالى: NM O P Q R S T U L فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار. اهـ

(١) في الأصل: (بجدته)، والتصويب من: «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء (٧١)، و«الطبقات».

(٢) رواه المصنف في «الأصول المجردة» (٧١) بنفس الإسـناد والمـتن. والأثـر في «طبقـات الحنابلة» (١/ ٤٣٩)، و«مناقب الإمام أحمد» (ص٢٥٠) وما بين [ ] منهما.

وانظر: نحوه من قول البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (١٣٤).

وقد تكلمت عن ضابط هجر من يماشي المبتدع في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (١٦٦).

(٣) «السُّنة» للخلال (٢١٣)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٧٤).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٦٧٥) و(٦٧٩)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٨).

٢٩- وقال: لا تُجالس صَاحِبَ كلامٍ وإن ذَبَّ عَن السُّنَّةِ [١].

٣٠- وقال أبو يوسف: العِلمُ بالكلامِ جَهلٌ، وجهلٌ بالكلامِ هو العِلم [٢].

٣١- وحدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: حدثنا النَّجَّاد، قال: حدثنا عبد الله، قال: سمعتُ أبي يقول:

كان الشَّافعيُّ رحمهُ الله إذا ثبتَ الخبرُ عِندَهُ قلَّدَهُ [٣].

وخيرُ خَصْلَةٍ فيه: لم يكن يَشتَهي الكلا[مَ]؛ إنَّما هِمَّته الفِقه [٤].

٣٢- وعن الرَّبيع بن سُليمان، قال الشَّافعي [٧/أ] رضي الله عنه:

لأن يلقى [اللهَ] العبدُ بِكُلِّ ذنبٍ ما خلا الشِّركَ بالله، خيرٌ له مِن أن يَلقاهُ بشيءٍ مِن الأهواء [٥].

٣٣- وعن محمد بن عبدالحكم قال: سمعت الشَّافعي يقول: لو يعلمُ النَّاسُ مَا في الكلامِ في الأهواءِ، لفرُّوا مِنهُ كما يَفِرُّون من الأسَدِ [٦].

---

(١) «الإبانة الكبرى» (٦٧٩)، و«ذم الكلام» (١٢٧٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/٤٠٥).

(٢) رواه الهروي في «ذم الكلام» (١٠١٠).
وفي «الحُجّة في بيان المحجة» (١/٢٠٨) قال الشَّافعيِّ رحمه الله: العلمُ بالكلامِ جهلٌ به.

(٣) قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة»: فالله الله في نفسك، وعليك بالآثار، وأصحاب الأثر، والتقليد، فإن الدِّين إنما هو التقليد، يعني: للنبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، ومن قبلنا لم يدعونا في لبس، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ٨٢).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشّافعي» (ص ١٨٢و١٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٦١).

(٦) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١١١)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٥٩).

٣٤- وعن الحُسين بن عليّ قال: سمعت الشَّافعي يقول: حُكمي في أصحابِ الكلامِ: أن يُضربُوا بِالجريدِ، ويُحملوا على الإبلِ، ويُطاف بهم في العشائرِ والقبائلِ، ويُنادى عليهم: هذا جَزاءُ مَن تركَ الكتابَ والسُّنّةَ، وأخذَ في الكلامِ [(١)].

٣٥- وقال يزيدُ بن هارون - وذكر الجهميَّة -: هُم والله زنادِقة، عليهم لعنةُ الله [(٢)].

٣٦- وقال الفُضيلُ بن عِياض: لا تَجلس مع صَاحِبِ بِدعةٍ؛ فإنِّي أخافُ أن ينزل عليك اللَّعنة [(٣)].

٣٧- وقال - أيضًا -: صاحبُ البدعةِ لا تَأمَنه على دينِكَ، ولا تُشاوره في أمرِكَ، ولا تجلس إليه؛ فإنَّه من جلسَ إلى صَاحبِ بِدعةٍ؛ ورَّثه الله [٧/ب] العمى [(٤)].

٣٨- وقال - أيضًا -: مَن زوَّجَ ابنَتَهُ مِن مُبتدِعٍ؛ فقد قطعَ رَحِمَها [(٥)].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦)، والبيهقي في «مناقب الشَّافعي» (١/ ٤٦٢).

(٢) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٧)، وعبدالله في «السُّنة» (٥١) بتحقيقي.

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤٤١ و ٤٥١)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٢).

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤٣٧)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٤).
وزاد ابن بطة بعد هذا الأثر: (يعني: في قلبه). و«الإبانة الصُّغرى» (١٨٤).

(٥) رواه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣)، واللالكائي (١٣٥٨)، وذكره البربهاري في «السُّنة» (ص١٣٧).
وقد روي مرفوعًا من حديث أنس رضي الله عنه؛ رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٢٢)، وقال: وهذا الحديث مسنده منكر، وإنّما يروي هذا عن الشّعبي قوله. اهـ =

٣٩- وقال أيضًا: مَن تبعَ جنازةَ مُبتدعٍ؛ لم يزل في سخطِ الله حتَّى يَرجِع[١].

٤٠- وقال مالكُ بن أنس: المراءُ في العلمِ يُقسِّي القلبَ، ويُورِثُ الضّغن[٢].

٤١- و[عن] الأعمش: قال إبراهيم: لا تُجالسُوا أهلَ الأهواءِ؛ فإن مُجالستَهم تَذهبُ بنورِ [الإيمانِ مِن] القُلوبِ، [وتَسلِبُ محاسن الوجوه، وتُورِثُ البغضة في قلوبِ][٣] المؤمنين[٤].

٤٢- وقال الحسن البصري: صاحبُ البدعةِ لا يقبلُ اللهُ له صلاةً، ولا صيامًا، ولا حَجًّا، ولا عُمرَةً، ولا جِهادًا، ولا صَرفًا، ولا عَدلًا؛ لأنَّه رَدَّ على الله سُنَّتَهُ؛ فرَدَّ اللهُ عليه بِدعَتَهُ[٥].

قال الشَّعبي: من زوّجَ كرِيَمتَهُ مِن فاسِقٍ فقد قطعَ رَحِمها.
رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/١٩٩)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٤٧)

(١) «شرح السُّنة» للبربهاري (ص ١٣٧)، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (١٩٤).
وروي نحوه عن سُفيان بن عيينة رحمه الله. «ذم الكلام» للهروي (٩٥٣).
- قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٩٢): ومن كان مُبتدعًا ظاهر البدعة؛ وجب الإنكار عليه؛ ومن الانكار المشروع: أن يُهجر حتَّى يتوب، ومن الهجر: امتناع أهل الدين من الصَّلاة عليه لينزجر من يَتشَبّه بطريقته ويدعو إليه، وقد أمر بمثل هذا: مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمّة، والله أعلم. اهـ

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦٥٣).

(٣) في الأصل: (تذهب بنور في القلوب المؤمنين).

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣٧٥)، والزيادات منه.

(٥) رواه الفريابي في «القدر» (٣٧٦)، والآجري في «الشريعة» (١٣٧) و(٢٠٥٤)، واللالكائي (٢٧٠و٢٧١)، وليس عندهم قوله: (لأنَّه رَدَّ على الله سُنَّتَهُ؛ فردَّ اللهُ عليهِ بِدعَتَهُ).
وفي «مختصر الحُجة» للمقدسي (٤١) ولفظ: (..ومن رد على الله سُنته، رد الله عليه عمله). =

ورُوي نحوه عن: الأوزاعي، والفُضيل بن عياض، وأسد بن موسى، وأيوب السّختياني، وابن عون، وهشام بن حَسَّان، وسُفيان الثوري، والآجري، رحمهم الله.
انظر : «البدع» لابن وضاح (٦و٧و٦٧و٦٨)، واللالكائي (١/١٣٩)، و«الحلية» (٨/١٠٣)، و«ذم الكلام» (٤٧٧)، و«الشريعة» (١/٣٢٥) و(٥/٢٤٩٥)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٩و٢٩و١٥٠).

وقد رُوي مرفوعًا من حديث حُذيفة ﷺ؛ رواه ابن ماجه (٤٩). قال في «مصباح الزجاجة» (١/١٠): هذا إسناد ضعيف فيه محمد بن محصن وقد اتفقوا على ضعفه. اهـ

ولكن متنه صحيح قد دلت عليه النُّصوص الصَّحيحة، واتفق عليه أهل السُّنة:

ففي حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «**مَن عَمِلَ عملًا ليسَ عليهِ أَمرُنا فهوَ رَدٌّ**». رواه مسلم (٤٥١٤).

وقوله ﷺ في المدينة: «**من أَحدَثَ فيها حَدَثًا، أو آوَى فيها مُحدِثًا؛ فعليهِ لعنَةُ الله، والملائِكَةِ والنَّاسِ أَجمعِينَ، لا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ ولا عَدلٌ**». رواه البخاري (٣١٧٢).

وعند الجمهور «الصَّرف»: الفريضة. و«العدل»: النافلة. ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري، وعن الحسن البصري بالعكس. اهـ نقلاً من «الفتح» لابن حجر (٤/٨٦).

- وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فيمن زعم أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف.

قال: والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قَبِلَ اللهُ منه حتّى يُؤمنَ بالقدرِ. رواه مسلم (١).

وقد بين ذكر ابن القيم في كتابه «الصَّلاة» (ص١٠٩-١١٣) الأدلة على أن الأعمال قد تحبط بغير الردة. فقال: فإن قيل: كيف تحبط الأعمال بغير الردة.

قيل: نعم قد دلَّ القرآن، والسُّنة، والمنقول عن الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات، كما الحسنات يذهبن السيئات. قال تعالى: M يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ´ µ ¶ ¸ بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ L [البقرة:٢٦٤]، قال تعالى: M p q r s t u v w x y z { | } ~ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ L [الحجرات: ٢]

وقالت عائشة لأم زيد بن أرقم: أخبري زيدًا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلَّا أن يتوب لما باع بالعينة.

وقد نصَّ الإمام أحمد على هذا، فقال: ينبغي للعبد في هذا الزمان أن يستدين، =

٩- باب المجانبة لهم والمقاربة

٤٣ - أخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا عثمان بن أحمد السَّمَّاك، قال: حدثنا جَعفر بن محمد الخيَّاط، قال: ثنا عبدالصَّمد بن يزيد [(١)] الصَّائغ مَرْدَوَ[يْه]، قال:

سمعتُ الفُضيل بن عِياض يقول - يعني في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**الأروَاحُ جُنُودٌ** [٨/أ] **مُجَنَّدَةٌ، فمَا تَعارَفَ مِنها ائتلفَ، وما تَناكرَ مِنها اختَلَفَ** » [(٢)] -،

قال: فلا يُمكن أن يكونَ صاحِبُ سُنَّةٍ يُمالي صَاحِبَ بدعةٍ إلَّا مِن النِّفاق [(٣)].

٤٤ - وقال ابنُ مَسعودٍ [ﷺ]: لو أنَّ مؤمنًا دخلَ مَسجِدًا فيهِ مِئةُ نفسٍ ليسَ فِيهم إلَّا مؤمنٌ وَاحِدٌ لجاءَ [(٤)] حتَّى يَجلسَ إليه.

ويتزوّج؛ لئلا ينظر إلى ما لا يحل، فيحبط عمله ... الخ

(١) في الأصل : (زيد)، وما أثبته من «الإبانة الكبرى»، وهو الصواب.

(٢) رواه البخاري (٣٣٣٦) (باب الأرواح جنود مجندة)، من حديث عائشة رضي الله عنها. ورواه مسلم (٦٨٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٦). وقال ابن بطة رحمه الله بعده: صدقَ الفضيلُ رحمة الله عليه فإنَّا نرى ذلك عيانًا. اهـ

(٤) في الأصل: (للجاء) في الموطنين. والتصويب من: «الإبانة الكبرى» لابن بطة.

ولو أنَّ مُنافِقًا دخلَ مسجِدًا فيهِ مِئة [نفسٍ] ليس فيهم إلَّا مُنافقٌ واحدٌ؛ لجاءَ حتَّى يَجلسَ إليه [١].

٤٥ - وقال الأعمشُ: كانوا لا يَسألون عن الرَّجُلِ بعدَ ثلاثٍ: مَمشاهُ، ومَدخلَهُ، وألفَهُ مِن النَّاسِ [٢].

٤٦ - وكان الأوزاعيُّ يقول: مِن سَترَ عَنَّا بِدعتَهُ لم يَخْفَ علينا أُلفتُهُ [٣].

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٨)، وذكر هذا القول بعد قول ابن مسعود رضي الله عنه: «**الأرواحُ جُنودٌ مُجنَّدة تَلتقي تَتَشامّ كَما تَتَشامّ الخيل، فما تعارف ..**» قال: فذكره.
قال ابن بطة رحمه الله مُعلقًا عليه: وكذا قالت شُعراءُ الجاهلية، قال طَرَفَةُ:
تعارفُ أرواح الرِّجالِ إذا التقوا .. فَمِنهم عَـدوٌّ يُتـقى وخَليل. اهـ
قلت: وفي «الإبانة»: (تتشاءم) في الموضعين، والذي يظهر أنه تَصحيف، والله أعلم.

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤١٩).
وقوله: (ألفه مِن النَّاس): أَلِفْتُ فُلانًا، إذا أَنِسْتَ به. «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٧٢).
وروي نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ولفظه: من فِقهِ الرَّجُل: مَمشاه، ومَدخله، ومَخرجه، ومَجلِسه. ثُمّ قال أبو قِلابة: قَاتل اللهُ الشَّاعرَ حينَ يقول:
عن المرءِ لا تسأل وأبصر قَرِينَهُ ... فإنَّ القَرينَ بِالمُقارن يقتدي
رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣٦٨)، و(٣٧٧).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٠)، و(٥٠٨)، واللالكائي (٢٥٧).
ونسبه ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (١٧٧) إلى ابن المبارك. وانظر تعليقي عليه هناك.
ومن ذلك: ما جاء عن يحيى القطّان قال: لما قَدِمَ سُفيانُ الثوري البصرة جعلَ ينظر إلى الرَّبيع - يعني: ابن صُبَيح - وقدره عند النَّاس، سَأل أي شيء هو ؟ قالوا: ما مذهبه إلّا السُّنة. قال: من بطانته ؟ قالوا: أهل القدر. قال: هو قدري. «الإبانة الكبرى» (٤٢١).
وسئل أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن عتاب، فقال: لا أعرفه، إلَّا أنّه كان من أصحابِ بشر المريسي، فينبغي أن يُحذَرَ ولا يُقرَب، ولا يُقلَّد شيئًا من أمور النَّاس. =

٤٧- وقال ابن شَوْذبٍ: مِن نِعمَة الله على الشَّابِّ والأعجَمِيِّ إذا تنسَّكا أن يُوفَّقَا لِصَاحِبِ[١] سُنَّةٍ يَحملهمـا عليها[٢].

٤٨- وقال عَمرو بن قَيسٍ الـمُلائي: إذا رأيتَ الشَّابَّ أوَّلَ ما يَنشأ مع أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ فارجُه[٣]، وإذا رأيتَهُ مع أهلِ البِـدعِ فايـأس مِنهُ [٨/ب]؛ فإنَّ الشَّابَّ على أوَّلِ نشوئِهِ[٤].

٤٩- وقال حَمادُ بن زيد: قال لي يُونسُ: يا حمادُ، إنِّي لأرَى الشَّابَّ عـلى كُلِّ حالةٍ مُنكرَةٍ، ولا آيس مِن خيرِهِ؛ حتَّى أراهُ يَـصحَبُ صَـاحبَ بِدعةٍ؛ فعندها أعلمُ أنَّه قد عَطِبَ[٥].

٥٠- وقيل للأوزاعيِّ: إنَّ رجلًا يقولُ: أنا أُجالسُ أهلَ السُّنَّةِ، وأُجالسُ أهلَ البِدَعِ.

فقال الأوزاعيُّ: هذا رجلٌ يُريدُ أن يُساوي بين الحقِّ والباطِلِ[٦].

«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٢٥٢).

(١) في الأصل: (صاحب).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥١٧). وزاد فيه: لأن الأعجمي يأخذ فيه ما سَبَقَ إليه. وانظر تعليقي عليه في «الإبانة الصغرى» (٩٥).

(٣) في الأصل: (فارجوه)، والتصويب من «الإبانة الكبرى».

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥١٨)، وذكره في «الإبانة الصُّغرى» (٩٦).

(٥) «الإبانة الصغرى» لابن بطة (٩٨)، ويونس بن عُبيد من أئمة أهل السُّنة رحمه الله.

(٦) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٣٠)، وقال: صدقَ الأوزاعي، أقول: إن هـذا لا يعرف الحقَّ من الباطل، ولا الكُفر مـن الإيـمان، وفي مثـل هـذا نـزل القـرآن، ووردت السُّنة عن المصطفى ﷺ، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ =

٥١- أخبرنا عُبيدالله بن أحمد الأ[ز]هري، قال: ثنا أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا عبدالله، قال: حدثنا زياد بن أيوب، قال: حدثنا سعيد، قال: ثنا حرب بن ميمون - الصَّدوق المسلم -، عن خويل[1] - يعني: ختنَ شُعبة - قال: كنتُ عِندَ يُونس بن عُبيدٍ، فجاء رجلٌ، فقال:

يا أبا عبدالله، تنهانا عن مُجالسة عَمرو بن عُبيد؛ وقد دخلَ عليه ابنك!

قيل: قال: ابني ؟!

قال: نعم.

قال: فتغيظ[2] الشَّيخ.

قال: فلم أبرَح حتَّى جاءَ ابنَهُ، فقال: يا بُنَيَّ، قد عَرَفتَ رَأيي في عَمرو، ثُمَّ تَدخل عليه ؟!

قال: كان معي فلان. وجعلَ يَعتِذرُ.

فقال يونس: أنَهاك عن الزِّنَا، [٩/أ] والسَّرقةِ، وشُربِ الخمرِ، ولَأَن تلقى اللهَ بهنَّ أحبّ إليَّ مِن أن تلقَاهُ برأي عَمرو، وأصحاب عَمرو [3].

µ ¶ ¸ مَعَكُمْ L [البقرة:١٤].

(١) في الأصل: (مومل)، والصواب ما أثبته. انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٣٠).

(٢) في الأصل: (فغيظ الشيخ)، وما أثبته من مصادر التخريج.

(٣) «الجعديات» (٦٠١)، وحرب في «السُّنة» (٦٠٣)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٦١)، وابن بطة في «الإبانة» (٤٦٤). وسيأتي الكلام على إمام المعتزلة: عَمروبن عُبيد (٩٢).

وفي الباب: عن أرطاة بن المنذر رحمه الله قال: لأن يكون ابني فاسقًا من الفسّاقِ أحبّ إليَّ من أن يكون صاحب هوى. «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٩١). =

١٠ - باب ما وضعتهُ الزنادقةُ [١] والملحِدةُ على أهلِ السُّنةِ وأصحابِ الحديث

٥٢ - قال عليُّ بن المدِيني: وضعتِ الزَّنادقةُ حديثًا لا أصلَ له:

«اعرِضُوا قولي على كتابِ الله؛ فإن وَافقَهُ فأنا قُلتُه، وإن لـم يُوافِقهُ فلم أقُلهُ» [٢].

وانظر نحوه: عن سعيد بن جُبير، ومَالك بن مِغْوَل. «الإبانة الصُّغرى» (٩٣ و٩٤).

(١) قال ابـن تيميـة رحمـه الله في «جـامع المسائل» (المجموعـة الرابعـة) (ص١٣٣): لفـظ (الزِّنديق) لفظ مُعرَّبٌ لم ينطق به رسول الله ﷺ، ولا أصحابه؛ ولكن نطقت به الفُرسُ، فأخذته العرب فعرَّبته. ومعنى الزِّنديق الذي تنازع الفقهاء في قبول توبته هو معنى المنافق الذي يُظهِر الإسلام ويُبطن الكفر، ولهذا قال الفقهاء: إن الزِّنديق هو المنافق.. الخ.

(٢) ذكرَهُ ابن السَّاجي عن عليِّ بن المديني، كما في «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٦٦).

وذكر ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٩١) نحوه عن عبدالرحمن بن مهدي.

وأما الحديث فقد رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٠٢) من حديث عُمر رضي الله عنه، ولفظه: «**يا عمر، لعلَّ أحدكم مُتكئ على أريكتـه ثُـمّ يكـذبني، مـا جـاء كم عنـي فاعرِضُوه على كتاب الله، فإن وافقه فأنا قلته، وإن لم يوافقه فلم أقله**».

وقد رُوي كذلك من حديثِ: أبي هريرة، وثوبان، وابن عمر رضي الله عنهم.

قال ابن السَّاجي: قال أبي: هذا الحديث موضوع على النبي ﷺ. قال: وبلغني عن علي ابن المديني أنَّه قال: ليس لهذا الحديث أصل، والزنادقة وضعت هذا الحديث.

قال ابن بطة: وصدقَ ابن السَّاجي، وابن المديني رحمهما الله؛ لأن هذا الحديث كتـاب الله يخالفه، ويُكذّب قائله، وواضعه .. الخ. =

٥٣- وقال أبو محمد عبدالله بن مُسلم بن قُتيبة [(١)]:

وانظر: «الشريعة» (١/ ٤١٠) (التحذير من طوائف تعارض سُنن النبي ﷺ بكتاب الله تعالى، وشدة الإنكار على هذه الطبقة)، و«المقاصد الحسنة» (١/ ٣٦)، و«كشف الخفاء» (١/ ٨٦)، و«جامع بيان العلم» لابن عبدالبر (٢/ ١١٩١)، و«الرسالة» للشافعي (٢٢٤-٢٢٥) وحاشيتها لأحمد شاكر فقد تكلَّم عن روايات هذا الحديث وبيان أنّها موضوعة لا يُحتجّ بشيءٍ منها.

(١) هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة المروزي الدينوري. ولد سنة: (٢١٣هـ).

ومما جاء في ترجمته في «السير» (٩/ ٢٩٦): ولي قضاء الدينور، وكان رأسًا في علم اللسان العربي، والأخبار، وأيام النّاس.. نقل صاحب «مرآة الزمان» بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال: كان ابن قُتيبة يميل إلى التّشبيه ! قلت: هذا لم يصح .. وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقة ديّنًا فاضلًا .. قال أبو طاهر السِّلفي: ابن قُتيبة من الثقات وأهل السُّنة .. ما رأيت لأبي محمد في كتاب «مُشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن أخبار الصِّفات تُمرّ ولا تُتأوّل فالله أعلم .. والرَّجُل ليس بصاحبِ حديثٍ؛ وإنّما هو من كبارِ العلماء المشهورين عنده فنون جَمّة، وعلوم مُهمة .. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١): وابن قُتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق، والمنتصرين لمذاهب السُّنة المشهورة، وله في ذلك مُصنّفات مُتعدِّدة، قال فيه صاحب كتاب «التحديث بمناقب أهل الحديث»: وهو أحد أعلام الأئمة والعلماء والفُضلاء، أجودهم تصنيفًا، وأحسنهم ترصيفًا، له زهاء ثلاثمائة مُصنّف، وكان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق، وكان مُعاصرًا لإبراهيم الحربي، ومحمد ابن نصر المروزي، وكان أهل المغرب يُعظِّمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قُتيبة يُتّهم بالزَّندقة .. ويُقال: هو لأهل السُّنة مثل الجَاحظ للمُعتزلة، فإنّه خَطيب السُّنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة. اهـ وتوفي سنة: (٢٧٦هـ).

وكتابه «تأويل مختلف الحديث» الذي أكثر ابن البَنَّاء من النقل منه، قال عنه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٣): قد ذكر ابن قُتيبة في كتابه المؤلف في «تأويل مختلف الحديث» ما يتعلّق به أهل البدع من الطَّعنِ على أصحاب الحديث، ثم =

وضَعُوا عليهم أحاديثَ لا أصلَ لـها:

٥٤- منها: حديث: «عَرَقِ الخيلِ» [١].

ذكر من فساد ما تعلَّقوا به ما فيه مقنع لمن وفقه الله لرشده، ورزقه السَّداد في قصده.اهـ

(١) يُشير إلى حديث: «**إنَّ اللهَ تعالى خَلقَ الفَرسَ، فأجرَاهَا، فَعرقَت، ثُمّ خلقَ نَفسَهُ مِنهَا**».

وهو حديث موضوع، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٠٥)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٥٢)، وقال: هذا حديث موضوع، باطل كفر، لا أصـل لـه عنـد العلماء، ما قاله رسول الله ﷺ، ولا رواه عنه أبو هريرة. وأبو المهزم وإن كان متروكًا فـلا يحتمل مثل هذا، ولا حماد بن سلمة يستجيز أن يروى عنه مثل هذا الحديث، ولا يعرف له أصل في كتاب حبان بن هلال، فإنما الحمل على محمد بن شجاع الثلجي.

ثم أسند إلى ابن عدي الحافظ قال: محمد بن شجاع الثلجي، كـان يـضع أحاديـث في التّشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به، روى عن حبان بـن هـلال .. ثـم ذكـر الحديث، وقال: مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو تعصبًا ليثلب أهل الأثر بذلك.

قال أبو علي عبدالرحمن بن خاقان: سألت أحمد بن حنبل عن ابن الثلجي ؟

فقال: مبتدع صاحب هوى.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت القواريري يقول - قبل أن يموت بعشرة أيام، وذكر ابن الثلجي -، فقال: هو كافر.

وقال أبو الفتح محمد بن حسين الأزدي الحافظ: محمد بن شجاع الثلجـي كـذاب، لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه عن الدِّين ...

قال: ثم حال أبي بهزام، واسمه: يزيد بن سفيان البصري عند أهل العلم بالحديث كما قال شعبة: رأيت أبا المهزم مطروحًا في هذا المسجد - يعني: في مسجد البـصرة - ولـو أعطاه إنسان درهمًا لوضع له خمسين حديثًا ...

قال الجوزقاني: فهذا الحديث كفر وزندقة، لا ينقاد ولا ينقاس، فكيـف خلـق الخيـل التي عرقت قبل أن تكون نفسه، فإنَّا نُكفِّر من يقول: إن كلام الله مخلـوق، فكيـف مـن قال نفسه ؟! وإنا لا نعرف إلَّا أن الله هو الأول قبل كل شيء، فكيف كان هذا العرق =

٥٥ - «وَزَغبِ الصَّدرِ، وَنُورِ الذِّرَاعَين»[(١)].

قبله، حتى خلق منه نفسه ؟! تعالى عما وصفه به الملحدون، ونسبه إليه الكافرون المبطلون، وقد افترى عليه المجرمون، بل هو كما وصف به نفسه تعالى في كتابه المنزل على نبيه المرسل فقال: M! " # $ % & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 3 L

وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/٥٧٩)، و«الكامل» (٦/٢٩١).

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وقد ذكره الدارمي رحمه الله في «نقضه على المريسي الجهمي» (١٩٢) بلفظ:

وقال بعضهم: (مِن شَعرِ الذِّراعينِ والصَّدرِ).

فلعل ابن قُتيبة يُشير إلى اللفظ الذي ذكره الدارمي؛ لأن من معاني (الزَّغب): صِغار الشّعر والريش ولينه. كما في «تاج العروس» (٣/١٨).

فهذا اللفظ الذي ذكره ابن قُتيبة مما وضعته الزنادقة والملحدة، وقد أشار إلى ذلك الدارمي رحمه الله في «نقضه» بقوله: وقال بعضهم .. وذكر نحوه.

وهذا الأثر رواه بعض أهل السُّنّة بلفظ آخر، وهو:

- عن عبدالله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: خلقَ اللهُ عَزَّ وجلَّ الملائكةَ من نُورِ الذِّراعينِ والصَّدر.

رواه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه في كتابه «السُّنة» (١٠٦٢) و(١١٧٣)، ومن طريقه ابن منده في «الرَّدِّ على الجهمية» (٧٨)، والقاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢١٤)، وأبو الشَّيخ في «العظمة» (٣١٥).

وهو بهذا اللفظ صحيح الإسناد، رواه بعض أهل السُّنّة مُحتجين به في كتب «السُّنة»، و«الرَّدّ على الجهمية»، ولم يتعقَّبه أحدٌ منهم بشيء من الطَّعن والرَّد.

ومن ذلك: قول ابن المُحبّ رحمه الله في «الصِّفات» (ق/٢٣٠/ب) (باب ما ذُكِرَ في السَّاعدِ، والذِّراعِ، والبَاعِ، والصَّدرِ).

وقد ردّ بعضهم هذا الأثر بأن الصَّحابي عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، كان يُحدّث عن أهلِ الكتاب، ولعلّ هذا منها، فلا يجوز اعتقاده ولا القول به !!

فيقال: =

١ - القول بأن عبدالله حدَّث بهذا الأثر عن أهل الكتاب قد يصحّ، وقد لا يصحّ.
٢ - فإن لم يتلقّهِ عن أهل الكتاب فله حُكم الرّفعِ؛ لأنَّه لا مَجال فيه للرّأي.
- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢): فإن قيل: عبدالله بن عمرو لم يرفعه إلى النبي ﷺ وإنما هو موقوف عليه فلا يلزم الأخذ به.
قيل: إثبات الصِّفات لا يُؤخذ إلّا توقيفًا؛ لأنَّه لا مجال للعقلِ والقياسِ فيها، فإذا رُوي عن بعض الصَّحابة فيه قول عُلِمَ أنّهم قالوه توقيفًا. اهـ
٣ - وإن كان مِمّا تلقّاه عبدالله رضي الله عنه عن كُتبِ أهل الكِتاب، فيقال:
أ- عبدالله من الصَّحابة رضي الله عنهم، ولا يخفى مكانتهم في العلم والدِّين، فكيف يظنّ به أنّه ينقل عن بني إسرائيل ما لا يجوز روايته في ذاتِ الله تعالى ويسكت عن بيان بُطلانِهِ !! هذا لا يفعله من هو أدنى منزلة في العلم من هذا الصَّحابي الجليل الذي أخذ العلم عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم. فيجب إحسان الظَّنّ به.
- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢) وهو يتكلّم عن هذه الشُّبهة: لا يجوز أن يُظن به ذلك؛ لأنّ فيه إلباسًا في شَرعنا، وهو أنَّه يَروي لهم ما يظنوه شرعًا لنا، ويكون شرعًا لغيرنا، ويجب أن نُنَزِّه الصَّحابة عن ذلك. اهـ
وانظر كذلك إلى دِفاع الدارمي رحمه الله في كتابه «النقض على بشر المَريسي» (ص٣٦٦) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فيمن اتهمه بأنّه يروي من كُتب بني إسرائيل ولا يُميّز بينها وبين حديث النبي ﷺ.
وها نحن نرى الأئمَّة يُحدثون به في مُصنفاتهم في السُّنّة والاعتقاد من غير نكير، وانظر أثرًا قاله كعب الأحبار رواه عن أئمَّة الإسلام ولم ينكروه، فقال ابن القيم رحمه الله: وهب أن المعطِّل يُكَذّب كَعبًا ويرميه بالتجسيم؛ فكيفَ حَدَّثَ به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير مُنكرين ؟! اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]
ب- قد أذن النبي ﷺ بالتَّحديث عن أهل الكتاب فقال: «**حَدِّثُوا عن بَنِي إسرَائِيل ولا حَرَجَ**». رواه البخاري (٣٤٦١).
فعبدالله رضي الله عنه كان له عِلمٌ بأخبارِ بني إسرائيل فكان رضي الله عنه يُحدّث عنهم بما لا يُخالف شرعنا.

٥٦ - و«عِيادةِ الملائكة» [(١)]. ونحو ذلك مما لا يَعتقِدُهُ مُسلم.

ج - شرعنا وشرع من قبلنا في الصِّفات سواء؛ لأنَّ صِفات الله لا تختلف باختلاف الشَّرائع، فما ثبت في التّوراة والإنجيل من صفات الله تعالى، فهو بلا شكّ ثابت عندنا؛ فإن هذا من باب الإخبار عن الله تعالى ولا يتبدّل ولا يتغيّر من شرعٍ إلى شرع.

انظر: «إبطال التأويلات» (١/٢٢٢).

٤ - أنَّه ثبت في شرعنا ما يُصدّق هذا الأثر.

أ- فقد روى الطيالسي (١٣٠٣)، والحُميدي (٨٨٣)، وأحمد (٣/٤٧٣) و (٤/١٣٦)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٥٥)، والحاكم (١/٢٤-٢٥) و (٤/١٨١)، من طريقين:

عن أبي الأحوص، عن أبيه، قال: أتيت رسول الله ﷺ - وذكر الحديث إلى أن قال -: «**وساعدُ الله أَشَدّ مِن سَاعِدِكَ** ..».

قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وقال ابن المحب في «الصِّفات» [ق/٢٣٠/ب]: هذا حديث صحيح الإسناد.

ب- وروى الترمذي (٢٥٧٧) وعبدالله في «السُّنة» (١١٧١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٧٩)، والحاكم (٤/٥٩٥) عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّ غِلَظَ جِلدِ الكَافِرِ اثنانِ وأربَعونَ ذِراعًا بِذِراعِ الجبَّارِ، وإن ضِرسَهُ مِثلُ أُحُدٍ**». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الأعمش. وقال الحاكم: حسن صحيح، ووافقه الذهبي.

٥ - ثبت عند مسلم (٢٩٩٦) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «**خُلِقت الملائكة مِن نُور** .. » الحديث. وهذا الحديث يُثبت ما جاء في أثر عبدالله رضي الله عنه من أن الملائكة خُلقت من نُور.

وانظر: حاشية كتاب «نقض الدارمي على المَريسي» (ص٣٨٠) للسماري.

(١) يُشير إلى الخبر المكذوب: «**إنَّ اللهَ تعالى اشتكتِ عَينَاهُ؛ فعادته الملائكة**».

وهذا الخبر تنسب الجهمية والرافضة روايته لأهل السُّنة من باب التَّشنيع عليهم، ورميهم بالتجسيم والحشوية.

«منهاج السُّنة» (٢/٥٠١) لابن تيمية، و«الملل والنحل» (١/١٠٦) للشهرستاني مع الحذر مما فيه، فإنه خَلَطَ بين الأحاديث الصَّحيحة والموضوعة في صفات الله تعالى في الإنكار =

ثُم حكوا عنهم ما يضحَكُ [١] به الـمُلحِدُون:

٥٧- من أنَّ رجلاً مِنهم سُئِلَ: عن فأرةٍ وقعت في بِئرٍ ؟

فقال: «**البِّئرُ جُبارٍ**» [٢].

٥٨- وسُئِلَ آخر: عن قولِ الله: M > ? @ L [٣] [آل عمران: ١١٧]

فقال: هو هذا الصُّرصُر، الصَّرَّار بالليل [٤].

وأشباه ذلك مِن الكذبِ والبُهتان الذي ما أنزلَ اللهُ به مِن سُلطان.

وأضافوا إليهم: التَّشبِيهَ [و] التَّجسِيمَ، وأنواعَ [٩/ب] ذلك مِن المحالاتِ في المقالاتِ التي نَزَّهَهُم اللهُ عنها، وبرَّأهم منها.

وهُم الأنجاسُ الكـاذبون، والأرجـاسُ المـشرِكُون M ! "
$ % & ' ( ) * + , - . / L
[التوبة:٣٢]

على أهل السُّنّة ورماهم بالتجسيم والتشبيه على طريقة الأشاعرة في نَبزِ أهل السُّنّة بذلك.

(١) في الأصل: (ما يضحكوا).

(٢) يُشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**المعدِنُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ** .. » الحديث. رواه البخاري (٢٣٥٥). ومعنى جُبار: هدر لا ضمان عليه.
وسبب ضحكهم من هذا الجواب: أن السُّؤال كان في بابِ النَّجاسات، وما استدلّ به هذا الرجل من الحديث كان في بابِ الدِّيات لا من أبواب الطّهارة والنَّجاسات.

(٣) قال البغوي في «تفسيره» (٢/ ٩٤): قيـل: M ? @ L أي: صـوتٌ، وأكثـر المفـسِّرين قالوا: فيها بَردٌ شديد.

(٤) إلى هنا انتهى النقل من كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قُتيبة.

٥٩ - قال ابن قُتيبة [(١)]: تدبَّرتُ مَقالةَ أهلِ الكلامِ فوجدتهم يقولون على الله مَا لا يعلمون، ويَعيبون [(٢)] النَّاسَ بما يَأتون؛ [لأن] أصحابَ الحديثِ مُجمِعُون:

على أنَّ مَا شَاءَ الله كان، ومَا لم يَشأ لم يكُن.

وعلى أنَّه خالق الخير والشَّرّ.

وعلى أنَّ القُرآنَ كلامُ الله غير مخلوقٍ.

وعلى أنّه يُرى يوم القيامة.

وعلى تقديمِ الشَّيخين أبي بكر وعُمرَ رضي الله عنهما.

وعلى الإيمانِ بعذابِ القَبرِ ونَعيمِهِ [(٣)].

وبالصِّراطِ، وبالميزانِ، وبالحوضِ، والشَّفاعةِ، وخلقِ الجنَّةِ والنَّارِ، وأشباه ذلك.

ولهم الأئمَّةُ المُتقَدِّمون، والوَرِعُون، والمُجتهِدُون، بالصَّحابةِ يَهتدون، وَبِالسَّلفِ الصَّالِحِ بعدهم يقتدَون؛ فَهُم:

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص١٤٩) (باب ذكر أصحاب الكلام والرأي) بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (ويعيبوا).

(٣) إلى هنا ذكر ابن قتيبة في كتابه، ثم قال: لا يختلفون في شيءٍ من هذه الأصول، ومن فارقهم في شيءٍ منها: نَابذوه، وبَاغضُوه، وبَدّعُوه، وهَجَرُوه. اهـ
وذكره كذلك ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (ص٩٢).

مَالِكُ بن أنس، وسُفيانُ الثَّوري، وابنُ عُيينة، والشَّافعيُّ، وأحمدُ ابن حنبل.

وهم الجمُّ الغفير - بحمد الله - [١٠/أ]، والعددُ الكثير، أقوالُهم مَشهورةٌ في البِلادِ، ومَشهورةٌ في العِبادِ، ولو أن أحدًا مِن المُتكَلِّمين بَرزَ بمقالَةٍ لقتلُوه، ولو ظهرَ مُساعدًا له لحصَبُوه.

ثُمّ لـهم مِن فَظيعِ المقالةِ، وقَبِيحِ الجهالةِ؛ اعتِقادُ كُفْرٍ وضلالة.

٦٠- ثُم قال [(١)]:

[أ]ليسَ النَّظَّامُ [(٢)] يغدو على مُنكرٍ، ويروحُ على مُسكِرٍ، ويطعنُ على أبي بكرٍ وعُمرَ وغيرهما من الصَّحابةِ بأقوالٍ تَخلَّقها [(٣)]، وأمورٍ تلفَّقها. وذكرَ مِنها أشياءَ كثيرة، وأجابَ عنها.

وأبو الـهُذَيـل [(٤)]؛ فنجِدُه: كـذَّابـًا أفَّـاكـًا.

---

(١) أي ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٥٤).

(٢) إبراهيم بن سيار الضبعي مولاهم، البصري، شيخ المعتزلة، هلكَ سنة: (٢٣١هـ).
« .. لم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفّـرَه جماعة، وقال بعضهم: كان النَّظام على دينِ البراهمة المنكرين للنُّبوة والبعث، ويُخفي ذلك». «السير» (١٠/٥٤٢).
وقد ذكر ابن قُتيبة كثيرًا من ضلالاته في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٥٤-٢٠٨).

(٣) في الأصل: (تختلقها).

(٤) العلَّاف محمد بن الهذيل مولى عبد القيس، من رؤوس المعتزلة، هلكَ سنة: (٢٣٥هـ).
«كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين» «تاريخ بغداد» (٣/٣٦٦).
«أنكر الصِّفات المقدسة حتى العلم والقُدرة». «السير» (١٠/٥٤٢).
ذكرَ ابن قُتيبة شيئًا من مَخازيه وضلالاته في كتابه «تأويل الحديث» (ص٢٠٨-٢١٠).

وهِشامُ بن الحَكَم [١]؛ نَجِدُهُ: رافضِيًّا غاليًا.

وثُمَامَةُ [٢]؛ نَجِدُهُ: مِن رِقّةِ الدِّينِ، وتَنقُّصِ [٣] الإسلامِ على أَقبحِ حَالٍ ومَقالٍ.

ثم الجاحِظُ [٤] المُفتري؛ نَجِدُهُ: يَقصدُ في كُتُبِهِ المضَاحيك والعَبثَ؛ يُريدُ بِذلِك: استِمالةَ الأحدَاثِ، وشُرَّابَ النَّبيذِ[٥]، ويستهزئ مِن الحديثِ استهزاءً لا يخفى على أهلِ العلم، كذكرِهِ: (كبِدَ الحوتِ) [٦]، و(قَرنَ الشَّيطانِ) [٧].

---

(١) رأس من رؤوس الرّافضة، هلكَ سنة: (١٩٠هـ).
كان يقول: «بأن علم الله مُحدث، وأنّه لم يعلم شيئًا في الأزل؛ فأحدث لنفسه علمًا .. لا يختلف قولهم: إن القرآن مُبدّل، زيد فيه ونقص منه !!.. ». «السير» (١٠/٥٤٤).
وقد ذكرَهُ ابن قُتيبة في كتابه: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢١٥-٢١٧).

(٢) ثمامة بن أشرس، من رؤوس المعتزلة القائلين بخلق القرآن، هلك سنة: (٢١٣هـ).
وقد ذكره ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢١٧).

(٣) في الأصل: (تنقض).

(٤) عمرو بن بحر، من أئمة البدع والمجون، هلك سنة: (٢٥٠هـ)، كان خطيب المعتزلة ومتكلمهم، أخذ ضلاله من: النّظَّام، وثُمامة بن أشرس.
ذكره ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٣٩-٢٣٢).

(٥) وقد شحنَ كتابه: «البيان والتبيين» !! بكثير مما ذكره المصنف هاهنا، ومن كتبه: «مدح النبيذ وأهله»، و«القِحاب، والكلاب، واللّاطة»، و«مفاخرة الجواري والغلمان» !!

(٦) يشير إلى قوله ﷺ: «.. **أَوّلُ طعامٍ يأكُلُهُ أَهلُ الجنَّةِ فزِيادَةُ كَبِدِ حُوتٍ**». رواه البخاري (٣٣٢٩).

(٧) يشير إلى قوله ﷺ: «**ولا تحيَّنُوا بِصلاتكُم طُلُوعَ الشمسِ ولا غُرُوبَها فإنَّها تَطلُعُ بينَ** =

وذكرَ الحَجرَ الأسودَ وأنّه كان [١٠/ب] أبيض؛ فسوَّدُهُ المشركون[١].

قال: وقد [كان] يجبُ أن يُبيّضَه المسلمون حين أسلَمُوا.

ويَذكُرُ الصَّحيفةَ التي كان فيها المُنـزّلُ مِن القرآنِ تحت سَريرِ عائشة فأكلتها الشَّاة[٢].

وأشَياء مِن أحاديثِ أهلِ الكتابِ:

في تنادُمِ الدِّيكِ والغُرابِ[٣]، ودفنِ الهُدهُدِ أُمَّهُ في رأسِهِ[٤]، وتسبيحِ الضُّفدَعِ[٥]، ....

قرنَي شيطانٍ - أو الشَّيطانِ - ». رواه البخاري (٣٢٧٣)، ومسلم (٨٢٩).

(١) يشير إلى قوله ﷺ: «الحجَرُ الأسودُ مِن الجنَّة، وكان أشدّ بَياضًا مِن الثَّلجِ، حتَّى سَودته خَطايَا أهل الشِّرك».

رواه أحمد (١/ ٣٧٣)، وصححه: الترمذي (٨٧٧) وابن خزيمة (٢٧٣٣).

وقد أجاب عن ذلك ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٣٦).

(٢) يُشيرُ إلى قول عائشة رضي الله عنها، قالت: لقد أُنزِلت آيةُ الرَّجمِ، ورضعاتُ الكبيرِ عشرًا، فكانت في ورقَةٍ تحتَ سريرٍ في بيتي، فلمَّا اشتكى رسولُ الله ﷺ تشاغلنا بأَمرِهِ، ودخلت دُوَيبَةٌ لنا فأكلَتها. رواه أحمد (٢٦٣١٦)، وابن ماجه (١٩٤٤).

وقد أجاب عن ذلك ابن قُتيبة في «تأويل الحديث» (ص٧٧٤).

(٣) ذكرَهُ الجاحظ في كتابه «الحيوان» (٢/ ٣١٩-٣٢٠).

(٤) ذكرَهُ في «الحيوان» (٣/ ٥١٠) (باب القول في الهدهد)، قال: فإن العرب والأعراب كانوا يزعمون أن القزعة التي على رأسه: ثواب من الله تعالى على ما كان من برّه لأُمِّه ! لأن أمّه لما ماتت جعلَ قبرها على رأسه، فهذه القزعة عوض عن تلك الوهدة. اهـ

(٥) ذكرَهُ في «الحيوان» (٥/ ٥٣٦) (ذكر ما جاء في الضفادع في الآثار).

وذكرَ فيه أثر عبدالله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: لا تقتلوا الضفادع، =

وطَوقِ الحمـامةِ [١].

وأشياءَ يذكرُها تشنيعًا وإزرَاءً [٢].

وهو - مع هذا - أكذبُ الأُمَّة، وأوضعُهم للحَدِيثِ، وأنصرُهم للباطِلِ [٣].

فإن نقيقها الذي تسمعون تسبيح.

رواه ابن أبي شيبة (٧/٤٥٠)، والبيهقـي في «الكـبرى» (٩/٣١٨)، وقـال: إسـناده صحيح، ووافقه ابن حجر في «التلخيص» (٦/٣٠٦٥).

وقد ثبت مرفوعًا النهي عن قتل الضفدع كما في حديث عبدالرحمن بن عثمان أن النبي ﷺ نهى عن قتل الضُّفدع.

رواه أحمد (٣/٤٥٣)، وأبو داود (٣٨٧١)، والنسائي (٧/٢١٠).

(١) ذكرَهُ في «الحيوان» (٣/١٩٦) وذكرَ فيه أن العرب أطبقوا على أن الحمامة كانت مع نـوح في السفينة، وقد طلبت منه الجُعل على حُسن الدلالة والطاعه: وهو عِبارة عـن الطَّـوق الذي في عُنقها؛ وعند ذلك أعطاها الله تعالى تلك الحلية بدعاء نوح عليه السَّلام.

(٢) في الأصل: (ازراي).

(٣) قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (١٤١): إذا رأيت الرَّجلَ يذكر: ابن أبي دؤاد، وبشرًا، أو ثُمامة، وأبا الهـذيل، وهـشام الفـوطي أو واحـدًا مـن أتبـاعهم، وأشـياعهم؛ فاحذره؛ فإنّه صاحب بدعة، وإن هؤلاء كانوا على الرِّدَّةِ. اهـ

وذكر ابن قُتيبة غير هؤلاء من أئمة البدع والطوائف، ومـنهم: عُبيـدالله بـن الحـسن، وبكر صاحب البكرية، ومحمد بن الجهم البرمكي، وأصحاب الرَّأي ... الخ.

فصل

٦١- وقال ابن قُتيبة - أيضًا -[(١)]:

* وبلغني أن مِن أصحابِ الكلامِ:

مَن يَرى الخَمرةَ غير مُحرَّمة؛ وأنَّ اللهَ تعالى إنّما نَهى عنها على وجهِ التَّأديب؛ كـما قـال: M . / 0 1 2 3 4 5 6 7 L [الإسراء: ٢٩]، وكما قال: M < = > ? L [النساء: ٣٤].

* ومنهم من يَرى نِكاح تسعٍ مِن الحَرائرِ جائزًا؛ لقـولِ الله: M Z [\ ] ^ _ ` a b L [النساء: ٣]، قال [١١/أ]: فهذه تِسع.

قال: والدَّليلُ على ذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ مَاتَ عن تِسعٍ، [و] لـم يُطلِق الله له في القُرآن إلَّا ما أَطْلَقَ لنا.

* ومنهم مَن يَرى شَحمَ الخِنزيـر وَجِلـدَهُ حَـلالًا [(٢)]؛ لأنَّ اللهَ إنّمـا حَرَّمَ لحمَهُ.

* ومنهم من يقول: إنَّ اللهَ لا يعلم شيئًا حتَّى يكون، ولا يخلق شَـيئًا حتَّى يَتحرَّك.

ونحو ذلكَ مِما يُخالف الإجماع، وعلى مُعتقده: لعنة الله.

---

(١) من كتابه: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٤٣).

(٢) في الأصل: (حادلالا).

فصل

٦٢- قال ابن قُتيبة [١] : ومن جَهلِ أهلِ الكلامِ:

أنهم يُفسِّرُون القُرآنَ بِمذاهبهم، ويَتأوَّلونه على مَقالِتِهم.

٦٣- فقال فرِيقٌ مِنهم في قولِهِ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: إنَّهُ عِلمُهُ [٢].

---

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٥٢ وما بعدها) بتصرف واختصار.

(٢) هذا القول مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بأسانيد ضعيفة.

قال الأزهري (٣٧٠هـ) رحمه الله في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣٣): والصحيحُ عن ابن عباس في الكُرْسِي ما رواهُ الثَّوري وغيره .. الكرسي بموضع القدمين .. وهذه رواية اتفق أهل العلمِ على صِحتها، والذي روي عن ابن عباس في الكُرسي أنه العِلمُ؛ فليس مما يُثبتُه أهلُ المعرفةِ بالأخبار. اهـ

وقال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (١/ ١٧٨-١٨٤): في قولِهِ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ حجة على الجهمية، ولقد بلغني عن قوم منهم يغلطون بحذاقة أنهم قالوا: كرسيه علمه. - ثم بين بطلان ما ستدلوا به من الشعر والآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما وبيَّن ضعفها.

قلت: أثر ابن عباس رضي الله عنهما في أن الكرسي موضع القدمين صحيح ثابت عنه وقد خرجته في تعليقي على كتاب «إثبات الحد» (٤١) للدشتي رحمه الله.

وأما ماروي عنه في تفسير الكرسي بالعلم فلا يثبت كما نص على ذلك غير واحدٍ من أهل السُّنة، وقد بينت ذلك في تعليقي على «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١١٣٣)، فراجعه.

واعلم أن عرش الرَّب عز وجل غير الكرسي، ومن جعلهما شيئًا واحد فقد أخطأ.

قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (١/ ٦٨١): وروى ابن جرير من طريق: جُويبر، عن الحسن البصري أنه كان يقول: الكُرسي هو العرش. والصَّحيح أن الكرسي غير =

وهذا غلطٌ فاحِشٌ؛ العربُ لا تَعرِفُ العرشَ إلَّا السَّريرَ.

قال اللهُ تعالى: M Z [\ ] L [يوسف:١٠٠]

قال: السَّرير (١).

٦٤- وقال فريقٌ مِنهم في قولِ الله تَعالى: M > = < ? @ A L [يوسف: ٢٤] هَمَّت بالفاحِشةِ، وهَمَّ هو بالفِرارِ منها، والضَّربِ لها؛

واللهُ يقولُ [١١/أ]: M B C D E F L

أفترَاهُ أرادَ الفِرارَ منها، والضَّربَ لـها، فلمّـا رَأى البُرهانَ أقـامَ عندها ؟! (٢).

٦٥- وقال فرِيقٌ مِنهُم في قولِ الله تَعالى:

M وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ L [طه:١٢١] أنَّه أتخمَ (٣) مِن أكلِ الشَّجرةِ.

العرش، والعرش أكبر منه، كما دلت على ذلك الآثار والأخبار. اهـ

قلت: ولا يصحّ عن الحسن رحمه الله، ففي إسناده: جُويبر وهو ضعيف جدًا.

انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٥٨٥)، وسيأتي زيادة بيان عند رقم: (١٧٧و٢٦١).

(١) قال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (١/٦٢٥): قوله: M Z [\ ] L حجة في أن العرش هو السرير لا محالة، وأن عرش الله أيضًا جل جلاله، هو سريره الذي استوى عليه لا العلم كما يزعم الجهلة من الجهمية. اهـ

(٢) وتتمة الكلام في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٥٤): وليس يجوز في اللغة أن تقول: هممت بفلان، وهمَّ بي، وأنت تريد اختلاف الهمين حتى تكون أنت تهم بإهانته، ويهم هو بإكرامك. وإنما يجوز هذا الكلام إذا اتفق الهمان. اهـ

(٣) في «المعجم الوسيط» (٢/١٠١٩): (اتخم) فلان من الطعام، وعنه: ثقل عليه ولم يستمرئه.

ويذهبون إلى قولِ العربِ: غَوِيَ الفصيلُ، يَغـوَى، [غـوىً]؛ إذا أكثرَ مِن [شرب] اللَّبن حتَّى بَشِمَ [(١)]، وذاك غَوَى يَغْوِي غَيًّا.

٦٦ - وقال فريقٌ منهم في قوله تعالى:

M ! " # $ % & ' L [الأعراف: ١٧٩]:

أي ألقينا فيها. يذهب إلى قولِ النَّاس: ذرَّته الرِّيح [(٢)].

وهذا غَلطٌ؛ لأنّ ذرته الرَّيح غيرُ مَهموز، وذرأك مهموز.

ولا يجوز أيضًا أن يجعله من أَذْرَتْه الدَّابة عن ظهرِها؛ [أي]:

إذا ألقته؛ لأن ذاك: ذرأت، تقديره: فعلـت بـالهمز، وهـذا مِـن: أذريت، تقديره: أفعلت بلا همزة [(٣)].

---

(١) في «تهذيب اللغة» (١١/٢٦٣): (بشم) قال الليث: البشم تخمة على الدسم.

(٢) وذهبوا إلى ذلك فرارًا من إثبات القدر. وأما تفسير الآية فقد قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/٥١٣): يقـول تعـالى: M ! " L أي: خلقنـا وجعلنـا M # $ % & ' L أي: هيأناهم لها، وبعمل أهلها يعملون .. الخ.

(٣) قال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (١/٤٥٠): قولـه: M ! " # $ % & ' L حُجَّة عليهم، [يعني: المعتزلة القدرية]؛ إذ لـيس يـشك عـارف باللغة أن ذرأنا هو خلقنا، كما قال في موضـع آخـر: M P Q R S T U V L [المؤمنون]، وقال: M % & ' ( ) * + , - . / L [الشورى:١١] أي في الرحم، والله أعلم.

فأيُّ حجة يلتمس أكبر من أن يكون جل وتعالى قد أخبر عن نفسه نـصًّا أنـه خلـق لجهـنم كثيرًا من الجن والإنس ؟ أم كيف يقدر من هو مخلوق للنار أن يذهب بعمله الجنة ..

وبلغني عن بعض سفهائهم أنه قال: M " L بمعنى طرحنا. وهذا من الأمكنة التي =

٦٧- وقالوا: في قولِ الله: M n o p q L [النساء: ١٢٥]، أي: فقيرًا إلى رحمته. جعلوه مِن الخَلَّةِ بفتح الخاء (١).

وهذا غلطٌ؛ أيُّ فضيلةٍ لإبراهيم في هذا، والنَّاسُ كُلّهم فُقَراء [١٢/ب] إلى الله ؟

وهل إبراهيم خليل الله إلَّا كما قيل: موسى كليمُ الله، وعيسى رُوح الله. فكما استوحشوا أن يكون اللهَ خليلاً لِأحدٍ من خلقِهِ؛ كذلك كان يَجبُ في هذا (٢).

إذا أرادوا متابعة اللغة تابعوها بأقبح وجوه الغلط.

ألا يعلمون - ويحهم - أن ما كان بمعنى الطرح فهو أذريت بالألف وسقوط الهمزة، كما يقولون: (أذرى الجمل راكبه)، إذا طرحه عن ظهره وألقاه إلى الأرض. وكما تبدد الريح الشيء فتطرحه يمينًا وشمالًا، قال الله تبارك وتعالى: M وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا à ٱلرِّيَٰحُ L [الكهف:٤٥].

وبلغني عمن هو أجهل من هذا منهم أنه أنشد بيت المثقب حجة في هذا المعنى:

تقول إذا ذرأت لها وضيني ....

بالذال معجمة، فماذا يقال لقوم يبلغ بهم الحرص على تصحيح مقالتهم، والأنفة من الرجوع إلى الحقِّ مثل هذه الأشياء القبيحة، نعوذ بالله من الضَّلالة. اهـ

(١) فرارًا من إثبات الخُلة لله تعالى، وتتمة الكلام في: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٥٨) قال: استبحاشًا من أن يكون تعالى خَليلًا لِأحدٍ مِن خلقه. اهـ

(٢) قال الكرجي القصَّاب رحمه الله في «نكت القرآن» (١/ ٢٧٤): M n o p q L حُجّة على الجهمية، وبلغني أنّهم يجعلون الخليل في هذا الموضع: الفقير، كأنّه: اتخذه فقيرًا إليه، يذهبون به إلى (الخَلة) بفتح الخاء فرارًا مما يلزمهم في (الخُلة) بضمها .. وإعدادهم إياه هاهنا فقيرًا من الإفراط في الجهل، والنقيصة في العقل؛ إذ هو موضوع موضع الفضيلة لإبراهيم ﷺ، فكيف يمدح إبراهيم بشيء يشاركه فيه جميع النَّاس قبله =

٦٨- وقالوا في قول الله تعالى: M ´ µ ¶ ¸ مَغْلُولَةٌ L [المائدة:٦٤]:
إن اليد هاهنا: النِّعمة.

وهذا غلطٌ؛ لأنّه قال: Mغُلَّتْ أَيْدِيهِمْ L مُعارضةً لما قالوه.

ثُمَّ قال: M بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ L؛ لأنّ النِّعم لا تُغلّ.

ولأن المعروف لا يكنى من اليدين [1]؛ فتقول: عنده يدان، ونِعَمُ الله أكثر من أن يُحاطَ بها، كما قال: M ' ( ) * + , L [إبراهيم:٣٤] [2].

وبعده، كافرهم ومسلمهم .. إذ لا نعلم أحدًا من هؤلاء إلّا فقيرًا إلى الله، وهل أتى على إبراهيم وقت لم يكن فيه فقيرًا إلى الله قبل النبوة وبعدها ؟! ثم اتخذه فقيرًا إليه، وهل خصَّ الله إبراهيم وحده بالفقر إليه من بين سائر العالم ؟ حتى يذهب بتأويل الخليل إليه، وهل كان قبل اتخاذه إياه - فقيرًا إليه - غنيًّا عنه ؟ أو يجوز أن يكون أحد من الملائكة وحملة العرش والأنبياء والمرسلين غنيًّا عن الله في شيء من الأحوال ؟ ولا أعلم المساكين يفزعون إلى اللغة في وقت إلَّا غلطوا طريقها، وجاءوا بأفظع مما يَفرُّون منه.اهـ

(١) في الأصل: (من المعروف)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٢) وقد أطال ابن قتيبة الكلام عن هذه المسألة في كتابه «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» (ص٤٠-٤٣).

وقال الكرجي القصَّاب رحمه الله في «نكت القرآن» (٣١٦/١): قوله: M ´ µ ¶ ¸ مَغْلُولَةٌ L .. الآية مبطل تأويل الجهمية في معنى اليد وإعدادهم إياها مرة بعمة، ومرة قوة، ونحن لا ننكر أن العرب قد تخبر عن النعمة والقوة معًا باليد، غير أن هذا ليس موضعه، بل هو موضع اليدين المسماتين بهما القوة والنعمة، إذ اليد إذا كانت بمعنى التعمة جمعت: (أيادي)، وقد قال تعالى: Mغُلَّتْ أَيْدِيهِمْ L فجمعهما على (الآيدي) التي لا تكون إلَّا جمع اليد لا جمع النعمة، وقد ثنّى يديه فقال: Mبَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ L، فأبطل تأويل القوة، إذ كانت القوة لا تثنى، وكذا سورة (ص)، قال: Mمَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا ´ µ L =

وقال عزَّ وجلَّ: M قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا ´ µ L [ص:٧٥][١]

فثناها. فالعجب لقوم لا يرضون للخالق بما رضيه لنفسه، فينزهونه بجهلهم عما ليس بتنزيه، ويمدحونه بما هو ذم بل داع إلى التعطيل، وتكذيب القرآن، والله المستعان. اهـ

(١) انظر كتاب: «نقض الدارمي على بشر المريسي» (ص ١٢٢).

فصل

٦٩- قال ابن قُتيبة [(١)]:

وأما أصحاب الحديث؛ فإنَّهم التمسوا الحقَّ من جِهتِهِ، وتتبعوه من مَظانِّهِ، وتقرَّبوا إلى الله تعالى باتباعهم سنن [(٢)] رسوله عليه [الصَّلاة و] السَّلام، وطلبهم لآثاره وأخباره برًّا وبَحرًا، وشَرقًا وغَربًا، وبَحثُوا عن صَحيحِها وسَقيمها، وناسِخِها ومَنسوخِها، وعرفوا [١٢/ب] مَن خالفَهَا مِن الفُقهاء [(٣)] إلى الرَّأي، فنبَّهوا على ذلك، حتَّى نجمَ الحقُّ بعد أن كان عافيًا [(٤)]، وبَسَقَ [(٥)] بعدَ أن كان دارِسًا.

وقد كانَ يَعيبُهم [(٦)] الطَّاعنون بِجلبِهم الضَّعيف [(٧)]، وطلبِهم الغريبَ؛ وإنّما فعلُوا ذلك ليُميِّزوا بينهُما، وقد فعلُوا ذلك [(٨)].

---

(١) «تأويل الحديث» (ص٢٦٦- ٢٧١) (ذكر أصحاب الحديث)، بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (بسنن) وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٦٦).

(٣) في الأصل: (الفقا).

(٤) أي ظهر الحق وعلا بعد أن كان مخفيًا في التراب. «الصحاح» (ص٧١٨).

(٥) (بسق فلان على أصحابه أي علاهم). «الصّحاح» (ص٢٩).

(٦) في الأصل: (يعينهم).

(٧) في الأصل: (بجهلهم الظعيف).

(٨) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٧): وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفي الغريب الداء. ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقًّا، بل جمعوا الغثَّ والسَّمين، والصَّحيح والسَّقيم ليُميزوا بينها، ويدُلوا عليها، وقد فعلوا ذلك. اهـ

فقالوا في الحديثِ المرفُوع [١]:

٧٠- «**شُربُ الـمـاءِ على الرِّيقِ يَعقِدُ الشَّحمَ**» [٢].

وَضَعَهُ [٣]: عَاصِمُ الكُوْزيّ [٤]، بِعَملِ الكِيزانِ [٥].

٧١- وحديـث: يُونـس، عـن الـحسن، أن النبي ﷺ «**نَهى عـن عَـشرِ كُنَى**» [٦].

وضَعَهُ [٧]: أبو عِـصمَةَ، قاضي مَرو.

ونحو ذلك كثير.

وما وضعَ مِثلَ هذه الأحاديث إلَّا زِنـدِيقٌ مُلحِـدٌ يَـستهزئُ بهـا، ويُشنِّعُ بها على أصحابِ الحديثِ وأهلِ السُّنَّة؛ مثل ما وُضِعَ:

---

(١) في الأصل: (المرفع).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٧)، وابن الجـوزي في «الموضـوعات» (٣/ ٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: ما أخوفني لأن يكون هـذا الواضـع قَـصَدَ شَين الشريعة، وإلَّا فأيُّ شيء في الماءِ حتى يعقد الشَّحم. اهـ

(٣) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٨): (وهو موضوع، وضعه: عاصم الكوزي). اهـ

(٤) في الأصل: (الحوزي)، وهو تصحيف. قال ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٧): يُعـرف بالكوزي: قبيلة بالبصرة. اهـ

قلت: وهو كذابٌ وضاع.

(٥) الكوب: وهو الكُوزُ بلا عُرْوَة، فإذا كان بعروة فهو كُوز. «لسان العرب» (٥/ ٤٠٢).

(٦) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٠٤)، في ترجمة أبي عصمة، واسمه: نوح بن أبي مريم، قال البخاري: ذاهب الحديث جدًّا، وقال ابن المبارك: كان يضع الحديث.

(٧) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٩): (موضوع، وضعه: أبو عصمة قاضي مرو).

٧٢ - «خَلقَ نَفسَهُ مِن عَرَقِ الخيلِ» (١)،

ونحو ذلك مِمّا يَجِلّ اللهُ تعالى عن صِفَتِهِ به.

قال ابنُ قُتيبة: وقد جاءت أحادِيثُ صِحاحٌ؛ مِثل:

٧٣ - «قلبُ المؤمنِ بينَ أُصبُعينِ مِن أصَابعِ الرَّحمنِ عزَّ وجلَّ» (٢).

٧٤ - و«إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ [١٣/أ] على صُورَتِهِ» (٣).

---

(١) تقدم ذكره (رقم/٥٤).

(٢) رواه أحمد (٦٥٦٩)، ومسلم (٦٨٤٤)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري (٦٢٥٢)، ومسلم (٧٢٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«**تنبيه**»: أهل السُّنة يحملون هذا الحديث على ظاهرِه، ويُثبتون به لله تعالى الصُّورة، ويقولون: إن الضَّمير في قوله ﷺ: « .. **على صورَتِهِ**»، يعود إلى الرَّحمن عز وجلَّ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقَبِّحُوا الوجه، فإنَّ اللهَ خلقَ آدمَ على صُورَةِ الرَّحمنِ**».

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٢٩)، والآجري في «الشَّريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٠٢٤)، وهو حديث صحيح، صححه إمامان من كبار أئمة أهل السُّنّة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمهما الله تعالى، وحسبك بهما عِلمًا، واتباعًا، وفقهًا. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٠).

والثاني: إجماع السَّلف في القرون الثَّلاثة المفضّلة على عود الضَّمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٣٧٣): لم يكن بين السَّلف من القرون الثلاثة نزاع في أن يُقال: إن الضَّمير عائد إلى الله، فإنه مُستفيضٌ من طُرُق مُتعدِّدة عن عدد من الصَّحابة، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك).

وقال أيضًا (٦/٣٧٦): لما انتشرت الجهمية في المائة الثَّالثة، جعل طائفة الضَّمير فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى. اهـ =

٧٥- و«كِلتا يديهِ يَمين» [١].

٧٦- و«يَحملُ الأرضَ على أُصبَعٍ، وكذا على أُصبَع» [٢].

٧٧- و«لا تَسبُّوا الرِّيح؛ فإنّها مِن نَفَسِ الرَّحمَنِ» [٣].

- قال عبدالله بن أحمد رحمه الله: قال رجل لأبي: خلق الله آدم على صورته - أي [على صورة] الرَّجل - فقال أبي: كذَبَ. هو قول الجهميّة. [«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/٦٠٣)].

- وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله عن حديث عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما السَّابق: هذا صحيح، لا يدعُهُ إلَّا مُبتدع، أو ضعيف الرَّأي. «الشريعة» للآجري (٦٩٧).

قلت: وقد تكلمت عن هذه المسألة في تحقيق لكتاب «إثبات الحد لله تعالى» (٥٤) للدشتي رحمه الله، وبيّنت حكم من خالف فيها، فراجعه إن أردت زيادة بيان، وراجع:

«عقيدة أهل الإيمان في حديث خلق آدم على صورة الرحمن»، للتويجري رحمه الله.

و«دفاع أهل السُّنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن» للدويش رحمه الله.

(١) رواه مسلم (٤٧٤٨)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٧١٤٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٥و ٩٣٦)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١١٧٤)، والحاكم (٢/٢٧٢)، عن أُبي بن كعب رضي الله عنه موقوفًا.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: على شرط البخاري.

والمراد بقوله: «**من نَفَسِ الرحمن**»: أي مما يُنَفِّس الله تعالى به على عباده.

وقد بَيَّنَ ابن قُتيبة المراد بهذا الحديث فقال في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٨٢): إنه لم يُرد (بالنَّفَسِ) ما ذهبوا إليه، وإنّما أراد: أن الرّيح من فَرَجِ الرّحمن ﷻ وروحه. يُقال: اللهم نَفِّس عنّي الأذى، وقد فرَّج اللهُ عن نبيه ﷺ بالريح يوم الأحزاب. اهـ

وقد ذكرَ ابن البَنَّاء كلام ابن قُتيبة في «المختار في أصول السُّنة» (ص١٤١).

وقد تكلمت عن هذا الأثر في تعليقي على «السُّنة» لعبدالله (١١٧٤)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٩٩).

وانظر: «نقض الدَّارميّ رحمه الله على بشر المريسي» (ص٤٠١).

وغير ذلك من الأحاديثِ الصِّحاحِ التي نقلها الأئمَّة الثِّقات، يَجبُ الإيمـانُ بها، ولا تُفسَّر[1]، ولا تُشبِّه، ولا تُكيِّف.

(١) قوله: (وغير ذلك ..) الخ من كلام ابن البناء، وليس هو من كلام ابن قتيبة.
والمراد بالنهي عن تفسير نُصوص الصِّفات أحد أمرين:
١ - تفسيرها بالتفسيرات المُحدَثة المأخوذة من الجهمية وأفراخهم من المُعطلة.
٢ - ذِكر كيفيتها وتشبيهها بصفات المخلوقين.
وقد أطلت الكلام في بيان هذه المسألة، والرد على المفوِّضة في استدلالهم على مذهبهم الباطل بهذه بنصوص السلف عن النهي عن تفسير نصوص الصفات في كتابي: «الاحتِجاجُ بالآثارِ السَّلفِية عَلى إِثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (المبحث الحادي عشر: بطلان مذهب أهل التفويض لصفات الرب ﷻ) (ص٢٦٣).

فصل

٧٨- قال ابن قُتيبة [١] :

[وأمَّا طعنهم] [٢] عليهم باللَّحنِ والتّصحِيفِ، وهـذا لـيسَ إلّا في النَّادرِ مِنهم، ولا أعلمُ أحَدًا مِـن أهـلِ العلـمِ والأدبِ إلَّا وقـد أُسقِطَ في عِلمِهِ: كالأصـمعيِّ، وأبي زيـد، وأبي عُبيـدة، وسـيبويه، والأخفش، والكِسائي، والفَرَّاء، وأبي عَمرو الشَّيباني [٣] .

وقد أخذَ النَّاسُ على الشُّعراءِ في الجاهليةِ والإسـلامِ الخطـأ في المعاني، وفي الإعرابِ، وهم أهلُ اللُّغةِ، وبهم يقعُ الاحتِجاج [٤] .

وأين هذا العَائبُ لهم عن الزُّهريِّ أعلمُ النَّاس بكُلِّ فَنٍ، وحَمادِ ابن سَلمة، ومَالكٍ، وابنِ عون، وأيوب، ويُونسَ بن عُبيدٍ، وسُليمـانَ التَّيمي، وسُفيانَ الثَّوري، ويحيى بن سعيد، وابنِ جُريجٍ، والأوزاعي [١٣/ب]، وشُعبة، وعبدِالله بن المبارك، وأمثالِ هؤلاءِ وبعدهم مِن الأئمَّة.

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧٥-٢٧٨) بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (وطعنا عليهم)، وما أثبته من كتاب ابن قُتيبة (ص٢٧٥).

(٣) في الأصل: (السياني)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» وزاد بعده: (وكالأئمة مـن قراء القرآن، والأئمة من المفسرين).

(٤) قال ابن قُتيبة (ص٢٧٨): (فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلَّا كصنف من الناس ؟). وقوله: (وأين هذا العائب ..)

فصل

٧٩- قال ابن قُتيبة [١]:

وقد لقبوهم [٢]:

بالحشويةِ [٣]، والنَّابتةِ [٤]، والمجبرةِ [٥]، ورُبَّما قالوا: الجبرِيَّةَ.

---

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧٨-).

(٢) قال حرب الكرماني رحمه الله في عقيدته التي أدرك عليها أهل العلم في جميع البلدان:
وقد أحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخِلافِ أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسَمُّوا بها أهلَ السُّنَّة؛ يُريدون بذلك عيبَهم، والطَّعن علـيهم، والوقِيعـةَ فـيهم، والإزراءَ بهـم عنـد الـسُّفهاءِ والجُهَّال. انظر: «السُّنة» لحرب من كتابه «المسائل» (١١٢/ بتحقيقي).
قال الصَّابوني في «عقيدة أصـحاب الحـديث» (ص٣٠٦): وكـل ذلـك عـصبية، ولا يلحق أهل السُّنة إلّا اسم واحد وهو: (أهل الحديث).
انظر: «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٢) ، و«شرح السُّنة» للبربهاري (١٣٢).

(٣) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يُعتمد عليـه، وكـذلك هـو مـن النَّـاس، وحـشوة الناس: رُذالتهم. «لسان العرب» (١٤/ ١٨٠).
وأوّل من تكلَّم بذلك عَمرو بن عبيد المعتزلي لعنه الله، قالها في حقِّ الصحابي عبـدالله ابن عمر رضي الله عنه. «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٤٤).

(٤) النَّابت: الشَّيء الصَّغير المُحتقر، فهم صِغار ليسوا بشيء.
قال حرب الكرمـاني رحمـه الله في عقيدتـه «الـسُّنة» (١٨٨): وأمّـا أصـحاب الـرَّأي والقياس فإنّهم يُسمُّون أصحاب السُّنة: (نابتـة، وحـشوية)، وكـذبَ أصـحابُ الـرَّأي أعداء الله، بل هم النّابتة والحشوية، تركوا أثـرَ الرَّسـول ﷺ وحديثَـهُ، وقـالوا بـالرَّأيِ، وقاسوا الدِّينَ بالاستحسانِ، وحكموا بخلافِ الكتابِ والسُّنة.
وهم أصحـابُ بـدعةٍ، جهلَـةٌ، ضُلَّالٌ، وطُلَّابُ دُنيـا بالكذِبِ والبُهتان. اهـ

(٥) يَتهم بذلك أهل السُّنة أهل القدر، فكُلّ من أثبت القدر عندهم مجبر، ومرادهم: أن =

وسَمَّوهم: الغُثَاءَ [١]، والغُثَرَ [٢].

وهذه أنبازٌ لم يأتِ بها خبرٌ عن رَسولِ الله ﷺ، ولا عن أصحابِهِ كما أتى عنه في:

الإنسان مجبور على عمل الطاعة أو المعصية من غير أن يكون له اختيار.

والجبر هو مذهب الجهمية. انظر: «مسائل ابن هانئ» (١٨٦٧).

قال حرب رحمه الله في عقيدته في «السُّنة» (١٨٨): وأمَّا (القدريَّةُ): فإنَّهم يُسمُّون أهلَ السُّنَّةِ والإثباتِ: (مُجبِرة). وكذبتِ القدريَّةُ، بل هُم أولى بالكذبِ والخِلافِ؛ أنفوا قُدرةَ الله عن خلقِهِ، وقالوا له ما ليس بأهلٍ له تبارك وتعالى. اهـ

(١) كلمةٌ تدلُّ على ارتفاعِ شيء دَنِيٍّ فوق شيء. ومن ذلك الغُثَاء: غُثَاء السَّيل .. ويقال لسفلة النّاس: الغُثَاء، تشبيهًا بذلك. «مقاييس اللغة» (٤/ ٣٣١).

(٢) سفلة النَّاس وجمهورهم. «العين» (٤/ ٣٩٩).

ولهم أسماء كثيرة ينبزون بها أهل السنة ويعبونهم بها، نص عليها أهل السُّنة في عقائدهم، ومن ذلك:

قال أبو حاتم الرازي في عقيدته: وعلامةُ أهلِ البدعِ الوَقِيعةُ في أهلِ الأثرِ.

وعلامةُ الزَّنادِقة: تسميتُهم أهلُ الأثر: (حَشوية)، يُريدون إبطالَ الآثارِ.

وعَلامةُ الجهمية: تسميتُهم أهل السُّنَّةِ: (مُشَبِّهَةٌ).

وعَلامةُ القَدريَّةُ: تَسميتُهم أهل الأثرِ: (مُجَبِّرَةٌ).

وعَلامةُ المرجئة: تَسميتُهم أهل السُّنَّةِ: (مُخالِفةٌ، ونقصَانِيةٌ).

وعَلامَةُ الرَّافِضةُ: تَسميتُهم أهل السُّنَّةِ: (نَاصِبَةٌ). ولا يَلحقُ أهلُ السُّنَّةِ إلَّا اسمٌ واحِدٌ، ويستحيلُ أن تَجمعَهم هذه الأسماء. اللالكائي (٣٢١).

وقال حرب الكرماني رحمه الله في «السُّنة» (١١٢-١١٨/بتحقيقي): وقد أحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخِلافِ أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسَمُّوا بها أهلَ السُّنَّة؛ يُريدون بذلك عيبَهم، والطَّعن عليهم، والوقِيعةَ فيهم، والإزراءَ بهم عند السُّفهاءِ والجُهَّالِ ..

وذكر نحو مما تقدم.

٨٠- القدريَّةِ [١]:

«أنَّهم مجوسُ هذِهِ الأُمَّة» [٢].

(١) قال حرب الكرماني رحمه الله في عقيدته «السُّنة» (٩٣): (القدرية): هم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة، والمشيئة والقدرة، وأنّهم يملكون لأنفسهم الخير والشّرّ.. وأن العباد يعملون بدءًا من أنفسهم من غير أن يكون سبقَ لهم ذلك في علم الله، وقولهم يُضارع قول المجوسية والنصرانية، وهو أصل الزَّندقة. اهـ

(٢) رُوي من حديث: عُمر، وحُذيفة، وجابر، وابن عُمر، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: أحمد (٥٥٨٤)، و(٦٠٧٧)، وأبو داود (٤٦٩١)، وابن ماجه (٩٢)، و«القدر» للفريابي (٢١٦ و ٢١٨-٢٢٠و٢٣٢)، و«السُّنة» للكرماني (٢٢٢و٢٢٣و٢٢٨و٢٣١ و ٢٥٤)، و«الصغير» (٦١٥)، و«الأوسط» (٣|٦٥) و (٤/ ٢٨١) للطبراني، و «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣١٠)، و«العلل المتناهية» (١/ ١٤٤)، و «الموضوعات» (١/ ٢٧٥) لابن الجوزي، و«مسترك» الحاكم (١/ ٨٥)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٣٦).

وقد اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، وأكثر أهل العلم على تضعيفه مرفوعًا. قال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٦٠): وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة مُتقاربة في الضَّعف. اهـ

وقال الموصلي في «المغني عن الحفظ والكِتاب» (ص٢٣) في (باب المرجئة والقدرية): لا يصحّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. اهـ

وسيأتي في التعليق على حديث (٨٢): «**صِنفان من أُمّتِي** .. » زيادة بيان في أن هذه الفرق لم تظهر إلَّا في أواخر عصر الصَّحابة، إلَّا الخوارج فقد ثبت الحديث في ذمهم.

قال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ١٠١): والصحيح الموقوف عن ابن عمر.

وقال ابن القيم في «الهدي» (٣/ ٦٠٩): هم مجوسُ هذه الأُمَّة، صحَّ ذلك عن ابن عباس.

وانظر: «السُّنة» لابن أبي عاصم (١/ ٢٤٢) (باب القدرية مجوس هذه الأُمّة، إن مرضوا فلا تعودوهم)، و«الشريعة» (٢/ ٨٠١) (باب ما ذُكر في المكذبين بالقدر)، =

٨١- وفي الرَّافِضةِ [(١)]:

«يَرفُضُون الإِسلامَ وراءَ ظُهُورِهِم» [(٢)].

والللالكائي (١٩٣/٣) (سياق ما رُوي عن النبي ﷺ في أن القدرِيّة مجوس هـذه الأمّـة، ومن كفرهم ولعنهم).

(١) قال حرب الكرماني رحمه الله في عقيدته في «السُّنة» (٩٩): و(الرَّافضةُ): وهـم الـذين يتبرَّؤون مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ، ويـسبُّونهم، وينتقـصونهم، ويُكفِّـرون الأمَّـةَ إلَّا نفـرًا يسيرًا. وليستِ الرَّافِضةُ مِن الإسلامِ في شيءٍ.

وفي «الإبانة الصُّغرى» (٢١٥) قالَ أبو عُبيد: عاشرت النَّاس، وكلمت أهل الكـلام؛ فما رأيت قومًا أوسخ وسَخًا، ولا أقذر قذرًا، ولا أضعف حُجّة ولا أحمق من الرّافضة.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٨): الرّافضة كَفّـرت أبـا بكـر، وعمر، وعثمان، وعامّة المهاجرين، والأنصار .. وكَفّروا جماهير أُمّة محمد من المُتقـدِّمين والمتأخِّرين .. وقد اتفق أهل العلم بالأحوال أن أعظم السُّيوف التى سُـلّت عـلى أهـل القبلة ممن ينتسب إليها، وأعظم الفساد الذى جرى على المسلمين ممن ينتـسب إلى أهـل القبلة إنّما هو من الطوائف المنتسبة إليهم، فهم أشدّ ضَرَرًا على الدِّين وأهله، وأبعد عـن شرائع الاسلام مـن الخـوارج الحرورية، ولهـذا كـانوا أكـذب فـرق الأمّـة، فلـيس في الطوائـف المنتـسبة إلى القبلـة أكثـر كَـذِبًا مـنهم، .. وهـم يوالـون اليهـود والنّـصارى والمشركين على المسلمين .. ولـيس لهـم عقـل، ولا نقـل، ولا دِيـن صـحيح، ولا دُنيـا منصورة .. وأيضًا فغالب أئمتهم زنادقة، إنّـما يظهـرون الـرّفض لأنّـه طريـق إلى هَـدمِ الإسلام .. فبهذا يَتبيّن أنّهم شرّ من عامّة أهل الأهواء، وأحقّ بالقتالِ من الخوارج..اهـ

وسيأتي الكلام عن تكفيرهم (رقم/٢٨٦).

وقد تكلم ابن البَنَّاء عن بعض مَخازيهم وضلالاتهم في «المختار» (ص٨٨).

وقد ساق ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» في القـسم الأول منـه كثـيرًا مـن الآثـار في ذم الرافضة وضلاهم وكفرهم، وقد وخرجتها هناك، فانظرها.

(٢) رُوي من حديث: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وأنس، وابن عمر، وجـابر، وأبي =

٨٢- وفي المُرجئة (١) :

«صِنفانِ مِن أُمتي لا تَنالهم شفاعَتي: المرجئةُ والقَدرِيّةُ» (٢).

سعيد، وواثلة، وأُمّ سلمة رضي الله عنهم، على اختلاف يسير في ألفاظهم.

انظر: «فضائل الصحابة» لأحمد (٦٥١و٧٠٢)، والترمذي (٢١٤٨و٢١٤٩)، و«السُّنة» لابن أبي عاصم (١٠١٢-١٠١٥)، و«الإيمان» لأبي عُبيد (٢١)، و«السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١٢٤٦ وما بعدها)، و«الشريعة» للآجري (٢٠٠٥-٢٠١٠)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٢/ ٢٤٢)، «الإبانة الكبرى» (الإيمان) لابن بطة (١٢٢٠)، واللالكائي (١١٥٧و١٧٩٩).

والحديث ضعفه: العُقيلي (١/ ٢٨٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٦٣)، والذهبي في «الميزان» (٥/ ٢٨٨)، والبوصيري في «إتحاف المهرة» (٤/ ٢٢٦)، وغيرهم.

وانظر: «الشريعة» للآجري (٥/ ٢٥١١/باب ذِكر ما جاء في الرَّافضة وسُوء مذهبهم).

(١) قال حرب الكرماني رحمه الله في عقيدته في «السُّنة» (٩٢): (المرجِئةُ): وهم الذين يزعُمون: أن الإيمان قولٌ بلا عملٍ. وأن الإيمانَ هو القولُ، والأعمالَ شرائعٌ. وأن الإيمانَ مُجرَّدٌ، وأنَّ النَّاسَ لا يتفاضلون في الإيمان. وأن إيمانَهم وإيمان الملائكةِ والأنبياءِ واحِدٌ. وأنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ. وأن الإيمان ليسَ فيهِ استثناءٌ. وأن مَن آمنَ بلسانِهِ ولم يعمل فهو مُؤمنٌ حقًّا. وأنَّهم مُؤمنون عندَ الله بلا استثناء. هذا كُلّهُ قولُ المُرجئة. وهو أخبثُ الأقاويلِ وأضلُّهُ، وأبعده مِن الهُدى. اهـ

قال سُفيان الثوري رحمه الله: أما (المرجئة) فيقولون: الإيمان كلام بلا عمل، من قال: أشهد أن لا إله إلا الله .. فهو مُؤمن .. وهم يرون السّيف على أهل القبلة. اهـ

انظر: «الشريعة» للآجري (٢٠٦٢)، و(٢/ ٦٧٦) (باب في المرجئة وسوء مذاهبهم).

(٢) رُوي من حديث: أبي بكر الصديق، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة، ومُعاذ بن جبل، وجابر بن عبدالله، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: الترمذي (٢١٤٩)، وابن ماجه (٦٢و٧٣)، و «القدر»للفريابي (٤٣٣و٢٣٢)، و«السُّنة» لابن أبي عاصم (٣٤٣و٩٧٩و٩٨١و٩٨٢)، و«الإبانة الكبرى» (القدر) =

٨٣- وفي الخوارجِ [(١)]:

لابن بطة (١٥٢٣و١٥٣٦و١٥٣٧)، والسُّنة» للخلال (١٣٨/٥)، و«الشريعة» للآجري (٣٠٩ و٣١٠)، و«تهذيب الآثار» للطبري (١٤٦٧-١٤٧١)، واللالكائي (١١٥٦ و١٧٩٩)، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي (١٥٢/١)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٢٣/٢).

ولا تخلوا أسانيده من ضعف، وقد تقدّم كلام بعض أهل العلم في الحديث السَّابق أنّه لا يصحّ في ذمِّ المرجئة والقدرية حديث مرفوع عن النبي ﷺ، والله أعلم.

قال ابن القيم رحمه الله في «تهذيب السُّنن» (٢٩٨/١٢): والذي صحَّ عن النبي ﷺ ذمهم من طوائف أهل البدع منهم: (الخوارج)، فإنَّه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح؛ لأن مقالتهم حدثت في زمن النبي ﷺ..

وأمّا الإرجاء، والرَّفض، والقدر، والتَّجهم، والحلول وغيرها من البدع فإنّها حدثت بعد انقراض عصر الصَّحابة. وبدعة القدر: أدركت آخر عصر الصَّحابة، فأنكرها من كان منهم حيًّا: كعبدالله بن عمر، وابن عباس، وأمثالهما. وأكثر ما يجيء من ذمهم: فإنّما هو موقوف على الصَّحابة من قولهم فيه.

ثُم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصَّحابة، فتكلَّم فيها كبار التابعين الذين أدركوها كما حكيناه عنهم، ثُم حدثت بدعة التَّجهم بعد انقراض عصر التابعين. اهـ

[وانظر نحوه في: «منهاج السُّنة» لابن تيمية (٣٠٨/١)]

وسيأتي الكلام عن المرجئة والتفصيل في تكفيرهم (رقم/٢٩٢).

(١) قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٣٢٥/١): لم يختلف العُلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سُوء عُصاة لله عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ، وإن صلّوا وصَاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم .. و(الخوارج): هم الشراة، الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم .. يخرجون على الأئمة والأمراء، ويستحلّون قتل المسلمين. اهـ

قال ابن تيمية رحمه الله في «الإيمان الأوسط» (ص ٣١٩): وهؤلاء الخوارج لهم أسماء، يقال لهم: (الحَروريَّة)؛ لأنهم خرجوا بمكان يقال له: حَرُوراء، ويقال لهم: (أهل النَّهْرَوَان)؛ لأن عليًا قاتلهم هناك. ومن أصنافهم: (الأبَاضِيَّة) أتباع عبدالله بن إباض، و(الأزارقة) أتباع نافع بن الأزرق، و(النَّجَدَات) أصحاب نَجْدَة الحروري. =

«يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ» [(١)].

٨٤ - وهُم «كِلَابُ أَهلِ النَّار» [(٢)].

وهم أوّل من كفَّر أهل القبلة بالذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي ﷺ: «**يقتلون أهل الإسلام، ويَدَعون أهل الأوثان**»، وكفَّروا علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان ومن والاهما، وقتلوا علي بن أبي طالب مُستحلّين لقتله، قتله عبد الرحمن بن مِلْجَم المرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مُجتهدين في العبادة؛ لكن كانوا جُهالًا فارقوا السُّنة والجماعة، فقال هؤلاء: ما النَّاس إلَّا مُؤمن و كافر، والمؤمن من فعل جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات، فمن لم يكن كذلك فهو كافر، مُخلد في النَّار، ثم جعلوا كُل من خالف قولهم كذلك، فقالوا: إنّ عثمان وعليًا ونحوهما حَكَموا بغير ما أنزل الله، وظَلَموا فَصَاروا كفارًا. ومذهب هؤلاء باطل بدلائل كثيرة من الكتاب والسُّنّة... اهـ ثم ذكرها.

«فائدة»: قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٤٧٣): وهذه النصوص المتواترة عن النبي ﷺ في الخوارج قد أدخل فيها العلماء لفظًا أو معنى من كان في معناهم من أهل الأهواء الخارجين عن شريعة رسول الله ﷺ وجماعة المسلمين، بل بعض هؤلاء شرّ من الخوارج الحرورية .. والنبي ﷺ إنّما ذكر الخوارج الحرورية؛ لأنهم أول صنف من أهل البدع خرجوا بعده، بل أولهم خرج في حياته؛ فذكرهم لقربهم من زمانه .. اهـ

قال سلام بن أبي مطيع: كان أيوب يُسمي أهل البدع كلهم خوارج، ويقولون: إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا في السيف. «القدر» للفريابي (٣٧٥).

(١) رواه البخاري (٣٣٤٤ و٣٦١٠ و ٥٠٥٨)، ومسلم (٢٤١٥).

(٢) رواه أحمد (٢٢١٥١ و٢٢١٨٣)، وابن ماجه (١٧٣)، وابن أبي عاصم (٩٣٦)، وعبدالله في «السُّنة» (١٥٣٣-١٥٣٧) من حديث أبي أُمامة ﷺ، وهو حديث صحيح.

ورواه أحمد (١٩٤١٥)، وابنه في «السُّنة» (١٤٩٤ و١٥٤٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٩٣٧) من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وانظر في ذم الخوارج : «الشريعة» للآجري (١/٣٢٥) (باب ذم الخوارج وسوء =

٨٥- وإنّما سُمُّوا مجوسًا؛ لأن المجوسَ تقولُ بإلهينِ: النّورِ للخيرِ، والظَّلامِ للشَّرِّ [(١)] .

والقدريّةُ تقولُ: نَحنُ نفعلُ ما لا يُريدُ الله.

٨٦- وبلغني أن رجلًا مِن أصحابِ الكلامِ يقولُ لرجلٍ مِن [أهلِ] الذِّمّةِ: ألا تُسلِم ؟

فقال: حتَّى يُريدَ الله.

فقال له: قد أرادَ اللهُ؛ ولكنَّ الشَّيطان لا يَدعك.

فقال له الذِّمَيُّ: فأنا مع أقواهما [(٢)].

مذهبهم، وإباحة قتالهم، وثواب من قتلهم أو قتلوه)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢/٦٢٢) (باب المارقة، والحرورية، والخوارج، السَّابق لها خُذلان خالقها).

(١) قال ابن تيمية رحمه الله «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٣٦): ولهذا سماهم رسول الله ﷺ «**مجوس هذه الأُمّة**»؛ لأنّهم دانوا بديانة المجوس.. وزعموا أن للخيرِ والشَّرِّ خالقين كما زعمت المجوس، وأنّه لا يكون من الشَّر ما لا يشاءه الله، كما قالت المجوس ذلك، وزعموا أنّهم يملكون الضّرَّ والنَّفع لأنفسهم ردًّا لقول الله: M ! " # $ % & ') (* + L [الأعراف: ١٨٩]، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم .. الخ

(٢) روى نحوه الفريابي في «القدر» (٣٥٩)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (٥٦٠).

وفي «الإبانة الكبرى» (القدر) (١٩١٤) قال أبو صالح: وقف رجل على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: إني قدمت بلدكم هذا، وإن ناقتي سرقت؛ فادع الله أن يردَّها عليَّ. فقال عمرو: يا هؤلاء، ادعوا الله لهذا الذي لم يرد الله أن تُسرقَ ناقته فسُرقت أن تُرُدَّ عليه. فقال الأعرابي: لا حاجة لي بدعائك. قال: ولمَ ؟! قال: أخاف كما أراد أن لا تُسرقَ فسُرقت، أن يُريد أن تُرَدَّ عليَّ فلا تُرَدَّ عليَّ.

فصل

ومِن غُلاتِهم وغُواتِهم:

٨٧- جَهمُ بنُ صَفوان [١].

٨٨- قال [ابنُ] شَوْذَبٍ [١٤/أ]: تركَ الصَّلاةَ أربعينَ يومًا على وجهِ الشَّكِّ [٢].

٨٩- وقيلَ له وهو بالشَّامِ: أين تُريد ؟

---

(١) أظهر إنكار الصِّفات، والقول بخلق القرآن. وقد أجمع أهل السُّنة على كُفره وضلاله. قُتِلَ سنة: (١٢٨هـ) على يد سلم بن أحوز المازني، صاحب شُرطة بني أُميّة في خرسان.
فقد روى ابن أبي حاتم: أن سلمًا قال: يا جهم؛ إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت أحقر من ذلك، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهدًا أن لا أملكك إلّا قتلتك. نقلًا من «الفتح» لابن حجر (٣٤٦/١٣).
وانظر إلى ذم أهل السُّنة وتكفيرهم للجهم والجهمية في كتاب «السُّنة» للخلال (٨٣/٥) (باب تفريع أبواب الرد على الجهمية والطعن فيهم .. وذكر جهم الخبيث).

(٢) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٩)، وتتمة الأثر: فخاصمه بعض السُّمَنية، فشكَّ، فأقام أربعين يومًا لا يُصلي. وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٥٤٧).
وفي «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١٧٤) قال يزيد بن هارون: لعنَ اللهُ الجهم، ومَن قال بقوله، كان كافِرًا جاحدًا، تركَ الصَّلاة أربعين يومًا، يزعمُ أنَّه يرتادَ دِينًا، وذلك أنّه شكَّ في الإسلامِ. قال يزيدُ: قتله سَلمُ بن أحوز على هذا القول .
وانظر: مناظرة السُّمنية للجهم في «الرد على الجهمية» للإمام أحمد (ص١٩٧).
وأما شكّ جهم في ربه وتركه للصلاة فهو ثابت عن غير واحد من السَّلف.
انظر: «السُّنة» لعبدالله (٥٠٢و٢٠١)، والخلال (١٦٨٧)، و(١٦٨٨).

فقال: أطلبُ ربًّا أعبده [١].

٩٠- ومعبَد الجُهني [٢].

٩١- قال الحسنُ: لا تُجَالِسُو[هُ] فإنه ضَالٌّ مُضِلّ [٣].

٩٢- وعَمرو بن عُبيدٍ [٤].

٩٣- قال أبو النَّضر: سمعته يطعنُ على الصَّحابةِ، ويقول: كان ابن عُمر حَشويًا [٥].

---

(١) ذكره ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (٥٤٦).

(٢) قال أبو حاتم رحمه الله: أوّل من تَكلَّم في القدر بالبصرة، قدم المدينة فأفسد بها ناسًا. هَلَكَ سَنة: (٨٠ هـ). «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٤٥).

(٣) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٨٢٥/بتحقيقي)، والفريابي في «القدر» (٣٤٥).

(٤) قال الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١١٢): إمام الكلام، وداعية الزندقة الأولى، ورأس المعتزلة .. وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس. اهـ هلكَ سَنة: (١٤٣هـ).
قال الإمام أحمد رحمه الله: كان عَمرو بن عُبيد رأس المعتزلة، وأوَّلهم في الاعتزال.
قال المَرُّوذِي رحمه الله: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن عَمرو بن عُبيد ؟
قال: كان لا يقرّ بالعلم، وهذا الكفر بالله ﷻ. «بحر الدم» (٧٦٥)، والخلال (٨٦٣).
قال ابن حبان «المجروحين» (٢/ ٦٩): وكان يشتمُ الصَّحابة، ويكذِبُ في الحديث.
وانظر: «السُّنة» لعبدالله أحمد (باب ما قالته العلماء في عَمرو بن عُبيد).

(٥) ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٢٦٦).
وقد تَقدّم الكلام عن كلمة (الحشوية) تحت رقم (٧٩).
قال معاذ العنبري: سمعت عَمرو بن عُبيد يقول: - وذكر حديث الصَّادق المصدوق - فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذّبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا؛ ما أجبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا؛ ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ=

٩٤- وقال مُعاذ بن مُعاذ: سمعته يقول: إن كانت M X Y Z [\ L [المسد: ١] في اللَّوحِ المحفوظِ فما لله عليه حُجَّة [١].

٩٥- وقال قيسُ العبَّاسي: سألتُهُ عن مسألةٍ فلم يُجبنِي.

فقلتُ: لا بُدَّ لي.

فقال: قد كان مِن بِعثةِ محمدٍ بُدٌّ ؟ فكيف مِن مَسألتِكَ ؟ [٢].

وكان يُظهِرُ الزَّهادةَ على وجهِ التَّلبيسِ [٣].

يقول هذا؛ لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا؛ لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا. «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٧٠)

(١) رواه بنحوه الفريابي في «القدر» (٢٩٠)، ولفظه: إن كان M X .. L في اللوح المحفوظ فما على أبي لهب من لوم. قال أبو حفص: فذكرته لوكيع بن الجراح فقال: من قال بهذا القول يُستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُربت عنقه. ورواه الآجري في «الشريعة» (١٩٧٧).
وروى عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٩٥٢) نحوه.

(٢) ذكره المصنف كذلك في كتابه «المختار في السُّنة» (ص٨٣)، ولم أقف على من خَرَّجه.

(٣) وممن اغتر به أبو جعفر المنصور ! فكان يقول فيه:
كلكم يمشي رويد .. كلكم يطلب صيد .. غير عَمرو بن عُبيد. «السِّير» (٦/ ١٠٥).
ورحم الله أئمة السَّلف فلم يكونوا يَزِنون الرَّجُل بالزُّهد وكثرة العبادة، فإن النبي ﷺ قال في الخوارج: «**تَحقِرُون صَلاتَكم مع صَلاتِهم**». رواه البخاري (٥٠٥٨).
وإنّما الميزان عند أهل السُّنة الذي يزنون به الرَّجُل هو اتباعه للسُّنة، وحُبه للأثر..
قال عليُّ بن أبي خالد: قلتُ لأحمد - بن حنبل رحمه الله -: إن هذا الشَّيخَ - لشيخ حضرَ معنا - هو جَارِي، وقد نهيتُهُ عن رجُلٍ، ويحبُّ أن يسمعَ قولك فيه: حارثٌ القصير - يعني حارثًا المُحاسبي - وكنت رأيتني معه مُنذُ سِنين كثيرةٍ، فقلت لي: لا تُجالسهُ، ولا تُكلِّمهُ. فلم أُكلِّمه حتّى السَّاعةَ، وهذا الشَّيخُ يُجالِسُهُ، فما تقولُ فيه ؟ =

وفي اعتقادِهِ شرٌّ من إبليسِ [١].

٩٦- وعلى مَقالتِهِ: بِشرُ المرِّيسي [٢].

فرأيت أحمدَ قد احمرَّ لونُهُ، وانتفخت أوداجُهُ وعيناه، ومـا رأيتُـهُ هكـذا قـطُّ، وجعـلَ ينتفِضُ ويقول: ذاك ؟ فعل اللهُ به وفعل، ليس يعرِفُ ذاك إلَّا من خَبرَهُ، وعرَفَـهُ، أوّيـه، أوّيه، أوّيه، ذاك لا يعرفُهُ إلّا من قـد خـبرَهُ وعرفَـهُ، ذاك جالـسه: المُغـازِليُّ، ويعقـوب، وفلانٌ، فأخرجهم إلى رأي جهمٍ، هلكوا بسببِهِ.

فقال له الشَّيخُ: يا أبـا عبـدالله، يـروي الحـديث، سَـاكِنٌ خاشـعٌ، مِـن قِـصته، ومِـن قِصته... !! فغضب أبو عبدالله، وجعل يقـول: لا يغـرّنّك خُـشوعه ولينـه، ويـقولُ: لا تغترُّوا يُنكِّسُ رأسَـه ، فـإنَّه رَجُلُ سُوءٍ، ذاك لا يعرفُـه إلَّا من قد خبرَهُ، لا تُكلِّمْـه، ولا كرَامَة له، كُلُّ من حدّث بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مُبتدعًـا تَجلـس إليـه ؟! لا، ولا كرامَة، ولا نعمة عينٍ، وجعل يقول: ذاك، ذاك. «طبقات الحنابلة» (٢/١٤٩).

وعن ابن شوذب قال: قلت لكثير بن زياد: مـا أحـسن سـمت فـلان ! قـال: إن ذاك الذي ترى قلَّ ما كان إلَّا في ذي هوى. اللالكائي (٢٥٨).

قلت: ومما يُبيّن كذب عَمرو بن عُبيد في تخشّعه وعبادته، وكذب أهـل البـدع كـذلك، وفراسة وصدق أهل السُّنة فيهم:

قال نوح بن قيس: كان بين عَمرو بن عبيد وبين أخي خالد بن قيس إخاء فكـان بـين أن يزورنا، فكان إذا صلّى في المسجد يقوم كأنه عود، قال: فقلت لخالد: أما تـرى عمـرًا ما أخشعه وأعبده ؟ فقال: ما تراه إذا صلَّى في البيت كيف يصلى ؟ قال: فنظرت إليـه إذا صلى في البيت يلتفت يمينًا وشمالًا. «الضُّعفاء» للعقيلي (٣/٢٨٦).

(١) من أثر (٨٨- ٩٥) ذكره المصنف بنحوه في كتابه «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٢).

(٢) هو الذي جرَّدَ القول بخلق القرآن، ودعا إليه حتى صار إمام الجهمية في عصره؛ فمقتـه أهل العلم وكفّروه. هلكَ سَنة: (٢١٨هـ)، فاستبشروا بموته، وشكروا الله على ذلك.

ففي «السُّنة» لعبدالله (٥٩) قال شـبابة بـن سَـوَّار: اجتمـعَ رأيـي، ورأيُ أبي النَّـضر هاشم ابن القاسم، وجماعة مِن الفقهاءِ: عـلى أن المريـسي كـافِرٌ، جاحِـدٌ، نـرى أن =

٩٧- قال يحيي بن مَعين: رأيتُ وأنا في طريقِ خُرسَان في النَّومِ ليلةَ الجُمعةَ إبليسَ - أخزَاهُ الله - فقال: ما مِن مدينةٍ إلَّا ولي فيها خليفة.

قلتُ: فمن خليفتك بالعِراقِ ؟

قال: بشرُ المريسيّ - لعنهُ الله - دعا النَّاسَ إلى مَا عجَزْتُ عنه؛ قال: القرآن مخلوق (١).

٩٨- ومنهم: غيلانُ القَدري (٢)،

يستتابَ، فإن تابَ؛ وإلَّا ضُرِبت عُنُقُه.

وانظر إلى أقوال أهل السُّنة في ذَمِّهِ وتكفيره في «السُّنة» لعبدالله: (باب ما حفظتُ في جهم، وبشر - يعني: المريسي -). و«السُّنة» للخلال (٥/ ٩٩).

(١) لم أقف عليه من قول يحيى بن معين رحمه الله.

وروى نحو هذا الأثر الخلال في «السُّنة» (١٧٣٦ - ١٧٣٨)، واللالكائي (٦٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٦٤)، من قول يحيى بن يوسف الزِّمِّي.

(٢) ناظره عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، وأقام عليه الحجة، وأخذ عليه العهد أن لا يتكلم في القدر، فأعطاه ذلك، فلم يتكلم فيه حتى مات عُمر رحمه الله.

ففي «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٩٢٥) قال له عمر بن عبدالعزيز - بعد أن ناظره -: اذهب. فلما ولَّى، قال: اللهم إن كان كاذبًا فيما قال؛ فأذِقهُ حَرَّ السِّلاح.

قال: فلم يتكلَّم زمنَ عُمرَ رحمه الله، فلما كان زمنُ يزيد بن عبدالملك؛ جاء رجلٌ لا يَهتَمُّ لهذا، ولا ينظرُ فيه، قال: فتكلَّم غيلان.

فلما وُلِّيَ هِشام؛ أرسل إليه، فقال: أليس قد عاهدتَ اللهَ ﷻ لعُمرَ أن لا تتكلَّم في شيءٍ مِن هذا الأمر أبدًا ؟! قال: أقلني؛ فوالله لا أعود.

قال: لا أقالني الله عزَّ وجلَّ إن أقلتك، هل تقرَأ فاتحة الكتاب ؟

قال: نعم. قال: فاقرأ.

فقرأ: M & ' ( ) ( ) * + , - . / 0 1 2 3 4 5 L، قال: =

وثُمامةُ بن أشرس [(١)]، والجُبَّائي [(٢)]، وابنُ أبي دُؤاد [(٣)]، وبَرغوثُ [(٤)]، وربالويه، وأبو شُعيب الحجَّاج [(٥)]، وسهلُ الجزَّار، وأبو لُقمان الكافِر، وحفصُ الفَرْد [(٦)].

قِف، علامَ استعنتَه ؟ على أمرٍ بيدِهِ لا تستطيعُهُ إلَّا به ؟ أو على أمرٍ في يدك ؟! اذهبوا به؛ فأقطعوا يديهِ، ورِجلَيهِ، واضرِبُوا عُنُقَه، واصلبُوهُ. اهـ

وقد قُتِلَ سنة: (١٠٥هـ).

قال رجاء بن حيوة: قتله أفضل من قتل ألفين من الرُّوم.

انظر: «السُّنة» لعبدالله (٨١٣ و ٩٢٤ و٩٢٥و٩٢٦)، و«القدر» للفريابي (٢٧٩-٢٨٥)، و«المختار» لابن البَنَّاء (ص٨٣-٨٤).

(١) النُّمَيري، المُتكلّم، من رُؤوس المعتزلة، هلكَ سنة: (٢١٣هـ).
«تاريخ بغداد (٧/ ١٤٥)، «السير» (١٠/ ٢٠٣).

(٢) تطلق هذه النِّسبة على اثنين من المعتزلة: الأب، وولده.
١- محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي شيخ المعتزلة. توفي: (٣٠٣هـ).
٢- ولده: عبدالسلام بن محمد شيخ المعتزلة بالبصرة بعد أبيه. توفي: (٣٢١هـ).

(٣) الجهمي، رأس في الضَّلالة والكُفر، هو الذي حمل السُّلطان في وقته على امتحان النّاس على القول بخلق القرآن. هلك سَنة: (٢٤٠هـ).
قال الإمام أحمد: ابن أبي دؤاد كافرٌ بالله العظيم. وقال: حشى اللهُ قبرَهُ نارًا.
انظر: كتاب «السُّنة» للخلال (٥/ ١١٧) (باب ذكر ابن أبي دؤاد وأصحابه الفُسَّاق).

(٤) محمد بن عيسى الجهمي الملقب: بـ(برغوث)، إليه تُنسب الفرقة: (البرغوثية)، وهو الذي كان يُناظر الإمام أحمد رحمه الله في مسألة خلق القرآن، هلك سَنة: (٢٤٠هـ).

(٥) وفي «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤): أبو سعيد الحَجَّام !!
وفي «مناقب الإمام أحمد» (ص٢٥٢): سُئِلَ أحمد عن المعروف بأبي شعيب، فقال فيه: إنَّه جهميّ معروف بذلك.

(٦) زاد في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤): الذي كفَّرَهُ الشَّافعي رحمه الله.

٩٩- وسمَّـاهُ الشَّافعيُّ رحمه الله: المُنفَرِد.

وقال له: نِصفُكَ مؤمنٌ، ونِصفُكَ كافِر [(١)].

١٠٠- قال أبو عليّ بن البَنَّاء:

وقد أفردتُ لـهم ولأمثالِهم كتابًا أذكرُ فيه مخـازِيهِم، ومقـابحهم المأثورةَ عنهم [(٢)].

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ ؟

وعند الآجري في «الشريعة» (١٧٦)، واللالكائي (٤٢٢):

قال الربيع بن سُليمان: قال الشَّافعي رحمه الله: حفص المنفـرد. ونـاظره بحـضرة والٍ كان بمصر، فقال له الشافعي في المناظرة: كفرت والله الـذي لا إلـه إلّا هـو. ثـم قـاموا فانصرفوا فسمعت حفصًا يقول: أشاط الشافعي والله الذي لا إله إلَّا هو بدمي.

وذكر نحوه ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (ص٥٧).

(٢) درج أهل السُّنة في كتبهم في السُّنة والاعتقاد على التَّحذير مـن أهـل البـدع والتَّـصريح بأسمائهم، ولم يعدوا ذلك من الغيبة كما يعتقده بعـض الجهلـة ممـن ليـست لهـم معرفـة بالسُّنة، بل عدّوه من جُملة الأمر بالمعروف الذي أخذه الله على أهل العلم ليُبيّننه للنَّاس.

قال عاصم الأحول رحمه الله: جلست إلى قتادة فذكر عَمرو بن عُبيد فوقع فيه، ونال منه. فقلت له: أبا الخَطَّاب، ألَا أرى العُلماء يقع بعضهم في بعضٍ.

فقال: يا أحول، ألا تدري أن الرَّجلَ إذا ابتدع بدعةً، فينبغي لها أن تُذكرَ حتَّى يحذر.

«الحلية» (٢/ ٣٣٥)، « الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي (٥/ ٩٧).

وقال بعض الصوفية لعبدالله بن المبارك - وقـد تكلّـم في المعلى بـن هـلال-: يـا أبـا عبدالرحمن تغتاب ؟! فقال له: اسكت، إذا لم نُبيّن كيف نعرف الحق من الباطل.

«الآداب الشرعية» (٢/ ١٤٢).

وقال أبو تراب النخشبي لأحمد بن حنبل: لا تغتب العُلماء.

فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة. «تدريب الراوي» (٢/ ٣٦٩).

١٠١- وأخبرنا عُبيدالله [بن] أحمد الأزهَري، قال: قال: ثنا عُبيد الله [ابن] أحمد المُقرئ، قال: ثنا علي بن أحمد الكاتب أبو طالب، قال: حدثنا أبو سعيد علي بن الحسن القَصْري، قال: سَمعتُ أبا الـهُذيل [يقول]: قال المأمُونُ لحاجِبه يومًا:

انظر مَن بالبابِ مِن أصحابِ الكلامِ.

فخرجَ، وعادَ إليه، فقال:

بالبابِ: أبو الـهُذيل العَلَّاف: وهو مُعتزلي.

قال الكرماني في «السُّنة» (٦٣٥): سألت إسحاق عن غيبة أهل البدع ؟

قال: ليست لهم حرمة، وذكر عن ابن المبارك قال: ليس لهم غيبة ..

وقال محمد بن يحيى بن سعيد سألت أبي قال: سألت شُعبة، وسفيان، وابن عُيينة، ومالكًا: عن الرَّجُلِ يكون فيه تُهمة، أو ضعف، أسكت، أو أُبَيِّن ؟

قالوا جميعًا: بَيِّن أمره. «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢١٥).

وقال المرُّوذِيُّ: قلتُ لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - ترى للرَّجُلِ أن يشتغِلَ بالصَّومِ والصَّلاةِ، ويسكُتَ عن الكلامِ في أهلِ البدعِ ؟ فكلحَ وجههُ، وقال: إذا هو صامَ وصلَّى واعتزل النَّاسَ أليس إنَّما هو لنفسِهِ؟ قلتُ: بلى.

قال: فإذا تكلَّمَ كان لهُ ولغيرِهِ، يتكلَّمُ أفضلُ. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٠٠).

وقال محمد الجرجاني: قلت لأحمد: إنِّي ليشتدّ عليّ أن أقول فلان ضعيفٌ، فلان كذّابٌ! قال أحمد: إذا سكتّ أنت، وسكتُّ أنَا، فمتى يَعرِفُ الجاهلُ الصَّحيحَ من السَّقيمِ ؟ «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٨).

وانظر في تحذير أهل العلم من المبتدعة بأسمائهم: «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٥٤٨/ بتحقيقي)، و«شرح السُّنة» (١٤١) للبربهاري، و«رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص ٢٢٠-٢٢٤)، و«ذم الكلام» (٥/ ١١٠) للهروي وغيرها.

وعبدُالله بن إباض: الإباضي.

وهِشامُ بن الكلبيّ: الرَّافضي.

فقال المأمونُ: ما بقيَ مِن أعلَامِ جَهنَّم [١] أحدٌ إلَّا وقد حضرَ [٢].

١٠٢- وقال أبو عبدالله محمد [١٥/أ] بن العبَّاس المصري: سمعت هارون الرَّشيد يقولُ: طلبتُ أَربعةً فوجدتُها في أربعةٍ؛

طلبتُ الكُفرَ فوجدتُهُ: في الجهمية.

وطلبتُ الكلامَ والشَّغبَ فوجدتُهُ: مع المُعتزلةِ.

وطلبتُ الكذِبَ فوجدتُهُ: مع الرَّافضةِ.

وطلبتُ الحقَّ فوجدتُهُ: مع أصحابِ الحديثِ [٣].

---

(١) في الأصل: (جهلهم). والتصويب من «المختار» (ص٨٤)، وكذا هو عند جميع من خرجه.

(٢) رواه اللالكائي (١٣٨٠)، والخطيب في «تاريخه» (٣/٣٦٩).
وذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤).

(٣) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٠٤).
وذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (ص ٨٤).
قال أبو المظفر السَّمعاني رحمه الله: أبى [الله] أن يكون الحقّ والعقيدة الصَّحيحة إلَّا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف، وقرنًا عن قرن إلى أن انتهوا إلى التّابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ النَّاس من الدِّين المستقيم والصِّراط القويم إلّا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث. [«فصول من الانتصار لأصاحب الحديث» (ص٨٠)] =

فصل

١٠٣- قال أبو علي: وهذه الأبوابُ قد اشتمل عليها ألفاظ من كلامِ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه في «الرِّسالةِ»، وأنا أسوقُ ما بقِيَ مِن كلامِهِ في كُلِّ بابٍ مُختصرًا مُوجزًا إن شاءَ الله تعالى [(١)].

وأما سائر الفرق فطلبوا الدِّين لا بطريقه؛ لأنّهم رجعوا إلى معقولهم، وخواطرهم، وآرائهم، فطلبوا الدِّين من قبله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردُّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرَّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحقِّ، وزاغوا عنه، ونبذوا الدِّين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحقّ فجعلوا الكتاب والسُّنة إمامهم، وطلبوا الدِّين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه وشكروا الله عزَّ و جلّ حيث أراهم ذلك، ووقفهم عليه، وإن وجدوه مُخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنة ورجعوا بالتُهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسُّنة لا يهديان إلّا إلى الحقِّ، ورأي الإنسان قد يري الحقّ وقد يري الباطل.

ومما يدلُّ على أن أهل الحديث هم على الحقِّ: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم قديمهم وحديثهم .. وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحدٍ، يجرون فيه على طريقة، لا يحيدون عنها ولا يميلون .. الخ

(١) أبو علي هو المصنف، وهو يقصد «رسالة عبدوس» في السُّنة، فهي مروية من طريقه كما في سند هذه الرسالة من النسخة المخطوطة.

و«رسالة عبدوس» ذكرها ابن أبي يعلى في ترجمته في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦٧).

«فائدة»: قال ابن تيمية رحمه الله «درء التعارض» (٥/ ٥): والاعتقاد إنّما أُضيف إلى أحمد لأنه أظهره، وبينه عند ظهور البدع، وإلّا فهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، حظّ أحمد منه كحظِّ غيره من السَّلف: معرفته، والإيمان به، وتبليغه والذَّبّ عنه، كما قال بعض أكابر =

١١- باب الإيمانِ بالقَدرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ

١٠٤- حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل رحمه الله، قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البَختري الرَّزَّاز، قال: ثنا سَعدان بن نَصر، قال: حدثنا أبو مُعاوية، قال: ثنا الأعمش، عن زَيد بن وهب، عن عبدالله [رضي الله عنه]، قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصَّادق [١٥/ب] المصدوق: «وإنَّ أحدَكُم يُجمعُ خَلْقُهُ في بَطنِ أُمِّهِ أربعِين يومًا - يعني:

الشُّيوخ: الاعتقاد لمالك والشافعي ونحوهما من الأئمة، والظهور لأحمد بن حنبل.

وذلك لأنّه كان بعد القرون الثَّلاثة، لما ظهرت بدعة الجهمية ومحنتهم المشهورة، وأرادوا إظهار مذهب النُّفاة، وتعطيل حقائق الأسماء والصِّفات، ولبَّسوا على من لبسوا عليه من الخُلفاء، ثَبَّتَ اللهُ الإسلام والسُّنة بأحمد بن حنبل وغيره من أئمّة الدِّين، فظهرت بهم السُّنة، وطفئت بهم نار المِحنة، فصاروا علمًا لأهل الإسلام، وأئمّة لمن بعده من عُلماء المسلمين: أهل السُّنة والجماعة، وصَارَ كلّ مُنتسبٍ إلى السُّنة لابدّ أن يواليه وإياهم ويوافقهم في جُمَل الاعتقاد، إذ كان ذلك اعتقاد أهل الهدى والرّشاد، المعتصمين بالكتاب والسُّنة، وإجماع السَّابقين الأوّلين، والتَّابعين لهم بإحسان.

وأئمة السُّنة ليسوا مثل أئمّة البدعة؛ فإن أئمّة السُّنة تُضاف السُّنة إليهم: لأنهم مَظاهر بهم ظهرت.

وأئمة البدعة تُضاف إليهم: لأنّهم مصادر عنهم صدرت.

ولهذا كان جُمل الاعتقاد الذي يذكره أهل المقالات عن أهل السُّنة والجماعة هو قول أحمد وأمثاله من أئمّة السُّنة. اهـ

نُطفة -، ثُمَّ يكُونُ عَلقةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يكونُ مُضغَةً مِثل ذلك، ثُمَّ يبعَثُ الله إليه ملكًا فيَنفُخُ الرُّوحَ، ثُمَّ يؤمرُ بأربعِ كلماتٍ: اكتب رِزقَهُ، وعملَهُ، وأجَلَهُ، وشقيًّا أو سعيدًا، والذي لا إله إلَّا هو إنَّ أَحَدَكُم ليعمَل [١] بعملِ أَهلِ النَّارِ حتَّى ما يكونُ بينَهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ فيسبِقُ عليهِ الكتابُ فيعملُ بعملِ أَهلِ الجنَّةِ فيدخُلُهَا، وإنَّ أحدَكُم ليَعملُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى ما يكونُ بينهُ وبينَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فيسبِقُ عليهِ الكِتابُ فيعملُ بعمَلِ أهلِ النَّارِ فيدخُلُها» [٢].

قال الإمام أبو الفتح الحافظ: هذا حديث صحيح، أخرجه مُسلم، عن أبي بكر بن أبي شَيبة، وابن نُمَير، عن أبي مُعاوية.

وقع إلينا عاليًا، فكأنَّ شَيخنا حدثنا به عن مُسلم بن الحَجَّاج.

---

(١) في الأصل: (يعمل)، وما أثبته لفظ «الصحيحين».

(٢) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٦٨١٦).

فصل

١٠٥- قال ابن قُتيبة [١] :

١٠٦- وقد اعترضتِ المعتزلةُ على هذا الحديثِ، فقالت:

١٠٧- قد رَويتم عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم [١٦/أ]:قال: «**كُلُّ مَولودٍ يُولَدُ على الفِطرَةِ حتَّى يكون أبواهُ يَهوِّدَانِهِ ويُنصِّرَانِهِ**» [٢].

وهذه مُناقضةٌ بين الحديثين [٣].

١٠٨- قال: وهذا غلطٌ مِنهم؛

---

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٤٠١-٤٠٦) بتصرف واختصار.

(٢) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٦٨٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وجه المناقضة عندهم: أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه يدلّ على أن المولود يولد على فِطرة الإسلام فيولد مُسلمًا، ثم خروجه من هذا الإسلام إلى الكُفر يكون من الأبوين، فالشّقاء الذي لِحقَ به كان منهما لا أنهما مُقدّران عليه من الله تعالى.

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه يدلّ على أن الشَّقاء والسَّعادة مُقدّران ومكتوبان عليه من الله تعالى وهو في بطن أُمِّه، وليس له ولا لغيره فيه أي عَمَل.

فبذلك قالوا: (بأنّهما مُتعارضان)؛ والصَّحيح أنّه ليس بينهما تعارض؛

فهما يدُلَّان معًا على (أن الإنسان مفطورٌ على الخير بالقُوّة، فإن كان من أهل السّعادة في عِلم الله، وبحسب الخاتمة؛ هيأ الله له مِن يدلّه على طريقِ الخيرِ، وإن كان من أهلِ الشّقاوةِ في علم الله؛ قيَّضَ له من يَصرفه عن طريق الخير، ويصاحبه في طريق الشَّر، ويحثه عليه، ويلازمه حتى يُختمَ له بخاتمة سَيئة).

نقلًا من «فتوى اللجنة الدائمة من مجلة البحوث الإسلامية» (٤٠/١٠٧).

الفِطرَةُ هاهُنا: الابتداءُ والإنـشاءُ؛ ومِنـهُ قـول الله تعـالى: M q r s L [فاطر:١]، أي: خالقهما، ومُبتدئهمـا[١].

وقـــال: M © ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا L [الـــروم:٣٠]، يُريـــد: جبلته التي جبل النَّاس عليها.

وأرادَ بقولِهِ: «**كُلُّ مَولودٍ يُولدُ على الفِطرَةِ**»:

أخذ الميثاق الذي أخذه عليهم في أصلَابِ آبائهم: M ? @ A B C E F L [الأعراف: ١٧٢]،

فلستَ واجدًا واحدًا إلّا وهو مُقرٌّ بـأنَّ لـه صَـانِعًا ومُـدبرًا، وإن أسماه بغيرِ اسمِهِ، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: M وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ L [الزخرف:٨٧]

فكُلّ مُولودٍ في العَالـمِ على ذلكَ العَهدِ والإِقرَارِ.

١٠٩ - قال رسول الله ﷺ: «**يقولُ اللهُ: إنِّي خلقتُ عِبادِي حُنفـاءَ جميعًـا فاجتالتهُم الشَّياطِين عن دِينِهم**»[٢].

ثُم يُهوّدُ اليهودُ أبناءَهُم، ويُمَجّسُ المجُوسُ أبناءَهُم[٣]؛

أي: يعلمونهم [١٦/ب] ذلك، وليس الإقرارُ الأوّلُ ما يَقعُ به حُكمُ،

---

(١) هذه أحد معاني الفطرة في اللغة. وهو المراد به في حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا.

(٢) رواه مسلم (٧٣٠٩) من حديث عِيَاضِ بن حِمَارٍ المُجَاشِعِيّ رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: (ابايهم) في الموطنين. وما أثبته من كتاب ابن قُتيبة.

أو عليهِ ثوابٌ [١].

(١) القول بأن المراد بالفطرة في قوله ﷺ: «**كُلّ مَولودٍ يُولدُ على الفِطرة**»: الميثاق والعهد الذي أخذه الله من بني آدم، هو أحد الأقوال الكثيرة المذكورة في معانيها في هذا الحديث.

وممن قال بهذا: حماد بن سلمة، وابن قُتيبة، وابن بطة، والقاضي أبو يعلى، وابن البَنَّاء.

والصحيح الذي دلّ عليه الكتاب والسُّنة، وعليه عامّة السَّلف؛ أن المراد بالفطرة في هذا الحديث: (الإسلام)، ولا تناقض بين القولين، فإن العهد والميثاق هو الإسلام.

والأدلة التي تشهد لصحة هذا القول كثيرة، ومنها:

١ - ما ورد من الألفاظ الصَّريحة في بعض روايات هذا الحديث من تفسير الفطرة بالإسلام، ومن تلك الألفاظ:

- قوله ﷺ: «**ما من مولودٍ يُولدُ إلا وهو على المِلَّةِ**». رواه مسلم (٦٨٥٣).

- وقوله ﷺ: «**ما من مولودٍ يولدُ إلَّا على فِطرةِ الإسلام، حتى يُعرِبَ، فأبواه يُهوِّدانه أو يُنصِّرانه ..**» الحديث. رواه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٤٤٦).

٢ - تفسير أبي هريرة رضي الله عنه - وهو راوي الحديث - للفطرةِ بالإسلام بقراءته لقوله تعالى عَقِبَ الحديث: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠].

وقد نقل غير واحدٍ الإجماع على أن المراد بالفطرة في هذه الآية الإسلام.

انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/ ٧٢).

٣ - أن النبي ﷺ قد ذكر من أحوالِ تبديل الفطرة ملل الكفر من: اليهوديَّة، والنَّصرانيَّة .. ولم يذكر مِلةَ الإسلام؛ لأن المولود قد فُطِرَ عليها وهم يحوِّلونه عنها.

٤ - ما ثبت عند «مسلم» (٧٣٠٩) من حديث النبي ﷺ الذي يرويه عن ربه تبارك وتعالى: « .. **وإني خلقتُ عبادي حُنفاءَ كُلَّهم ...** ».

فقد جاء في رواية عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٧) (١٧/ ٣٦٣): «**إنَّ اللهَ عزّ وجلَّ خلقَ آدمَ وبَنيه حُنفاءَ مُسلمين**».

فهذه بعض الأدلة على أن المراد بالفطرة في حديث أبي هريرة: الإسلام. والله أعلم.

وقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في هذه المسألة، ونَصَرَ القول بأن المراد =

ألا ترى أنَّ الطِّفلَ من أَطفالِ المشركين ما كان بينَ [١] أبويه؛ فهو مَحكومٌ عليه بدينهما؛ لا يُصلَّى عليه إن ماتَ، ثُم يخرجُ عن كَنفهما إلى مالكٍ مِن المسلمين؛ فيُحكَم عليه بدين مالكِهِ، ويصلَّى عليه [إن] مات، ومن وراء ذلك علم الله فيه.

[و] فَرْقُ ما بين [أهل] القَدر، وأهل الإثبات في هذا الحديث:

أنَّ الفِطرةَ - عِندَ أهلِ القدرِ -: الإسلامُ، فتناقضَ عِندَهُم [الحديثان] [٢].

بالفطرة في هذا الحديث الإسلام، وألَّفَ فيها رسالة خاصّة كما في «الفتاوى الكبرى» (٢/٣٣٣)، وكذلك في «درء التعارض» (٨/٣٥٩ وما بعدها)، وابن القيم في «شفاء العليل» (٢/٧٧٥-٨٣٦) (باب في ذِكر الفطرة الأولى ومعناها، واختلاف النَّاس في المراد بها، وأنّها لا تُنافي القضاء والقدر بالشَّقاوة والضَّلال).

وذكرَ ابن القيم أن هذا قول جمهور السَّلف.

وانظر كتابه: «أحكام أهل الملل» (٢/٩٦١و١٠٧١).

وقد جُمِعَ في هذه المسألة رسالة جَامعية: «الفطرة حقيقتها ومذهب النّاس فيها».

«فائدة»: معنى كون المولود ولد على الإسلام؛ قال ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (٢/٧٨٩): ومما ينبغي أن يُعلمَ أنه إذا قيل: إنه وُلِدَ على الفطرة، أو على الإسلام، أو على هذه الملّة، أو خُلِقَ حنيفًا، فليس المراد به أنه حين خرج من بطنِ أُمِّه يعلم هذا الدِّين ويُريده، فإن الله يقول: M µ ¶ ¸ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا L [النحل:٧٨]، ولكن فطرته مُوجبة مُقتضية لدين الإسلام لمعرفته ومحبَّته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقه ومحبَّته وإخلاص الدِّين له، ومُوجبات الفطرة ومُقتضياتها تحصل شيئًا بعد شيءٍ، بحسب كمال الفطرة، إذا سَلِمت من المُعارِض. اهـ

(١) في الأصل: (دين)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» (ص٤٠٦).

(٢) تقدمَ أنَّه لا مُناقضة بين الحديثين.

الفطرةُ - عِندَ أهلِ الإثباتِ -: العهدُ الذي أُخِذَ عليهم [حين فطروا، فاتفق الحديثان]، فلم يختلفا [١].

والقدرية وإن كانوا يقولون بإن الفطرة (الإسلام)، فإن هذا القول يُخالف ما يعتقدونه

١ - أن الحديث يَدلّ على أن المولود يولد على الإسلام، وعند القدرية لا يولد أحد على الإسلام أصلًا، فما يكون عليه الإنسان من إسلام أو كُفر فهو باختياره، والله لم يخلق له واحدًا منهما، فبطل استشهادهم بهذا الحديث. [«أحكام أهل الملل» (٢/٩٦٩)].

٢ - ما ورد في نُصوص الفطرة من قوله ﷺ: «**اللهُ أعلمُ بما كانوا عَامِلِين**»، رَدٌّ على ما أنكرته القدرية من علم الله تعالى. فالحديث صريح في إثبات علم الله بما يصيرون عليه بعد ولادتهم على الفطرة. ولهذا لما قيل للإمام مالك: إن القدرية يَحتجُّون علينا بأوّل الحديث، قال: احتجُّوا عليهم بآخره. وهو قوله: «**اللهُ أعلمُ بما كانوا عَامِلِين**». فبَيَّنَ الأئمّة أنّه لا حُجَّة فيه للقدرية. «الدرء» (٨/٣٦٢)، وكتاب «الفطرة» (ص٢٧٦).

(١) من أسباب اختلاف أهل السُّنة في معنى الفطرة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

١ - «أن القدرية كانوا يَحتَجُّون بهذا الحديث على أن الكُفر والمعاصي ليست بقدرِ الله تعالى، بل مما فعله النَّاس؛ لأن المولود يُولد على الفطرةِ، وكفره بعد ذلك من الناس». «أحكام أهل الملل» لابن القيم (٢/٩٥٢).

٢ - اشتباه أحكام الكُفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة، فلما كان أولاد الكفار يجري عليهم أحكام الكفار في أمور الدنيا مثل حقّ الولاية والإرث وغيرها صار يظن البعض أنّهم كُفّار في نفس الأمر، كالذي تكلَّم بالكفر وعمل به سواء بسواء، وهذا خطأ في الحكم؛ لأن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافي كونهم تبعًا لآبائهم في أحكام الدنيا، فقد يكون في بلاد الكفر من يكتم إيمانه، فإذا قتل لم يغسل ولم يصلى عليه، وهو في الآخرة من أهل الجنة، كما أن المنافقين تجري عليهم في الدنيا أحكام المسلمين وهم في الآخرة في الدَّرك الأسفل من النَّار، فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا.

«درء التعارض» (٨/٤٣٢-٤٣٣)، و«أحكام أهل الملل» لابن القيم (٢/١٠٤٨)، كتاب «الفطرة» (ص ٦٨).

فصل

١١٠ - وهذه مَقالةُ أبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وأن الفِطرةَ: الإقرارُ بالعَهدِ الذي أخذَهُ عليهم في أصلابِ آبائِهم (١).

١١١ - وقال في أطفالِ المشركين: هُم تَبعٌ لآبائِهم (٢).

---

(١) نسب ابن البَنَّاء هذا القول للإمام أحمد رحمه الله تبعًا لشيخه القاضي أبي يعلى، وقد رَدَّ ذلك ابن تيمية في «درء التعارض» (٤/ ٢٧٧) فقال: قال [القاضي]: (وقد أومأ أحمد إلى هذا التأويل في رواية الميموني، فقال: الفطرة الأولى التي فطر الله الناس عليها. فقال له الميموني: الفطرة الدِّين؟ قال: نعم).

قال القاضي: (وأراد أحمد بالدِّينِ: المعرفة التي ذكرناها).

وقد تعقّبه ابن تيمية في هذا الاستدلال، فقال: أحمد لم يذكر العهد الأول، وإنما قال: الفطرة الأولى التي فطر النَّاس عليها، وهي الدِّين.

وقد قال في غير موضع: إن الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما حُكِمَ بإسلامه.

واستدلَّ بهذا الحديث: «**كلّ مَولودٍ يولد على الفِطرةِ فأبواه يُهوّدانه ويُنصِّرانه ويُمجِّسانه**». فدلَّ على أنه فسَّر الحديث: بأنه يولد على فطرة الإسلام، كما جاء ذلك مُصرَّحًا به في الحديث: ولو لم يكن كذلك لما صحَّ استدلاله بالحديث. اهـ

وقد نقل ابن القيم في «أحكام أهل الملل» (٢/ ١٠٢٤)، و«شفاء العليل» (٢/ ٧٧٥) روايات الإمام أحمد في الفطرة، وجمع بينها، وقال (٢/ ٧٩٤): وكلام أحمد في أجوبة له أُخرى يدلّ على أن الفطرة عنده الإسلام كما ذكر محمد بن نصر عنه أنه آخر قوليه. اهـ

فراجع المسألة هناك إن أردت الزيادة.

وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/ ٥٣٤) (باب قوله: كُلّ مَولودٍ يُولد على الفِطرةِ).

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

وقد أبطل ابن تيمية رحمه الله القول عن الإمام أحمد رحمه الله أنه حكم على أطفال الكفار أنهم في النار، فقال في «درء التعارض» (٨/ ٣٩٧-٣٩٨): =

واحتجَّ بحديثِ:

١١٢ - خديجة بنت خُويلد [رضي الله عنها] قالت:

يا رسول الله أين أطفالي مِن أزواجي المشركين ؟

قال: «**في النَّارِ**».

قالت: بغيرِ عَملٍ ؟

أمّا ثبوت حكم الكفر في الآخرة للأطفال؛ فكان أحمد يقف فيه، تارة يقف عن الجواب، وتارة يردهم إلى العلم، كقوله: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»، وهذا أحسنُ جَوابيه، كما نقل محمد بن الحكم عنه، وسأله عن أولاد المشركين؟ فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**» .. - ثم نقل روايات عن الإمام أحمد فيها -، ثم قال:

لم ينقل أحدٌ قط عن أحمد أنه قال: هم في النَّار؛ ولكن طائفة من أتباعه: كالقاضي أبي يعلى وغيره، لما سمعوا جوابه بأنه قال: الله أعلم بما كانوا عاملين. ظنوا أن هذا من تمام حديث مروي عن خديجة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن أولادها من غيره، فقال النبي ﷺ: «**هم في النَّارِ**». فقالت: بلا عمل ؟ فقال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**».

فظن هؤلاء أن أحمد أجاب بحديث خديجة، وهذا غلط على أحمد؛ فإن حديث خديجة هذا حديث موضوع كذب لا يحتج بمثله أقل من صحب أحمد فضلًا عن الإمام أحمد.

قلت: وسيأتي استدلال ابن البَنَّاء بحديث خديجة رضي الله عنها هذا.

ثم قال ابن تيمية رحمه الله: وأحمد إنما اعتمد على الحديث الصَّحيح .. «**كُلّ مُولودٍ يُولد على الفِطرةِ فأبواه يُهوّدانه ويُنصِّرانه ويُمّجِّسَانه ..** »، وكذلك في الصَّحيح عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه سُئِلَ عن أطفالِ المشركين فقال: «**اللهُ أعلمُ بما كانوا عَاملين**».

وقد ذكر أحمد رحمه الله أن ابن عباس رضي الله عنه رجع إلى هذا بعد أن كان يقول: (هم مع آبائهم). فدلّ على أنّ هذا جواب من لا يقطع بأنهم مع آبائهم ..

وانظر: «أحكام أهل الملل» لابن القيم (١٠٩٢/٢).

قال: «**قد عَلِمَ اللهُ مَا كانُوا عامِلِين**»[١]. [٢] [١٧/أ]

وأمَّا قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]

فالمرادُ به: في غيرِ الأطفال.

وعلى أن هذا كالأمن، لا أنّهم أخذوا بجرم غيرهم.

ولا يجوزُ أن يقولَ: فيحملُه على من كان في مَعلومِ الله أنّه لو بلغَ كفرَ؛ لأنه كان يجبُ أن يقدرَ مثلَ ذلك [في] أطفالِ المؤمنين.

ولا يجوزُ أن يُقال:

فهم لا يعرفون موسى وعيسى ومحمدًا[٣]، فكيف يصحُّ منهم الكُفرَ؛ لأنَّه قد ثبتَ لهم ذلك بحُكمِ آبائِهم فهم[٤] كالمؤمنين وأطفالِهم، وكسائرِ الأحكامِ في حقِّهم.

ولا يجوزُ أن يُقال: فكان يجبُ إذا أسلموا دُون آبائِهم أن لا

(١) في الأصل: (عالـمين).

(٢) رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧٠٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/١٦)، والخلال في (الجامع في أهل الملل) (٣٦).

قال الذهبي في «السير» (٢/١١٣): فيه انقطاع.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٧): رواه الطبراني، وأبو يعلى، ورجالهما ثقات؛ إلّا أن عبدالله بن الحارث بن نوفل، وابن بُريدة: لـم يدركا خديجة. اهـ

قلت: قد تَقدَّم في الحاشية الماضية حُكم ابن تيمية على هذا الحديث بالوضع !

(٣) في الأصل: (ومحمد).

(٤) في الأصل: (فهو).

يَصحَّ، ويكونوا [١] تبعًا لـهم؛ لأنَّهم بالإسلامِ قد ثبتَ لهم حُكمُ أنفسهِم، وليسوا تابعين.

١١٣ - وهذه المسألةُ خِلافٌ للمُعتزلة؛

قالوا: لا يجوزُ أن يُطلقَ عليهم بالنَّارِ.

١١٤ - وخِلافٌ للأشعريَّةِ؛ حيث قالوا: بالوقفِ [٢].

---

(١) في الأصل: (ويكون).

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (٨/٤٣٦): الوقف قد يُفَسَّرُ بثلاثةِ أمور:

(أحدها): أنه لا يعلم حكمهم، فلا يُتكلّم فيهم بشيءٍ، وهذا قول طائفة من المنتسبين إلى السُّنة، وقد يُقال: إن كلام أحمد يَدُلّ عليه.

و(الثاني): أنه يجوز أن يدخل جميعهم الجنّة، ويجوز أن يدخل جميعهم النَّار، وهذا قول طائفة .. من أهل الكلام وغيرهم من أصحاب أبي الحسن ألاشعري وغيرهم.

و(الثالث): التفصيل كما دلّ عليه قول النبي ﷺ: «**اللهُ أعلم بما كانوا عاملين**»، فمن عَلِمَ اللهُ منه أنّه إذا بَلغَ أطاعَ أدخله الجنّة، ومَن عَلِمَ منه أنّه يعصي أدخلَه النَّار.

ثُمّ مِن هؤلاء من يقول: إنّه يجزيهم بِمُجرّد عِلمه فيهم ..

والأكثرون يقولون: لا يَجزي على علمه بما سيكون حتّى يكون؛ فيمتحنهم يوم القيامة، ويَمتحن سائر من لم تبلغه الدّعوة في الدنيا، فمن أطاعَ حِينئذٍ دخلَ الجنّةَ، ومن عصى دخل النَّار. وهذا القول مَنقول عن غيرِ واحدٍ من السَّلفِ من الصّحابة والتابعين وغيرهم، وقد رُوي به آثار مُتعدّدة عن النبي ﷺ حِسَان يُصَدّق بعضها بعضا. اهـ

قلت: يُشير إلى حديث: الأسود بن سريع وأبي هريرة رضي الله عنهما وفيه: أن النبي ﷺ قال: «**أربعة يُمتحَنون يومَ القِيامةِ: رَجُلٌ أصمّ لا يَسمع، ورجُلٌ أحمق، ورجُلٌ هَرِم، ورجلٌ مات في الفَترةِ** .. الحديث، وفيه: **وأمَّا الذي مات في الفَترةِ فيقولُ: ما أتاني لك رسول؛ فيأخذُ مَواثيقم ليُطيعنه، فيُرسِلُ إليهم رَسُولًا: أن ادخُلوا النَّارَ، فوالذي نَفسِي بيدِهِ لو دخلوها لكانت بَرْدًا وَسَلَامًا**». =

فصل

١١٥- قال ابن قُتيبة [١]:

١١٦- وقالتِ المعتزلة - أيضًا -: ما رويتم في:

١١٧- «أن اللهَ مَسحَ ظهرَ آدمَ، وأخرج مِنهُ ذُريّتَهُ [١٧/ب] إلى يوم القيامـةِ

رواه أحمد (١٦٣٠١و١٦٣٠٢)، والحديث صححه: ابن حبان (٧٣٥٧)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٩/٧)، والبيهقي، وابن القيم.

انظر: «أحكام أهل الملل» (١١٣٩/٢).

قال ابن تيمية في «درء التعارض» (٤٠١/٨): وقد جاءت بذلك عِدة آثار مرفوعـة إلى النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين بأنه في الآخرة يَمتَحِن أطفال المشركين وغيرهم ممن لم تبلغه الرسالة في الدنيا، وهذا تفسير قوله: «**اللهُ أعلمُ بِما كَـانوا عَـامِلين**» .. وهـذا التفصيل يُذهِب الخُصومات التي كَرِهَ الخوضَ فيه لأجلها مَن كَرِهَهُ، فإن من قَطَعَ لهـم بالنّارِ كُلَّهم جاءت نُصوصٌ تدفع قوله، ومَن قَطَعَ لهم بالجنّـةِ كُلَّهـم جـاءت نُـصوصٌ تَدفع قوله، ثم إذا قيل: هم مَع آبائهم، لَزِمَ تعذيب من لم يُذنِب؛ انفتحَ باب الخـوض في الأمر والنّهي، والوعد والوعيد، والقدر والشَّرع، والمحبة والحكمة والرحمة؛ فلهذا كان أحمد يقول: هو أصلُ كُل خُصومة. اهـ

قلت: هذا الخلاف خاص بأطفال المشركين، أمّا أطفال المـؤمنين فقـد قـال الإمـام أحمد رحمه الله: ليس فيه خلافٌ أنّهـم في الجنـة. «أحكـام أهـل الملـل» للخـلال (١٢). وانظر: «تفسير» ابن كثير (٥٩/٥).

والأدلة على هذا القول في «أحكام أهل الملل» لابن القيم (١٠٨١/٢).

قلت: مسألة الحكم على أولاد الكُفّار مسألة طال فيها الخلاف بين أهل العلم، وقد تكلمت عن هذه المسألة في كتاب: «الجامع في أحكام وآداب الصِّبيان».

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (٢٩٢-٢٩٤).

أمثال الذَّرِّ، وأشهدَهُم على أنفُسِهِم ألست بربكم ؟ قالوا: بلى» [١].

يُخالفه قول الله تعالى: M 6 7 8 9 : ; < = L

[الأعراف: ١٧٢].

فالحديثُ: يُخبِر أنّه أخذَ مِن (ظَهرِ آدمَ).

والكتابُ: يُخبِرُ أنّه أخذَ من (ظهرِ بَني آدمَ).

قال [٢]: وهذا غلطٌ منهم؛

---

(١) يُشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَخَذ الله الميثَاقَ مِن ظَهرِ آدمَ بـ(نَعمان)** - يعني: عرفة - **فأخرجَ مِن صُلبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذرَأَهَا، فنشَرهُم بين يَديهِ كالذَّرِّ، ثُمَّ كلَّمَهُم قُبُلًا، قال:** M B C E F H J K L M N O P Q R L » [الأعراف: ١٧٢]

رواه أحمد (٢٤٥٥)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢٠٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٥٤٤) وصححه، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٩٧): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

وقد رَجّحَ بعض أهل العلم وقفه على ابن عباس، ولا يخفى أن له حُكم الرفع.

ولهذا الحديث شواهد مرفوعة عن النبي ﷺ، وعن جمع من الصَّحابة، ومنهم: عُمر، وعبدالله بن عَمرو، وأبو هريرة، وأبو أمامة، و .. وقد تلقّاها أو تلقى ما اتفقت عليه من إخراج الذُّرّية من ظَهرِ آدم وإشهادهم على أنفسهم: السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتّابعين دون اختلاف بينهم. [كتاب «الفطرة» (ص٥٠١)]

قلت: ويشهد له حديث أنس رضي الله عنه، عن النَّبِي ﷺ، وفيه: «.. **فيقولُ: أَرَدتُ مِنك أهوَنَ مِن هذا وأنت في صُلبِ آدمَ؛ أَن لا تُشركَ بي شيئًا، فأبيت إلّا أَن تُشرِكَ بي**».

رواه البخاري (٦٥٥٧).

(٢) يعني ابن قُتيبة، ونص كلامه: ونحن نقول: إن ذلك ليس كما توهموا، بل المعنيان متفقان بحمد الله، صحيحان: لأن الكتاب يأتي بجمل يكشفها الحديث، واختصار تدل عليه السُّنة.

لأَنَّه لَّما مسحَ ظهرَ آدمَ أخرجَ مِنهُ ذُرِّيَّته أمثال الذَّرِّ إلى يومِ القِيامَةِ، ففي تلكَ الذُّريَّة: الأبناء، وأبناؤهم إلى يومِ القيامةِ، فإذا أخذَ مِن جميع أولئكَ العهد؛ فقد أخذَ مِن بني آدمَ، وهذا كقوله تعالى: Mوَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا ´ µ ¶ L [1] [الأعراف:١١]،

وجازَ ذلك لأَنَّه حين خلقَ آدمَ خلقنا في صُلبِهِ وهيأنا، فجعلَ خلقَهُ لآدمَ خلقه لنا إذ كُنَّا منه [2].

---

(١) في الأصل: (اسجدوا له) وهو خطأ.

(٢) وهذا القول الذي ذهب إليه ابن قُتيبة من أن الله خلق آدم، ثم استخرج ذُريّته من صُلبِهِ أمثال الذّرِّ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا: بلى؛ هو قول السَّلف قاطبة من الصّحابة رضي الله عنهم والتّابعين ومن تبعهم.

قال ابن الأنباري رحمه الله: مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية: أن الله أخرج ذرية آدم من صُلبه وصُلب أولاده وهم في صُورِ الذَّرِّ، فأخذ عليهم الميثاق أنّه خَالقهم، وأنّهم مُصنوعون، فاعترفوا بذلك، وقَبِلوا .. «الروح» (ص٢٢٠).

قلت: خالف هذا القول: ابن تيمية في «الدرء» (٨/٤٨٢)، وابن القيم في «أحكام أهلل الملل» (٢/١٠٠٦)، و«الروح» (ص٢١٩)، وابن كثير في «التفسير» (٣/٥٠٦)، فذهبوا إلى أن أخذ الميثاق من بني آدم كان في الدَّارِ الدنيا لا من صُلب آدمَ، وأشهدهم على أنفسهم بما فطرهم عليه من الإقرار بربوبيته، والاعتراف به خالقًا مُستحقًا للعبادة.

قلت: ولا يخفى أن هذا القول مرجوح في مقابلة ما دلّت عليه الأحاديث الكثيرة، والآثار المستفيضة عن الصَّحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم، وإنّما ذكرت قول من خالفهم للتنبيه عليه لا للقول به. والله أعلم. [انظر كتاب «الفطرة» (ص٥٠١)]

قلت: وسيأتي قول ابن تيمية (رقم/٢٣٣) أن التحقيق في العلمِ إنّما يكون بما كان عليه السَّلف الأوائل من الصَّحابة والتَّابعين، وأنّه لا يمكن لمن أتى بعدهم وخالف ما اتفقوا عليه، أن يكون الحقّ معه دونهم. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٤٣٦).

فصل

حَدِيثٌ آخر في القدرِ:

(احتجَّ آدمُ ومُوسى عليهما السَّلام).

١١٨- حدثنا أبو الفتح محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا عبدالله بن محمد ابن جعفر، قال: ثنا إبراهيم بن السّندي، قال: ثنا الزُّبير بن بَكَّار، [١٨/أ] قال: ثنا أبو ضَمْرَة، عن الحارث بن عبدالرحمن، عن يزيد ابن هُرمز، والأعرج قالا: سِمعنا أبا هريرة [رضي الله عنه] يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«احتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِندَ رَبِّهِما عزَّ وجلَّ؛ فحَجَّ آدَمُ مُوسَى.

فقال موسى: أنتَ الذِي خلقَكَ الله بيدِهِ، ونفخَ فِيكَ مِن رُوحِهِ، وأسجَدَ لك مَلائِكتَهُ، وأسكنَك جنَّتَهُ، ثُمَّ أهبَطتَ النَّاسَ بِخَطِيئتك إلى الأرضِ.

قال آدمُ: أنتَ موسى الذي اصطفاكَ الله بِرِسالَتِهِ وكلامِهِ، وأَعطاك الألواحَ فِيها تِبيانُ كُلِّ شيءٍ، وقرَّبكَ نَجِيًّا؛

فبِكم وجدتَ اللهَ كتبَ التَّوراةَ قبلَ أن أُخلَقَ ؟

قال موسى: بأربعِين عَامًا.

قال آدَمُ: فهل وَجَدتَ فِيها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]

قال: نعم.

قال: أفتلُومُني على أن عَمِلتُ عملًا كتبَهُ الله عليَّ قبل أن يَخْلُقَني بأربعين سنَةً ؟ ».

قال رسولُ الله ﷺ: «**فحجَّ آدمُ مُوسى عليهمـا السَّلام**» [١].

قال أبو الفتح الحافظ رحمه الله:

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن [١٨/ب] إسحاق بن موسى بن [٢] عبدالله الأنصاري، عن أبي ضَمْرة.

وقع إلينا عاليًا.

كأنَّ شيخنا حدثنا به عن: مُسلم رحمه الله.

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٦٨٣٥)، واللفظ له.

(٢) في الأصل: (عن).

فصل

١١٩ - قال ابنُ قُتيبة [١]:

١٢٠ - قالتِ المعتزلةُ: هذا يدلُّ على أنَّ مُوسى كان قدَرِيًّا [٢].

قُلنا:

نحنُ نعلمُ أن كُلَّ شيءٍ بِقدرِ الله وقضائِهِ، غيرَ أنَّا ننسِبُ الأفعالَ إلى فاعِلِها، ونحمدُ المُحسن على إحسانِهِ، ونلومُ المُسيء بإساءتِهِ [٣].

١٢١ - وقال: حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد، قال: ثنا محمد بن المسيّب، قال: ثنا عبدالله بن خُبَيق [٤]،

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٦٣٢-٦٣٤) بتصرف واختصار.

(٢) وذلك لأنه نسب المعصية إلى آدم عليه السَّلام.

قال ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (٨/٤١٩):

موسى لام آدم لمّا حصلَ له وللذُّرّية من الشَّقاء بالخروج من الجنَّة، كما في الحديث: «**لماذا أخرجتَنا ونفسكَ مِن الجنّة**»، فلامه لأجلِ المُصيبة التي لحقتهم بِسببِهِ، لا من جِهة كونه عَصى الأمر، أو لم يعصه، فإن هذا أمرٌ قد تاب الله عليه منه .. فأخبره آدم بأن القدر قد سبق بذلك .. فحجَّ آدم موسى؛ لأن ما أصابهم من المصيبة كانت مُقدّرة هي وسببها ..

وهناك جواب آخر ذكره ابن القيم في «شفاء العليل» (١/٩٤).

(٣) إلى هنا انتهى النقل من كتاب «تأويل مختلف الحديث».

(٤) في الأصل: (حبيق)، وما أثبته هو الصواب.

ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥/٤٦).

قال: ثنا يوسف، قال: ثنا بحر السَّقاء [١]، عن يزيد [٢] الرَّقاشي، عن صَالح بن شُرَيح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَن لم يُؤمن بالقَدَرِ خَيرِهِ وشرِّه؛ فهوَ مِنِّي بَريءٌ، وأنا مِنهُ بريء» [٣].

---

(١) في الأصل: (الشقاء)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ١٢). وفي «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء (٤٦): (الحسن السقا).

(٢) في الأصل: (زيد)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٤).

(٣) روى ابن البَنَّاء هذا الحديث بإسناده في «الأصول المجردة» (٤٦)، وفيه تصحيف.

والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٤٠٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (القدر) (١٨٨٢)، وابن عدي في«الكامل» (١/ ٤٣٢).

قال البوصيري: رواه أبو يعلى من طريق يزيد الرَّقاشي، وهو ضعيف. اهـ

والبراءة من القدرية ثابتة عن الصّحابي عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كما روى ذلك مسلم في «صحيحه» (١):

قال يحيى بن يعمر لعبدالله بن عمر رضي الله عنهما:

إنّه قد ظهرَ قِبَلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويَتَقَفَّرون العلم - وذكر من شأنهم - وأنّهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنف.

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنّي بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحدٍ ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر.

١٢ - باب الإيمانِ بأنَّ القرآنَ كلامُ اللّه غَيرُ مَخلوقٍ

١٢٢ - أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلَّال رحمه الله، قال: ثنا علي بن العبَّاس بن عثمان البردَاني [١٩/أ]، قال: ثنا يحيى بن محمد بن سهل الـخطيب العُكبري، قال: ثنـا هارون بن عبدالرحمن العُكبري، قال: سألتَ أحمد بن حنبل - لما قَدِمَ عُكـبَرَا في خـان ملـيح[١] - قلت: يا أبا عبدالله، القُرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، مِنه بَدَأ وإليه يَعودُ؟ قال: (مِنهُ بدأَ): عِلمُهُ، و(إليه يعودُ): حُكمُه[٢].

---

(١) قال الحموي في «معجم البلـدان» (٤/١٤٢): (عُكـبَرا): بـضم أولـه، وسـكون ثانيـه، وفتح الباء الموحدة، وقد يمد ويقصر، والظاهر أنه ليس بعربي .. وهو اسـم بليـدة مـن نواحي دجيل، قرب صريفين وأوانا، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. اهـ
والخان: الحانوت، أو صاحب الحانوت، فارسي معرب.
وقيل: الخان الذي للتجار. «لسان العرب» (٥/١٨٤).

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/٥١٧)، وابن الجوزي في «المناقب» (ص٢٠٨).
وقد رُوي عن أحمد بألفاظ أُخرى:
١ - ما نقله حنبل والمرُّوذي عن أحمد أنّه قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بـدأ، وإليـه يعود). «السُّنة» للخلال (١٨٥٨)، و«اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن» (٩).
وهذا اللفظ مُوافق لما هو مَنقول عن كافة السَّلف. =

١٢٣ - قال أبو عبدالله بن حَامد رحمه الله[(١)]: مِنهُ بدأَ عِلمـه لنـا، وإليـه يعودُ حُكمَه، كما أن العِلمَ يعودُ إلى عَالمِهِ، والأمرَ إلى آمرِهِ، والخلـقَ إلى خالقِهم، وليس يعودُ بمعنى: أنَّه مُفارقٌ له فيرجعُ بعد المُفارقة،

---

٢ - ما رواه الخلال في «السُّنة» (١٨٥٩) من طريق حنبل أيضًا، ولفظه:

(.. منه خرجَ هو المتكلّم به، وإليه يعود). وقد قال بذلك غير واحدٍ من السَّلف.

وقد أجمع السَّلف على القولِ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

- قال عَمرو بن دِينار رحمه الله: أدركت النَّاس مُنذ سبعين سَنة، أدركـت أصـحاب النبـي ﷺ فمن دونهم يقولون: الله خالق، وما سواه مخلـوق، إلَّا القـرآن فإنّـه كـلام الله منـه خـرج وإليه يعود. «الرد على الجهمية» للدارمي (٣٤٤)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (٣٨٨).

* ومعنى قول السّلف: (منه بدأ، وإليه يعود):

- قال ابن تيمية رحمه الله: فَسَّرَ الامام أحمد قوله: (منه بدأ): أي هو المُتكلّم به.

وقال أيضًا: (أي هو المتكلّم به لا أنّه خلقه فى بعضِ الأجسام المخلوقة).

وقال في بيان سبب قول السّلف لهذه العبارة: (ردًّا على الجهمية الذين يقولون: بدأ من غيره) وقولهم: (إليهِ يَعُود): أي علمُهُ، فلا يبقى في المصاحِفِ مِنهُ حَـرفٌ؛ ولا في الـصُّدُورِ منهُ آيَةٌ. «الـدرء» (١١٣/٢)، و«الفتـاوى الكـبرى» (١٦/٥)، و«مجمـوع الفتـاوى» (٢٩٧/١٢و٥٣٠)، و«الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص٥٠).

قلت: كما ثبت عن النبي ﷺ قوله: «**يُسرى على كِتابِ الله لَيلاً فيصبح النَّـاس لـيس في الأرضِ ولا جوف مُسلمٍ مِنهُ آية**».

رواه الضّياء المقدسي في «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن » (ص٣٤).

وانظر هذا الجزء ففيه الكثير من أقوال السّلف في هذه المسألة.

(١) الحسنُ بن حامد البغدادي الحنبلي، شيخ الحنابلة ومفتيهم، توفي سنة: (٤٠٣هـ).

روى عن: أبي بكر غُلام الخلّال وهو من أكبر تلامذته، وعن أبي بكر النَّجَّاد.

وروى عنه: القاضي أبو يعلى، وتفقه عليه.

«تاريخ بغداد» (٣٠٣/٧)، «السير» (٢٠٣/١٧)، «الطبقات الحنبلة» (٣٠٩/٣).

وإنَّما العودُ على حَدِّ حقيقة مآل المعلُومَاتِ كُلّها ترجعُ إلى الله تعالى، ولا يفنَى القرآنُ بِفناءِ الخلقِ؛ لأنَّه صفةُ ذاتِهِ [١].

١٢٤ - وأخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد الحافظ، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن سَلْم [٢]، قال: ثنا عمر بن محمد الجوهري، قال: ثنا صالح بن أحمد بن حنبل رضي الله عنهما: قال سمعت أبي يقول:

افترقت الجهمية على ثلاثِ فِرَق: فِرقةٌ قالوا: القرآنُ مخلوق.

وَفِرقةٌ [١٩/ب] قالوا: كلامُ الله وسَكتوا.

وَفِرقةٌ قالوا: لفظُنا بالقرآنِ مخلوق [٣].

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٧٤): وأن قول السَّلف: (منه بدأ)، لم يريدوا به أنّه فارق ذاته، وحلّ في غيره، فإن كلام المخلوق بل وسائر صفاته لا تفارقه، وتنتقل إلى غيره، فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه، أو غيره من صفاته، بل قالوا: (منه بدأ)، أي هو المتكلّم به ردًّا على المعتزلة والجهمية وغيرهم الذين قالوا: بدأ من المخلوق الذى خلق فيه. اهـ

(٢) في الأصل: (سليم).

(٣) رواه الخلال في «السُّنة» (١٧٧٩)، وصاحب «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» (٢).

ونقل مُسدّد بن مُسرهد في «عقيدته» التي رواها عن الإمام أحمد أنه قال: أجمع من أدركنا من أهل العلم أن الجهمية افترقت ثلاث فِرق .. - ثم ذكرها - وقال:

فكُلّ هؤلاءِ جهمية كُفَّار، يُستتابون فإن تابوا وإلّا قُتِلوا.

وأجمع من أدركنا من أهل العلم أن من هذه مقالته إن لم يتب لم يُناكح، ولا يجوز قضاؤه، ولا تؤكل ذبيحته. اهـ

«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٨).

فصل

١٢٥ - قالت الـمُعتزلةُ: هو مخلوق [١].

---

(١) قال يعقوب الدورقي: سألت أحمد بن حنبل عمن يقول: القرآن مخلوق ؟ فقال: كنت لا أكَفِّرُهم، حتى قرأت آيات من القرآن: Mوَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ L [البقرة: ١٤٥]، وقوله M5 6 7 8 9 L [البقرة:١٢٠]، وقوله: M f g L [النساء: ١٦٦]، فالقرآن من عِلم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر، ومن زعم أنه لا يدري علم الله مخلوق، أو ليس بمخلوق؛ فهو كافر، أشرّ ممن يقول القرآن مخلوق. «طبقات الحنابلة» (٢/٥٥٣).

وقد نقل اللالكائي وغيره اتفاق السَّلف والأئمة على تكفير من قال بخلق القرآن.

واعلم أن كُفرَ من قال بخلق القرآن: كُفرٌ مُخرج من الملّة، ليس بكُفرٍ دُون كُفرٍ كما يظنّه بعض أهل البدع ممن لا عِلمَ لهم بمذهب السَّلف الصَّالح.

وقد حكى غير واحدٍ من أهل العلم إجماع السَّلفِ على ذلك، ومن ذلك:

١ - قال أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله في عقيدتهما التي ذكرا إجماع من أدركا من أهل العلم عليها. قالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حِجازًا، وعِراقًا، وشَامًا، ويَمنًا فكان من مذهبهم: .. من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كُفرًا يَنقلُ عن الملّة، ومن شَكَّ في كُفرِهِ ممن يفهم فهو كافر. اللالكائي (١/١٧٦-١٧٨).

٢ - قال قوام السُّنة التيمي رحمه الله في «الحجة في بيان المحجّة» (١/٢٢٣): .. من زعمَ أن القرآن أو بعضه، أو شيئًا منه مخلوق؛ فلا يُشَكّ فيه عندنا، وعند أهل العلم من أهل السُّنة والفضل والدّين: أنَّه كافرٌ كُفرًا انتقل به عن الملّة .. ومن شَكَّ في كُفرِ من قال القرآن مخلوق بعد عِلمه، وبعد أن سَمِعَ من العلماء المرضيين ذلك فهو مثله. اهـ

٣- قال السّجزي رحمه الله في «رسالته في الحرف والصوت» (ص١٠٦): من قال: إنّه مخلوق؛ صَار مُنكِرًا لصِفة من صفات ذاتِ الله ﷻ، ومُنكِرُ الصّفة كمنكرِ الذّات، فكفره كُفرٌ جُحود لا غير. اهـ وانظر: «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) لابن بطة (٢/٥) (باب: تكفير من قال: إن القرآن مخلوق، وبيان ردته وزندقته)، و(٢/٤٢) (باب بيان كفرهم وضلالهم، وخروجهم عن الملة، وإباحة قتلهم)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٥١).

١٢٦- دلِيلُنا:

قوله تعالى: M n o p q L [الأعراف:٥٤]، ففصَلَ بينهما [(١)].

وقال: M # $ % & ' L [الروم:٢٥]،

ولا يَقُومَانِ بمخلوق.

وقال: M مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ L [لقمان:٢٧]، والمخلوق يَنفَد.

وقال: M ¶ ِ لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ L [النحل:٤٠]، ولو كانت مخلوقةً لافتَقرت إلى لَفظَةٍ ثانية، ثُم إلى مَا لا نِهاية له.

١٢٧- فإن قيل:

فقد قال: M U V W L [الزخرف:٣]، والجعلُ بِمعنى الخلق [(٢)].

[وقال:] M ! " L [القدر:١]، والمنزلُ مُحدَث.

قيل: والجعلُ قد يكونُ بمعنى: التسميةِ، والحُكمِ؛ كما قال: M وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا L [الزخرف: ١٩]، معناه: سَموهم إناثًا.

---

(١) قال ابن البَنَّاء رحمه الله في «الأصول المجردة» (ص٣٦): فالأمرُ: كلامه سبحانه، وقد فرَّقَ بينه وبين الخلق، ولو كانَا سواء لما صحَّ الفرق بينهما. اهـ

وانظر: استدلال الإمام أحمد بهذه الآية في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) (١/١٦٦-١٧٠).

(٢) أطال الإمام أحمد رحمه الله في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢١٥-٢٢٠) في رد استدلالهم بأن جعل بمعنى: خلق.

وأمَّا الثَّاني: فلا يَمتنع إطلاق ذلك على وجه لا يُفضي إلى الانتقال؛ كما قال: M B C D E F G L [الأنعام:٣]، ولم يُوجِب ذلك كونه عندهم في مَكان (١).

١٢٨- فإن قِيلَ: M (* + , . - . / L [الأنبياء:٢]

قِيلَ: هو مُحدثٌ لنا؛ ولأنَّ الذِّكرَ يشتملُ على أُمورٍ مِنها:

القرآنِ، والرَّسولِ [٢٠/أ]؛ بقوله: Mذِكۡرٗا ١٠ رَّسُولٗا L [الطلاق:١١]

والصَّلاة؛ بقوله: M * + , - L [الجمعة:٩]،

فنَحملُه على غيرِ القُرآنِ (٢).

ولأنّهُ قال: M + L وهي لِلتبعيضِ، وليس مِن الأذكارِ عِندهم مما ليسَ بِمَخلوقٍ عِندنا.

[و] القرآنُ ليسَ بمخلوقٍ؛ فَصَحَّ لنا الأخذُ بذلك (٣).

---

(١) يستدل الجهمية بهذه الآية على نفي عُلو الله تعالى على خلقه، كما بين ذلك الإمام أحمد رحمه الله في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٨٨) فقال: وإنّما معنى قول الله جَلَّ ثناؤه: M B C D E F G L يقول: هو إله من في السموات، وإله من في الأرض، وهو على العرش، وقد أحاطَ علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان. اهـ وانظر: «الشريعة» للآجري (٣/١١٠٤).

(٢) يُريد أن يُبيّن أن الذِّكر منه ما هو مخلوق كالرسول والصَّلاة، ومنه ما هو غير مخلوق كالقرآن، فنحمل آية سورة الأنبياء على الذِّكر المخلوق، وهو غير القرآن.

(٣) انظر: «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٤٢) للإمام أحمد.

فصل

١٢٩- وكلامُهُ ليسَ بِحالٍّ في المخلُوقِينَ، ولا مُمتَزِجٍ، ولا مُختَلِطٍ؛ خِلافًا للحلولية [١]، والنَّصارى [٢].

١٣٠- وقد قال أحمد في «الرِّسالةِ» المُتقدِّمة [٣]:

كلامُ الله ليسَ بِبائـنٍ منه [٤].

---

(١) مِن الفرق المارقة الكافرة، فهم يزعمون أن الله تعالى يحل في مخلوقاته، وهم فرق كثيرة.

قال ابن القيم رحمه الله: ذهبت الاتحادية القائلون بوحـدة الوجـود: أنَّ كُـلَّ كـلامٍ في الوجود كلام الله: نظمه ونثره، حقّه وباطله، سِحره وكُفره، والسَّبّ والشَّتم .. كُله عين كلام الله تعالى القائم به كما قال عارفهم - يعني: ابن عربي الكافر -:

وكلُّ كلامٍ في الوجودِ كلامُه ..... سَواء عَلينا نـثره ونظامـه

وهذا المذهب مبنيٌّ على أصلهم الذي أصَّـلوه؛ وهـو أن الله سـبحانه هـو عـين هـذا الوجود، فصفاته هي صفات الله، وكلامه هو كلامه، وأصل هذا المذهب إنكار مـسألة المباينة والعلو .. الخ «مختصر الصواعق» (١٣٠٣/٤).

(٢) فإنهم يقولون: (إن كلمة الله الأزلية الخالقة حَلّت في مـريم، وتجـسدت بإنـسان كامـل، وعلى هذا المثال نقول: في السَّيد المسيح طبيعتان: طبيعة لاهوتية: التي هي طبيعة كلمـة الله وروحه، وطبيعة ناسوتية: التي أخذت من مريم العذراء واتحدت به).

[انظر: «الجواب الصَّحيح» (٥٣/٤)، و «مجموع الفتاوى» (٣٨٩/١٢).

والرد عليهم: «نقض الدارمي» (ص٣٩٦)، و«الجواب الصحيح» (٦٢/٤ وما بعدها)]

(٣) تحت أثر (١٠٣).

(٤) كما في رسالة عَبدُوس. «طبقات الحنابلة» (١٦٧/٢).

قال ابن تيمية رحمه الله: وقال أحمد بن حنبل: (كلام الله من الله، لـيس ببـائن منـه)، وهذا معنى قول السَّلف: (القرآن كلام الله، منه بدأ، ومنه خـرج، وإليـه يعـود) .. =

لأنَّ الحلول يُوجبُ البينونة.

١٣١- وقال في رواية عبدالله: القرآنُ كلامُ الله، لا يَجيء، ولا يَتغيَّر مِن حَالٍ إلى حَالٍ [(١)].

١٣٢- وقوله: «**تَـجيءُ البقرة**» [(٢)]: يعني [ثوا]بها [(٣)].

فقد صَرَّحَ بِأنّه لا يُفارِقُ الذّواتِ، ولا يَصّحُ الحُلولُ.

وليس معنى قول السَّلف والأئمّة: (إنه منه خرج، ومنـه بـدأ) أنّـه فَـارق ذاتـه، وحـلّ بغيره، فإن كلام المخلوق إذا تكلّم به لا يُفارق ذاته ويحل بغيره، فكيف يكون كـلام الله ؟ قال تعالى: M (* + , - . / 0 1 2 L [الكهف:٥]، فقد أخبر أن الكلمة خرجت من أفواههم، ومع هذا فلم تفارق ذاتهم. اهـ

«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٩٠و٥١٧).

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد رحمه الله (ص ٣٢٢).

(٢) يُشير إلى حديث: «**تجيءُ البقرةُ وآل عمران يَومَ القيامةِ كَأَنَّهما غَمامتَانِ..**».
وسيأتي تخريجه برقم (١٦١).

(٣) قال الإمام أحمد في رواية حنبل: احتجُّوا عليّ يومئذ: «**تجيء البقرة يوم القيامة**»..، فقلت لهم: هذا الثَّواب. «إبطال التأويلات» (٣٧٤).
وانظر: «نقض الدارمي» (ص٢٨٤-٢٨٩)، و«الإبانة الكبرى» (الرد على الجهميـة) لابن بطة (٢/ ٢٠٢-٢٠٥).

فصل

١٣٣ - وكلامُهُ لا يَشبُه كلامَ المخلوقين [(١)] ؛ خِلافًا للمُشبِّهة [(٢)]،
ولا هو جِسْمٌ؛ خِلافًا لِلنَّظامِ [(٣)]،
ولا هو جَوهرٌ، ولا عَرَضٌ [(٤)].

---

(١) قال أحمد بن الحسين الترمذي: سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبدالله، قد وقع من أمر القرآن ما وقع، فإن سئلت عنه ماذا أقول ؟ فقال لي: ألست مخلوقًا ؟ قلت: نعم. فقال: أليس كل شيء منك مخلوقًا ؟ قلت: نعم. قال: فكلامك أليس هو منك وهو مخلوق ؟ قلت: نعم. قال: فكلام الله عَزَّ وجلَّ أليس هو منه ؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق ؟ رواه الخلال في «السُّنة» (١٨٤٨).

(٢) قال ابن البَنَّاء رحمه الله في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨١): وأمّا المُشبِّهة والمُجسِّمة: فهم الذين يجعلون صفات الله عزَّ وجلَّ مثل صفات المخلوقين، وهم كُفَّار. اهـ
هذا هو المراد بالمشبّهة عند أهل السُّنة، أما التَّشبيه عند المعطلة فهو: إثبات صفات الله.

(٣) نقل كلامه ابن القيم رحمه الله كما في «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٠٦).

(٤) المتعيّنُ على المتَّبعِ للسُّنة والأثر ترك الكلام بمثل هذه الألفاظ المحدثة التي لم يتكلّم بها السَّلف الصَّالح، ولا أئمَّة السُّنة من بعدهم.
- قال مجاهد رحمه الله: رحِمَ اللهُ عبدًا نظر لِنَفسِه، وتركَ الكلامَ فيما لا يتكلم فيه من كان قبله، فإنّه كفاه بغيره. «الرسالة الواضحة» لابن الحنبلي (٢/ ٦٥٤).
- وقال ابن تيمية رحمه الله في «الدرء» (١/ ٢٧١): الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المُجملة المُشتبهة، لما فيها من لبس الحقّ بالباطلِ مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلافِ الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت مَعانيها، فإن ما كان مأثورًا حصلت به الأُلفة، وما كان مَعروفًا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: (إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء)، فإذا لم يكن اللفظ منقولًا، ولا معناه معقولًا، ظهر الجفاء والأهواء. اهـ

فصل

١٣٤- والكِتابةُ: هي المكتوبُ.

١٣٥- قال أبو أحمد الأسَدِي: دخلتُ [على] أبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه وسألته: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، أو غيرُ مخلوق ؟

فقال: توجَّهُ أن القرآن [٢٠/ب] على خَمَسِ جِهاتٍ:

حِفظٌ بقلبٍ، وتِلاوَةٌ بلسانٍ، وسَمعٌ بالأُذنِ، وبَصَرٌ بعينٍ، وخطٌّ[١] بيدٍ؛

فالقلبُ مخلوقٌ [والمحفوظُ به غيرُ مخلوقٍ] [٢]،

واللِّسانُ مخلوقٌ، والمتلوّ به غيرُ مخلوقٍ،

والأُذُنُ مخلوقةٌ، والمسمُوعُ غيرُ مخلوقٍ،

والبصرُ مخلوقٌ، والمنظُورُ إليه غيرُ مخلوقٍ،

واليدُ مخلوقةٌ، والمكتُوبُ غيرُ مخلوقٍ [٣].

---

(١) في الأصل: (حفظ)، والصواب ما أثبته.

(٢) الزيادة من «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) (١٤٥).

(٣) قال ابن القيم رحمه الله: فَفَرَّق أحمد بين فعل العبد وكسبه وما قام به فهو مخلوق، وبين ما تعلّق به كسبه وهو غير مخلوق، ومن لم يُفرِّق هذا التَّفريق لم يستقرّ له قَدَمٌ في الحقِّ. «مختصر الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٥٩).

- قال فُوْرَان - عبدالله بن مهاجر (٢٥٦هـ) صاحب الإمام أحمد رحمهما الله-: سألني الأثرم وأبو عبد الله المعيطي أن أطلب من أبي عبدالله خلوة، فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يُفرّقون بين اللفظ والمحكي. فسألته، فقال: القرآن كيف تَصرَّفَ في أقواله، =

قلتُ: العينُ تَنظرُ إلى السَّوادِ في الورَقِ ؟

قال: مَه ! أصحُّ شيءٍ فيه [(١)]: حديث نافع، عن ابن عُمر أن النبي ﷺ قال: «**لا تُسافِرُوا بالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ**» [(٢)]. [(٣)]

ولـم يذكر حِبرًا، وَلا وَرَقًا.

١٣٦ - خِلافًا لِلأشعرية في قولـهم:

التِّلاوةُ غيرُ المتلوّ، وهي مُحدثةٌ مخلوقةٌ، وكذلك الكِتابةُ [(٤)].

وأفعاله، فغيرُ مخلوق. فأمَّا أفعالنا فمخلوقة ... الخ «السير» (١١/ ٢٩١).

(١) في الأصل : (في).

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (٤٨٧٢).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) (١/ ٣٣٩) (١٤٥)، ولها قِصَّة، وقد ذكرها ابن البَنَّاء في «المختار» (٤٨) بغير إسناد، ولم يذكر فيها جواب الإمام أحمد.

وروى صاحب «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» (١) نحوه عن إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد، وإسناده صحيح. وذكرها ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٥٩).

وهذا القول من الإمام أحمد رحمه الله موافق لما أجمع عليه أهل السُّنة من أن القرآن: كلام الله تعالى حيثما تَصَرَّف: مكتوبًا، أو مَتلوًّا، أو مَسموعًا.

وكلام الإمام أحمد هذا صريح في التفريق بين: (الكتابة والمكتوب)، وهو يخالف ما صدَّر به المصنف هذا الفصل بقوله: (والكتابة: هي المكتوب). والله اعلم.

(٤) هذه المسألة: هل التلاوة هي المتلوّ، أو غيره ؟ وهل الكتابة هي المكتوب أو غيره ؟ وهل اللّفظ هو الملفوظ، أو غيره ؟ من المسائل المحدثة التي طال فيها الجدال والكلام.

ففريق ذهب إلى أن: (التلاوة هي المتلو، والكتابة هي المكتوب)، وهو مذهب ابن حامد، والسِّجزي، والقاضي أبي يعلى، ، وابن الزاغوني، وابن منده وغيرهم، واختاره ابن البَنَّاء، وهؤلاء كانوا يذهبون إلى القول بأن: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة). =

انظر: «مختصر الصواعق» (٤/١٣٥٦).

وقد ردّ الإمام أحمد والإمام البخاري رحمهما الله وغيرهما من أئمة السُّنة هذا القول.

وقول الإمام أحمد: (من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ فهو مُبتدع)؛ قول مشهور مُستفيض عنه. كما سيأتي.

وقال البخاري رحمه الله في «خلق أفعال العباد» (٥٤٦): وليس لأحدٍ أن يشرع في أمر الله عزّ وجلّ بغير علم؛ كما زعم بعضهم: (أن القرآن بألفاظنا، وألفاظنا به: شيء واحد، والتلاوة هي المتلوّ، والقراءة هي المقروء !).

فقيل له: إن التلاوة فعلُ التَّالي، وعمل القارئ. فرجع وقال: ظننتُهما مصدرين! اهـ

والقول الثاني: من يذهب إلى أن (التّلاوة غير المتلوّ، والقراءة غير المقروء).

وهؤلاء طائفتان:

١- طائفه من أهل السُّنة.

٢- الأشاعرة.

قال ابن القيم رحمه الله: «إحداهما: قالت: (التّلاوة): هي هذه الحروف والأصوات المسموعة، وهي مخلوقة.

و(المتلو): هو المعنى القائم بالنّفس، وهو قديم، **وهذا قول الأشاعرة**»

«مختصر الصواعق المرسلة» (٤/١٣٤٠).

قلت: الاشاعرة يُريدون بـ (المتلو) هذا النَّظم الموجود في المصاحف، فهو عندهم مخلوق؛ لأنّه ليس كلام الله على الحقيقة، وإنّما هو عبارة، فإذا قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فإنّما يقصدون الكلام النَّفسي وهو ليس بحرف ولا صوت عندهم، بل هو معنى قائم بنفسه، فحقيقة الأمر عندهم أن هذا القرآن المنزل: مخلوق، فهم موافقون للجهمية في عقيدتهم في القرآن، وإنّما مذهبم التلبيس والتمويه حتى لا يفتضحوا.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢/٣٧٤) وهؤلاء إذا قالوا: (التلاوة غير المتلو؛ وهي مخلوقة) كان مرادهم: أن الله لم يتكلّم بالقرآن العربي، بل عندهم أن القرآن العربي مخلوق، وهذا لم يقله أحد من أئمة السُّنة والحديث، ويظن هؤلاء أنهم يوافقون البخاري أو غيره ممن قد يفرق بين التلاوة والمتلو؛ وليس الأمر =

كذلك. اهـ

والطائفة الثانية:

قال ابن القيم رحمه الله : «قالوا: (التلاوة): هي قراءتنا وتلفظنا بالقرآن.

و(المتلـو): هـو القـرآن العزيـز المـسموع بـالآذان مـن فِي رسـول الله ﷺ L ! M

L ! M .. وهو حروف وكلمات وسُور تلاها عليه جبريل كذلك .. وهذا قول السَّلف، وأئمة السُّنة والحديث، فهم يُميّزون بين (ما قام بالعبد)، و(مـا قـام بـالرَّبِّ)، فالقرآن عندهم جميعه كلام الله: حروفه ومعانيه، وأصوات العباد وحركـاتهم وأدائهـم وتلفظهم: كُلّ ذلك مخلوق بائن عن الله... ». «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٤٠).

وممن صرَّح بأن التلاوة غير المتلو الإمام البخاري رحمه الله، فقـال في «خلـق أفعـال العباد» (٥٣٧): (فالقراءة هي التلاوة، والتلاوة غير المتلو .. فالقراءة لا تكـون إلَّا مـن النّاس، وقد تكلّم الله بالقرآن من قبل، وكلامه مِن قبـل خلقـه .. فأمّـا الـتلاوة فـإنّهم يتفاضلون في الكثرة والقلّة، والزّيادة والنّقص، وقد يقال: فلان حسن القراءة، ورديء القراءة، ولا يقال: حسن القرآن، ولا رديء القرآن، وإنما نُـسب إلى العبـاد القـراءة، لا القرآن؛ لأن القرآن كلام الرّب جلّ ذكره، والقراءة فعل العبد، ولا يخفـى معرفـة هـذا القدر إلّا على من أعمى الله قلبه، ولم يوفقه ولم يهده سبيل الرَّشاد.اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (١/ ٢٦٤): .. وآخـرون قـالوا: (بـل التّلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء)، والذين قالوا ذلك من **أهـل الـسُّنة والحـديث** أرادوا بذلك: أن أفعال العباد ليست هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صـوت الله، وهذا الذي قصده البخاري وهو مقصود صحيح. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله: الذين قـالوا: (الـتّلاوة هـي المتلـوّ) فليـست حركـات اللسان عندهم هي التّلاوة، وإنّما أظهرت التّلاوة وكانت سَببًا لظهورها، وإلّا فـالتلاوة عندهم هي نفس الحروف والأصوات وهي قديمة. «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٤٠).

انظر: «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهميـة) لابـن بطـة (١/ ٣١٧)، و«المنـاظرة في القرآن» لابن قدامة (ص ٣٣-٣٤و ٤٧)، و«رسالة السجزي في الحرف والصوت».

قلت: كَرِهَ كثير مِن أئمة السُّنة الخوض في هذه المسائل، وسبب ذلك:

أن (اللفظ)، (القراءة)، (التلاوة) ألفاظ تُطلق على المصدر الذي هو فِعلُ اللّافظ، = والقارئ، والتالي، وكسبه الذي يكون بآلاته وجوارحه، ومنه صوته وحركة شفتيه.

وتُطلق على المفعول، الذي وقع عليه فعل القارئ، وهو الملفوظ، المقروء، المتلوّ.

فلما كانت هذه الألفاظ تأتي بالمعنيين:

بمعنى فعل اللّافظ، وقارئ، والتّالي، وما وقع عليه فعلُه، وهو الملفوظُ المقروء المتلوّ، منعَ الإمام أحمد وغيره من أئمة السَّلف من إطلاق كلا اللفظين في كلام الله تعالى، فلا يقال: اللَّفظ هو الملفوظ، ولا يقال: غيره، وكذلك القراءة والتلاوة، لما في الإطلاق من إيهام مَعانٍ فاسدة.

فلو أطلق القول: (لفظي بالقرآن مخلوق) دخل في الإطلاق: فعل اللّافظ، وحركته؛ وهوحقّ.

ودخل الملفوظُ الذي هو: كلامُ الله المؤلّف من الحروف المنطوقة المسموعة؛ وهو باطل.

وهذا هو مُراد من أطلق ذلك؛ لأن أوَّل من أطلقه الجهمية القائلون بأن القرآن مخلوق.

وإن أطلق القول: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) دخل في الإطلاق أيضًا فعلُ اللّافظ؛ وهو باطل، فإن أفعال العباد جميعًا مخلوقة لله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

ودخلَ الملفوظ الذي هو كلام الله؛ وهو حقٌّ، فإن كلام الله غير مخلوق، حروفه ومعانيه.

ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يُتكَلَّم في اللفظ بشيء، أو يُقال: مخلوق، أو غير مخلوق، كما قال ابنه عبدالله عنه.

وقال الإمام أحمد: من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو جَهمي، ومن قال: (غير مخلوق): فهو مبتدع، لا يُكلم.

[«العقيدة السَّلفية في كلام رب البريّة» (ص ٢٠٩)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠٦)، و(١٦/ ٣٩١)، و(١٧/ ٣٤)، وكتاب «اختلاف اللفظ» لابن قُتيبة]

وقال ابن تيمية رحمه الله «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٧٣): وأما المنصوص الصَّريح عن الامام أحمد وأعيان أصحابه، وسائر أئمة السُّنة والحديث: فلا يقولون: (مخلوقة، ولا غير مخلوقة)، ولا يقولون: (التّلاوة هى المتلوّ مُطلقًا)، (ولا غير المتلو مُطلقًا). اهـ

آخر الخبر الأوّل من هذه النُّسخة،

يتلوه - إن شاء الله وبه الحول - في الثاني:

ودليلنا:

قوله تعالى إخبارًا عن قريش :

L D C B A @M

[المدثر:٢٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٧- ودليلُنا: إخبارُهُ عن قُريشٍ: M@ A B C D E [٢١/أ] F G H L [المدثر]

ومَعلومٌ أنَّهم أشَارُوا بذلك إلى التِّلاوةِ التي يَسمعونَها مِن النَّبي ﷺ وأصحابِهِ فلمّا تواعدَهم عليه؛ دَلَّ [على أنَّها] (١) ليست بقولِ البشَرِ.

١٣٨- ورَوى جابر [رضي الله عنه] قال: كان النَّبي ﷺ يَعرِضُ نَفسَهُ على النَّاسِ بالموقِفِ، فيقول: «**هل مِن رَجُلٍ يَحمِلُني إلى قومِهِ؛ فإنَّ قُرَيشًا قد مَنَعُوني أن أُبلِّغَ كلامَ رَبِّي**» (٢).

ومعلومٌ أنَّه كان يُبلِّغُ التِّلاوَةَ، وقد سَمَّاهُ: كلامَ رَبِّه (٣).

ويَدلُّ على أن الكِتابةَ هي المكتوبُ: قوله تعالى: M ! " # $ % & ' ( ) L [الواقعة] فأخبرَ أن القرآنَ في الكِتابِ.

وعندَهُم الكتابةُ التي هي مُحدثةٌ: في الكِتابِ (٤).

---

(١) ما بين [ ] من كتاب ابن البَنَّاء: «الأصول المجردة» (ص٣٧).

(٢) رواه أحمد (١٥١٩٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٧)، والترمذي (٢٩٢٥)، وأبو داود (٤٧٣٤)، وابن ماجه (٢٠١)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) والجهمية تنكر أن يكون لله تعالى كلامًا يتلى ويسمع ويُقرأ ويبلغ، وزعموا أن المتلو المقروء المسموع مخلوق، ففي الحديث فساد قولهم. [من تحقيق «خلق أفعال العباد» للفهيد (٢/٤٨)]

(٤) تقدم بيان أن هذا قول مرجوح، وأن قول أئمة أهل السُّنة على خلافة، والله الموفق.

فصل

١٣٩ - وكلامُ الله مُنزَّلٌ على الحقيقةِ على قَلبِ النَّبيِّ ﷺ، وغيرِهِ مِن الأنبياءِ؛ لا نُزول انتقالٍ مِن مكانٍ.

١٤٠ - نصَّ عليه أحمد [١].

١٤١ - خِلَافًا [٢] لِلأشعريةِ؛

تنزلُ: عِبارَتُهُ، وتِلاوتُهُ، وإِفهامُهُ، وعِلمُهُ [٣].

---

(١) لم أقف عليه من قول الإمام أحمد رحمه الله.

(٢) في الأصل: (خلاف).

(٣) من جملة ما يُلّبس به الأشاعرة عقيدتهم في القرآن على العامة، قولهم: (القرآن مُنزَّل من الله على نبيه ﷺ)، ثُم يقولون: (المراد بالنزول: نزول إعلام، وإفهام، وإدراك).

فهم بذلك يؤولون الآيات والأحاديث التي تنصّ على أن القرآن مُنزل من عند الله تعالى، وعندهم أن ما في هذه المصاحف إنما هو: عبارة على كلام الله تعالى، وإن سُمي كلام الله فهو من باب المجاز لا الحقيقة.

فهم يبطلون حقيقة نزول القرآن على نبيه ﷺ، وبهذا يصرح أئمتهم: كالباقلاني، والجويني، والغزالي، وغيرهم.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٢ / ٣٧٥)، و«مختصر الصواعق» (٤ / ١٣١٠).

قال ابن القيم رحمه الله: ومنهم من يقول: جبريل عَلّم رسول الله ﷺ معانيه، وألقاها في رُوعه، ومحمد ﷺ أنشأ ألفاظها، وعَبّر بها من عنده دلالة على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه الملك. فالقرآن العربي على قولهم: قول محمد، أو قول جبريل، وهذا قول من لا نسميهم لشهرتهم، وإن حرَّفوا له العبارة، وزينوا له الألفاظ، فهو قولهم الذي يناظرون عليه، ويُكفِّرون من خالفهم فيه. اهـ

قوله: (وهذا قول من لا نسميهم لشهرتهم) يريد بذلك: فرقة الأشاعرة الضَّالة. =

١٤٢ - ودليلُنا [٢١/ب]:

قولــه تعــالى: n m l k j i h g f e d c M

[الشعراء] L r q p o

١٤٣ - وقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم:

«أُنزلَ القُرآنُ على سَبعَةِ أَحرُفٍ، كُلّها شافٍ كافٍ» (١).

وقال: فهم يقولون: (لا يجوز أن ينزل القرآن إلى الأرض)، فألفاظ النـزول والتنزيـل لا حقيقة لشيء منها عندهم. اهـ

«مختصر الصواعق» (٤/١٣٢٧و١٣٧).

- قال اللالكائي رحمه الله في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢/٣٣٠): سياقَ ما دلّ من الآيات من كتاب الله تعالى وما رُوي عن رسول الله ﷺ، والصَّحابة، والتـابعين عـلى أن القـرآن تكلّم الله به على الحقيقة، وأنّه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدّى به، وأن يدعو النّاس إليه، وأنّه القرآن على الحقيقةِ، متلـو في المحاريـب، مكتـوب في المـصاحف، محفـوظ في صُدور الرِّجال، **ليس بحكايةٍ ولا عبارةٍ عن قرآن**، وهو قرآن واحد غير مخلوق .. من قال غير هذا: **فهو كافر، ضَالّ، مُضلّ، مُبتدع، مُخالف لمذاهب السُّنة والجماعة**. اهـ

وقال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١/٥٣٤): (باب ذكر اللّفظيـة ومـن زَعـمَ أن هذا القرآن حكاية للقرآن الذي في اللُّوح المحفوظ؛ كذبوا). اهـ

وانظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٠٥): (الفصل الثالث في التدليل على أن مقالة الكُلَّابية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلًا، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه والرد لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة).

(١) رواه بهذا اللفظ إسحاق بـن راهويـه في «مـسنده» (٥/١٩٣) (٢٣٢١)، والطـبراني في «الأوسط» (٦/١٤٢/٦٠٣٣)، من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه.

وأصله في «الصحيحين»:

رواه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (١٨٥١)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فصل

١٤٤- وكلَامُ اللهُ تعالى مَسمُوعٌ عند قِرَاءة القَارئ، ويكونُ سَماعه من القارئ؛ نَصَّ عليه أحمد [١].

١٤٥- خِلافًا لابن الباقِلَّاني [٢]؛ لا يسمعُ كلامَ الله إلَّا من تولّى خِطَابه: كموسى، ونبينا عليهما الصَّلاة والسَّلام [٣].

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله: فقد نصَّ أحمد في رواية جماعة من أصحابه على أن الصوت صوت العبد، فقال في قول النبي ﷺ: «**ليس مِنَّا مَن لم يَتغنَّ بالقرآنِ**»، قال: يجهرُ به، ويحسِّنه بصوته ما استطاع.

وقد نصَّ على ذلك الأئمة كالبخاري وغيره .. - ثُم تكلّم عن تصنيف البخاري لكتاب «خلق أفعال العباد»، فقال: فإنّه بناه على أن أصوات العباد من أفعالهم، أو متولدة عن أفعالهم، فهي من أفعالهم، فالصَّوت صوت العبد حقيقة، والكلام كلام الله حقيقة، أدَّاه العبد بصوته كما يؤدّي كلام الرسول وغيره بصوته، فالعبد مخلوق، وصفاته مخلوقة، وأفعاله مخلوقة، وصوته وتلاوته مخلوقة، والمتلو المؤدّى بالصَّوت غير مخلوق. «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٣١) بتصرّف يسير.

(٢) أبو بكر محمد بن الطيب المُتكلِّم، إمام الأشاعرة في عصره، توفي سنة: (٤٠٣هـ).

تتبع السِّجزي رحمه الله في «رسالته في الحرف والصوت» (ص٢٢٣) الباقلاني في عقيدته الأشعرية فذكر منها: نفيه للحرف والصِّوت. وتأويله للاستواء، وغيرها.

وذكره ضمن قوله: (بُلي أهل السُّنة بعد هؤلاء بقومٍ يدّعون أنّهم من أهل الاتباع، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم .. وفي وقتناً: أبو بكر بن الباقلاني). اهـ

(٣) هذا من باب التمويه والتلبيس الذي يسلكه أئمة الأشاعرة مع العوام، فهم يقولون: سمع موسى كلام الله على الحقيقة، وكلام الله ليس بحرف ولا بصوت.

قلت: ومرادهم بسماع موسى كلام الله: إفهامه إياه، وإدراكه لمعناه، كما قال السِّجزي (ص ١١٣): وأمّا مخالفتهم لمقتضى العقل، ونصّ الكتاب، قولهم: =

١٤٦- دَلِيلُنا:

قوله تعـالى: M ¸ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ L [التوبة:٦]

وقال: M يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ L [١] [البقرة:٧٥]

وقال تعالى: M * + , - L [الجن: ١].

وقال: M © قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ L [الأعراف: ٢٠٤]،

هذا نصٌّ في أنّـه مـسموعٌ لغـير مـن تـولّى خطابـه مـن المـسلمين والمشركين.

١٤٧- خِلافًا لمن قال من السَّالِمِية [٢]:

إن الله سُبحانه أفهم موسى عليه السَّلام كلامه بلطيفة أدرك بها موسى أنّـه كلامـه بـلا واسطة، والكلام قديم غير مخلوق. اهـ

وانظر: «رسالة الـسجزي في الحـرف والـصوت» (ص ١١٥و١١٨و١٢٢و١٣٧)، و«الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» لابن قدامة (ص٤٧).

قلت: وهذا من تناقضاتهم الكثيرة ومخالفتهم للنقل والعقل كإثباتهم رؤية الله تعالى لا في جهة ولا مكان، وقد أكثر البيهقي من ذلك في كتابه «الأسماء والصِّفات»، فكن عـلى حذر منه، وأحب لك ألّا تقرأه أصلًا، وفي كتب أهل السُّنة في هذا الباب وغيره كفاية.

(١) في الأصل: (يسمون كلام يسمعونه ثم يحرفوه).

(٢) أتباع: محمد بن سالم (ت:٢٩٧هـ)، وابنه: أحمد بن محمد (ت:٣٥٠هـ).

ذكر بعض عقائدهم ابن البَنَّاء رحمه الله في «المختار» (ص٨٩) (فصل في السَّالمية).

وذكر ابن تيمية رحمه الله أنهم وافقوا ابن كُلّاب في نفي الصِّفات الاختيارية !

وانظـر: «منهـاج الـسُّنة» (٢/٤٩٩)، و«جـامع الرسـائل» (٢/٤)، و«مختـصر =

يَسمَعُهُ مِن الله تعالى [١].

١٤٨ - وأيضًا ما روى عمَّـار بن يَاسِر [رضي الله عنه]، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال [٢٢/أ]:

«[مَن] أحبَّ أن يَسمعَ القُرآنَ غضًّا جَدِيدًا كمَـا أُنزِلَ؛ فليَسمَعْهُ مِنْ ابنِ مَسعود» [٢].

الصواعق» (٤/١٣١٣و١٣٩٧).

(١) فهم يعتقدون أن الصَّوت الـذي يُـسمع مـن القـارئ هـو صـوت الله تعـالى لا صـوت القارئ، فالصوت عندهم غير مخلوق، كمـا أن القرآن غير مخلوق !!

(٢) رواه بهذا اللفظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/١٠٣).

ورواه البخاري في «التـاريخ الكبـير» (١/٣٦٠/١١٤٢)، والطـبراني في «الأوسـط» (٣/٣٣٧)، والحاكم (٢/٢٢٨) من حديث عمار رضي الله عنه، ولفظهم: «**مَن أَرادَ أن يقرأ القُرآن غضًّا كمـا أُنزِلَ فليقرَأهُ على قِراءَةِ ابنِ أُمّ عَبدٍ [ابن مسعود]**».

قال البخاري رحمه الله: هذا حديث حسن. «علل الترمذي الكبير» (٨٨٣).

وقال في «التاريخ الكبير» (١/٣٦٠): (غضًّا) يعني: حَرفًا حَرفًا مُبَيِّنة.

وللحديث شواهد من حديث: عُمر، وعلي، وابن مسعود، وعَمْرِو بـن الحـارث بـن المُصْطلق رضي الله عنهم.

انظر: «مسند» أحمد (٣٥)، (٢٦٥) و(٤٢٥٥)، (٤٣٤٠)، و(١٨٤٥٧)، وابن ماجه (١٣٨)، والحاكم (٢/٢٢٧).

فصل

١٤٩ - والحروفُ والأصواتُ تُسمعُ بحيثُ هي، ليسَ مِن شَرطِ سَماعها وجودها بأجزاءَ مُتَّصلة بإذنِ السَّامِع.

خِلافًا للنَّظَّامِ.

١٥٠ - وكلامُ الله تعالى حَرفٌ مَفهومٌ، وصَوتٌ مَسموعٌ، لا مِن جَنسِ حُروفنا وأصواتِنا، كسائرِ صِفاتِهِ التي لذاته.

نَصَّ عليه أحمد [١].

١٥١ - خِلافًا لِلأشعرية:

لـم يتكلّم بِحرفٍ ولا صَوتٍ، وأن كلامَهُ مَعنىً قائمٌ بذاتِهِ.

وما سَمِعَهُ آدم وموسى ونبينا صلى الله عليهم وسلم فلَيسَ ذاك بنفسِ الجارِحةِ، وإنَّما خلقَ لـهم سَمعًا في آذانِهم [٢].

١٥٢ - فالدّلالة على [٣] إثباتِ الصَّوت:

---

(١) سيأتي (٢٩٢) كلام الإمام أحمد رحمه الله في أن كلام الله تعالى بصوت مسموع.
ونقل السِّجزي رحمه الله في «رسالته في الحرف والصوت» (ص١٦٩) وابن قدامة في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٤٠) الإجماع على أنّ كلام الله: بحرفٍ وصوت.

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٥١) وهو يتكلم عن الأشاعرة: ويُظهِرون أن موسى سَمِعَ كلامَ الله مِن الله، ثُم يقولون: ليس بصوتٍ ... وليس في أهلِ البدعِ كُلهم من يتظاهر بِخلافِ ما يَعتقدونه غيرهم، وغير الزَّنادقة. اهـ

(٣) في الأصل: (عليه).

قوله في (طه): Mإِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ L [طه:١٢] [(١)].

[و] في (النَّمل): M v w x y z L [النمل:٩].

وفي (القصص): M L M N O P L [القصص: ٣٠].

هذا نصٌّ.

١٥٣- وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال:

إِذا تكلَّمَ اللهُ بالوحي سَمِعَ صوتَهُ أهلُ السَّمـاءِ، فيخرون سُجَّدًا.

حتَّى [٢٢/ب] إذا فُزِّعَ عن قُلُوبِهِم. - قال: سكنَ عـن قُلـوبِهِم - نادى أَهلُ السَّمـاءِ أهلَ السَّمـاءِ: ماذا قال رَبُّكم ؟

قالوا: الحقّ قال كذا وكذا.

أخرجه البخاري في «الصَّحيح» [(٢)].

---

(١) قال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (٢/ ٢٨٢) وهـو يـتكلم عـن هـذه الآيـة قال: حُجَّة على من يقول بخلق القرآن، يزعم أن الله لا يجوز عليـه الكـلام. فيقـال لـه: مـن نادى موسى بهذا النداء ؟ فإن قال: لم يناده ربه، إنما ناداه بعض الملائكة. قيـل: فـ Mإِنِّيٓ أَنَا۠ L راجع على من؟فإن قال: على الملك، كفر حيث جعله رب موسى. - ولن يقوله إن شاء الله.
وإن قال: هو راجع على الله جل الله. قيل له: أفيجوز أن يكون ذلك راجعًـا عليـه والنـداء من غيره ؟ فإن قال : لا يجوز إنه محال. أقرَّ بأن الله متكلم .. الخ

(٢) رواه البخاري في كتـاب التوحيـد (بـاب M ! " # $ % & ' (L، مُعلقًـا موقوفًا عن ابن مسعود رضي الله عنه. وابن ماجه (٢٠٨)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٢٠-٥٢١)، وابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩٠).
ورواه مرفوعًا عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو داود في «سننه» (٤٧٣٨). =

١٥٤ - وروى البخاري أيضًا في «كتاب التوحيد» في آخر «الصَّحيح»:

عن النبي ﷺ: «**يُحشُرُ اللهُ العِبَادَ فيُنادِيهم بصوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قرُبَ: أنا الملِكُ، أنا الدَّيَّانُ**»[(١)].

وهذا أيضًا نصٌّ.

ورواه ابن البَنَّاء بسنده مرفوعًا في «الأصول المجردة» (ص٦).

ورجَّح الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٤٣) أنه موقوف.

ولكن لا يخفى أن له حُكم الرَّفع.

وروى نحوه البخاري في «الصحيح » (٤٧٠١ و٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) رواه البخاري في «صحيحه» مُعلّقًا في موضعين؛ مَرَّةً بصيغة الجزم كما في (باب الخروج في طلب العلم)، ومرّةً بصيغة التّمريض كما في (باب قول الله تعالى: M ! " # $ %& ' (L.

ورواه البخاري موصولًا في «الأدب المفرد» (٧٩٠)، و«خلق أفعال العباد» (٤٨٠)، من حديث عبدالله بن أُنيس الأنصاري رضي الله عنه.

ورواه أحمد (١٦٠٣٩)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٧٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

قال ابن القيم رحمه الله: هذا الحديث حسن جليل .. وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد عن يزيد بن هارون، عن همام بن يحيى بإسناده بطوله مُحتجًا به، منكرًا على من رَدّه، - ثم ذكر من خرجه من أهل العلم - ثُم قال: فمَن النَّاسُ سوى هؤلاء الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى مَا أعلّه به بعض الجهمية ظلمًا منه، وهضمًا للحقِّ .. ورواه أئمة الإسلام في كُتُبِ السُّنة وما زالَ السَّلف يروونه، ولم يُسمع عن أحدٍ من أئمة السُّنة أنكره، حتّى جاءت الجهمية فأنكروه ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك ..اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٨٤-١٢٩٠).

وأمّا الحُروف [(١)]:

١٥٥- فروى ابن مَسعودٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال:

«اقرؤوا القُرآن فإنَّكم تُؤجَرُونَ عليه بِكُلِّ حرفٍ عشر حسنات، أَما إنّي لا أَقولُ: M ! L حَرفٌ؛ ولكِن ألفٌ عَشرٌ، ولامٌ عَشرٌ، وَمِيمٌ عَشرٌ؛ فذلِكَ ثلاثون» [(٢)].

---

(١) قال ابن قدامة رحمه الله في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص ٣٧): إن لفظ الحرف قد جاءت به السُّنة، وأقوال الصَّحابة، وإجماع الأُمّة. اهـ ثم ذكرها.

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٠) وقال: هذا حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وابن منده في كتابه «الرد على من يقول: (آلم حرف)» (٤و٦و١٠و١١)، والحاكم (١/ ٥٥٥ و٥٦٦) وصححه. وتعقّبه الذهبي بقوله: إبراهيم بن مسلم ضعيف.

ورواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا.

ورواه موقوفًا كذلك:

سعيد بن منصور في «سُننه» (٤و٦)، والدارمي في «سننه» (٣٣٥١)، وعبدالرزاق (٥٩٩٣)، وابن أبي شيبة (٩٩٨١و١٠٠٧١)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» (٢٣و٢٤)، وابن منده في كتابه «الرد على من يقول: (آلم حرف)» (٥و١٣).

وقد جمع طُرُقَ هذا الأثر مرفوعًا وموقوفًا ابنُ منده الابن في كتابه: «الرد على من يقول: (آلم حرف)»، ثم اتبعه مُحقّق الكتاب بتذييله بدراسة موسّعة لطُرُقِ هذا الأثر، ورجح أن الصَّحيح فيه الوقف على ابن مسعود رضي الله عنه.

وقد روي في باب (أن لكُلِّ من قرأ حرفًا من كتاب الله تعالى عشر حسنات) عن: عُمر، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم.

ولا يخفى أن مثل هذا لا يُقال برأيّ فله حُكم الرَّفعِ، والله أعلم.

قال ابن قدامة في «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص٥١): بلغني عن بعض متحذلقيهم أنه قال: M ! L ليس حروفًا؛ إنّما هي أسماء الحروف، (فألف) =

فصل

١٥٦- قـــال اللهُ تعـــالى: M c d e f g h i j k L [العنكبوت: ٤٩]، والمرادُ به الذِّكر؛ لأَنَّه حالٌّ (١) في الصُّدُورِ؛

كما قال في نبيِّهِ عليـه [الـصَّلاة و] الـسَّلام: M I J K L M N O L [الأعراف: ١٥٧]، [٢٣/أ]

وأرادَ به ذِكرَهُ (٢).

اسم للألف، و(لام) اسم لها، وكذلك (ميم)، فخالف بهذا القول رسول الله ﷺ؛ فإنّه سَمّاها حُروفًا، وكذلك أصحابه وسائر النّاس فإنهم يُسمونها حُروفًا، ويقولون: الحـروف المقطعـة في أوائل السُّور .. الخ

(١) في الأصل : (جال).

(٢) قال ابن بطة رحمه الله في «الابانة الكبرى» (الرد عـلى الجهميـة) (٣٥٥/١) (بـاب بيـان كفر طائفة من الجهمية زعموا أن القرآن ليس في صُدور الرِّجال).

وقال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضـحة» (٧٠٢/٢): مـن قـال: إن القـرآن لـيس في الصَّدر، ولا يثبت فيه، فهو مُعتزلي. اهـ

قلت: ابتدع موسى بن عُقبة الصُّوري - أحد كتبة الحديث - بدعة لم يسبق إليها: فزعم أن القرآن ليس في الصُّدور، ولا في المصاحف، وأن من قال ذلك؛ فقد قال بقول النّصارى.

فبلغ الإمام أحمد رحمه الله مقالته هذه، فقال: قد جاءت جهمية رابعة.

ثم احتجّ أحمد رحمه الله على بطلان قوله هذا بقوله ﷺ: «**استذكروا القرآن فلهـو أشـدّ تفصيًّا من صُدور الرِّجالِ من النّعمِ من عُقلها**»، وقوله: «**الجوف الـذى لـيس فيـه شيء من القرآن كالبيت الخرب**». «مجموع الفتاوى» (٢٩٢/١٢و٣٨٨).

وذكر ابن تيمية رحمـه الله خـلاف أهـل العلـم في إطـلاق القـول بحلـول القـرآن في المصاحف والصُّدور، فقال في «مجموع الفتاوى» (٣٨٩/١٢-٣٩٠): وأما إطلاق =

فصل

١٥٧ - قال ابنُ قُتيبة [(١)]:

١٥٨ - قالتِ المعتزلةُ: رَويتم:

١٥٩ - «قلبُ القرآنِ: (يس)» [(٢)].

١٦٠ - و«**سَنامُ القرآنِ: (البقرة)**» [(٣)].

حلوله في المصاحف والصُّدور؛ فكثير من المنتسبين إلى السُّنة الخراسانيين وغيرهم يطلق ذلك، ومنهم من العراقيين وغيرهم من ينفي ذلك، ويقول: هو فيه على وجه الظهور، لا على وجه الحلول. ومنهم من لا يثبته ولا ينفيه، بل يقول: القرآن في القلوب والمصاحف، لا يُقال: هو حالّ، ولا غير حالّ؛ لما في النّفي والاثبات من إيهام معنى فاسد، وكما يقول ذلك طوائف من الشّاميين وغيرهم، ولا نزاع بينهم: أن كلامَ الله لا يفارق ذات الله، وأنّه لا يباينه كلامه، ولا شيء من صفاته .. الخ

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٦٨٠-٦٨٤) بتصرف واختصار.

(٢) رواه الترمذي (٢٨٨٧) وضعَّفه، والدارمي (٣٤٥٩) من حديث أنس رضي الله عنه.
قال أحمد رحمه الله: هذا كلام موضوع. «منتخب العلل» (٥٠).
وقال أبو حاتم رحمه الله: حديث باطل لا أصل له. «العلل» لابنه (١٦٥٢).
وروي من حديث: أبي بكر، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي بن كعب، ومعقل بن يسار رضي الله عنهم. ولا يصحّ منها شيء.
انظر: «مسند» أحمد (٢٠٣٠٠)، و«الدر المنثور» (٧/٣٧)، و«مسند الشّهاب» (١٠٣٦).

(٣) رواه الترمذي (٢٨٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ وضعفه.
ورواه الحاكم (١/٥٦١) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا وموقوفًا.
وابن حبان في «صحيحه» (٧٨٠) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.
والحديث صححه: ابن حبان، والحاكم.

١٦١ - و«تجيءُ البقرةُ وآل عمران يومَ القيامةِ كأنَّهما غمامتَانِ، ويأتي الرَّجُلَ القُرآنُ في قبرِهِ فيقولُ له: كُنتَ وكُنتَ» (١).

[وهذا كلُّه يُدلُّ على أن القرآنَ مخلوق، ولا يجوزُ أن يكون ما له: قلبٌ، وسَنامٌ، وما كان غَمامةً، أو غَيايةً غير مخلوق] (٢).

قال:

نحنُ نقول: إنَّه قد كان ينبغي لهؤلاء إذا كانوا أصحابَ كلامٍ، وقياسٍ أن يعلموا أن القرآنَ لا يكون جِسمًا، [ولا ذا] (٣) حدودٍ وأقطار.

وإنّما أرادَ بقوله: «**سنام القُرآن**»: أعلاهُ؛ كما أن السَّنامَ مِن

(١) يُشير إلى الحديث الذي رواه أحمد (٢٢٩٥٠)، والدارمي (٣٤٣٤) عن عبدالله بن بُردة، عن أبيه، قال: كُنتُ جالِسًا عند النَّبي ﷺ فسمِعتُهُ يقول: «.. **تعلَّمُوا سورةَ البقرةِ وآلِ عمرانَ فإنَّهما الزَّهراوانِ، يظلَّانِ صاحبهُما يوم القيامةِ كأنَّهما غمامتانِ، أو غيايتانِ، أو فِرقَانِ من طيرٍ صَوَافَّ، وإنَّ القرآن يلقَى صاحِبَهُ يوم القيامةِ حين ينشَقُّ عنهُ قبرُهُ كالرَّجُلِ الشَّاحِبِ فيقولُ له: هل تعرِفُني ؟ فيقولُ: ما أعرِفُكَ. فيقولُ له: هل تعرِفُنِي ؟ فيقولُ: ما أعرِفُكَ، فيقولُ: أنا صَاحِبُكَ القرآنُ الذي أَظمَأتُكَ فِي الهوَاجِرِ، وأسهَرتُ ليلَكَ ..**» الحديث. قال ابن كثير في «التفسير» (١/١٥٢): إسناده حسن.

وروى مسلم (١٨٢٥) نحوه مختصرًا بذكر سورة البقرة وآل عمران من حديث أبي أُمامة رضي الله عنه، وحديث رقم (١٨٢٧) عن النّواس بن سمعان رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: (ولا يجوزُ ما يكون له قلبٌ، وسَنامٌ، وما كان غمامةً، أو غيايةً غير مخلوق)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٣) في الأصل: (جسما حدود وأقطار)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

البَعيرِ أعلاهُ.

وأرادَ بقولِهِ: «**قلب القُرآن: (يـس)**»: أنَّهـا مِـن القـرآنِ بمحـلِ القلبِ من البدنِ.

وأرادَ بقوله: «**تجيءُ البَقرةُ وآلُ عِمران**»:

أي: ثـوابُهمـا يـأتي قارئهمـا حتَّى يُظلَّهُ يـومَ القيامَةِ، ويأتي ثوابُهُ الرَّجلَ في قبرِهِ.

[و] يجوزُ أن يكونَ اللهُ يجعل له مثالاً يُحاجّ عنه، ويستنقذه.

ولو أوتوا هؤلاءِ طُرُقًا [٢٣/ب] مِن التَّوفيقِ لعلموا أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ القرآنُ مخلوقًا؛ لأنَّه كلامُ الله، وكلامُ الله مِن الله، وليسَ مِـن الله شيءٌ مخلوق.

ويُعتبرُ بذلك [بـ]ـردّ الأمورِ إلى مـا يفهمـون مِـن كلامِنـا؛ لأنّ كلامنا ليس عَمـلًا لنـا، إنَّـما [هـو] صـوتٌ وحُـروفٌ [١] مُقطَّعـةٌ، وكلاهما لا يجوز أن يكون فِعلاً لنا؛ لأنّهمـا جميعًـا خلـقُ الله تعـالى يقعُ عليه [٢].

ومثلُ ذلك: مثلُ رجلٍ أودعتَهُ مالًا، ثـم اسـترجعتَهُ مِنـهُ، فـأدّاه

(١) في الأصل: (وحروفًا)، وما أثبته هو الصواب.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر أن هناك سقط. وفي «تأويل مختلف الحديث»: وإنّـما لنـا مـن العمل منهما: الأداء، والثواب من الله ﷻ تعالى يقع عليه. اهـ

إليك بيدِهِ، فليس له في المالِ، ولا في اليدِ ثـوابٌ؛ وإنّـما الثَّـوابَ في تأديتِهِ المال.

[و] كذلك الثَّوابُ لك في تأديةِ القـرآنِ بالـصَّوتِ، والحـروفِ المُقطّعة [(١)].

والقرآنُ بهذا النَّظمِ وبهذا التَّأليفِ كلامُ الله، مِنه بدأَ.

وكُلُّ مَن أدَّاهُ فإنَّمـا هو يؤدّ لكـلامِ الله، لا يزيـلُ ذلـك عنـهُ أن يكونَ هو القارئ له.

ولو أن رجلًا ألَّفَ خُطبةً، أو عَمِلَ قَصِيدةً، ثُم نُقِلَ ذلك عنه لـم يكن ذلك الكلام [٢٤/أ]، ولا ذلـك الـشِّعر عَمـلًا للنَّاقـلِ؛ وإنّـما العمل للمُؤلِّفِ، وليس للنَّاقلِ منه إلَّا الأداء.

(١) في الأصل: (والمقطعة)، وكأن الواو زائدة.

فصل

١٦٢- قال ابنُ قُتيبة [(١)]:

١٦٣- وقالتِ المُعتزلةُ:

١٦٤- في قولِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**لو جُعِلَ القُرآن في إِهَـابٍ، ثُمَّ أُلقِيَ في النَّارِ ما احترقَ**» [(٢)].

قالوا: وقد رأينا المصاحفَ تحترقُ، وقد حرَّقها عثمان بن عفان [رضي الله عنه].

وتأويلُ هذا مِن وجوهٍ:

أحدها: ما قاله الأصمعيُّ بـ(الإهابِ): بدنُ المؤمن إذا أُلقـي في النَّارِ بالذُّنوبِ لـم يحرقهُ [(٣)]؛ كمـا

---

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٥٨-٥٦١) وما بين [ ] منه.

(٢) رواه أحمـد (١٧٤٠٩)، وأبـو عُبيـد في «فـضائل القـرآن» (١٤)، والـدرامي (٣٣٥٣)، والفريابي في «فضائل القرآن» (١و٢)، وأبو يعلى في «المسند» (١٧٤٥).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/١٥٨): رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، وفيه ابن لهيعة وفيه خلاف. اهـ

(٣) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٥٩): حدثني يزيد بن عمرو، قال: سألت الأصمعي عن هذا الحديث ؟ فقال: يعني: لو جعل القرآن في إنسان، ثم ألقي في النَّار ما احترق.

وأراد الأصمعي أن من علمه الله تعالى القرآن من المسلمين، وحفظه إياه لم تحرقه النار يوم القيامة إن ألقي فيها بالذنوب. - ثم ذكر أثر أبي أمامة رضي الله عنه ثم قـال: وجعـل الجـسم ظرفًا للقرآن كالإهاب، والإهاب: الجلد الذي لم يدبغ. ولو كان الإهاب يجوز أن يكون مدبوغًا، ما جاز أن يكون كناية عن الجسم. اهـ

١٦٥ - قال أبو أُمامة [ﷺ]: اقرؤوا [١] القرآنَ، ولا يَغُرَّنكم[٢] هذه المصاحِفُ، فإنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ قلبًا وعى القُرآن [٣].

والثَّاني: أنّه يُريدُ: إن كُتِبَ القرآنُ في جِلدٍ وأُلقي في النَّارِ؛ احترقَ الجلدُ والمدادُ، ولم يحترقِ القرآنُ؛ كأنّ اللهَ [ﷻ] يرفعُه [منه] ويصونُه عن النَّارِ.

والثَّالث: أنَّه يجوزُ أن يكون هذا في وقتِ النَّبي ﷺ دلالةً على المشركين أنَّه ما كان يحترقُ الجلدُ.

- أيضًا - وما فُعِلَ به ذلك في حياتِهِ، كما تكونُ الآياتُ في عُصورِ الأنبياءِ: من مَيتٍ [٢٤/ب] يَحيا، وذِئبٍ يَتكلَّم، وبعيرٍ[٤] يَشكو،

(١) في الأصل: (اقرأ).

(٢) في الأصل (بالياء) وهي كذلك عند الدارمي وابن أبي شيبة. ورويت بالتاء، (تغرنكم).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠١٢٨)، والدارمي في «السُّنن» (٣٣٦٢)، وإسناده صحيح.
وقد روي مرفوعًا ولا يصح، كما بينته في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٠٣).
قال أبو عُبيد القاسم بن سلّام رحمه الله في «فضائل القرآن» (١/ ٢٤٤): وجه هذا عندنا: أن يكون أراد (بالإهاب): قلب المؤمن وجوفه الذي قد وعى القرآن. اهـ
وقال أحمد: هذا يُرجى لمن القرآن في قلبه، أن لا تمسّه النَّار. في إهاب يعني: في جلد. يعني: في قلب رجل. «مسائل» ابن هانئ (٢٠١٩).
قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٣٩١): وفي هذا ضعف؛ لأنه قد روي في الخبر عن النبي ﷺ قال: «**يكون فيكم قوم يقرؤون القرآن لا يُجاوز حَناجرهم يَمرقون من الدِّين مُروق السَّهم من الرَّميةِ**».

(٤) في الأصل: (عير)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

ومَقبورٍ تَلفظُه الأرضُ، ثُم يُعدمُ ذلك بعدهم [١].

ولسنَا نُنكرُ أن القُرآنَ في المصاحفِ على الحقيقةِ لا على المجَازِ، كما يقول أصحابُ الكلامِ: إن الذي في المصحفِ دَليلٌ على القُرآنِ، وليس به [٢].

والله عزَّ وجلَّ يقولُ: M ! " # $ % & ' ( ) * + , - L [الواقعة].

١٦٦ - والنَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يقولُ: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ إلى أَرضِ العَدُوِّ**» [٣]، يريدُ: المصحف.

وليس من قال: أرادَ به حامل القرآن بشيءٍ؛ لأنَّه كان يَحرُمُ أن يُجاهدَ في سَبيلِ الله حَمَلَةُ القرآن؛ وهذا لا يجوز.

---

(١) نص كلام ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٠): قال بعضهم: كان هذا في عصر النبي ﷺ علماً لنبوبه، ودليلًا على أن القرآن كلام الله ﷻ، ومن عنده نزل، أبانه الله تعالى بهذه الآية في وقت من تلك الأوقات، وعند طعن المشركين فيه، ثم زال ذلك بعد النبي ﷺ كما تكون الآيات في عصور الأنبياء .. الخ

(٢) وهو قول الأشاعرة.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٨٨): حكى ابن قُتيبة من مذهب أهل الحديث والسُّنة: أن القرآنَ في المصحف حَقيقةً لا مَجازًا كما يقوله بعض المتكلِّمة، وإحدى الجهميات التى أنكرها أحمد .. الخ.

(٣) تقدم تخريجه (١٣٥).

١٣ - باب الإيمان بأنَّ المؤمنين يَرونَ اللّهَ تعالى يومَ القِيامةِ

١٦٧ - أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ الحَمَّامِي رحمه الله، قال: [(١)] أنبا إبراهيم بن أحمد القرميسيني، قال: ثنا أبو عبدالرحمن محمد بن العبَّاس الغسَّاني - بدمشق -، قال: ثنا هِشام بن عَمَّار، قال: ثنا سعيد [(٢)] بن يحيى اللَّخْمِي، قال: ثنا ابن أبي خالد [٢٥/أ]، عن قيس بن أَبي حازِم، عن جرير بن عبدالله [رضي الله عنه]، قال: كُنَّا عِنـدَ رسولِ الله فأَبصرنا القمرَ ليلةَ البدرِ، فقال:

«إِنَّكُم سترَون رَبَّكُم كما تَرَونَ هذا لا تُضامُّونَ في رُؤيَتِهِ» [(٣)].

---

(١) كذا في الأصل. وقد ساق ابن البَنَّاء هذا الحديث بسنده هذا في «الأصول المجردة» (١٧)، وفيه: (أخبرنا الحمامي، قال: بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس الحافظ رحمه الله، قال: أنا إبراهيم القرميسيني .. ثم ذكر بقية الإسناد.

(٢) في الأصل : (سعد). والصواب ما أثبته. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١ / ١٠٦).

(٣) رواه البخاري (٥٥٤) (٧٤٣٤)، ومسلم (١٣٧٨).

قال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٠٢): ويشهد أهل السُّنة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، وينظرون إليه .. - ثم ذكـرَ حـديث جرير رضي الله عنه - ثم قال: .. والتَّشبيه في هذا الخبر وقع للرُّؤية بالرُّؤية، لا للمَرئي بالمرئي. اهـ

وقوله: «**لا تضامُّون**» بالتشديد، فقيل معناه: لا ينضم بعضكم إلى بعض كما تنضمُّون في رؤية الهلال رأس الشهر، بل ترونه جهرة من غير تَكلّف لطلب رؤيته كما ترون البدر. =

١٦٨- وأخبرنا عبدالعزيز بن محمد بن شَبَّان العَطّار، قال: ثنا أبو سُليمان الحسن بن محمد بن علي بن إبراهيم الحرَّاني، قال: ثنا الفضل بن الحُبَاب - بالبصرة -، قال: ثنا محمد بن عبدالله الخُزاعي، قال: ثنا حماد بن سَلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صُهيب [رضي الله عنه]، أن رسول الله ﷺ قرأ: M " # $ % L [يونس: ٢٦]

قال: «وإذا دخلَ أَهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، وأَهلُ النَّارِ النَّارَ، نادى مُنَادٍ: يا أَهلَ الجنَّةِ، إنَّ لكُم عِندَ الله مَوعِدًا [يُريدُ أن يُنجِزكُمُوه].

قال: [فيقال:] وما هو ؟ [ألم يُبَيِّض وُجُوهنا، ويُثقِّل مَوازيننا][١]، وأدخلنا الجنَّةَ، وأجارَنا مِن النَّارِ ؟

فيكشِفُ الحِجَابَ فينظرون إلى الله.

قال رسول الله ﷺ: «فوَ الذِي نَفسِي بيدِهِ ما أَعطَاهُم [٢٥/ب] اللهُ شيئًا هو أَحبّ إليهم وأقَرَّ لأعُيِنهم مِن النَّظرِ إليهِ»[٢].

وأما «**لا تضامون**» مُخفف: فالمراد به: الضَّيم، أي: لا يلحقكم فيه ضيم، والضيم والضرر واحد في المعنى. اهـ نقلا من «إبطال التأويلات» (٢/ ٢٨٥).

وسيأتي قريبًا زيادة بيان من كلام المصنف.

(١) في الأصل: (وما هو ؟ تبيضت وجوهنا، وتثقلت موازيننا)، وما أثبته من تصويب وزيادات من كتاب «الرد على الجهمية» للدارمي (١٧٥) فإنه رواه بلفظه.

(٢) رواه أحمد (١٨٩٣٥) و(١٨٩٤١)، ومسلم (٣٦٨) و(٣٦٩)، ، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٥).

١٦٩- وقال الشَّافعي رضي الله عنه: سَمعتُ اللهَ يقول: W V U T M X Y Z L [المطففين]، فلمَّـا حَجبَهم [في] الغضبِ كان ذلك دليلاً على أنَّهم ينظرون إليهِ في الرِّضَى.

فقلتُ له: أفبهذا تقول ؟

قال: نعم، [وبه] أدينُ الله عزَّ وجلَّ [(١)].

١٧٠- وقال أحمدُ بن حنبل رضي الله عنه في رِوايةِ حنبل:

من زعـمَ أنَّ اللهَ لا يُرى في الآخرةِ:

فقد كفرَ بالله، وكذَّبَ بالقرآنِ، وردَّ على الله أمرَهُ، يُستتابُ، فـإن تابَ وإلَّا قُتِلَ [(٢)].

---

(١) «أحكام القرآن» للشافعي (ص٤٠).

والقائل: (فقلت له) هو: الرَّبيع بن سُليمان. والجواب للشافعي رحمه الله.

ورواه اللالكائي (٨٨٤) وزاد: لو لم يوقن محمد بن إدريس أنّـه يـرى الله لمـا عبـدَ الله تعالى. وانظر: «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣١٤)، «حاشية ابن القيم على أبي داود» (١٣/ ٤٠).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٧) وزاد: والله تعالى لا يُرى في الدّنيا، ويُرى في الآخرة.

- قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - وبلغـه عـن رجـلٍ أنـه قال: (إن الله تعالى لا يرى في الآخرة) -، فغضب غضبًا شديدًا، ثم قال: من قـال: (إن الله تعالى لا يرى في الآخرة) فقد كفرَ، عليه لعنة الله، وغضبه من كان من النّاس، أليس الله ﷻ قال: L / . - , + * (M، وقال تعالى: L Y X W V U T M هذا دليل على أن المؤمنين يرون الله تعالى. «الشريعة» (٥٧٧).

وانظر: كلام الإمام أحمد في «الرد على الجهميـة» (ص٢٥٩-٢٦٤)، و«مـسائل» أبي داود (١٧٠٠و١٧٠٢)، و«مسائل» ابن هانئ (١٨٥٠)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٣).

١٧١- وقال رجلٌ لمالك بن أنس:

هل يرى المؤمنون [١] ربَّهم يَومَ القِيامةِ ؟

فقال: لو لـم يروه لـم يُعيِّر اللهُ الكُفَّارَ بالحِجابِ؛ فقال:

M T U V W X Y L [المطففين: ١٥] [٢].

(١) في الأصل: (المؤمنين).

(٢) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٨٠٨).

وفي اللالكائي (٨١٠) سئل الشافعي عن هذه الآية، فقال: ففي هذا دليل على أن المؤمنين لا يحجبون عن الله عز و جل.

وقال الكرجي القصاب في تفسره «نكت القرآن» (٤/ ٤٨٥) في قوله تعالى: M T U V W X Y L، قال: أدل دليل على أن الرؤية، لأنه لا يخصّ قوم بالاحتجاب عقوبة لهم إلَّا ويظهر لآخرين كرامة لهم، وهو بين. اه،

وروى اللالكائي (٨٧٢) كذلك عن أبي موسى الأنصاري قال: قيل لمالك: إنهم يزعمون أن الله لا يُرَى.

فقال مالك: السَّيف السَّيف.

فصل

١٧٢ - قال ابن قُتيبة [(١)]:

١٧٣ - قالتِ المُعتزلةُ:

كيف يصحُّ ما رَويتُموه، واللهُ تعالى يقولُ: M5 6 7 8 9 : L [الأنعام:١٠٣].

ويقولُ: M 1 2 3 L [الشورى:١١] ؟.

قالوا [(٢)]: ولو صحَّ الحديثُ حملنا الرُّؤية [(٣)] على: العلمِ؛ كما قال تعالى [٢٦/أ]: M [^ _ ` a L [الفيل:١]، يعني: ألم تعلم.

والجوابُ: أن هذا الحديثُ صحيحٌ، نَقلَهُ إلينا الثِّقاتُ الذين نقلوا الحلالَ والحرامَ.

وليسَ لما ذكَرُوه مُناقضة؛ لأن قوله: M5 6 7 L،

وقوله لموسى [عليه السَّلام]: Mلَن تَرَىٰنِى L [الأعراف:١٤٣]،

يعني: في دَارِ الدُّنيا؛ لأنّه احتجبَ عن خلقِهِ في الدُّنيا، ويَتجلّى لهم في الآخرَةِ [(٤)].

---

(١) من كتاب «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٨ - ٥٧٣) بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (قال). والتصويب من «تأويل مختلف الحديث».

(٣) في الأصل: (الرواية). والتصويب من «تأويل مختلف الحديث».

(٤) قال الإمام أحمد رحمه الله في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص١٨٦) وهو يتكلم عن =

ولـم يقـعِ التَّـشبيهُ بـالقمرِ [(١)] في جميـعِ حالاتِـهِ: في التَّـدويرِ،

هذه الآية M5 6 7 L قال: يعني في الدنيا، فأما في الآخرة فإنهم يرونه. اهـ
وقد ذكر الإمام أحمد (ص٢٦٠) هذا القول عن الجهمية وأجاب عنه.

وقال الكرجي القصاب في «نكت القرآن» (١/ ٤٣٨-٤٤١): وقد أخبر عـن نفـسه جل وتعالى كما ترى أنه قال لموسى ﷺ، وأجابه موسى، وليس في قوله ﷻ: Mقَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ ´ µ ¶ ¸ تَرَىٰنِي L حجة أن الله تبارك وتعالى لا يرى في القيامة، ولا يكون منه ظهور للخلق، وكيـف يجـوز ذلـك وهـو يقـول: Mفَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ L والتجلي هو: الظهور في اللغة لا محالة، فكان المنكر عندنا ظهـوره للبـشر مـن بين سائر خلقه. إنما قوله: Mلَن تَرَىٰنِي L في الدنيا لأني لم أحكم لك بذلك، فأما في الآخرة فلابد من رؤيته لقوله: M ! " # $ % & ' ( ) * + , - . /
0 1 2 3 4 5 6 7 L فهم كفار لا محالة.

ثم ساق الكلام فجعل من تمام عقوبتهم: M T U V W X Y L، أفيرتاب مميز بأن الحجاب لا يخص به إلَّا وهناك من لا يحجب ؟ هذا ما لا يذهب على من تبحره ..

فإن احتجوا بقوله: M5 6 7 8 9 : L قيل لهم: كيف تدركه وهو محتجب ؟ فإذا ظهر لهم في الآخرة كـما ظهـر للجبـل في الـدنيا نظـروا إليـه، فـإن كنـتم تنكرون الظهور فقد دللنا على بطلان قولكم بآيتين. وإن كنتم تزعمـون: أنـه وإن ظهـر لهم، فنظروا، لم يبصروه، فهذا مستحيل في العقول أن تنظر عـين إلى شيء غـير مـستور، والعين مبصرة فلا تبصره، والعقول عندكم أكبر الحجج.

وإن كنتم تنكرون الإحاطة به؛ فنحن نوافقكم عليه، فنقول: الإحاطة غير النظـر؛ لأنـا نرى السماء ولسنا نحيط بجميعها.

وقد يجوز أن يكون M5 6 7 L الأبصار بمعنى لا تحيط به، وأولى المعنيـين به والله أعلم الأول ..الخ

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة ﷺ قال النبي ﷺ: « **أما إنَّكُم سـترون ربَّكُـم كـما تـرَون هـذا القمرَ**». رواه البخاري ومسلم. =

والمسيرِ، والحُدودِ، وغير ذلكَ، وإنَّما معنى القمر [١].

وقوله: «**لا تُضَامون**»؛ أي: لا يلحقُ ما يكونُ عند رُؤيةِ الهلالِ في أوّلِ الشَّهرِ، بل كُلّ وَاحدٍ منكم يراه من مَكانِهِ.

وسؤالُ موسى النّظرَ [٢]؛ دليلٌ على جوازِ رُؤيتِهِ، وإلَّا فما كان سأل ذلك.

وأمَّا حملُهم الرُّؤيةَ على العِلمِ؛ فمُستحيلٌ؛ لأنَّا [لا] نعلمه في الدُّنيا[٣]

قال ابن بطة في الإبانة الكبرى (التتمة) (٣/٧٦): وقالت الجهمية: إنكم شبهتم ربكم بالقمر، فقلتم: ترون ربكم كما ترون القمر.

فتفهموا رحمكم الله جهلهم وكذبهم وافتراءهم على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، وعلى المؤمنين من عباده في كل أحوالهم، فهل سمعتم عن أحد أنه قال: إن الله تعالى مثل القمر؟ وإنما يقال: إنه يرى كما يرى القمر، ألا ترى أنك تنظر إلى القمر كما تنظر إلى الأرض، وليس القمر مثل الأرض؛ ولكن النظر مثل النظر، فتنظر إلى الشيء العظيم كما تنظر إلى الشيء الصغير، وهما مختلفان، والنظر إليهما واحد. اهـ

وقال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث»: والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية، لا للمرئي.

(١) كذا في الأصل. وأما نصَّ كلام ابن قُتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٩) فقال: .. فيراه المؤمنون كما يرون القمر في ليلة البدر، ولا يختلفون فيه، كما لا يختلفون في القمر. ولم يقع التشبيه بكماله على جميع حالات القمر في التدوير، والمسير، والحدود، وغير ذلك، وإنّما وقع التشبيه بها على أنا ننظر إليه جل وعز كما ننظر إلى القمر ليلة البدر، لا يختلف في ذلك كما لا يختلف في القمر. اهـ

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٣) قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/٢٨٦): وجواب آخر: وهو أن في رواية أبي موسى: «**ترون الله جهرة**» وهذا يرفع الإشكال؛ لأن الرُّؤية وإن كانت تستعمل في معنى العلم، فإنّها إذا قرنت بلفظ (الجهر) لم تحتمل العلم. اهـ

أيضًا، فأيُّ فائدةٍ في هذا الخبرِ إذا كـان النَّـاسُ في القيامَـةِ والـدُّنيا واحِدًا ؟! [(١)].

ومعنى M5 6 7 L: يعني: مَحدودًا مُتناهيًا؛ لأن المُدركَ بالنَّظرِ[(٢)] لا يكون إلَّا كذلك. [٢٦/ب]

وهذا كمـا قال: M ﴿ يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ L [طه:١١٠]،

وإن كان مَعلومًا.

وكمـا نَرى السَّمـاءَ وإن لـم نُدركها [(٣)].

---

(١) نص كلام ابن قتيبة (ص٥٧٢): وأما قولهم: إن الرؤية في قوله: «**ترون ربكـم يـوم القيامـة**» بمعنى: العلم، كما قال تعالى: (ألم تر ..)، يريد: ألم تعلم، فإنه يستحيل؛ لأنا لا نعلمه في الدنيا أيضًا، فأي فائدة في هذا الخبر إذا كان الأمر في يوم القيامة وفي الدنيا واحدًا ؟!

(٢) في الأصل: (بالنضر).

(٣) قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١٠٤٦/٢): فإن اعترض بعض من قـد اسـتحوذ عليهم الشَّيطان فهم في غيّهم يترددون ممن يزعم أن الله ﷻ لا يُرى في الآخرة، واحـتجَّ بقول الله ﷻ: M5 6 7 L فجحدَ النَّظرَ إلى الله ﷻ بتأويله الخطأ لهذه الآية.

قيل له: يا جاهل إن الذي أنزل الله عزَّ وجلَّ عليه القرآن، وجعله حُجَّـةً عـلى خلقِـهِ، وأمرَه بالبيان لما أنزل عليه من وحيه، هو أعلم بتأويلها منك يا جَهميّ، هو الـذي قـال لنا: «**إنكم سَترونَ رَبّكم عزَّ وجلَّ كمـا تَرون هذا القمر**» ...

فإن قال قائل: فمـا تأويل قوله عز وجل: M5 6 7 L.

قيل له: معناها عند أهل العلم: أي لا تُحيط به الأبصار، ولا تحويه ﷻ، وهم يرونه من غير إدراك، ولا يشكُّون في رُؤيته كما يقول الرَّجل: رأيت السّماءَ وهو صـادق، ولم يحـط بصره بكُلّ السّماء ولم يدركها، وكما يقول الرَّجل: رأيت البحرَ، وهو صادق، ولم يـدرك بصره كلّ البحر، ولم يحطه ببصره، هكذا فسَّره العلماء إن كنت تعقل. اهـ

فصل

١٧٤ - قال ابنُ قُتيبة [١]:

فإن قالوا: كيف ذلك النَّظر، والمنظور إليه ؟

قُلنا: نحنُ لا ننتهي في صِفاتِهِ جلَّ وعزّ إلَّا إلى حيث انتهى رسول الله ﷺ، ولا ندفعُ ما صَحَّ منهُ؛ لأنَّه لا يقومُ في أوهامِنا، ولا يستقيمُ على نظرِنا؛ بل نؤمنُ بذلك مِن غيرِ أن نقولَ فيه بكيفيةٍ، أو حَدٍّ [٢]، أو أن نَقِيسَ على مَا جاءَ ما لـم يَأْتِ.

ونرجوا [٣] أن يكون في ذلك مِن القولِ والعقلِ سَبيلَ نجاةٍ غدًا إن شاءَ الله [٤].

١٧٥ - وهذا القولُ منه رَحمةُ الله عليه مَذهبنا [٥].

وهو قولُ أَئِمَّةِ المسلمين في جميعِ ما رُوي مِن أخبارِ الصِّفات.

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٧٣).

(٢) في الأصل: (أن نقولَ الله بِكيفيةٍ أو أحد). وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».
وأعلم أن لفظ: (الحد) من الألفاظ التي تطلق على الله تعالى نفيًا وإثباتًا كما بَيّنتُ ذلك في تحقيقي لكتاب «إثبات الحد» للدشتي، فأهل السُّنة يُطلقونها في الإثبات، وينفونها في الحدِّ الذي يعلمه المخلوق، وأهل البدع ينفون الحدَّ نفيًا للعلو والصِّفات؛ فافهم.

(٣) في الأصل: (بجواز). وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٤) في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٧٣): (من القول والفقه والعقد سبيل النجاة غدا ..)

(٥) هذا قول المصنف رحمه الله.

١٧٦ - قال أحمدُ: مَن قال: إنَّ لله يَدًا كيدي؛ فقد شَبَّهَ اللهَ بخلقِهِ [(١)].

١٧٧ - وقال أبو عُبيد القَاسم بن سَلَّام: وذكرَ البابَ الذي يُروَى في «الرُّؤيةِ»[(٢)]، «والكُرسيّ مَوضعُ [(٣)] القدمين»، [٢٧/أ]، **«وضَحِكَ ربُّنا من قُنوطِ عِبادِهِ»، «وأينَ كان ربنا قَبلَ أن يَخلُقَ السَّماء ؟»، «وإنَّ جهنمَ [لا] تَمتلئُ حتَّى يَضعَ ربُّكَ قدَمَهُ فِيها فتقولُ: قَط قَط»**، وأشبَاه هذه الأحاديثِ.

[فقال: هذه الأحاديثُ] صِحَاحٌ، حملها أصحابُ الحديثِ والفُقهاءُ بعضهم عن بَعضٍ، وهي عِندنَا حقٌّ لا شَكَّ فيها؛

ولكن إذا قيل: كيف وضعَ قدمَهُ ؟ وكيفَ ضَحِكَ ؟

قُلنا: لا نفَسِّرُ هذا، ولا سَمعنا أحدًا يُفسِّره [(٤)].

١٧٨ - والمعتزلةُ تَرُدُّها.

---

(١) «درء التعارض» (٢/ ٣٢).

(٢) في الأصل: (الرُّؤيا) وما أثبته هو الصَّواب.

(٣) في الأصل: (وموضع القدمين)، والواو هنا زائدة، وليست مثبتة عند من خَرّج الأثر.

(٤) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار» (٧٠)، بإسناده، والزيادات منه.
والأثر رواه الدارقطني في «الصِّفات» (٥٩).
قال ابن تيمية رحمه الله في «الحموية» (ص٣٣٣): رواه البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة.. وأبو عُبيد أحد الأئمة الأربعة، الذين هم: الشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وله من المعرفة بالفقه، واللّغة، والتَّأويل ما هو أشهر من أن يُوصف، وقد كان في الزّمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحدًا من العلماء يُفسّرها؛ **أي: تفسير الجهمية**. اهـ

١٧٩ - والأشعريةُ تَتأولُـها (١).

(١) قال السجزي رحمه الله في «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٧٣): (الفصل السَّابع في بيان فعلهم في إثبات الصِّفات في الظّاهر، وعدولهم إلى التّأويل في الباطن).
وقال فيه: والمعتزلة مع سُوء مذهبهم أقلّ ضررًا على عوام أهل السُّنة من هؤلاءِ؛ لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها، ولم تستقف ولم تموّه .. فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنبوهم .. - ثُمّ تكلّم عن مذهب الأشعري فقال -: وكذلك كثير من مَذهبه؛ يقول في الظَّاهر بقول أهل السُّنَّة مُجملاً، **ثم عند التفسير والتفصيل يرجع إلى قول المعتزلة**، فالجاهل يقبله بما يُظهره، والعالم يجهره [يكشفه] لما منه يخبره، والضّرر بهم أكثر منه بالمعتزلة لإظهار أولئك ومجاوبتهم أهل السُّنة، وإخفاء هؤلاء ومخالطتهم أهل الحقّ. اهـ
قلت: واعلم أن السَّلف رحمهم الله يعدُّون تأويل نُصوص الصّفات وصرفها عن ظاهرها نوعًا من أنواع التكذيب بالنصوص.
- قال ابن منده (٤٧١هـ) رحمه الله في كتاب «الرَّدِّ على الجهمية»: التَّأويل عند أصحاب الحديث: نوعٌ من التَّكذيبِ. «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٤).
- وقال ابن القيم رحمه الله «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٤٦) وهو يتكلّم عن أنواع التكذيب بنصوص الصِّفات: ولو أقرّ بلفظه مع جَحْدِ معناه، أو حرَّفه إلى مَعان أُخر غير ما أُريد به لم يكن مُصدّقًا بل هو إلى التّكذيب أقرب. اهـ
وتأويل نصوص صفات الله تعالى وصرفها عن ظاهرها أول من أحدثه هم الجهمية
- قال ابن تيمية رحمه الله في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٠٨): فالمـأوِّل بما يُخالف الظاهرَ مع أنه مُبتدعٌ لهذه التأويلات، فهي بدعةٌ مُخالِفة لإجماع السَّلف، لا بدعةٌ مَسكوتٌ عنها ... [و] الجهم والجعد، أو من بعد هؤلاء مثل أبي الهذيل العلّاف وطبقته وبشر المريسي ونحوه، فهؤلاء الذين ابتدعوا هذه التأويلات. اهـ
قلت: ولهذا كان السّلف الأوائل يعدُّون التأويل مذهبًا من مذاهب الجهمية.
- قال المرُّوذِي رحمه الله: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن عبدالله التَّيمي ؟ قال: هو صدوق، وقد كتبتُ عنه شيئًا من الرَّقائقِ؛ ولكن حُكي عنه أنّه ذكر =

[و] أصحابُ الحديث: يُمِرُّونَها كما جاءَت مِن غيرِ إِبطالٍ، ولا تَأويل [١].

١٨٠ - وقال وكيعٌ: نُسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا؟ [٢].

حديث الضَّحك، فقال: مثل الزَّرع إذا ضحك، وهذا كلام الجهميّة.

رواه ابن بطة في «الإبانة» تتمة «الرد على الجهمية» (٣/١١١) (٨٣).

- قال الترمذي رحمه الله في «السُّنن» (٣/٥١): .. ذكرَ اللهُ تعالى في غيرِ موضعٍ من كتابِهِ: اليد، والسَّمع، والبَّصر، **فتأوّلت الجهميّة هذه الآيات**، ففسّروها على غير ما فَسَّرَ أهل العلم، وقالوا: إنَّ الله لم يخلُق آدم بيدِهِ، وقالوا: **إنَّ معنى اليدِ ها هنا: القُوَّة**. اهـ

- قال ابن خزيمة رحمه الله في «التوحيد» (١/١٥٩): الدَّليل على أن قوله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أراد عزّ ذِكره باليدين: اليدين، لا النّعمتين كما **ادعت الجهمية المُعطلة**. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في «الدرء» (٢/٩٥): وهم يثبتون الصِّفات لا يقولون بتأويل الجهمية النُّفاة التي هي صرف النُّصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها. اهـ

- قال ابن القيم رحمه الله في «اجتماع الجيوش» (ص٢٢١): وليس مقصود السَّلف بأنّ من أنكرَ لفظ القرآن يكون جهميًا مُبتدعًا؛ فإنّه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ

- قال ابن رجب رحمه الله في «شرح البخاري» (٧/٢٣٠): كان السَّلف ينسِبون تأويلَ هذه الآياتِ والأحاديثِ الصَّحيحة إلى الجهميّة. اهـ

وقد جمعت بعض أقوالهم في كتاب: «الاحتِجاجُ بالآثَارِ السَّلفِية عَلى إِثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (فصل في أقوال أهل السُّنة في ذَمِّ أهل التّأويل ووصمهم بالجهمية) (ص٣١٦).

(١) بينت مذهب السلف الصالح ومن تبعهم من أهل الحديث والآثر في إثبات الصفات في القسم الأول من كتاب: «الاحتِجاجُ بالآثارِ السَّلفِية» (ص٧٤).

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٧٩)، والدارقطني في «الصِّفات» (٦٤).

فصل

١٨١- ونبينا صلّى اللهُ عَليهِ وسلم رأى رَبَّهُ عـزَّ وجـلَّ في ليلـةِ الإسرَاءِ بِعَيْنَيهِ في أصحِّ الرِّوايات عن أحمد (١)؛ لِـمـا

١٨٢- روى جابر [رضي الله عنه]، عن النَّبي صلى الله عليه وسلم في قوله: M [^ _ ` L [النجم:١٣]،

(١) ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه «الروايتين والوجهين» (قسم العقيدة) (٦٤) ثلاث روايات عن الإمام أحمد في رُؤية النبي ﷺ لربه عزَّ وجلَّ ليلة الإسراء والمعراج؛

رواية: بإطلاق الرُّؤية.

ورواية: بتقييدها بالفؤاد.

ورواية: بإثبات رُؤية العين.

وقد جزمَ ابن تيمية رحمه الله في غيرِ مَوطنٍ من كُتبه بإنكارِ الرِّواية عن الإمام أحمد بإثبات رُؤية العين، وبيَّن أن روايات الإمام أحمد في هذا الباب تدلّ على أمرين:

١- أنه لا اختلاف بينها.

فقال في «بيان تلبيس الجهمية» (١٥٧/٧): وقد ذكرنا روايات أحمد، وسقناها بتمامها، وتَبيَّن بذلك أن كلامَ أحمد ليس بمُختلفٍ. اهـ

٢- أن الرِّوايات عنه إمّا عامة بإثبات الرُّؤية، وإمّا مُقيّدة برؤية الفؤاد، وليس فيها التَّصريح بإثبات رُؤية العين، ومن نسب إليه إثبات رُؤية العين فقد أخطأ.

قال في «مجموع الفتاوى» (٥٠٩/٦): الإمام أحمد تارة: يطلق الرُّؤية، وتارة يقول: رَآه بفؤاده. ولم يقل أحدٌ أنّه سَمعَ أحمد يقول: (رآه بعينه)؛ لكن طائفة من أصحابه سَمِعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رُؤية العين، كما سَمِعَ بعض النّاس مُطلق كلام ابن عباس فَفَهِمَ مِنه رُؤية العين .. اهـ

وسيأتي زيادة بيان في أثر (١٨٦) عند الجمع بين روايات الإمام أحمد في الرُّؤية.

وانظر: «زادالمعاد» (٣٧/٣)، و«التبيان في أيمان القرآن» (ص٣٨٥) لابن القيم.

قال: «رأيتُ رَبّي عزَّ وجلَّ مُشافاةً[١] لا شكَّ فيه»[٢].

١٨٣- وعن ابن عباس: M A B C D E [١٧/ب] F G H L [الإسراء:٦٠]: هِي رُؤيا عينٍ أُريها النَّبي ﷺ ليلةَ أُسريَ بِهِ.

أخرجَهُ البخاريُّ، ومُسلم[٣].

---

(١) كذا في الأصل، وفي «إبطال التأويلات»، و«بيان تلبيس الجهمية»: (مُشافهة) وسيأتي.

(٢) رواه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٩٥).

قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٩): هذا الحديث كذبٌ موضوع على رسول الله ﷺ بلا نزاع بين أهل العلم بالحديث .. ولا يصح أن يكون هذا اللفظ من ألفاظِ رسول الله ﷺ، فإن: (المشافهة) إنما تُقال في المخاطبة لا في الرُّؤية، فيُقال: يُخاطبه مُشافهة، كما قال من قال من السَّلف: كَلَّمَ اللهُ موسى تكليمًا، أي: شَافهه. لا يُقال في الرُّؤية: مُشافهة؛ فإن المشافهة في الأصل مُفاعلة من الشَّفة التي هي فينا مَحل الكلام، وأما الرُّؤية فيقال فيها: مَواجهة، ومُعاينة، فيشتقُّ لها من الوجه والعين الذي تكون به الرُّؤية، وقد ثبت في «الصَّحيح» عن النبي ﷺ من حديث عائشة، وابن مسعود رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية غير هذا.. ثم ذكرها. وهي:

ما رواه مسلم (٣٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: أنا أَوَّلُ هذه الأمّة سألَ عن ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «**إِنَّما هُوَ جبريلُ لَم أَرَهُ على صُورتِهِ التي خُلِقَ عليهَا غير هاتينِ المرَتَينِ رأيتُهُ مُنهبِطًا مِن السَّماءِ سَادًّا عِظَمُ خلقِهِ ما بينَ السَّماءِ إلى الأَرضِ**».

وما رواه مسلم (٣٥٤) عن أبي هريرة في قوله: M [^ _ ` L رأى جبريل.

وقد ثبت عند مسلم (٣٥٦) عند ابن عباس رضي الله عنهما قال:

M R S T U V L [النجم: ١١] M [^ _ ` L قال: رآه بفؤاده مرتين.

(٣) رواه البخاري (٣٨٨٨) و (٤٧١٦) و(٦٦١٣)، وليس هو عند مسلم.

قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٠): ليس في هذا الخبر أنّه رأى بعينه إلّا ما أراه الله إيّاه، والقرآن قد صرّح بأنّه أراه من آياته ما أراه =

١٨٤ - وعن ابن عباس - أيضًا - رَأى مُحمد رَبَّه مَرتين:
أحدهما: بِعينَيه، والثّانية: بفُؤادِهِ.
ثُم تلا: M p q r s t L [النجم: ١٧]،
و M R S T U V L [النجم:١١] (١).

١٨٥ - وفي لفظٍ آخر: كانت الخُلةُ لإبراهيمَ، والكلامُ لموسى، والرُّؤيا لمحمدٍ صلى اللهُ عليهم وسلَّم (٢).

لقوله: M ! " # $ % & ' ( ) * + , - . /
0 1 L، وقال في النجم: M v w x y z { L، يدلّ على ذلك: أن الله أخبر أنّه ما جعل هذه الرؤيا إلّا فتنة للناس؛ وذلك لأن النبي ﷺ لما أخبرهم بها كان ذلك محنة لهم، منهم من صدقه، ومنهم من كذبه، والنبي ﷺ لم يخبرهم أنّه رأى ربه بعينه تلك الليلة.

وقد قال الإمام أبو بكر بن خزيمة: .. وليس هذا التأويل الذى تأوّلوه لهذه الآية بالبيّن، وفيه نظر؛ لأنّ الله إنّما أخبر في هذه الآية أنّه رأى من آيات ربه الكُبرى، ولم يُعْلِمِ الله في هذه الآية أنه رأى رَبّه جلّ وعلا، وآيات ربنا ليس هو ربنا جلّ وعلا ... اهـ

وقال (٧/٢٧٢): لا يدل على رُؤية الرَّبّ تعالى، ولهذا لم يذكره الخلَّال في أحاديث رُؤية محمد ربه، وإنّما ذكره قبل ذلك في أحاديث الإسراء .. [وقصد الخلال أن يُبيّن] أن حديث ابن عباس هذا لم يقصد به نفس رُؤية محمد ربه؛ وإنّما هو ما رآه ليلة المعراج مُطلقًا، فالمطلق يحتمل رُؤية محمد ربه؛ لكن فرقٌ بين ما يحتمله اللَّفظ، وبين ما يدلّ عليه.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/٩٠/١٢٥٦٤)، وابن مردويه كما في «الغنية في مسألة الرؤية» (ص٥٧)، والخلال في «السُّنة» كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٢٥١).
وقد ضعفها ابن تيمية، وبيّن أنها ليست محفوظة عن مُجالد، وأنه قد خُولف فيها.
قلت: وفي إسناده كذلك: (جمهور بن منصور الكوفي) وهو مجهول.
وسيأتي قريبًا روايات ابن عباس رضي الله عنهما في إثبات الرؤية.

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٩)، رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤٥ و٤٥١) =

١٨٦- قال المرُّوذِي: قلتُ لأبي عبدالله: أيُّ شيءٍ تَدفعُ قولَ عائشة: (من زعمَ أن مُحمدًا رَأى رَبّه فقد أعظمَ على [الله] الفِرية) [(١)] ؟

قال: بقولِ النبي ﷺ؛ وقولُهُ أكبرُ مِن قولها [(٢)].

وهذِهِ المسألةُ وقعت في عَصرِ الصَّحابةِ رَضِي اللهُ عنهم[(٣)]:

وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧٦و٢٧٧)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٧٧).
قال ابن تيمية في «بيان التلبيس» (٧/ ٢٨٤): صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وصححه : الحاكم، وابن حجر. «الفتح» لابن حجر (٨/ ٦٠٨).

(١) رواه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (٣٥٨).

(٢) رواه الخلال كما في «المنتخب من العلل» (١٧٧).

قال ابن القيم رحمه الله في «التبيان» (ص٣٩٥): ولكن في ردّ أحمد قول عائشة ومعارضته بقول النبي ﷺ، إشعارٌ بأنّه أثبت الرؤية التي أنكرتها عائشة، وهي لم تُنكر رؤية المنام، ولم تقل: (إنّ من زعم أنّ محمدًا رأى ربه في المنام فقد أعظم على الله الفِرية).

وهذا يدل على أحد أمرين:

١- إما أن يكون الإمام أحمد أنكر قول من أطلق نفي الرؤية، إذ هو مخالفة للحديث.

٢- وإما أن يكون رواية عنه بإثبات الرؤية. وقد صرّح بأنه رآه رؤيا حُلم بقلبه، وهذا تقييدٌ منه للرؤية. وأطلق أنه رآه، وأنكر قول من نفى مطلق الرؤية، واستحسن قول من قال: (رآه)، ولا يقول: (بعينه، ولا بقلبه)، وهذه النصوص عنه مُتّفِقة لا مختلفة، وكيف يقول أحمد: (رآه بعيني رأسه يقظةً)، ولم يجيء ذلك في حديث قطّ؛ فأحمد إنما اتبع ألفاظ الحديث كما جاءت، وإنكاره من قال: (لم يره أصلًا)، لا يدلُّ على إثبات رؤية اليقظة بعينه. والله أعلم. اهـ

(٣) حكى خلاف الصّحابة في مسألة رُؤية النبي ﷺ لربه ﷻ ليلة المعراج غير واحد، ومنهم:

- قال الإمام أحمد رحمه الله: قد اختلفوا في رُؤية الدنيا، ولم يختلف في رُؤية الآخرة إلّا الجهمية. «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٧٠).

- وقال ابن خزيمة رحمه الله «التوحيد» (٢/ ٥٤٨): باب ذكر أخبار رويت عن =

١٨٧ - فكانت عائشةُ تنفي رُؤيته في تِلكَ اللّيلة [١].

١٨٨ - وابنُ عباسٍ [٢]، ....

عائشة رضي الله عنها في إنكار رُؤية النبي ﷺ قبل نزول المنية بـالنبي ﷺ، إذ أهـل قبلتنـا من الصّحابة والتابعين ومن بعدهم .. لم يختلفوا .. أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يـوم القيامة عيانًا، وإنّما اختلف العلماء: هل رأى النبي ﷺ خالقه قبل نزول المنية بالنبي ﷺ ؟ .. فتفهموا المسألتين لا تغالطوا فتصدوا عن سواء السّبيل. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في «جـامع الرسـائل» (المجمـوع الثانيـة) (ص ١٠٦): مـن العلماء من جمع بين قول عائشة وقول ابن عباس، وقال: إن عائشة أنكرت رؤية العـين، وابن عباس ذكر رؤية الفؤاد، ولا منافاة بينهما. ومنهم من جعلهما قولين مُختلفين، وأكثر أهل السنة يُرجِّحون قول ابن عباس، لما فيه من الإثبات، ولمـا رُوي عـن النبـي ﷺ أنـه قال: «**رأيت ربي**».اهـ وانظر كذلك «مجموع الفتاوى» (٣/٣٨٦).

(١) رواه البخاري ومسلم، وقد تقدم قريبًا.

قال ابن القيم رحمه الله في «اجتماع الجيوش» (ص٤٨): وقد حكى عـثمان بـن سـعيد الدارمي في «كتاب الرؤية» له إجماع الصَّحابة على أنه لم ير ربه ليلـة المعـراج، وبعـضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك. اهـ

(٢) تنوعت الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما في رُؤية النبي ﷺ لربه:

١ - إثبات الرُّؤية مُطلقًا، ولفظه: (إن محمدًا ﷺ رأى رَبّه).

رواه الترمذي (٣٢٨٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤٤)، وغيرهما.

٢ - تقييد الرُّؤية بالفؤاد. رواه مسلم (٣٥٦) وغيره.

وبالقلب. رواه مسلم (٣٥٥)، والترمذي (٣٢٨١).

٣ - إثبات رُؤية البصر.

قال ابن حجر في «الغنية في مسألة الرُّؤية» (ص٤٤): وروى ابن مَرْدُويه في تفسيره، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما: إن النبي ﷺ رأى ربـه بعينـه. وقال: وإسناده صحيح. اهـ =

وقد ضَعَّف جمع من أهل العلم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من التَّصريح بإثبات رؤية العين، ومن ذلك:

- قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٠): الرِّوايات الثابتة عن ابن عباس رضي الله عنهما في رُؤية محمد ﷺ ربه عزَّ وجلَّ:

١ - إمّا مُقيدة بالفؤاد والقلب، كما روى ذلك مسلم في «صحيحه»، وذهب إليه أحمد في رواية الأثرم.

و٢ - إمّا مُطلقة.

ولم أجد في أحاديث عن ابن عباس أنّه كان يقول: (رأه بعينه)؛ إلّا من طريق شاذة، من رواية ضعيف لا يحتجّ به مُنفردًا، يناقضها من ذلك الوجه ما هو أثبت منها، فكيف إذا خالف الرّوايات المشهورة. اهـ

وانظر نحوه في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).

وقال ابن كثير في «التفسير» (٧/ ٤٤٧): ومن روى عنه - يعني: ابن عباس - بالبصر فقد أغرب. اهـ

قلت: هذا يؤكد ما ذكره بعض أهل العلم من (أن تفرد ابن مردويه - في الأعم الأغلب - مظنّة النكارة والضَّعف الشّديد).

وروى الدارقطني في «الرُّؤية» (٢٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رأى محمد ﷺ ربه عزَّ وجلَّ مرتين، لم يره بعينه؛ ولكن بقلبه.

ولو ثبت لكان رافعًا للخلاف، ولكن في إسناده: مُدرِك الرازي؛ كَذَّبه ابن معين.

وقد جمع بعض أهل العلم بين روايات ابن عباس في الرُّؤية بأن بعضها مُطلقة وبعضها مُقيّدة بالقلبِ أو بالفؤادِ؛ فيُحمل المطلق على المقيّد.

وقد ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه قوله: رآه بقلبه، ولم يره بعينه.

رواه النسائي في «التفسير» (٥٥٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣١٠)، وإسناده صحيح.

انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٥٠٧)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٣/ ٣٧)، و«تفسير» ابن كثير (٧/ ٤٤٨).

وأنسٌ [١]، وغيرهما يثبتونها [٢].

١٨٩ - أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا محمد بن عبدالملك الدَّقِيقيّ، قال: ثنا عَفّان بن مُسلم، قال: ثنا عبدالصَّمد بن كيسان، قال: ثنا حَماد بن سَلمة، عن قتادة، عن عِكرمة [٢٨/أ]، عن ابن عباس [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله ﷺ: **«رأيتُ رَبِّي عزَّ وجلَّ»** [٣].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٠) وفيه إثبات الرُّؤية مُطلقًا من غير تقييدها بالعين. وفي إسناده: أبو بكر البكراوي؛ وهو ضعيف.

(٢) ذكر بعض المحققين من أهل العلم أنّه لم يثبت أثر صحيح عن أحد من الصَّحابة رضي الله عنهم في إثبات رؤية العين للنبي ﷺ ليلة المعراج.

وسيأتي قريبًا قول ابن تيمية رحمه الله: (فقد تدبّرنا عامّة ما صنّفه المسلمون في هذه المسألة، وما نقلوا فيها قريبًا من مئة مُصنّف، فلم أجد أحدًا روى بإسناد ثابت - لا عن صاحبٍ، ولا إمامٍ - أنه رآه بعين رأسه). وانظر كذلك «مجموع الفتاوى» (٦/٥٠٩).

وقال ابن كثير رحمه الله في «الفصول في سيرة الرسول ﷺ» (ص٢٤٠): وما رُوي في ذلك من إثبات الرُّؤية بالبصر فلا يصحّ شيء من ذلك لا مرفوعًا، بل ولا موقوفًا، والله أعلم. اهـ

(٣) رواه أحمد (٢٥٨٠) و(٢٦٣٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤٢)، والدارقطني في «الرُّؤية» (٢٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١٠٣٣و١٠٣٩)، وهو حديث صحيح.

قال ابن تيمية رحمه الله: صَحَّ عنه أنه قال: «**رأيتُ رَبي تباركَ وتعالى**»؛ ولكن لم يكن هذا فى الإسراء؛ ولكن كان فى المدينة لما احتبس عنهم فى صلاة الصُّبح، ثم أخبرهم عن رُؤية ربه تبارك وتعالى تلك الليلة فى منامه. وعلى هذا بنى الإمام أحمد رحمه الله، وقال: (نعم رآه حقًّا، فإن رُؤيا الأنبياء حقّ، ولا بُدّ)؛ ولكن لم يقل أحمد رحمه الله تعالى: إنّه رآه بعيني رأسه يقظة. ثم نسبة هذا للإمام أحمد إنّما هو من تصرُّفِ بعض أصحابه. اهـ

وانظر: «زاد المعاد» (٣/٣٧).

١٩٠ - قال أبو علي ابن البنَّاء: وقد ذكرتُ حديث ابن عباس، وطُرُقه في «جُزء» مُفرَدٍ، وسقت ما رَواه الأئمَّة في ذلك مِن المتقدِّمين والمتأخِّرين، والأسْوِلة عليهِ، والأجوِبة عنها [1].

(١) ذهب جمع من أهل العلم إلى إثبات رُؤية النبي ﷺ لربه عزَّ وجلّ ليلة المعراج؛ وممن ذهب إلى ذلك:

١- ابن النَّجَّاد (٣٤٨هـ). ٢- ابن حامد (٤٠٣هـ). ٣- القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ).
٤ - أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ). ٥- ابن الحنبلي (٥٣٦هـ).
٦- التيمي قوام السُّنّة (٥٣٥هـ)، وغيرهم.

انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ١١٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٥)، و«الأربعين في دلائل التوحيد» (ص٨١)، و«الحُجّة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٢)، و«الرسالة الواضحة» (٢/ ١٠٢٩)، و«الروايتين والوجهين مسائل في أصول الديانات» (ص٦٤).

وقال ابن كثير رحمه الله في «الفصول» (ص٢٤٠): ورأى رَبّه عزّ وجلَّ ببصره على قول بعضهم، وهو اختيار الإمام أبي بكر ابن خُزيمة من أهل الحديث.. اهـ

قلت: أطال ابن خزيمة رحمه الله الكلام عن هذه المسألة في كتابه «التوحيد»، وقد أثبت فيه الرُّؤية للنبي ﷺ مُطلقة، ولم يصرّح بالرُّؤية البصرية.

واعلم أن أكثر أهل السُّنة على إثبات رؤية النبي ﷺ لربه عز وجل مُطلقة، أو تقييدها بالفؤاد، أو القلب كما ثبتت بذلك الرِّوايات الصَّحيحة الصَّريحة، ولم يأت في الرِّوايات الصَّحيحة التَّصريح برُؤية العينين، بل القول بعدم إثباتها هو الأولى لما رواه مسلم في «صحيحه» (٣٦٢و٣٦٣):

- عن عبدالله بن شقيق قال: قلتُ لأبي ذر: لو رأيتُ رسولَ الله ﷺ لسألتُهُ.
فقال: عن أيِّ شيءٍ كنت تسألُهُ ؟
قال: كنت أسألُهُ: هل رأيتَ رَبَّك ؟
قال أبو ذر: قد سألتُ، فقال « **رَأَيتُ نُورًا** ». =

....

وفي لفظٍ: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**».

قال ابن القيم رحمه الله «اجتماع الجيوش» (ص٤٧):

سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول: معناه كان ثَمّ نور، أو حالَ دون رُؤيته نور فأنَّى أراه ...

ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رضي الله عنه؛ قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**حِجَابُه النُّور**»، فهذا النور هو - والله أعلم - النور المذكور في حديث أبي ذَر رضي الله عنه: «**رأيتُ نُورًا**». اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله أيضًا في «جامع الرسائل» (المجموعة الثانية) (ص ١٠٨)]:

أمّا أحاديث المعراج المعروفة فليس في شيء منها **ذِكرُ رُؤيته البتّة أصلًا**. فالواجب اتباعُ الآثارِ الثابتة في ذلك، وما كان عليه السَّلفُ والأئمةُ، وهو إثباتُ مُطلق الرؤية، أو رؤية مُقيّدة بالفؤاد. أمّا رؤيتُه بالعين ليلةَ المعراج أو غيرها؛ فقد تدبّرنا عامّةَ ما صنَّفَهُ المسلمون في هذه المسألة، وما نقلوا فيها قريبًا من مئة مُصنّفٍ، فلم أجد أحدًا روى بإسناد ثابت - لا عن صاحبٍ، ولا إمامٍ - أنه رآه بعين رأسه. اهـ

قلت: ومما يرجح هذا القول كذلك:

ما ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه قوله: رآه بقلبه، ولم يره بعينه. وقد تقدم قريبًا.

«**تنبيه**»:

اعلم أن الخلاف في هذا المسألة دائر بين أهل السُّنة والجماعة، فالأمر فيها واسع، وليست هذه المسألة من المسائل التي يحصل بها خروج عن السُّنة، أو تبديع للمُخالف ما دام أنّه يثبت رُؤية المؤمنين لربهم عز وجلّ في الجنة عيانًا كما تواترت بذلك الأحاديث.

قال ابن حزيمة رحمه الله في «التوحيد» (٢/٥٤٨):

اختلف العلماء: هل رأى النبي ﷺ خالقه عزَّ وجلَّ قبل نزول المنية بالنبي ﷺ ؟ لا أنّهم قد اختلفوا في رُؤية المؤمنين خالقهم يوم القيامة، فتفهموا المسألتين، لا تُغالطوا فتصدوا عن سواء السَّبيل. اهـ

١٤ - باب الإيمان بالميزانِ وأنه يُوزن بهِ أعمال العِبادِ، ولَهُ كفتانِ؛ أحدهما لِلحَسَناتِ: تؤوي إلى الجنةِ، والأُخرى للسَّيئاتِ: تهوي إلى النارِ ولَهُ لِسان يَتكلّمُ بِهِ عَمّا يُوزنُ بِهِ [(١)]

(١) قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٢٦٨): وقدِ اتَّفقَ أهلُ العلمِ بالأخبارِ، والعلماءُ، والزُّهَّادُ، والعُبَّادُ في جميع الأمصارِ: أنَّ الإيمانَ بذلكَ [يعني: الميزان] واجِبٌ لازِمٌ اهـ

- عن عبدالملك بن أبي سُليمان قال: ذُكِرَ الميزان عند الحسن، فقال: له لسان، وكفتان. «السُّنة» لحرب الكرماني (٣٠٨)، و«الاعتقاد» اللالكائي (٢٢١٠).

- قال أبو إسحاق الزّجاج (٣١١هـ): أجمع أهل السُّنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال. اهـ «الفتح» لابن حجر (١٣/٥٣٨).

- قال أبو منصور معمر بن أحمد (٤٨٩هـ) في وصيته: .. وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر وأهل المعرفة والتصوف من السَّلف المتقدّمين والبقية من المتأخِّرين ..

قال: وأن الميزان حقٌّ له لسان وكفتان، يُوزن به أعمال العباد. اهـ «الحجة في بيان المحجة» (١/٢٣١).

وممن أثبت أن للميزان لسانًا وكفتين: البغوي في «التفسير» (٣/٢١٤)، والبربهاري في «شرح السُّنة» (١٥)، والسمعاني في «تفسيره» (٣/٣٨٣)، وابن قُدامة في «لمعة الاعتقاد» (٦١)، وابن القيم في «النونية» (٢/٥٩٣) شرح ابن عيسى.

قال بعض مشايخنا: وقوله: (إن لسان الميزان للكلام) غريب !!، إنَّما اللسان والكفتان للميزان لبيان أنّه ميزان حقيقة؛ لا العدل كما قالت المعتزلة !

١٩١ - حدثنا أبو القاسم الحُرْفِي [١]، قال: حدثنا حمزة بن محمد الدِّهْقَاني، قال: حدثنا أحمد بن الوليد، قال: ثنا شَاذان، قال: ثنا حَماد بن سَلمة، عن ثابت البُناني، عن أبي عُثمان، عن سَلمان [رضي الله عنه] قال:

«يُوضَعُ الميزانُ يومَ القِيامةِ، وَلو وُضعتِ السَّمواتُ والأرضُ فِيهِ لوسِعَهُنَّ، قال: فتقولُ الملائكةُ: رَبِّ لِمن تَزِن بهذا ؟ قال: مَن شِئتُ مِن خَلقِي» [٢].

١٩٢ - حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يوسف، قال: ثنا [٢٨/ب] الحارث بن محمد، قال: ثنا أبو عبدالرحمن، قال: ثنا عبدالرحمن بن زياد بن أَنْعَم، عن عبد الله بن يزيد [٣]، عن عبدالله ابن عَمرو بن العاص [رضي الله عنهما]، أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) في الأصل: (الخرقي)، وما أثبته هو الصّواب. انظر ترجمته في «السير» (١٧/ ٤١١).

(٢) رواه ابن المبارك في «الزُّهد» (١٣٥٧)، والآجري في «الشريعة» (٨٩٥)، وابن أبي زمنين في «السُّنة» (٩٣)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٢٠٨)، وعند بعضهم زيادة: **«قال: فتقول الملائكة: سُبحانك ما عبدناك حقّ عبادتك»**.

ورواه الحاكم (٤/ ٥٨٦) مرفوعًا من حديث سلمان، وصححه، ووافقه الذهبي.

قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨): صحّ عن سلمان رضي الله عنه أنه قال: .. وذكره، ثم قال: وخرَّجه الحاكم مرفوعًا، وصححه؛ ولكن الموقوف هو المشهور. اهـ

قلت: ولا يخفى أن مثله لا يقال بالرَّأي فله حكم الرَّفع.

(٣) في الأصل: (زيد).

وما أثبته هو الصواب كما هو في «الأصول المجردة» (٥٤) لابن البَنَّاء.

«يُؤتى بِرجُلٍ يومَ القيامةِ، ثُم يُـؤتى بـالميزانِ، ثُـم يُـؤتى بتـسعَةٍ وتسعِين سِجِلًّا: كُلُّ سِجِلٍ مِنها مَدّ البصرِ، فيها خطايـاهُ وذُنوبُـهُ، ثُم يُؤتى [بالسِّجِلَّاتِ] [١] فتُوضَعُ في كِفَّةٍ، ثُم يُخرَجُ له قِرطاسٌ مِثلُ هذا - وأَمسَكَ بإبهامِهِ على نِصفِ أُصبُعه التي للدُّعَاءِ - فيه:

([شهادة] أن لا إلهَ إلاَّ الله، وأنَّ محمَّدًا عَبدُهُ ورسُولُهُ)، فتُوضَعُ في الكِفَّة الأُخرى، فتَرجَحُ بخطاياهُ وذُنُوبِهِ» [٢].

---

(١) في الأصل: (بالميزان)، وما أثبته من «الأصول المجردة» (٥٤)، وهو الصواب.

(٢) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٣٣٩)، والآجري في «الـشريعة» (٩٠٢)، وفي إسـناده: عبدالرحمن بن أنعم الإفريقي مُتكلم فيه.

ولكن ثبت الحديث من طريق آخر.

رواه أحمد (٦٩٩٤) و(٧٠٦٦)، والترمذي (٢٦٣٩) وقـال: هـذا حـديث حـسن غريب. وابن ماجه (٤٣٠٠).

وصححه: ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/ ٦و٥٢٩)، ووافقه الذهبي.

١٥ - باب الإيمان بأنَّ اللّهَ يُكلّم العِبادَ يومَ القِيامةِ -أعني: المؤمنين- ليسَ بَينهُ وَبينهُم ترجُمَان

١٩٣ - حدثنا السَّوَّاق [(١)]، قال: ثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا السَّمَّاك، قال: ثنا السَّوَّاق، قال: ثنا عَفان بن مُسلم[(٢)] قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: ثنا ثابت، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن ابنِ مسعود [رضي الله عنه]

قال: يَنشرُ اللهُ كَنَفَهُ يومَ القيامةِ [٢٩/أ] على عبدِهِ المؤمن، ويَبسُطُ كَفَّهُ، فيقول: يا ابن آدم، هذه حَسَنةٌ عملتها في يوم كذا وكذا، في مكانِ كذا وكذا، في ساعةِ كذا وكذا، وقد قَبلتُهَا مِنكَ، فيسجُدُ.

وهذه سَيئة عِملتها [(٣)] في يوم كذا وكذا، في مكانِ كذا وكذا، في سَاعةِ كذا وكذا، وقد غَفَرتُها لك، فيَسجدُ.

فيقولُ الخلقُ: طُوبَى لهذا العبد الصَّالح الذي لا يَرى في كتابِهِ إلّا حسنة مِن كَثرةِ السُّجود [(٤)].

---

(١) كذا في الأصل !! وسيأتي تكراره في السَّند.

(٢) في الأصل : (مسلمة)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٩٢).

(٣) في الأصل: (عمليها).

(٤) أبو بكر بن أبي موسى لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، فالإسناد منقطع.

وروي هذا الأثر في «تفسير مجاهد» (٢/ ٦٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن يونس ابن عُبيد، عن حُميد بن هلال العَدوي، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن =

١٩٤- وعن عبدالله بن عُكَيم قال: سمعت ابن مسعود [رضي الله عنه] يبدأُ باليمينِ قبل الحديثِ [فقال]:

والله مَا مِنكُم مِن أحَدٍ إلَّا سَيخلُو به رَبُّه يومَ القيامَةِ؛ كما يخلو أحدَكُم بِفُلُوّهِ [(١)]؛ يقولُ: يا ابنَ آدَمَ ما غَرَّكَ بِي ؟ ابنَ آدَمَ ماذا عَمِلتَ فِيمَا عَلِمتَ [(٢)]، ابنَ آدَمَ ماذا أجَبتَ المرسَلِين ؟ [(٣)].

أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بلفظ قريب منه.

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ الله يُدني المؤمِنَ فيضَعُ عليهِ كَنَفَهُ، ويَستُرُهُ، فيقول: أتعرِفُ ذنبَ كذا ؟ أتعرِفُ ذنبَ كذا ؟ فيقولُ: نعم أَي رَبِّ. حتَّى إذا قرَّرهُ بذنوبِهِ ورأى في نَفسِهِ أَنَّهُ هلكَ، قال: سَتَرتُهَا عليكَ في الدُّنيا، وأنا أغفِرُهَا لك اليومَ. فيُعطَى كتابَ حسناتِهِ، وأما الكُفارُ والمنافقون فيقول الأشهادُ: ﴿هَٰؤُلَاءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾**».

رواه البخاري (٢٤٤١و٤٦٨٥و٦٠٧٠)، ومسلم (٧١١٥).

(١) كذا في «السُّنة» لعبدالله بن أحمد، وفي جميع المصادر: «**كما يخلو أحَدَكُم بالقمرِ لَيلةَ البَدرِ**».
و(الفلوّ): بتشديد الواو: المهر؛ لانّه يفتلى، أي يُفطم. «الصحاح» (٦/٣٠٦).

(٢) في الأصل: (علمت).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٥٨و٤٥٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٨٢/٨٨٩٩).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٤٧): رواه الطبراني في «الكبير» موقوفًا، وروي بعضه مرفوعًا في «الأوسط»: «عَبدِي مَا غَرَّكَ بي ؟ مَاذا أجبتَ المرسلين ؟..» ورجال «الكبير» رجال الصَّحيح، غير شَريك بن عبدالله وهو ثِقة، وفيه ضعف، ورجال «الأوسط» فيهم شَريك أيضًا، وإسحاق بن عبدالله التميمي، وثَّقَه ابن حبان، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. اهـ

وصححه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٤٥).

ويشهد لأوله: حديث عَدي بن حَاتم رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَا =

١٦ - باب الإيمان بالحَوض، وشُرب المؤمنين مِنه دُونَ الكَافِرينَ يَومَ القِيامة

١٩٥ - حدثنا [٢٩/ب] علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أخبرنا الصَّوَّاف، قال: ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: ثنا أبو المغيرة، قال: ثنا عُمر بن عَمرو الأُحْمُوسِي، قال: ثنا المُخَارِق بن أبي المُخَارِق، عن عبدالله بن عُمر أنّه سَمِعَه يقول: إنَّ النبي ﷺ قال:

«حَوضِي كما بين عدَنَ وعَمَّانَ؛ أَبرَدُ مِن الثَّلجِ، وأَحلى مِن العَسَلِ، وأَطيَبُ رِيحًا مِن المسكِ، أَكوابُهُ مِثلُ نُجُومِ السَّماءِ، مَن شَرِبَ منه شربَةً لَم يَظمَأ بَعدَها أبدًا» (١).

مِنكُم أحدٌ إلَّا سَيُكَلِّمُهُ ربُّهُ ليسَ بينَهُ وبينَهُ تُرجُمانٌ، فينظُرُ أيمنَ مِنهُ فلا يرَى إلَّا ما قدَّمَ مِن عملِهِ، وينظرُ أَشأَمَ منهُ فلا يرى إلَّا مَا قدَّمَ، وينظرُ بين يديهِ فلا يرى إلَّا النَّار تلقاءَ وجهِهِ، فاتَّقوا النَّار ولو بشقِّ تمرةٍ». رواه البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (٢٣١١).

(١) رواه أحمد (٦١٦٢)، واللالكائي (٢١٢٠).

وللحديث شواهد كثيرة تشهد لصحته؛ منها:

عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «حَوضِي مَسِيرَةُ شَهر، ماؤُهُ أبيَضُ مِن اللَّبنِ، وريحُهُ أطيبُ مِن المسكِ، وكِيزانُهُ كنُجُومِ السَّماءِ، مَن شربَ مِنها فلا يظمَأُ أبدًا». رواه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٦٠٣٦).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إنَّ حَوضِي أبعَدُ مِن أَيلَةَ مِن =

١٩٦ - وفي لفظٍ آخر:

«فيهِ مِيزابانِ مِن الجنَّةِ؛ أحدُهُما وَرِقٌ، والآخرُ ذهَب» (١).

١٩٧ - والمعتزلةُ تُكذِّبُ به، وتقولُ: كيف يسقي لجميعِ الأُمَّةِ ؟

قُلنا: يَجوز أن يكونَ أعوانه الملائكة (٢).

عدَنٍ، لهو أَشَدُّ بَياضًا مِنَ الثَّلجِ، وأحلى مِنَ العَسَلِ باللَّبنِ، ولآنِيتُهُ أكثرُ مِن عَددِ النُّجُومِ.. » الحديث. رواه مسلم (٥٠٢).

وأحاديث الحوض متواترة رويت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

انظر: «الشريعة» للآجري (١٢٥٣/٣/الإيمان بالحوض الذي أعطي النبي ﷺ)، وكتاب: «مرويات الصّحابة رضي الله عنهم في الحوض والكوثر».

(١) رواه مسلم (٦٠٥٦) نحوه من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) ثبت إنكار الحوض عن المعتزلة أخزاهم الله تعالى.

ومن أنكره قديمًا:

عُبيدالله بن زياد، وانظر إلى موقف الصَّحابة رضي الله عنهم معه.

- عن عبدالسّلام بن أبي حازم قال: شهدت أبا برزة دخل على عبيدالله بن زياد فحدثني فلان - سماه مُسلم - وكان في السماط [الجماعة من الناس]، فلما رآه عبيد الله قال: إن مُحمَّدِيَّكُم هذا الدحداح [القصير]، ففهمها الشيخ [أبو برزة]، فقال: ما كنت أحسب أني أبقى في قوم يُعيّروني بِصُحبة محمد ﷺ. فقال له عبيدالله: إن صحبة محمد ﷺ لك زين غير شين، ثم قال: إنّما بعثت إليك لأسئلك عن الحوض، سمعتَ رسول الله ﷺ يذكر فيه شيئًا، فقال أبو برزة: نعم، لا مرّة، ولا ثنتين، ولا ثلاثًا، ولا أربعًا، ولا خمسًا فمن كَذّب به فلا سقاه الله منه، ثم خرج مُغضبًا. رواه أبو داود (٤٧٤٩).

- وعن أنس رضي الله عنه قال: دخلت على ابن زياد وهم يتذاكرون الحوض، فلما رأوني طلعت عليهم، قال: قد جاءكم أنس. فقالوا: يا أنس، ما تقول في الحوض ؟

فقلت: والله ما شعرت أني أعيش حتى أرى أمثالكم تشُكُّون في الحوض، لقد =

١٩٨ - وقد قيل:

بأنَّ له أربعةَ أركانٍ عليها الخُلفاء الأربعة المهديُّون يَسقُون النَّاسَ[(١)].

تركت عجائز بالمدينة ما تُصلي واحدة منهُنّ صلاة إلّا سألت ربها عزَّ وجلَّ أن يوردها حوض محمد ﷺ.

رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٦٠٩)، والآجري في «الشريعة» (٨٣٨)، وقال: ألا ترون إلى أنس رضي الله عنه يتعجب ممن شكَّ في الحوض، إذ كان عنده أن الحوض مما يؤمن به الخاصة والعامة.. الخ.

(١) روى أبو بكر الشافعي في «الفوائد الغيلانيات» (٦٠) بإسناده عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ على حوضي أربعة أركان: فأوّل رُكن منها في يد أبي بكر، والرُّكن الثاني في يد عُمر، والرُّكن الثالث في يدِ عُثمان، والرُّكن الرّابع في يدِ عليّ، فمن أحبَّ أبا بكر وأبغض عُمر لم يسقه أبو بكر، ومن أحبَّ عمر وأبغض أبا بكر لم يسقه عُثمان، ومن أحبَّ عُثمان وأبغض عَليًّا لم يسقه عُثمان ..** » الحديث.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٨): هذا حديث لا يصح، فيه مجاهيل.

١٧ - باب الإيمان بِعذابِ القبرِ وسُؤال مُنكَر ونكِير[١] عَليهما السَّلام

١٩٩- حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، [٣٠/أ] قال: أخبرنا الصَّفار، قال: ثنا محمد بن وهب المُقرئ الثَّقفي، قال: ثنا أبو الوليد، قال: ثنا [سُليمان بن كثير، قال: ثنا] [٢] الزُّهري، عن عُروة، عن عائشة رضي الله عنها رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إِنَّ اللهَ أَوحَى إِلَيَّ أَنَّكُم تُفتَنُونَ في قُبُورِكُم» [٣].

٢٠٠- ثنا علي قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن البَخْتَري، قال: ثنا محمد بن عبدالملك، قال: ثنا يزيد[٤] بن هارون، قال: ثنا شُعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك [رضي الله عنه]، أن النبي ﷺ قال:

---

(١) قال أحمد بن القاسم - صاحب أبي عُبيد - قلت: يا أبا عبدالله [أحمد بن حنبل] - تُقرُّ بمُنكرٍ ونكير وما يُروى من عذاب القبر ؟ فقال: نعم سبحان الله ! نُقِرُّ بذلك ونقوله، قلتُ: هذه اللفظةُ: (مُنكرٌ ونَكيرٌ) تقولُ هذا ؟ أو تقول مَلكين ؟ قال: نقول: (مُنكَرٌ ونَكِير)، وهما مَلكان، وعذابُ القبر. «طبقات الحنابلة» (١/١٣٥).

(٢) هذه الزيادة من «الأصول المجردة» للمصنف (٤٨)، «تاريخ بغداد» (٣/٣٣). وهو الصواب، فإن أبا الوليد هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم الطيالسي سمع من سليمان بن كثير. ولم سمع من الزهري. انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٢٦).

(٣) رواه البخاري (٨٦) و(١٨٤)، ومسلم (٢٠٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنه.

(٤) في الأصل: (زيد) وهو تصحيف.

«لولا أن [لا] تَدافنوا[١] **لدعَوتُ اللهَ أن يُسمِعَكُم عذابَ القبرِ»**[٢].

٢٠١ - أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المُقرئ الحَمَّامِيّ، قال: أنبا أبو بكر ابن أبي داود، قال: ثنا المنذر بن محمد، قال: ثنا أبي، قال: حدثني عَمّي الحُسين بن سعيد، قال: حدثني أبي[٣]، قال: حدثني عَمرو ابن قيس، عن لَيث بن أبي سُليم، عن البراء بن عَازب [رضي الله عنه]، عن النَّبي ﷺ أنّه قال لعُمر بن الخطاب رضي الله عنه:

«كيف تكونُ [٣٠/ب] في القَبرِ ومُنكرٌ ونكِير إذا دخلَا عليك قبرك؟»

قال: يا نَبي الله، وأنا على مَا أنا عليهِ اليوم ؟

قال: **«نعم»**.

قال: إنّي أكفيهما بإذنِ الله تعالى[٤].

---

(١) في الأصل (أن تدافنون) وهو خطأ. والتصويب من «صحيح مسلم».

(٢) رواه مسلم (٧٣١٦)، وأحمد (١٢٨٠٨).

(٣) في «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء قوله: (حدثني أبي) غير مثبتة، فالله أعلم.

(٤) إسناد منقطع بين الليث والبراء بن عازب رضي الله عنه ، ولعل في النُّسخة سقط.

والحديث مروي من حديث: عمر، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وتميم الداري رضي الله عنهم، ومن مرسل: عطاء بن يسار ، وعمرو بن دينار.

[انظر: «مصنف» عبدالرزاق (٦٧٣٨)، و «المسند» لأحمد (١٧٢/٢)، و«البعث» لأبي داود (٣٧)، و«الشريعة» للآجري (٨٦١)، و«الصحيح» لابن حبان (٣٨٤/٧)، و«الحجة في بيان المحجة» (٣٢٤و٣٢٥) لقوام السُّنة، و«عذاب القبر» للبيهقي (١١٦-١١٨)، و«الكامل» لابن عدي (٨٥٥/٢)، و«الإتحاف» (٤١٤/١٠)، و«مجمع الزوائد» (٤٧/٣)، و«أهوال القبور» لابن رجب (٢٠)، و«المطالب العالية» (٤٧١/١٨). =

٢٠٢- وأنبا أبو الحسن قال: ثنا محمد بن عبدالله الشَّافعي، قال: حدثني إسحاق [بن] الحسن الحربيّ، قال: ثنا حُسين بن محمد، قال: ثنا شَيبان، عن قتادة، قال: وجدت أنس بن مالك [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إنَّ العبدَ إذا وُضِعَ في قبرِهِ، وتـوَلَّى عنـهُ أصـحَابُهُ؛ سَـمِعَ قـرعَ نِعالِهِم، ثم يأْتِيهِ ملكانِ فيُقعِدانِهِ، فيقولانِ: ما كُنتَ تقـولُ في هـذا الرَّجُلِ ؟

قال: فأمَّا المؤمِنُ فيقولُ: أشهَدُ أنّهُ عبدُ الله ورسُولُهُ.

قال: فيقال له: انظُـر إلى مَقعَـدِكَ مِـنَ النَّـارِ، قـد أبـدلك الله بـه

قال في «مجمع الزوائد» (٣/٤٧): رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح.

وقال ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/٢٤٠): حديث مشهور وهو غريب الإسناد.

والحديث ضعفه: ابن رجب، والذهبي في «الميزان» (٤/١٦٨).

وقد روي بلفظ آخر:

رواه أحمد (٦٦٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١١٥)، والآجري في «الشريعة» (٨٦٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ولفظه: أن النبي ﷺ ذكر فتاني القبر، فقال عمر : أوترد علينا عقولنا ؟ قال : «**نعم، كهيأتكم اليوم**».

فقال عمر: بفيه الحجر. وإسناده حسن.

وقد صححه: ابن حبان، والمنذري.

قال في «الفتح الرباني» (٨/١٠٧): هذا القول من عمر رضي الله عنه كناية عن أنه إذا ردت عليه روحه يستطيع أن يدافع عن إيمانه بالجواب الذي يسكت الفتان ويقنعه، وإنّما صدر ذلك منه رضي الله عنه لرسوخ الإيمان في نفسه، وثباته في قلبه، ويستعمل العرب هذا اللفظ دائمًا كناية عن الجواب المسكت. اهـ

مقعَدًا[١] **مِن الجنَّةِ»**.

قال نَبيُّ الله [ﷺ]: «**فيرَاهُمَا جمِيعًا**».

قال [قتادَةُ] [٢]: وذُكِرَ لنا أنَّهُ يُفسحُ لـهُ في قـبرِهِ سَـبعُونَ ذِرَاعًـا، ويُملأُ عليهِ خَضِرًا إلى يومِ يُبعَثُون [٣].

هذا حديث صحيح من حديث: قتادة، عن أنس.

أخرجه مُسلم نازِلًا [٤] [٣١/أ] عن عَبد بن حُميد، عن يونس بـن محمد، عن شيبان.

٢٠٣ - والمعتزلة تُنكرُ عـذابَ [٥] القـبرِ، وإحيـاءَ المـوتى في قُبـورِهم، وسُؤالَ مُنكرٍ ونكير [٦].

---

(١) في الأصل: (مقعد).

(٢) ليست في الأصل، وهي من صحيح مسلم

(٣) رواه البخاري (١٣٧٤)، ومسلم (٧٣١٨).
وقول قتادة: (وذُكِرَ لنا أنَّه يُفسحُ له في قبرِهِ سَبعُونَ ذِرَاعًا) قد ثبت في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه الطويل في سؤال الملائكة للميت في قبره، وفيه قوله ﷺ: «**فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له في قبره مد بصره**». رواه أحمد، وابنه في «السُّنة» (١٤١٩).

(٤) كتبت في الأصل: (بارلا)، ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٥) في الأصل: (بعد)، والذي يظهر أنها: عذاب.

(٦) قال ابن هانئ في «مسائله» (١٨٧٣-١٨٧٩) حضرت رجلًا عنـد أبي عبـدالله [يعنـي: أحمد بن حنبل] وهو يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبـدالله: .. وسـأله عـن بعـض عقائد أهل السُّنة، ومنها قال: وعذاب القبر ومُنكر ونَكير ؟
قال أبو عبدالله: نؤمن بهذا كُلّه، ومن أنكر واحدة من هذه فهو جهمي. اهـ

٢٠٤ - وابن جرير قال: يُعذّبُ في قبرِهِ مِـن غـيرِ أن تُـرَدَّ إليـهِ الـرُّوح، ويحسُّ بالألـمِ، وإن كان غير حيٍّ [١].

٢٠٥ - وعندنا: يُعَذَّب بعد أن تُرَدَّ إليه الرُّوح.

دلِيلُنا:

قولُ الله عَزَّ وجَـلَّ: M n o p q r t u v w x y z { | L [غافر]

ومَعلومٌ أنّهم لا يُعرضُونَ على النَّارِ وهم أحيَاءٌ عـلى ظَهـرِ الأرضِ، وأنَّه لا غُدُوَّ ولا عَشيَّ [٢] في القيامةِ؛

فثبت أنَّهم يُعرضون عليها في قُبورهم [٣]. [٤]

- وأيضًا - قوله تعالى: Mفَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا L [طه:١٢٤].

٢٠٦ - قيل في تفسيرِهِ: عذابُ القَبرِ [٥].

---

(١) في كتابه «التبصرة في معالم الدين» (ص ٤٥).
وانظر: «المعتمد في أصول الدين» لأبي يعلى (ص ١٧٨)، و«أهوال القبور» لابن رجب (ص ٨١).

(٢) في الأصل: (لا غُدُوًّا ولا عَشيًّا). (٢) في الأصل: (القبور).

(٤) انظر: كتاب «عذاب القبر وسؤال الملكين» للبيهقي (ص ٦٢) (باب الدليل على أنه بعد السؤال يعرض على مقعده بالغداة والعشي).

(٥) وقد روي مرفوعًا من حديث: أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.
وروي موقوفًا عن أبي سعيد الخدري وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم.
وروي كذلك عن أبي صالح ، والحسن البصري، ومجاهد رحمهم الله تعالى.
انظر: «الشريعة» للآجري (٨٤٠)، و«عذاب القبر» للبيهقي (ص ٧١/ باب مـا =

ومثلــه: M = > ? @ A B C D E F G L [إبراهيم:٢٧] [(١)].

٢٠٧ - قال ابنُ جريرٍ: وحدثَ السَّكرانَ [(٢)] يألـمُ ولا يحسّ بـذلك؛ جَـازَ أن يألـمَ الـميتُ وإن [٣١/ب] لـم يحسّ [(٣)].

قُلنا: هذا قولٌ فاسِدٌ؛ لأنّه لا يألـمُ ويلتذُ إلّا حيّ، ولو كان هـذا لوصفُ [(٤)] بالحياةِ.

وأمَّا السَّكرانُ فيحسُّ؛ ولكن مَعهُ مَا يَمنعُ مِن الإخبارِ به، ولهـذا إذا أفاقَ تَضاعفَ الألـمُ [(٥)].

يكون على من أعرض عن ذكر الله تعالى من العذاب في القبر)، وكتاب «أهوال القبـور» لابن رجب (١٣٨و١٤٨و١٧٧-١٧٩).

وقد بيَّن ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة» (٢/ ٩٨٣) وجه الدلالة مـن هـذه الآيـة على إثبات عذاب القبر.

(١) ومن ذلك التثبيت: ما يكون في القبر بعد سُؤال الملكين له، كما جاء في حديث البراء بـن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا أُقعِدَ المؤمِنُ في قبرِهِ أُتي، ثُمَّ شَهِدَ أن لَا إِلـه إِلّا الله، وأنَّ محمدًا رَسُولُ الله، فذَلِكَ قوله:** M = > ? @ A B L»

وزاد شُعبَةُ: نزلت في عذابِ القَبرِ. رواه البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٧٣٢١).

وانظر: تفسير الطبري (١٣/ ٢١٨)، و«الدُّر المنثور» (٤/ ١٤٩)، و«نكت القرآن» (٢/ ٢٨)

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب: (وحيث إن السَّكران)، والله أعلم.

(٣) من كتابه «التبصرة في معالم الدين» (ص ٤٥).

(٤) في الأصل: (الوصف).

(٥) قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٢): العذاب والنّعـيم عـلى الـنّفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السُّنة والجماعة، تُنعم النفس وتُعذّب مُنفـردة عـن البـدن، =

فصل

وَضَغطُ القبرِ [(١)] فقد صحَّت الرِّوايةُ بها في:

٢٠٨ - حديث سَعدِ بن مُعاذ [رضي الله عنه] وأن للقبرِ ضَغطَة [(٢)].

وتعذب مُتصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النَّعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح مُنفردة عن البدن.

وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح ؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسُّنة والكلام.

وفي المسألة أقوال شاذة ليست من أقوال أهل السُّنة والحديث؛ قول من يقول: إن النعيم والعذاب لا يكون إلّا على الرُّوح؛ وأن البدن لا يُنعم ولا يُعذّب. وهذا تقوله (الفلاسفة) المنكرون لمعاد الأبدان؛ وهؤلاء كُفّار بإجماع المسلمين. اهـ

وانظر: كتاب «الروح» لابن القيم (١/ ١٤٦).

(١) قال ابن رجب رحمه الله في كتابه «أهوال القبور» (ص٥٤): قد وردَ ما يدلّ على أن التّضييق عام للمُؤمن والكافر، وصح بذلك طائفة من العُلماء منهم ابن بطّة. ثم ذكرَ حديث سعد رضي الله عنه هذا. وقال (ص٥٧): وذكر ابن أبي الدنيا عن محمد بن عبدالله التميمي، قال : سمعت أبا بكر التميمي شيخًا من قريش يقول: إن ضمّة القبر أصلها أنّها أمهم، ومنها خلقوا؛ فغابوا عنها الغيبة الطويلة، فلما رُدّ إليها أولادها ضمتهم ضمة الوالدة التي غاب عنها ولدها، ثُمّ قَدِمَ عليها، فمن كان لله مُطيعًا ضمته برأفة ورِفق، ومن كان لله عَاصيًا ضمته بُعنف سُخطًا منها عليه لربها. اهـ

(٢) يُشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ لِلقَبرِ ضَغطَةً لو كان أَحدٌ ناجِيًا مِنهَا نجَا سَعدُ بنُ مُعَاذٍ**».

رواه أحمد (٢٤٢٨٣) و(٢٤٦٦٣)، وابن راهويه في «مسنده» (١١١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٢٤)، والبيهقي في «عذاب القبر» (١١٩).

قال ابن كثير في «البداية» (٤/ ١٤٦): وهذا الحديث سنده على شرط الصحيحين. =

٢٠٩ - حدثنا محمد بن أحـمد الـحافظ، قـال: ثنا مـحمد بن جـعفـر - بواسط -، قال: ثنا أسلم بن سَهل، قال: ثنا أحمد بن سـهل بـن علي الباهلي، قال: ثنا عبدالله بن داود، قال: ثنا ثابت بن حماد، عـن المُختار بن فُلْفُلٍ، عن أنسِ بن مَالِكٍ [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَن صَلّى لَيلةَ الجُمُعةِ رَكعَتين يَقرأُ فيهما بِفاتحةِ الكِتـابِ، و 9M : L خمسَ عَشرَةَ مَرَّة: أَمَّنَهُ اللهُ من عذابِ القبرِ» [(١)].

٢١٠ - وإن قِيل: فمـا تقولونَ في المصلُوبِ، والمُحترِقِ، ومَن أكلَهُ السَّبُعُ، والغريقِ في الماءِ ؟

قيل: النَّبيُّ ﷺ ذكرَ القبرَ وحَال الأمواتِ فيهِ؛ لأَنَّه [٣٢/أ] الغالب.

وأمَّا تلك المواضعُ فلا يَمتنعُ خلقُ الحياةِ فيه بعدَ الموتِ مع بقائِهِ.

ولا يَمتنعُ أيضًا ذلك مع تَفرقِتِها وحصوله بكُلّ جُزءٍ منها، وجـوازُ

وهذا الحديث مروي من حديث: حذيفة، وجابر، وابن عمر رضي الله عـنهم. وهـو حديث صحيح.

(١) رواه أسلم بن سهل الواسطي في «تاريخ واسـط» (ص١٧٢)، ومـن طريقـه المـصنف، والسِّلفي في «مُعجم السَّفر» (١٣٦٤).

قال العراقي في «المغنـي عـن حمـل الأسـفار» (١/ ١٥٤): روى المظفّر بـن الحـسين الأرجاني في كتاب «فضائل القرآن»، وإبـراهيم بـن المظفـر في كتـاب «وصـول القـرآن للميت» من حديث أنس: فذكره ...، وقال إبراهيم بن المظفر: «**خمسين مَرَّة أمّنه اللهُ مِـن عذابِ القبرِ، ومِن أهوال يوم القيامة**» .. ومن حديث ابن عباس أيضًا، وكلهـا ضـعيفة مُنكرة، وليس يصحّ في صلوات أيام الأسبوع ولياليه شيء. والله أعلم. اهـ

أن يَنفردَ الجُزءُ مِن الجُملَةِ إمَّا بالعذابِ، أو بالنَّعيمِ.

وعلى أنَّه لا يمتنعُ في قُدرةِ الله أن يَضغطَ الأرضُ المصلوبَ، ولا سُؤالَ الملكينِ لمن تقطعت أجزاؤه، وكُلّ ما أنكرَ ما ذكرنا مِن عذابِ القبرِ والمسائلةِ على كُلِّ حالٍ فهو بمثابـة مَـن أنكـرَ إحيـاءَ رَبّنـا [١] الموتى، وكُلّ مُعجزة أظهرَها الله لنبيِّهِ؛ لأنَّه مما لا مَجالَ للعُقولِ فِيهِ، ومَن كان كذلك فقد ضَلَّ سواءَ السَّبيل [٢].

٢١١ - فإن قِيلَ: فمـا تقولُ في الأطفالِ والـمجانين ؟

قيل: هُم مِن ذلك آمِنونَ؛ لأنَّهم غير مُكلَّفين [٣].

---

(١) في الأصل: (من نكر أحمادنا الموتى) !! وهي كما ترى غير واضحة؛ ولعل الـصواب مـا أثبته، والله أعلم.

(٢) قال أبو إسحاق بن شاقلَّا: سُئِلَ الشَّيخ - يعني أبا بكر - عـن المـصلوب هـل تـضغطه الأرض ؟ فقال: قُدرَةُ الله لا يُتكلّمُ عليها، أرأيت رَجُلًا لو قُطِعت يدُهُ ؟ أو رِجلُهُ ؟، أو لِسَانُهُ في بلدٍ، ومات في بلدٍ آخر: هل ينزلُ الملكان عـلى الكُـلّ منـه ؟ وهـذا في القـدرة واليد في معنى التبع. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٤٤).

وانظر: كتاب «الروح» لابن القيم (ص ٨١).

(٣) قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٠): أمّا من ليس مُكلّفًـا كالـصَّغير والمجنون فهل يُمتحن فى قبرِه، ويسأله مُنكر ونكير، على قولين للعُلماء:

أحدُهُما: أنه يُمتحن، وهو قول أكثر أهل السُّنة، ذكره أبو الحسن بن عبدوس عـنهم، وذكره أبو حكيم النهرواني وغيرهما.

والثانى: أنّه لا يُمتحن فى قبره، كما ذكره القـاضي أبـو يعـلى، وابـن عقيـل، وغيرهمـا قالوا: لأن المحنة إنّما تكون لمن يُكلّف فى الدنيا. اهـ

قلت: ومن قال بالأول: يستدلّ بما فى «الموطأ»، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت=

٢١٢- فإن قِيل: هل ينزلُ على النَّبيِّ ﷺ مُنكرٌ ونكير ؟

قِيلَ:

٢١٣- قال أبو الحسن التَّميمي[(١)]: ينزلون عليهِ، ويسألونَهُ.

٢١٤- وقال القاضي أبو علي بن أبي موسى[(٢)]: لا يَنزِلون عليه؛

٢١٥- لقوله عليه [الصَّلاة و] السَّلام: «**بي تُفتَنُونَ، وَعَنِّي تُسأَلُون**»[(٣)].

سعيد بن المسيب يقولُ: صلَّيتُ وراء أبي هريرة على صبيّ لم يعمل خطيئة قطّ، فيقول: (اللهم أعذه من عذاب القبر). رواه عبد الرزاق (٦٦١٠)، وابن أبي شيبة (٣/٣١٧)، ومالك في «الموطأ» (١/٢٢٨)، وإسناده صحيح، وهذا يَدُلّ على أنّه يُفتن.

وثبت في «صحيح البخارى» من حديث سَمُرة: أن منهم من يدخل الجنة.

وثبت في «صحيح مسلم»: (أن الغلامَ الذى قتله الخَضر طُبِعَ يوم طُبعَ كافرًا)؛

ثم قال ابن تيمية بعد أم ذكر هذه الأحاديث وغيرها: فإن كان الأطفال وغيرهم فيهم شقيّ وسعيد: فإذا كان ذلك لامتحانهم في الدنيا لم يمنع امتحانهم في القبور .. الخ.

وانظر : «الروح» لابن القيم (١/٢٦٥) (الأطفال هل يُمتحنُون في قبورِهم ؟).

(١) عبدالعزيز بن الحارث بن أسد (٣٧١هـ). حَدّث عن: أبي بكر النيسابوري، ونفطويه، وصَحِب أبا القاسم الخِرقي، وأبا بكر عبدالعزيز. «طبقات الحنابلة» (٣/٢٤٦).

(٢) هو محمد بن أحمد الهاشمي القاضي (٤٢٨هـ) صاحب كتاب: «الإرشاد» في المذهب الحنبلي. وقوله هذا ذكره في عقيدته في السُّنة كما في «طبقات الحنابلة» (٣/٣٣٨).

(٣) رواه أحمد (٢٥٠٨٩)، وابن راهوية (١١٧٠). وصححه: المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/٢٦٧)، والساعاتي في «الفتح الرباني» (٨/١١٣).

قال ابن تيمية رحمه الله «مجموع الفتاوى» (٤/٢٥٧): وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث: البراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم، وهي عامّة للمُكلّفين إلّا النّبيين فقد اختُلِفَ فيهم، وكذلك اختُلِفَ في غير المكلّفين كالصِّبيانِ والمجانين. اهـ ثم ذكر الخلاف فيهم.

١٨ - باب الإيمان بشفاعةِ النبي ﷺ [٣٣/أ] بقومٍ يَخرُجون مِن النارِ مِن المُوحِّدين

٢١٦ - أخبرنا محمد بن محمد بن محمد العطَّار، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا ابن عَرفة، قال: حدثني عبد السَّلام بن حَربٍ المُلَائِي، عن زياد بن خَيثمة، عن نعمان بن قُراد،، عن عبدالله بن عُمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«خُيِّرتُ بينَ الشَّفاعةِ، وبين أن يَدخُلَ شَطرُ أُمَّتي الجنَّة، فاختَرتُ الشَّفاعَة؛ لأنَّها أَعمّ وأكفى. أترونَها للمُؤمنين الـمُتَّقِين ؟ لا؛ ولكِنَّهَا للمُذنِبين الخطَّائِين» [١].

---

(١) رواه أحمد (٥٤٥٢)، وابـن أبي عاصـم في «الـسُّنة» (٨١٠)، وابـن أبي داود في «البعـث والنشور» (٤٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه ابن ماجه (٤٣١١)، وابن أبي داود في «البعث والنشور» (٤٥)، مـن حـديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما.

وعند أكثرهم زيادة: «.. **ولكنها للمُذنِبين الـمُتلوِّثين الخطَّائِين**»

في إسناد هذا الحديث اختلاف كبير كما بينه الدارقطني في «العلل» (٣١٦٢)، فقال: والحديث مُضطرب جدًّا. اهـ

وأورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩٢٠)، وقال: قال الـدراقطني: لـيس في الأحاديث شيء صحيح. اهـ

قلت: ولمتن هذا الحديث شواهد تشهد لصحته:

- أما الشّطر الأول: «**خُيّرتُ بي الشّفاعة .. فاخترتُ الشَّفاعة**». =

٢١٧ - وعن أنس بن مالك [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ:

«أنا أوّلُ شَفِيعٍ في الجنَّةِ» [١].

٢١٨ - وعن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«سَلُوا الله لي الوسِيلَةَ، لا يسألُـهَا لي عَبدٌ إِلَّا كنتُ [له] شفِيعًا [٢]، - أو شَهِيدًا - يومَ القيامَةِ» [٣].

٢١٩ - أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: ثنا أحمد بن سَـلمان،

فقد رواه أحمد (٢٣٩٧٧)، والترمذي (٢٤٤١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٦٨٤) من حديث عوف بن مالك. وصححه: ابن حبان (٢١١)، والحاكم (١/ ٦٧).

وأما الشَّطر الثّاني منه: فسيأتي في الحديث رقم (٢١٩).

(١) رواه مسلم (٤٠٥). والحديث ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٦) بإسناده.

(٢) في الأصل: (شفعيًا).

(٣) ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٧) بإسناده، والتُّصويب والزيادة منه.

والحديث رواه ابن أبي شيبة (٣٠٠٨٤)، وعبد بن حُميد (٦٨٨)، وإسماعيل القاضي في «فضل الصَّلاة على النبي ﷺ» (٤٨) وفي إسناده: مُوسى بن عُبيدة الرَّبَذِي.

وقد تُوبِعَ كما عند الطبراني في «الأوسط» (٦٣٣) وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلّا موسى بن أعين. اهـ

قال ابن كثير في «التفسير» (٣/ ١٠٤): كذا قال ! وقد رواه ابن مردويه... اهـ ثم ذكر إسناده.

قلت: والحديث يشهد له كذلك ما رواه مسلم (٧٧٨) من حديث عبدالله بن عَمرو رضي الله عنهما في الأذان، وفيه قوله ﷺ:

«.. ثُمَّ سَلُوا اللهَ لي الوَسِيلَةَ، فإنَّها مَنزِلةٌ في الجنَّةِ، لا تَنبَغي إلاَّ لِعبدٍ مِن عِبَادِ الله، وأرجُو أن أكُون أنا هو، فمَن سَأل لي الوسِيلَةَ حَلت له الشَّفاعَةُ».

قال: ثنا هلال بن العَلاء، قال: حدثنا أبي قال: أخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، قال: حدثني جابر بن عبدالله [رضي الله عنهما]، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«**شفاعَتِي** [٣٣/أ] **يوم القيامةِ لأهلِ الكبائِرِ مِن أُمَّتي**» (١).

فقلت: ما هذا [يا جابر] ؟

(١) رواه الترمذي (٢٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣١٠)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٧٧٤)، والآجري في «الشريعة» (٧٧٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٢).

والحديث صححه: الترمذي [من حديث أنس رضي الله عنه (٢٤٣٥)]، وابن حبان (٦٤٦٧)، وابن خُزيمة.

وقال ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٢٨٤) وهو يتكلم عن حديث جابر: وفي إسناده من جميع طُرُقِهِ ضَعف، إلّا ما رواه عبد الرزاق .. فإنّه إسنادٌ صحيح على شرطِ الشّيخين .. وفي الصّحيح شاهد لمعناه. اهـ

وقال ابن حجر في «التلخيص» (٥/ ٢٢٢٣): شواهده كثيرة.

قلت: الحديث مروي عن: أنس، وابن عباس، وابن عُمر وغيرهم رضي الله عنهم.

- قال ابن خزيمة رحمه الله «التوحيد» (٢/ ٦٥٦): فأمّا قوله: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي**» فإنّما أراد شَفاعتي بعد هذه الشَّفاعة التي قد عَمّت جميع المسلمين هي شفاعة لمن قد أدخل النَّار من المؤمنين بذنوب وخطايا قد ارتكبوها لم يغفرها الله لهم في الدنيا، فيخرجون من النَّار بشفاعته، فمعنى قوله: «**شَفاعتِي لأهل الكبائر**» أي من ارتكب من الذنوب الكبائر فأدخلوا النَّار بالكبائر إذ الله عزَّ وجلَّ وعد تكفير الذنوب الصَّغائر باجتناب الكبائر على ما قد بينت ... اهـ

قال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٩٧): ويؤمن أهل الدين والسُّنة بشفاعة الرسول ﷺ لمذنبي التوحيد، ومرتكبي الكبائر؛ كما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ. –ثم ساق بإسناده حديث أنس ﷺ: «**شفاعَتِي لأهلِ الكبائِر ..**».

فقال: نعم [يا محمدُ]، إنَّه من زادت حسناتُهُ على سَيئاتِهِ فذلك الذي يَدخلُ الجنّةَ بغيرِ حِسابٍ، ومن استوت سيئاتُهُ وحسناتُهُ فذلك الذي يُحاسبُه حِسابًا يسيرًا، ثُم يدخلُ الجنَّةَ، وإنَّما شفاعةُ رسولِ الله ﷺ لمن أوبقَ نفسَهُ، وأثقلَ ظَهرَهُ(١).

٢٢٠ - حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: أخبرنا أبو بكر الشَّافعي، قال: حدثنا محمد بن هشام المستملي، قال: ثنا عبدالملك بن عبدربه الطّائي أبو إسحاق، قال: ثنا شعيب بن صفوان، عن معمر الصَّنعاني، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري [رضي الله عنه]، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«إذا خَلَصَ المؤمِنون مِن النَّارِ، قال: وما أحدكم بِأَشَدَّ مُناشَدةً في الحقِّ يكون له مِن المؤمنين لِرَبهم، فيقولون: يا رَبنا؛ أبناؤنا وإخواننا، كانوا يُصلّون معنا، ويَصُومُون معنا.

قال: فيقول اللهُ: اذهبوا فمن عرفتم منهم فأخرِجُوهُ، فيُخرِجُونهم، منهم مَن [قد أَخذته النّارُ إلى قدميه] [٣٣/ب]، ومِنهم من قد أخذتْهُ إلى سَاقيهِ، ومِنهم مَن قد أخذته إلى رُكبَتَيهِ،

قال: فيُخرِجونهم، ثُم يَرجعون فيقولون: قد أخرجنا يا ربنا أمرًا كثيرًا.

---

(١) قوله: (فقلت: ما هذا يا جابر ؟) أخرج هذه الزيادة: ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٢١)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٠٥٥).

قال: فيقول: ارجعوا فأخرِجُوا مَن كان في قلبِهِ مِثقالُ ذَرةٍ مِن إيمـان.

قال أبو سعيد: من كان في شَكٍّ من هذا فليقرأ هـذه الآيـة التـي في النَّساء: M F G H I J K M N O P L [النساء: ٤٠] الآية.

قال: فيرجعون فيقولون: يا رَبّنا قد أخرجنا أمرًا كثيرًا.

قال: فيقولُ اللهُ: قد شَـفَعتِ الملائكَـةُ، وشَـفَعَ النَّبيـون، وشَـفَعَ الشَّافعُون، وبقي أَرحَمُ الرَّاحِمِين.

قال: فَيقبِضُ مِن النَّارِ قَبـضةً فَيُخـرِجُ خَلقًـا كثـيرًا ليـست لهـم حَسنة، قال: فيخرُجُون وقد صَارُوا حُمَمًـا.

قال: فيُصَبُ عليهم مَاء، - يُقال له: ماءُ الحياةِ -، فينبُتون نبـاتَ الحبَّةُ في حميلِ السَّيلِ، قال: فيخرجون من أَجسَادِهِم مِثـلَ اللُّؤلُـؤِ، في أعناقِهِم الخاتَمُ، عُتقَاءُ الله، فإذا دخلوا يُقال لهم: تَمنوا، فيتَمنَّـون حتَّى يَنقضي مِنهم الأَمَاني، فيُقالُ: هذا لكم [٣٤/أ] ومثله مَعَهُ، - أو قال: عَشرَة أَمثالِهِ - »[١].

---

(١) رواه مسلم (٣٧٣)، وأحمد (١١٨٩٨)، وابن منـده في «الإيـمان» (٨١٦)، والـدارقطني في «الرؤية» (٤)، واللالكائي (١٨٠١)، من حديث: زيد بن أسلم، عن عطاء، عـن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مع اختلاف بينهم في ألفاظ متنه.
وانظـر في مـسألة الـشّفاعة: «الـسُّنة» لابـن أبي عاصـم (١/٥٢٦)، و«الـشريعة»» (٣/١١٩٨/ باب وجوب الإيمان بالشفاعة)، وتعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٦٩).

فصل

٢٢١ - وشفاعةُ نبيّنا صلى الله عليه وسلم في أهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتِهِ؛ خِلافًا للقَدريَّة في قولِهم: (ليسَ له شفاعة) [١].

٢٢٢ - ومَنَ دخلَ النَّارَ عُقوبةً خرجَ مِنها عندنا:

بشفاعَتِهِ،

وشفاعةِ غيرِهِ،

ورَحمةِ الله عزَّ وجلَّ حتَّى لا يبقى في النَّارِ واحدٌ قال مَرَّةً واحـدةً في دارِ الدُّنيا: (لا إله إلَّا الله) مُخلِصًا، وآمـنَ بـه؛ وإن لـم يفعـل الطَّاعات بعد ذلك [٢].

---

(١) المشهور عند أهل العلم نسبة إنكار الشَّفاعة إلى المعتزلة، وهم من المكذّبين بالقدر، وهو أحد أصولهم الخمسة التي يعتقدونها.

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١١٩٨/٣): إن المنكر للشّفاعة يزعم أن من دخل النّار فليس بخارج منها، وهذا مذهب المعتزلة يكذبون بها، وبأشياء سنذكرها إن شاء الله مما لها أصل في كتاب الله ﷻ، وسُنن رسول الله ﷺ .. فالمعتزلة يُخالفون هذا كلّه، لا يلتفتون إلى سُنن الرَّسول، ولا إلى سُنن أصحابه، وإنّما يُعارِضون بمُتشابه القرآن، وبما أراهم العقل عندهم .. إن المكذّب بالشّفاعة أخطأ في تأويله خطأً فاحشًا خرج به عن الكتاب والسُّنة؛ وذلك أنّه عَمِدَ إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكُفر أخبر الله ﷻ أنّهم إذا دخلوا النّارَ أنّهم غير خارجين منها، فجعلها المكذب بالشّفاعة في الموحِّدين، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله في إثبات الشَّفاعة: أنها إنّما هي لأهل الكبائر. اهـ

(٢) يُريدُ - والله أعلم - إن قالها مُخلصًا من قلبه ثُم ماتَ عليها ولم يتهيأ له العمل؛ كما =

٢٢٣ - وعند القدرِيَّة:

مَن ارتكبَ كبيرةً واحِدةً فضلًا عن كبائرَ؛ فإنَّهُ مُخَلَّدٌ في نارِ جهنَّمَ أبدًا، لا يَخرجُ مِنها [١].

وأمَّا مَن ماتَ مُشركًا بالله فإنَّه مُخلدٌ في نارِ [٢] جَهنَّم لا يَخرجُ منها أبدًا.

روي في حديث جابر رضي الله عنه، وفيه: أن الرجلَ الذي كلمه النبي ﷺ فآمن به .. ثم تقدَّمَ إلى الصِّف فقُتِلَ، ولم يصلّ لله سَجدة قَطّ. فقال رسول الله ﷺ: «**لقد حَسُنَ إسَلام صَاحِبكم، لقد دخلتُ عليهِ وإن عنده لزوجتين له من الحور العين**».

رواه الحاكم (٢/١٤٨) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: قد يُفهم من كلام المصنف هذا أنه يرى أن الإيمان يكفي فيه القول دون العمل، والذي هو مذهب المرجئة في الإيمان خلافًا لإجماع أهل السُّنة، وهذا ليس بصحيح فإن المصنف صَرَّحَ - كما سيأتي برقم (٢٣٧) - أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة من الإيمان، وأن تركها تهاونًا وكسلاً يُخرج من الملة في أصحِّ الأقوال.

(١) قال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة» (٢/١٠٠٤): والمعتزلة - لعنهم الله - يردون على ذلك [يعني: على أحاديث الشَّفاعة لأهل الكبائر] ويقولون بخلافه، يزعمون أنه من أتى بذنبٍ واحدٍ في عمره، أو ظلم بحبَّة واحدة فقد كَفرَ، ويكون خالدًا مُخلّدًا في النَّار، لا يخرج منها أبدًا، لأنّه قد دخل النّار بكُفرِهِ. اهـ

(٢) في الأصل: (رنا).

فصل

٢٢٤ - والأمواتُ عَلى أربعةِ أضرُبٍ:

مَن يُقطعُ لـهم بالجنَّةِ؛

وهُم: الأنبياءُ، والمرسلون، ومَن يَقطعْ لـهُم الأنبياء؛ مثل:

٢٢٥ - قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «**عَشر[ةٌ] في الجنَّة**»[(١)].

والثَّاني: مَن يُقطعُ لهم بالنَّارِ أبَدًا؛ وهم الكُفَّارُ، والمشركون [٣٤/ب]، ومن يَقطعْ لـهم الأنبِياءُ بذلك.

والثَّالث: صُلحاءُ المسلمين في الظَّاهرِ مِن أهلِ الجنَّةِ، وهُم تحت مَشيئةِ الله تعالى.

والرَّابع: فُسَّاقُ المسلمين في الظَّاهرِ مِن أهلِ النَّارِ، وأمرُهم إلى الله تعالى، فهم أيضًا [تحتَ] المشيئةِ[(٢)].[(٣)]

٢٢٦ - أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم البَزَّاز، قال: أنبا عبدالله بن جعفر دَرَسْتَوَيْهِ[(٤)]، قال: ثنا يعقوب بن سُفيان، قال: ثنا عَنبَس بن مَرْحُوم العطّار، قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم بن

---

(١) حديث صحيح، وسيأتي تخريجه (رقم/٣٤٢).

(٢) في الأصل: (المشبه).

(٣) ذكر نحو هذا التقسيم الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» في (باب الحوض والكوثر).

(٤) في الأصل: (درسويه)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٨).

نِسْطَاس [١]، قال: حدثني سعد بن إسحاق بن كَعب بـن عُجـرة، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال:

بينا رَسُول الله ﷺ في ناسٍ مِن أَصحابِهِ، قال:

«ما تقولون في رجلٍ قُتِلَ في سَبيلِ الله ؟»

[قالوا:] الجنَّة إن شاءَ الله.

قال [ﷺ]: **«الجنَّة إن شاءَ الله»**.

قال: **«ما تقولون في رجلٍ ماتَ في سَبيلِ الله ؟»**

قالوا: اللهُ ورَسُوله أعلم.

قال: **«الجنَّة إن شاءَ الله تعالى»**.

قال: **«مَا تقولون في رجلٍ [مات]، [فـ]ـقامَ [رَجُلان] ذوَا عَدلٍ فقالا: (اللهم لا نعلمُ إلّا خَيرًا ؟)»** [٢].

قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: **«الجنَّة إن شاءَ الله»**.

---

(١) في الأصل: (بسطاس)، وما أثبته هو الصواب، انظر ترجمته: «المجروحين» لابـن حبـان (١/ ١٣٤)، و«المغني في الضُّعفاء» للذهبي (ص٦٨).

(٢) الزيادات من «المعجم الكبير» للطبراني.

وجاء عند اللالكائي والتيمي في «الحُجّة»: **«ما تقولون في رجـل مـاتَ فقـامَ رَجُـلان فقالا: لا نعلم إلّا شرًّا ؟»**.

قال: «ما تقولون [٣٦/أ] في رجلٍ [مَاتَ فــ]ــقامَ [رجـلان] ذُوا عَدلٍ فقالا: (اللهم لا نَعلمُ خَيرًا [١]) ».

فقالوا: الله ورسوله أعلم [٢].

قال [رسول الله ﷺ]: «[مُذنِبٌ]، واللهُ غُفور رَحيم» [٣].

٢٢٧ - وعن جُندَبٍ بن عبدالله [رضي الله عنه] أنَّ رسول الله ﷺ حدَّثَ:

«أنَّ رجلاً قال: والله لا يُغفَرُ لِفُـلاَنٍ، وإنَّ اللهَ قـال: مَـن ذا الـذي يتأَلَّى [٤] عليَّ أَن لا أَغفِرَ لِفُلانٍ، فإنِّي قد غَفَـرتُ لِفُـلانٍ، وأَحبَطـتُ عملك» [٥].

٢٢٨ - أخبرنا هلال بن محمد الحَفَّار، قـال: ثنـا عبدالـصَّمد بـن عـلي الطَّسْتِي، قال: ثنا إسماعيل بن الفضل بن موسى البَلْخي، قال: ثنا هُدْبَةُ بن خالد، قال: حدثني سُهيل [٦] بن أبي حزم، قال: ثنا ثابت،

(١) في الأصل : (إلَّا خيرًا) والاستثناء هنا زائد.

(٢) كذا في الأصل. وفي «المعجم الكبير»: (قالوا: النَّار).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ١٤٧/ ٣٢٣)، واللالكـائي (١٧٦٥و١٩٨٥)، والتيمي في «الحجة» (٢٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٨٢/ ٨٨٧٧).

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٥٩٥): رواه الطبراني، وفيه: إسحاق بن إبـراهيم ابـن نسطاس؛ وهو ضعيف. اهـ

وفيه كذلك: إسحاق بن كعب قال في «التقريب» (ص٢٩): مجهول الحال.

(٤) أي: يحلف.

(٥) رواه مسلم (٦٧٧٤).

(٦) في الأصل: (سهل) وهو خطأ. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢١٧).

عن أنس [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَن وعدَهُ اللهُ على عَمَلٍ ثوابًا فهوَ مُنجِزهُ له،

ومَن وعَدَهُ على عملٍ عِقابًا فهو بالخيارِ:

إن شاءَ فعل، وإِن شاءَ لـم يفعل» (١).

٢٢٩ - وهذا كلامُ أحمد في «الرِّسالة» (٢).

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٩٩٣)، وأبـو يعـلى في «المسند» (٣٣١٦)، والبـزار في «مسنده» (٦٨٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثـار» (٤٠٦٢)، واللالكـائي (٢٠٣٢)، ولم يذكروا فيه قوله: «**إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل**».

ورواه البيهقي في «البعث» وقال: لفظ حديث ابـن عبـاس ولم يـذكر البـاقون: «**إن شاء عَذَّبَه**»، تفرَّد به: سُهيل، وليس بالقوي. اهـ

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢١١): رواه أبـو يعـلى والطـبراني في «الأوسـط»، وفيه سهيل بن أبي حزم وقد وثّقَ على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.اهـ

ويشهد للحديث: ما رواه أحمد (٢٢٧٦٨)، وابن أبي عاصـم في «الـسُّنة» (١٠٠٢) من حديث عُبادة بن الصَّامت ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: « .. **ومَن عَبدَ اللهَ لا يُشرك بِهِ شيئًا، وَآتى الزَّكاة ، وَسَمِعَ وعَصَى، فإنّ اللهَ مِن أَمرِهِ على الخيارِ: إن شاء رَحِمَهُ، وَإن شاءَ عذَّبَهُ**».

وقد قال الله تعالى: M S T U V W X Y Z [\ ] ^ _ ` a b c d e L [الأحقاف:١٦]

قلت: وهذا اعتقاد أهل السُّنة في أهل الكبائر إن ماتوا من غيرِ توبة، إن شاء عذَّبهم، وإن شاءَ غفر لهم. وانظر التعليق التالي.

وانظر: «اعتقاد أهل السُّنة» اللالكائي (٦/١٠٥٩).

(٢) قال الإمام أحمد رحمه الله في «رسالة عبدوس»: ومن لقيهُ مُصرًّا غير تائبٍ مـن الـذنوب التي قد استوجب بها العُقوبة فأمرُهُ إلى الله تعالى، إن شاء عذَّبَهُ وإن شاء غَفَرَ لـه، ومـن لقيه كافرًا عذّبَه ولم يغفر له. رواه ابن البَنَّاء من طريقه (٥/أ/ق). =

٢٣٠ - والمُعتزلةُ تُخالفُ في ذلك، وتقول: يجبُ على الله أن يَستوفي العِقاب مِن العاصي ويكون عَفوه قبيحًا [١].

وقد أفردت ذلك في كتاب.

وكذا في رسالة مسدد بن مسرهد.

انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/١٧٢و ٤٢٨).

(١) أسند ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٢) بعد حديث أنس رضي الله عنه السابق عن الأصمعي قال: جاء عَمرو بن عُبيد إلى أبي عَمرو بن العَلاء، فقال: يا أبا عمرو: أيخلف الله وعده ؟ قال: لا، قال: أفرأيت ما أوعده على عمل عِقابًا أيخلف وعده ؟ قال: أبو عمرو بن العلاء: [مِن] العُجمة أُتيت ! .. إن الوعد غير الوعيد.

إن العبد لا يُعدّ عَارًا ولا خلفًا أن يَعِدَ شرًّا ثُم لا يفعله، بل يُرى ذلك كرمًا وفضلاً، إنّما الخلف أن يَعِدَ خيرًا ثُم لا يفعله.

قال فأوجدني هذا في كلام العرب ؟! قال: نعم، أما سمعت قول الأول:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومُنجزُ موعدي. اهـ

قال العمراني رحمه الله في «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» (٣/٦٧٦): إن من وعد الله ثوابًا على عمل عمله بفضل من الله ونعمة، ولا يوصف الله بأنّه يخلف وعده، لقوله تعالى: Mإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ L [آل عمران: ٩]، ومن أوعده عذابًا على ذنبٍ أذنبه فإن الوعيد حقّ له، وترك الوفاء بالوعيد كَرمٌ وجود، وربنا موصوف بالجود والكرم، وكيف لا يحسن من الله العفو عن الذنب وقد أمرنا به وحظنا عليه، ومدح فاعله قال الله تعالى: M t u L [البقرة: ١٠٩]، وقال تعالى: Mوَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ L [البقرة: ٢٣٧]..، وأخبر عن نفسه بالعفو فقال: M b c d L [الشورى: ٢٥] .. إلى آخره. ثم ذكرَ قِصّة عَمرو بن عُبيد السّابقة.

١٩ - باب الإيمان بأنَّ المسيحَ الدَّجالَ [٣٥/ب] خَارِج

٢٣١ - حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا الرَّمادي، قال: ثنا عبدالرزاق، عن مَعمر، عن هِشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبيَّ ﷺ كان يقول:

«اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِن فِتنةِ القَبرِ، وعَذابِ النَّارِ، وأعُوذُ بك مِن شَرِّ فِتنَةِ الفقرِ، وَمِن شَرِّ فِتنةِ الغِنَى، وأعوذُ بك مِن فِتنةِ المسِيحِ الدَّجَّالِ، اللَّهُمَّ نَقني مِن خَطيئتي كما نَقَّيتَ الثَّوبَ الأَبيَضَ مِنَ الدَّنس» [١].

٢٣٢ - أخبرنا أبوعلي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: أنبا ابن [٢] السَّمَّاك، قال: ثنا حنبل، قال: ثنا قَبِيصة، قال: ثنا حماد بن سَلمة، عن شُعيب ابن الحَبْحَابِ، عن أنس بن مالك [رضي الله عنه] أن رسول الله ﷺ قال:

«الدَّجَّالُ أَعوَرُ، ورَبُّكُم ليس بأعوَرَ، مَكتُوبٌ بَينَ عَينَيهِ:

---

(١) أخرجه ابن البَنَّاء من طريق عبدالرزاق وهو في «مُصنّفه» (١٩٦٣١).
ورواه البخاري (٦٣٦٨)، ومسلم (٦٩٧٠) بلفظ قريب منه من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: (ان).

(ك ا ف ر)، يقرؤُهُ كُلُّ مؤمِنٍ، قارِئ، وغير قارِئ» [١].

٢٣٣ - وأخبرنا الحسن، قال: أنبا ابن السَّمَّاك، قال: ثنا حنبل، قال: ثنا قَبِيصة بن عُقبة، قال: ثنا سُفيان، عن جَرير بن حَازم، عن أبي نَصر العَدوي [٢] عن أبي الدَّهماء العَدوي، عن عِمران بن حُصين [رضي الله عنه] [٣٦/أ] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَن سَمِعَ مِنكُم بالدَّجَّالِ فليَفِرَّ مِنهُ، فإنَّهُ يأتِيَهِ الرَّجُلُ يَحسَبُ أنَّهُ مؤمِنٌ، فيَتَّبِعُهُ [٣] مِمَّا يَرَى مِنَ الشُّبُهَاتِ» [٤].

قال أبو علي بن البَنَّاء: قد جمعتُ أخبارَهُ في كِتابٍ مُفرَد [٥].

---

(١) رواه ابن البَنَّاء من طريق حنبل في «الفتن» (١٦)، ورواه أحمد في «المسند» (١٣٣٨٥).
والحديث رواه البخاري (٤٤٠٢) و(٧٤٠٨) و(١٥٥٥)، ومسلم (٧٤٧٣).

(٢) في الأصل: (أبي نضر العندوي)، وهو خطأ، والصّواب ما أثبته، وقد جاء مُصرّحًا باسمه في «الفتن» لحنبل: (حُميد بن هَلال) . انظر: «السير» (٩/٣٧٣).

(٣) في الأصل: (فيبغيه)، والصواب ما أثبته كما هو مُثبت عند من خرَّجه.

(٤) أخرجه المصنف من طريق حنبل في «الفتن» (١٠).
والحديث رواه أحمد (١٩٨٧٥و١٩٩٦٨)، وأبو داود (٤٣١٩)، والبزار في «مسنده» (٣٥٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/٢٢٠/٥٥١)، وهو حديث صحيح.

(٥) وانظر كثيرًا من أخباره في كتاب «الشريعة» للآجري (٣/١٣٠١/كتاب التصديق بالدَّجال، وأنه خارج في هذه الأمة).
وكتاب «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (باب ما جاء في الدجال).

٢٠- باب الإيمان يزيدُ وينقُصُ وشَرائطه

٢٣٤- أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ الحَمَّامِي رحمه الله، قال: ثنا محمد بن العَبَّاس بن الفضل، قال: ثنا سِنان بن محمد بن أبي طالب، قال: ثنا أبو الصَّلت الهروي، قال: ثنا علي بن موسى الرِّضى، عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه [جعفر بن] محمد بن علي، [عن أبيه محمد بن علي]، عن أبيه علي بن الحسين بن علي، عن أبيه [الحسين بن علي] [١]، عن أبيه علي أبي طالب [رضي الله عنه، قال]: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم:

«الإِيمانُ تَصدِيقٌ بالقلبِ، وقولٌ بِاللِّسانِ، وعَمَلٌ بالجوارِحِ» [٢].

---

(١) الأصل فيه حذف كثير، والتصويب من «مجموع فيه مُصنفات أبي الحسن الحمامي» (١٣٦)، وهو شيخ المصنف، وقد أخرجه من طريقه.

(٢) أخرجه المصنف من طريق الحَمَّامِيّ كما في «مجموع فيه مُصنّفات الحمامي» (١٣٦).
والحديث رواه ابن ماجه (٦٥)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (١٥٢٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٥٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٠٧٥).
قال الدارقطني: حديث موضوع. انظر: «الموضوعات» (١/ ١٢٨).
وذكر ابن تيمية في «الإيمان الأوسط» (ص٣٦٩) أنه موضوع باتفاق أهل العلم.
قال ابن القيم رحمه الله في «حاشية سنن أبي داود» (١٢/ ٢٩٤): هذا حديث موضوع .. وفي الحقِّ ما يُغني عن الباطل، ولو كُنّا ممن يحتجّ بالباطلِ ويستحله لروجنا هذا الحديث .. ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة، كما نعوذُ به من طريقة تضعيف =

قال أبو الصَّلْت: لو قُرِئ هذا الإسناد على مجنون لأفاقَ [(١)].

٢٣٥ - ورُوي عن ابن عباس [رضي الله عنهما] أن وفدَ عَبد القيس لما قَدِمُوا على النبيِّ صلى الله عليه وسلم أَمرَهم بالإيمانِ بالله.

وقال: «**أتدرُونَ مَا الإيمانُ؟**»

قالوا: الله [٣٦/ب] ورسُولُهُ [أعلَمُ].

قال: «**شهادَةُ أن لا إلهَ إِلَّا الله، وأنَّ محمدًا رسولُ الله، وإقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضان، وأَن يُعطُوا الخُمُسَ مِن المغنَم**» [(٢)].

الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام مُعيّن، وبالله التوفيق. اهـ

وفي الباب: عن أنس، وأبي هريرة، وعائشة، ومعاذ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يصحّ منها شيء عن النبي ﷺ.

انظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٠٠)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٣٠).

(١) قائل هذا الكلام هو أبو الصّلت، وقد قال فيه الدارقطني: كان خبيثًا رافضيًّا. «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١).

قلت: ولعله قال هذا الكلام لما في هذا الإسناد من ذكر أئمة آل البيت. وغُلو الرَّافضة فيهم لا يخفى !!

وقد رُوي نحو هذا القول عن الإمام أحمد رحمه الله كما في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/ ١٣٨)، ولا يصحّ هذا عن الإمام أحمد رحمه الله. «الضَّعيفة» (٥/ ٢٩٩).

(٢) رواه البخاري (٥٣) و(٨٧) و(٥٢٣)، ومسلم (١٧).

مسألة زيادة الإيمان ونقصانه ستأتي عند فقرة: (٢٤٦).

فصل

٢٣٦ - الإيمانُ في اللُّغةِ: التَّصديقُ [(١)].

وهو في الشَّريعةِ: التَّصديقُ، وجميعُ الطَّاعاتِ، والواجبات، والنَّوافل مع اجتنابِ المعاصي.

وهو قولٌ باللّسَانِ، ومَعرفةٌ بالقَلبِ، وعَملٌ بالجَوارحِ [(٢)].

---

(١) أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام عن تعريف الإيمان وهل هو مُرادف للتصديق، كما في كتابه «الإيمان» (ص٢٧٤ وما بعدها). وسيأتي عند (فقرة / ٢٤٠) زيادة بيان.

(٢) نقل الإجماع غير واحد من أهل السُّنة على أن للإيمان ثلاثة أركان، وأنه لا يقبل إيمان أحد إلّا إذا استكمل هذه الإركان الثلاثة، وممن نقل ذلك:

١ - قال الإمام الشافعي رحمه الله: وكان الإجماع من الصَّحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم يقولون: إن الإيمان: قول، وعمل، ونية، لا يُجزئ واحد من الثلاثةِ إلّا بالآخر. اللالكائي (١٥٩٣)، و«الإيمان» لابن تيمية (ص١٩٧).

٢ - قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/ ٦١١): (باب القول بأن الإيمان: تصديق بالقلبِ، وإقرارٌ باللسِّانِ، وعملٌ بالجوارحِ، لا يكون مُؤمنًا إلَّا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث)، قال: اعلموا أن الذي عليه عُلماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق وهو: تصديق بالقلب، وإقرار باللسِّان، وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنّه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلّا أن يكون معه الإيمان باللسَّان نطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسِّان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمنًا دلَّ على ذلك: القرآن، والسُّنة، وقول عُلماء المسلمين. اهـ

٣ - وقال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٧٦٠): (بيان أن الإيمان وفرضه، وأنه تصديق بالقلب، وعمل بالجوارح والحركات ولا يكون العبد مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاث) وقال: .. لا تجزئ واحدة من هذه إلَّا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلّا =

بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلّا بأن يجمعها كلّها حتى يكـون مؤمنًـا بقلبـه، مُقـرًّا بلسانه، عاملًا مجتهدًا بجوارحه .. الخ.

٤ - وقال ابن تيمية رحمه الله في «الرَّدّ على الـشاذلي» (ص٢٠٨): مـذهب الـصَّحابة وجماهير السَّلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان قول وعمل؛ إي: قول القلب واللسّان، وعمل القلب والجوارح. اهـ

وقال في «مجموع الفتاوى» (٧/٦٢١): .. وقد تبين أن الدِّين لابُدّ فيـه مـن (قـول وعمل)، وأنّه يَمتنع أن يكون الرَّجل مُؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يـؤدّ واجبًا ظاهرًا، ولا صلاة، ولا زكاة، ولا صيامًا، ولا غير ذلك من الواجبات. اهـ

قلت: تتبع أقوال أهل السُّنة من المتقدّمين والمتأخِّرين في أن العمل رُكن مـن أركـانِ الإيمان يطول، وبهذا تعلم ضلال وخطأ المرجئة في عدم قولهم بُركنية العمل في الإيمان، وأن العمل عندهم شرط كمال، وأن الإنسان يكون مؤمنًـا بقلبـه ولـسانه وإن لم يعمـل بجوارحه !! كما صرَّح بذلك البيجوري والكوثري، وغيرهمـا ممـن تَلقّـف هـذا القـول وصَرَّحَ به من مُرجئة هذا العصر !! ممن يقول بأن الإيـمان قـول وعمـل في الظـاهر ثُـم يتناقضون بعد ذلك بأن تاركَ العمـل بالكُلّيـة لـيس بكـافرٍ بـل هـو مـسلم، وأن مآلـه ومصيره إلى الجنَّة !! ويتناقضون كذلك في حصرهم الكُفر في الجُحود والتكـذيب دون القول والعمل !! والأدهى من ذلك والأمرّ من يجعـل إجمـاع أهـل الـسُّنة عـلى رُكنيـة العمل في الإيمان من أقوال الخوارج المارقة !!

- قال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله: غَلَتِ المرجئةُ حتّى صار من قـولهم: (إنّ قومًـا يقولون: من ترك الصَّلوات المكتوبات، وصومَ رمضان، والزَّكاة، والحجَّ، وعامة الفـرائض، من غير جُحود لها: لا نُكفّره، يُرجأ أمره إلى الله بعد؛ إذ هـو مُقـرٌّ)، فهـؤلاء الـذين لا شَـكّ فيهم. يعني: في أنهم مرجئة. «السُّنة» للكرماني (١٨٩)، و«الفتح» لابن رجب (١/٢٣).

- وقال الإمام أبو بكر الحُميدي رحمـه الله: وأخـبرت أن أناسًـا يقولـون: مـن أقـرّ بالصَّلاة، والزّكاة، والصَّوم، والحجّ ولم يفعل مـن ذلـك شَـيئًا حتّـى يمـوت أو يـصلّي مُستدبر القبلة حتّى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جَاحدًا إذا علم أن تركه ذلـك إذا كـان يقرّ بالفرائض، واستقبال القبلة. =

٢٣٧ - وهو على ثلاثةِ أَضرُبٍ:

ما يكفرُ تاركُهُ؛

وهو المعرفةُ، والتَّصديقُ، والصَّلاةُ في أصحِّ الرّوايتين؛ لأن الله سَمَّاهَا إيمانًا: فقال: M ` a b c d L [البقرة:١٤٣]

يعني: صَلاتَكم التي كانت إلى بيتِ المقدِسِ [١].

٢٣٨ - وقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**ليسَ بَينَ الإيمانِ والكُفرِ إلَّا الصَّلاة فمَن تركَ الصَّلاةَ فقد كفرَ**» [٢].

فقلت: هذا الكُفر الصّراح، وخلاف كتاب الله وسُنة رسوله وفعل المسلمين ...
«السُّنة» للخلال (١٠٢٧)، و«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (١٥٩٤).

- وقال سويد بن سعيد الهروي: سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء، فقال: يقولون: (الإيمان قول)، ونحن نقول: (الإيمان قول وعمل)، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلَّا الله مُصرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسَمّوا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال: معصية، وترك الفرائض مُتعمدًا من غير جهل ولا عذر: هو كُفر.. رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٧٢٢).

- وقال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤): من قال: (الإيمان قول دون العمل) يُقال له: رددت القرآن، والسُّنة، وما عليه جميع العلماء، وخرجت من قول المسلمين، وكفرت بالله العظيم ... اهـ

وقد أطال علماء السُّنة في ردّ قول المرجئة، وبيان بُطلانه، ومُخالفته.

(١) انظر: صحيح البخاري: (بَاب الصَّلاةُ مِن الإيمانِ، وقولُ الله تعالى: M ` a b c d L ، يعني: صلاتَكُم عند البيتِ).

(٢) رواه أبو يعلى في «مُسنده» (٤١٠٠) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ قريبٍ منه.
والحديث رواه مسلم (١٥٩) من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: =

«إن بينَ الرَّجُلِ وبينَ الشِّركِ والكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ».

ومسألة تكفير تارك الصّلاة مَحل إجماع بين الصحابة والتابعين من غير تفريق عندهم بين من تركها جُحودًا، أو تهاونًا، وكسلًا، كما نقل ذلك الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله كما في «الفتح» لابن رجب (١/ ٢٣)، ومحمد بن نصر المروزي رحمه الله في «تعظيم قدر الصَّلاة» (٢/ ٩٢٥)، وابن تيمية رحمه الله في «شرح العمدة» (٢/ ٧٥).

وما وقع الخلاف ونشأ إلّا من بعد عصر الصَّحابة رضي الله عنهم؛ فلا عبرة به، وإنّما يذكر لإنكاره وبيان ضعفه. ورحم الله ابن تيمية إذ يقول في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٦): ومن آتاه الله عِلمًا وإيمانًا، عَلِمَ أنّه لا يكون عند المتأخِّرين من التَّحقيق إلَّا ما هو دون تحقيق السَّلفِ لا في العلم، ولا في العمل، ومن كان له خِبرة بالنَّظريات والعقليات وبالعمليات عَلِمَ أن مذهب الصَّحابة دائمًا أرجح من قول من بعدهم، وأنَّه لا يبتدع أحد قولًا في الإسلام إلَّا كان خطأ، وكان الصَّواب قد سَبقَ إليه من قبله. اهـ

ومن أقوالهم في تكفير تارك الصّلاة عُمومًا من غير تفريق بين الجاحد والمتكاسل:

- عن المسور بن مخرمة وابن عباس أنّهما دخلا على عُمر رضي الله عنهم حين طُعِنَ؛ فقالا له: الصَّلاة. فقال: إنه لاحظَّ لأحدٍ في الإسلامِ لمن أضاع الصَّلاة. فصلّى وجرحه يثعب دمًا. «السُّنة» للخلال (١٣٧١)، وإسناده صحيح.

- وعن أبي الزُّبير قال: سمعت جَابرًا رضي الله عنه وسأله رجل: أكنتم تعُدّون الذنب فيكم شِركًا ؟ قال: لا. قال: وسُئِلَ ما بين العبد وبين الكفر ؟ قال: ترك الصَّلاة.

وفي رواية: ما كان فرق بين الكُفر وبين الإيمان عندكم من الأعمال على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال: الصَّلاة. [«تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٧)، والخلال (١٣٧٩)، واللالكائي (١٥٢٧)]

- وعن عبدالله بن شقيق رحمه الله قال: لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. [الترمذي (٢٦٢٢)، و«تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٨)]

- وعن الحسن البصري رحمه الله قال: بلغني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يُشرك فيَكفر: أن يدع الصلاة من غيرِ عُذرٍ.

«السُّنة» للخلال (١٣٧٣)، اللالكائي (١٥٣٩).

- وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله: قد صَحَّ عن رسول الله ﷺ أن تارك الصّلاة =

والثَّاني: يَفسُقُ ولا يكفرُ؛

كتركِ: الزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحجِّ، وغيرِ ذلك مِن الواجباتِ.

والثَّالث: ما لا يَكفرُ، ولا يفسُقُ؛

وهو تركُ النَّوافِلِ لا على وَجهِ الـمُداومَةِ [(١)].

كافر، وكذلك كان رأى أهل العلم مِن لَدُن النبي ﷺ إلى يومنا هـذا: أنَّ تـارك الـصلاة عمدًا من غير عُذرٍ حتى يذهب وقتها كافر. «تعظيم قدر الصلاة» (٩٩٠)

- وقال أيوب السِّختياني رحمه الله: تركُ الصّلاة كُفرٌ لا يُختلفُ فيه. «تعظيم قدر الصلاة» (٩٧٨).

- قال محمد بن نصر رحمه الله في «تعظيم قدر الـصلاة» (٢/٩٢٥): .. ذكرنـا الأخبـار المروية عن النبي ﷺ في إكفار تاركهـا - يعنـي: الـصّلاة -، وإخراجـه إيّـاه مـن الملـة، وإباحة قتال من امتنع من إقامتها، ثم جاءنا عن الصّحابة رضي الله عنهم مثل ذلك، ولم يجئنا عن أحد منهم خلاف ذلك .. الخ.

- وانظر: «الشريعة» (٢/٦٤٤/ باب ذكر كُفر من تركَ الصَّلاة).

قلت: وقد جعل بعض أئمة السُّنة ترك تكفير تارك الصَّلاة من أقوال المرجئة:

- قال ابن معين رحمه الله: قيـل لعبـدالله بـن المبـارك: إن هـؤلاء [يعنـي: المرجئـة] يقولون: من لم يصم، ولم يصلّ بعد أن يقرّ به فهو مُؤمن مُستكمل الإيمان.

قال عبدالله: لا نقول نحن كما يقول هؤلاء، من تركَ الصَّلاة مُتعمّدًا مـن غـيرِ عِلّـة حتى أدخلَ وقتًا في وقتٍ؛ فهو كافر. «تعظيم قدر الصلاة» (٩٨٢).

(١) كان بعض الأئمة يُنكر على من تَعمّد تركَ السُّنن التي رَغَّب النبي ﷺ في فعلها؛ كـالوتر، وسُنن الرَّواتب وغيرها، وقد قال النبي ﷺ: «**مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فليسَ مِنِّي**».

- قال الإمام مالك رحمه الله في صلاة الوتر: لـيس فرضًـا؛ ولكـن مـن تركـه أُدِّبَ، وكانت جرحة في شَهادته. «المحلى» (٢/٢٣١)، و«الفتح» لابن حجر (٢/٤٨٩).

- وسئل الإمام أحمد رحمه الله: الرَّجل يترك الوتر عمدًا ؟ =

٢٣٩ - خِلافًا للجهميةِ؛ الإيمـانُ: هو الـمعرفةُ فقط [١].

قال: هذا رَجلُ سُوء، يتركُ سُنَّة سَنَّها النبي ﷺ!. ثُم قـال: هـذا سَـاقط العَدالـة إذا ترك الوتر عَمدًا. «المغني» (٢/ ٥٩٤)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١٨ و٥٧٣).

- قال ابن مفلح رحمه الله «الفروع» (٦/ ٤٨٣): وإنَّما قـال هـذا فـيمن تركـه طـول عُمره، أو أكثره؛ فإنّه يُفَسّق بذلك، وكذلك جميع السُّنن الرَّاتبة إذا داوم على تركها؛ لأنّه بالمداومة يحصُلُ رَاغبًا عن السُّنة، وقد قال ﷺ: «**مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فليسَ مِنَّي**»؛ ولأنّه بالمداومة تلحقه التُّهمة بأنّه غير مُعتقدٍ لكونها سُنة، وهذا ممنوع منـه، ولهـذا قـال عليـه السَّلام: «**أنَا بريءٌ مِن كُلّ مُسلمٍ بينَ ظَهرانَي المشركين لا تَـتَراءى نَاراهمـا**»، وإنّـما قـال ذلك؛ لأنّه مُتهم في أنّه يُكَثِّرُ جمعهم، ويَقصِدُ نَصرَهم، ويَرغَبُ في دينِهِم. اهـ

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١٢٧): الوتر سُنّة مُؤكّـدة باتفـاق المسلمين، ومن أصرَّ على تركه فإنَّه تُردّ شهادته. اهـ

وسُئل ابن تيمية عمن لا يواظب على السُّنن الرواتب ؟ فأجاب: من أصرَّ على تركهـا دلّ ذلك على قِلّةِ دِينه، وردت شَهادته في مَذهب أحمد والشَّافعي وغيرهما. اهـ

(١) قال وكيع رحمه الله: قالت الجهمية: المعرفة بالقلب بما جاء من عند الله يجزئ من القـول والعمل؛ وهذا كفر. «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٣٩٩).

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤): ومـن قـال: الإيـمان: المعرفـة، دون القول والعمل، فقد أتى بأعظم من مقالة من قال: الإيمان قول، ولزمه أن يكون إبليس على قوله مؤمنًا؛ لأن إبليس قد عرف ربه، M T U V W L [الحجر:٣٩].. ويلزمـه أن تكون اليهود بمعرفتهم بالله وبرسوله أن يكونوا مـؤمنين، قـال الله ﷻ: M $ % & ' L [البقرة: ١٤٦]، فقد أخبر ﷻ أنهم يعرفون الله تعالى ورسوله.

ويقال لهم : أيش الفرق بين الإسلام وبين الكفر ؟ وقد علمنا أن أهل الكفر قد عرفوا بعقولهم أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما ولا ينجيهم في ظلمات الـبر والبحـر إلّا الله ﷻ، وإذا أصابتهم الشدائد لا يدعون إلّا الله، فعلى قولهم إن الإيمان المعرفـة كـل هؤلاء مثل من قال: الإيمان المعرفة على قائل هذه المقالة الوحشية لعنة الله... الخ

٢٤٠ - وخِلافًا للأشعريةِ؛

الطَّاعاتُ ليست من الإيمانِ؛ وإنَّما هو التّصديقُ فقط [(١)]. [٣٧/أ]

---

(١) وقال في «الأصول المجردة» (ص٦٥): خِلافًا للأشعري في قولهم: الإيمان: هو التَّصديق في الشَّريعة واللغة جميعًا، وأن الأفعال والأقوال من شرائعه لا من نفس الإيمان. اهـ

قلت: الأشاعرة في الإيمان مُرجئة جهمية وقد اتفق على ذلك أئمتهم كما في كتبهم.

- قال صاحب «الجوهرة»:

(وفُسِّرَ الإيمانُ بالتصديقِ .. والنطقُ فيه الخُلْفُ بالتّحقيقِ).

- قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٢٠): وأبو الحسن الأشعري نَصرَ قول جهم في الإيمان .. وهو قول لم يقله أحد من أئمة السُّنة؛ بل قد كفَّرَ أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شَرٌّ من قول المرجئة .. الخ.

- وقال السّجزي (ص١٧٨) وهو يتكلّم عن الأشاعرة: ويقولون: الإيمان التّصديق. وعلى أصلهم أن من صَدَّقَ بقلبه، ولم ينطق بلسانِه فهو مُؤمن لأمرين:

أحدهما : أن أصل الإيمان عندهم المعرفة كما قال جَهم.

والثّاني : أن الكلام معنى في النّفس، فهو إذا صَدَّقَ بقلبه فقد تكلَّم على أصلهم به.

قال قوام السُّنة فلأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٠٣): الإيمان في الشرع عبارة عن جميع الطاعات الباطنة والظاهرة.

وقالت الأشعرية : الإيمان هو التصديق، والأفعال والأقوال من شرائعه، لا من نفس الإيمان.

وفائدة هذا الاختلاف: أن من أخلَّ بالأفعال، وارتكب المنهيات، لا يتناوله اسم مؤمن على الإطلاق. فيقال: هو ناقص الإيمان؛ لأنه قد أخلَّ ببعضه، وعندهم يتناوله الاسم على الإطلاق؛ لأنه عبارة عن التصديق وقد أتى به..

فصل

في الفاسقِ المِلِّي: وهو الذي وُجِدَ منه التَّصديقُ بالقلبِ وبالقولِ؛ لكنَّهُ تَركَ الطَّاعاتِ - غير الصَّلاةِ -، وارتكبَ المُنكراتِ، هل يُسمَّى مُؤمنًا ؟ (١)

٢٤١ - ظاهرُ كلامِ أحمدَ: يُسمَّى مؤمنًا ناقصُ الإيمانِ، ولا يسلبهُ الاسمُ، بل يقولُ: مُؤمنٌ (٢) بإيمانِهِ، فاسقٌ بكبيرَتِهِ (٣).

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤٧٩/٧) وهو يتكلم عمن جمع فعل الطاعات، وكبائر الذنوب، قال: وهذا القسم قد يُسمّيه بعض النَّاس: (الفاسق الملي)، وهذا مما تَنازع الناس في اسمِهِ وحُكمِهِ. والخلاف فيه أول خلاف ظهر في الإسلامِ في مسائل أصول الدِّين. اهـ

(٢) في الأصل: (مؤمنا).

(٣) عن أحمد رحمه الله روايتان في تسمية مرتكب الكبائر:

الأولى: أنّه ناقص الإيمان؛ قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: إذا أصابَ الرّجل ذَنبًا من زنًا، أو سَرقَ يزايله إيمانه ؟

قال: هو ناقصُ الإيمان، فَخُلِعَ منه كما يُخلع الرَّجل مِن قميصهِ، فإذا تابَ وراجع عاد إليه إيمانه. «السُّنة» للخلال (١٠٨٠). وانظر: «السُّنة» لعبدالله (٥٨٥).

واختار هذا القول البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (٣٩).

الرّواية الثانية: تسميته مُسلمًا، ونفي اسم الإيمان عنه.

قال الإمام أحمد رحمه الله في رسالة «مُسدّد»: ويخرجُ الرَّجلُ من الإيمان إلى الإسلام، ولا يُخرجه من الإسلامِ إلّا الشِّرك بالله العظيم. «طبقات الحنابلة» (٤٢٨/٢).

- قال ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (ص٢٥): منهم من ينفي عنه إطلاق الاسم، ويقول: خرجَ من الإيمانِ إلى الإسلامِ؛ =

٢٤٢- خِلافًا للمُعتزلةِ؛ لا يكونُ مُؤمنًا، ولا كَافرًا؛ ولكن يكونُ فَاسِقًا [(١)].

كما يُروى: عن أبي جعفر الباقر وغيره، وهو قول كثير من أهل السُّنة من أصحاب أحمد وغيرهم، وقال بمعنى هذا القول: حماد بن سَلمة، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبدالله التّستري، وغيرهم من أئمة السُّنة. اهـ

- وقال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٢٠): وقد اختلف العلماء في مرتكب الكبائر هل يُسمَّى مُؤمنًا ناقص الإيمان ؟ أم لا يسمى مُؤمنًا، وإنّما يُقال: هو مُسلم فليس بمؤمن ؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد رحمه الله.

فأمّا من ارتكبَ الصّغائر فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكُلّية، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، ينقص من إيمانه بحسب ما ارتكب من ذلك، والقول بأن مرتكب الكبائر يُقال له: (مُؤمن ناقص الإيمان)؛ مَروي عن: جابر بن عبدالله، وهو قول ابن المبارك، وإسحاق، وأبي عُبيد، وغيرهم.

والقول بأنه مُسلم ليس بمُؤمن؛ مروي عن: أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السُّنة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الزّاني يُنزع عنه نور الإيمان. وقال أبو هريرة: يُنزع منه الإيمان فيكون فوقه كالظُّلة، فإن تاب عاد إليه. وقال عبدالله ابن رواحة وأبو الدَّرداء: الإيمان كالقميص يلبسه الإنسان تارة، ويخلعه تارة أُخرى. وكذا قال الإمام أحمد رحمه الله وغيره، والمعنى أنّه إذا أكمل خصال الإيمان لبسه، فإذا نقص منها شيء نزعه .. الخ

(١) تقدّم في التّعليق السّابق أن من أهل السُّنة من نفى عن الفاسق اسم الإيمان، فلا يقولون عنه: إنّه مؤمن، بل يقولون: إنه مُسلم فاسق.

والفرق بين قول أهل السُّنة والمعتزلة في هذه المسألة؛ قد بَيَّنَهُ ابن تيمية رحمه الله بَيانًا شَافيًا، فقال في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٠):

الذين قالوا من السَّلف: إنهم خرجوا من الإيمانِ إلى الإسلامِ لم يقولوا: (إنّه لم يبق معهم من الإيمان شيء)، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة، وأهل السُّنة الذين قالوا =

٢٤٣ - وخِلافًا للأشعَرِيةِ؛ هو كاملُ الإيمـانِ.

وبَنَوا على أنَّ الإيمـانَ التّصديقُ فقط [(١)].

هذا يقولون: (الفُسّاق يَخرجون من النّار بالشّفاعة، وأن معهم إيمانًـا يخرجـون بـه مـن النَّار؛ لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان؛ لأن الإيمان المُطلق هو الـذى يـستحقّ صـاحبه الثّواب ودخول الجنَّة، وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يـدخلون في الخطـاب بـالإيمان .. وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حَقًّا يقال فيه: إنه مُسلم، ومَعهُ إيمان يمنعـه الخلـود في النَّارِ، وهذا مُتّفق عليه بين أهل السُّنة؛ لكن هل يُطلق عليه اسم الإيـمان ؟ هـذا هـو الذى تنازعوا فيه ..

وأمّا الخوارج والمعتزلة فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام، فإن الإيمان والإسلام عندهم واحد، فاذا خرجوا عندهم من الإيمانِ خرجـوا مـن الإسـلامِ؛ لكـن الخـوارج تقول: هم كُفّارٌ، والمعتزلة تقول: لا مُسلمون ولا كُفّار، ينزلونهم منزلة بين المنزلتين.اهـ

وقال أيضًا في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٤٤): فإذا قُلنا: ليس بمُؤمنٍ دلَّ على زوال بعض ما يجب من الإيمان، لا على زوال كلّه كما يقوله هؤلاء. [يعني: المعتزلـة والخوارج]. اهـ وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٢٥٧).

(١) تَقدّم قريبًا الكلام عن قول الأشاعرة في الإيمان وأنه التّصديق بالقلب، وأن قـولهم هـذا هو قول الجهمية !!

وهذا الفصل أخذه ابن البَنَّاء من كتاب «الإيمان» (ص٣١٣) لشيخه القاضي أبي يعلى الحنبلي.

فصل

٢٤٤ - والإيمـانُ يزيدُ بِالطَّاعةِ، ويَنقصُ بالـمعصيةِ: نَفسه وثَوابه.

٢٤٥ - خِلافًا للمُعتزلةِ: لا يزيدُ ولا يَنقصُ [1].

٢٤٦ - وخِلافًا للأشعَريةِ: يزيدُ وينقصُ ثوابُهُ لا نفسُهُ [2].

٢٤٧ - دَليلُنا:

---

(١) وكذلك هو قول الخوارج والمرجئة والجهمية؛ «فإن الإيمان عندهم يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل، فلا يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين».

انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٤٠٤)، و(١٣/٣٨)، «شرح العقيدة الأصبهانية» (ص١٣٧).

(٢) مذهب جمهور الأشاعرة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندهم التصديق، والتصديق شيء واحد، ولو نقص لَعُدّ شكًّا في الإيمان، والشّكّ في الإيمان كُفرٌ، وأمّا الثواب فلا يخفى أن النّاس يختلفون في ثواب الأعمال والدَّرجات على حسب أعمالهم.

وقد تأولوا على عادتهم في تأويل النُّصوص وتحريفها: زيادة الإيمان الواردة في النصوص على زيادة الثواب والأجر، وهذا في الحقيقة لا يعد قولا بزيادة الإيمان.

قال القاضي في «الإيمان» (ص٤٠٧) وهو يرد على هذ التأويل قال: لا يصح أيضًا؛ لأنهم وصفوا الإيمان بالزيادة والنقصان، والإيمان عبارة عن الأفعال فلا يصحّ حمله على ثواب الأعمال.

وجواب آخر وهو: أن قول السَّلف يقتضي الزيادة والنقصان في الإيمان، وثواب الإيمان ليس بإيمان. اهـ

انظر: «رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص١٧٩)، و«الإيمان» للقاضي أبي يعلى (ص٣٩٩).

قوله تعالى: M ? @ A B C D L [الأنفال:٢]

[و] قوله: M I m n o L [المدثر:٣١] (١).

(١) شُبهة من منع الزِّيادة والنُّقصان في الإيمان.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/٢٢٣): وأما قول القائل: (إن الإيمان إذا ذَهبَ بعضه ذهب كُلّه) فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرّعت عنه البدع في الإيمان؛ فإنّهم ظنّوا أنّه متى ذهب بعضه ذهب كُلّه لم يبق منه شيء ..

ونصوص الرسول ﷺ وأصحابه تدلّ على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله: «**يخرجُ من النَّارِ من كان في قلبهِ مِثقال ذَرّةٍ من إيمان**» .. وقد ثبت لفظ: (الزيادة والنّقصان) منه عن الصّحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصَّحابة؛ فروى النّاس من وجوه كثيرة مشهورة: عن حماد بن سَلمة، عن أبي جعفر، عن جده عُمير بن حَبيب الخطمي - وهو من أصحاب رسول الله ﷺ- قال: الإيمان يزيد وينقص. قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبّحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه .. الخ

ثم ذكر آثارًا كثيرة في زيادة الإيمان ونقصانه عن أبي الدرداء، وأبي هريرة، وعُمر، وعمّار بن ياسر وغيرهم رضي الله عنهم.

وانظر: «الشريعة» للآجري (٢/٥٧٦ / باب ذكر أفضل الإيمان ما هو؟ وأدنى الإيمان ما هو؟)، و«السُّنة» لعبدالله (باب الإيمان والرد على المرجئة)، وتعليقي على «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٢٤٢و٢٤٣).

فصل

٢٤٨- ولا يجوزُ أن يقولَ: أنا مؤمنٌ حَقًّا [(١)].

بل يجبُ أن يقولَ: أنا مؤمنٌ [إن] شاءَ الله [(٢)].

---

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله: لا تقل: أنا مُؤمنٌ حَقًّا، ولا البتّة، ولا عند الله.
«مسائل» أبي داود (١٧٧٠).
وانظر: «السُّنة» لحرب الكرماني (باب في من يقول : أنا مؤمن حقًّا) وتعليقي عليه.

(٢) يرى المصنّف هنا وجوب الاستثناء، وأما في كتابه «الأصول المجردة» (ص ٦٦) فقال: يُستحب لمن جعل له الإيمان أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فيستثني فيه بالمشيئة دون الإسلام؛ لما بيّنا أن الإيمان هو جميع الطّاعات، وترك المحرمات، وهو غير مُحقّق اجتماع ذلك فيه، والإسلام مُجرد الشّهادتين مع التّصديق وقد وجدا منه فلهذا فرّقنا بينهما. اهـ
وقد ذكر غير واحد من أهل العلم إجماع السّلف على الاستثناء في الإيمان.
ثم اختلفوا في وجوبه على اختلاف بينهم في سبب الإتيان بالاستثناء.
وممن بَوَّبَ على وجوب الاستثناء اللالكائي رحمه الله في «اعتقاد أهل السُّنة» (٥/ ٩٦٥) قال: (سياق ما ذُكِرَ من كتاب الله، وما رُوي عن رسول الله ﷺ، والصّحابة، والتابعين من بعدهم، والعلماء الخالفين لهم في وجوب الاستثناء في الإيمان).
ووجه من ذهبَ إلى وجوبِ الاستثناء: ما قاله ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٤٦): أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: (أنا مؤمن) بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه؛ فيكون من أولياء الله؛ وهذا من تزكية الإنسان لنفسه وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنّة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنّة؛ فشهادته لنفسِهِ بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنّة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السَّلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر. اهـ =

قلت: سيأتي قريبًا وجه من ذهب إلى جواز ترك الاستثناء في الإيمان.

واعلم أن كثيرًا من السَّلف عدَّ ترك الاستثناء مذهبًا من مذاهب المرجئة، ومن ذلك:

- قال جرير بن عبدالحميد: .. وكان الأعمش، ومنصور، ومغيرة، وليث، وعطاء، وابن السَّائب، وإسماعيل بن خالد، وعمارة بن القعقاع، والعلاء بن المسيب، وابن شُبرمة، وسُفيان الثوري، وأبو يحيى صاحب الحسن، وحمزة الزَّيات يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله، ويعيبون على من لم يستثن. «الشريعة» للآجري (٢٨٣).

- وقال عبد الرحمن بن مهدي: إذا ترك الاستثناء فهو أصل الإرجاء.

- وقال الثوري: من قال أنا مُؤمن ولم يستثنِ فهو مُرجئ.

«السُّنة» لحرب الكرماني (١٥٣).

- وحكى حرب الكرماني في «عقيدته» عن أئمة السُّنة الذين أدركهم: كأحمد، وإسحاق، والحُميدي و.. وغيرهم أنّهم كانوا يقولون: من لم ير الاستثناء فهو مُرجئ.

- قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/٦٥٦): (باب ذكر الاستثناء من الإيمان من غير شَكٍّ فيه): من صفة أهل الحقّ .. الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشّك .. **ولكن خوف التزكية لأنفسهم** من الاستكمال للإيمان .. وإنّما الاستثناء في الإيمان، لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ هذا طريق الصَّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنّما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والنّاس عندهم على الظّاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملّة الإسلام ..اهـ

- قال أحمد رحمه الله: الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجيء بالعمل، فنحن مُستثنون في العمل. «مسائل» أبي داود (١٧٧٠).

وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٧) في مسألة الاستثناء.

* فائدة: الاستثناء يكون في الإيمان، أما الإسلام فلا استثناء فيه.

- قال الأثرم رحمه الله: قلت لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: فأما إذا قال: أنا مُسلم فلا يستثني ؟ قال: نعم، لا يستثني إذا قال: أنا مُسلم. «السُّنة» للخلال (١٠٨٧).

[وانظر: كتاب «السُّنة» للخلال (٥٦٦/٣) (الرد على المرجئة في الاستثناء في الإيمان) و(٥٩٣/٣)، و«الشريعة» للآجري (٦٥٦/٢)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٨٦٢/٢)، =

٢٤٩ - خِلافًا للمُعتزِلَةِ [(١)].

٢٥٠ - دَلِيلُنا:

إجماعُ السَّلفِ [(٢)].

و«السُّنة» لعبدالله أثر (٦٢٥) وما بعده)، واللالكائي (٥/ ٩٦٥).

* مسألة: وهل للرَّجُلِ أن يسأل آخر: أنتَ مُؤمن ؟

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/ ٦٦٧/ باب فيمن كَرِهَ من العُلماء أن يسأل غيره فيقول له: أنت مؤمن ؟ هذا عندهم مُبتدع رَجُل سُوء). وذكر آثار السلف، فانظره.

وقال ابن تيمية رحمه الله «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٤٨): وقد كان أحمد وغيره من السَّلف مع هذا يكرهون سُؤال الرَّجُل لغيره: أمُؤمن أنت ؟ ويكرهون الجواب؛ لأنَّ هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتَجُّوا بها لقولهم؛ فإنَّ الرَّجُل يعلم من نفسه أنّه ليس بكافرٍ؛ بل يجد قلبه مُصدقًا بما جاء به الرسول ﷺ فيقول: (أنا مؤمن)، فيثبت أن الإيمان هو التَّصديق؛ لأنّك تجزم بأنّك مُؤمن، ولا تجزم بأنّك فعلت كُلّ ما أُمِرت به؛ فلمّا عَلِمَ السَّلف مَقصدهم صاروا يكرهون الجواب، أو يُفصِّلون في الجواب؛ وهذا لأن لفظ (الإيمان) فيه إطلاقٌ وتَقييد، فكانوا يُجيبون بالإيمانِ المُقيّد الذي لا يستلزم أنّه شاهد فيه لنفسه بالكمالِ، ولهذا كان الصَّحيح أنّه يجوز أن يُقالَ: (أنا مُؤمن بلا استثناء)، إذا أراد ذلك؛ لكن ينبغي أن يقرن كلامَه بما يُبيّن أنّه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يُجيبَ على المطلق بلا استثناء يقدِّمه .. اهـ

(١) والجهميّة والمُرجئة فإنّهم يُحرِّمون الاستثناء في الإيمان؛ لأنّ الإيمان عندهم شيء واحد، ومن استثنى فيه فهو شاكٌ في إيمانه؛ والشّاكُّ كافر، ولهذا يُسمّون أهل السُّنة: (الشُّكَّاك)؛ لأنّهم يَستثنون في الإيمان.

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٨): وأما مذهب سلف أصحاب الحديث: كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عُيينة، وأكثر عُلماء الكوفة، ويحيى ابن سعيد القطَّان فيما يَرويه عن عُلماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمّة السُّنة؛ فكانوا يستثنون في الإيمان. وهذا مُتواتر عنهم .. اهـ

٢٥١- رُوي عن عُمرَ بن الخطّاب [رضي الله عنه] قال [٣٧/ب]: من زعمَ أنَّه مؤمنٌ؛ فهو كافِر [١].

٢٥٢- وعن ابنِ مَسعود رضي اللهُ عنه، قِيل له: إنّ فلانًا يقولُ: أنا مُؤمنٌ. قال : اسلوه؛ أفي الجنَّةِ هو أو في النَّارِ ؟

فسألُوه؛ فقال: اللهُ أعلم.

فقال: هل وكَلْتَ [الأولى] كما وكَلْتَ الآخِرَة ؟ [٢].

---

(١) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنّة» (١٧٧٧) وهو مُنقطع.

ورواه الحارث في «مسنده» (١٧ الزوائد)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٨٦٩)، والخلال في «السُّنة» (١٢٨٢) من طريق قتادة عن عُمر ﷺ وهو مُنقطع كذلك.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/٤١٧): يُروى عن عُمر بن الخطاب من وجوه مُرسلًا من حديث قتادة، ونعيم بن أبي هند وغيرهما. اهـ

ورُوي مرفوعًا عن النبي ﷺ ولا يصّح، كما خرجته في «السُّنة» (١٧٣) لحرب الكرماني.

انظر: «المقاصد الحسنة» (١/٦٦٣)، و«كشف الخفاء» (٢/٢٦٩)، و«الضعيفة» (٥٥٨٨)، و«تفسير» ابن كثير (٢/٣٣٣).

قال حرب الكرماني في «السُّنة» (١٧٢) سمعتُ إسحاق يقول - وسأله رجلٌ - فقال: الرَّجل يقولُ: أنا مؤمنٌ حقًّا. فقال : هو كافِرٌ حَقًّا.

وعند الخلال (٩٧٥) قال زياد بن أيوب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يعجبنا أن نقول: مؤمن حقًّا، ولا نُكَفّر من قاله.

(٢) رواه أبو عُبيد في «الإيمان» (٩)، والآجري في «الشريعة» (٢٨٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١١٦٨)، والخلال في «السُّنة» (١١٢٩و١٣٤٢)، ولفظ أبي عُبيد: (هَلّا وَكلت ..). وفي الآجري: (أَلا وكَلتَ..). كلهم من طريق: الحسن، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والحسن لم يُدرك ابن مسعود رضي الله عنه، فالأثر مُنقطع، ولكن يشهد لصحته:

- عن أبي وائل قال: قال رَجلٌ عند عبدالله: إني مُؤمن. قال: قل: إني في الجنّة !! =

فصل

٢٥٣- وليسَ كُلَّ مُسلمٍ مُؤمنًا [١].

٢٥٤- خِلَافًا للمُعتزلة [٢].

٢٥٥- دَلِيلُنا:

قوله تعالى: M] ^ _ ` a b c d e f L [الحجرات: ١٤]

وقال: M r s t u v L [الأحزاب: ٣٥]،

رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٦٣٣).

- وعن علقمة قال: قال رَجُلٌ عند عبدالله: إنّي مُؤمن. قال: قل: إنّي في الجنّة ! ولكنّا نُؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. «السُّنة» لعبدالله (٦٣٤)، والخلال (١٣٣٩).

- قال أحمد: أذهبُ إلى حديثِ ابن مسعود ﷺ في الاستثناء في الإيمان ..

وقال: الاستثناء على غير معنى الشّكِّ، مَخافةً واحتياطًا للعمل، وقد استثنى ابن مسعود ﷺ وغيره، وهو مذهب الثوري ..

وانظر: الخلال (١٠٦٢و ١٠٦٥و١١٣٠و١٣٤٠و١٥٤٠)، و«السُّنة» لعبدالله (٦٠٢).

وقد رُوي أن ابن مسعود رضي الله عنه رَجع عن قوله في الاستثناء في الإيمان، ولا يصحّ؛ وقد أنكرَ الإمام أحمد رحمه الله ذلك. «الإيمان» لابن تيمية (ص ٣٩٩).

(١) وقال ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (ص٦٦): الإيمان والإسلام اسمان لمعنيين؛ فالإسلام: عِبارة عن الشّهادة مع التّصديق بالقلب، والإيمان: عِبارة عن جميع الطّاعات. ثُمّ استدلّ على ذلك بما ذكره هاهنا. وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٩).

(٢) والمرجئة.

قال الإمام أحمد رحمه الله - وهو يتكلّم عنهم -: هم يُصيّرون هذا كُلّه واحدًا، ويجعلونه مُسلمًا ومُؤمنًا شيئًا واحدًا على إيمان جبريل، ومُستكمل الإيمان. «السُّنة» للخلال (١٠٧٦).

فعطفَ الإيمـانَ على الإسلامِ، والشّيء لَا يُعطف على نفسِهِ.

٢٥٦ - ورُوي عن النبي ﷺ حين سَأَلَهُ جِبريلُ عن الإسلامِ، فقال:

«**أن تَشهَدَ أن لا إله إِلَّا الله، وأنَّ محمدًا رَسُولُ الله، وَتُقِـيمَ الـصَّلاةَ، وتُؤتي الزَّكاةَ، وتصومَ رمضان، وتَحُجَّ البيتَ إن استطَعتَ إليه سبيلاً**».

قال: فمـا الإيمـان ؟

قال: «**تؤمِن بالله، وملائِكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، وبالبَعثِ بعدَ الموتِ، والجنَّةِ والنَّارِ، والقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ**» [1].

ففرَّقَ بينهمـا [2].

---

(١) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (١) أيضًا من حديث عُمر رضي الله عنه.

(٢) قال الميموني رحمه الله: قلت: يا أبا عبدالله -أحمد بن حنبل- تفرِّق بين الإسلام والإيمان؟ قال: نعم. قلت: بأيّ شيء تحتجّ ؟ قال: عامّة الأحاديث تدلّ على هذا. ثم قال: «**لا يزني الزَّاني حين يَزني وهو مُؤمن، ولا يَسرق حِينَ يَسرق وهـو مـؤمنٌ**»، وقـال تعـالى: M] ^ _ ba c d e f L، وحماد بن زيد كان يُفرّق بين الإسلام والإيـمان .. قلت لأحمد: فتذهب إلى ظاهر الكتاب مع السُّنن ؟ قـال: نعـم. قلـت: فـإذا كانـت المرجئة تقول: الإسلام هو القول ؟ قال: هم يُصيِّرون هذا كلّه واحدًا، ويجعلونه مُـسلمًا مُؤمنًا واحدًا على إيمان جبريل مُستكمل الإيمان. «طبقات الحنابلة» (٢/٩٣).

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/٢٥٩): التحقيق ابتداءً هـو مـا بيّنـه النبي ﷺ لما سُئلَ عن الإسلامِ والإيمان، ففسَّر الإسلام: بـالأعمال الظَّـاهرة، والإيـمان: بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغـير مـا أجاب به النبي ﷺ، وأما اذا أُفرد اسـم الإيـمان فإنّـه يتـضمّن الإسـلام، واذا أُفـردَ =

٢١- باب الإيمان بالصِّراط والكرسي وفزع يوم القيامة

٢٥٧- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ [٣٨/أ]، قال: أنبا محمد بن عبدالله البَزَّاز، قال: ثنا بِشر[١] بن موسى، قال: ثنا الحُميدي، قال: ثنا سُفيان، قال: ثنا داود، عن الشَّعبيِّ، عن مَسروق، عن عائشة قالت:

يا رسول الله: M q r s t u v L [إبراهيم:٤٨] فأين النَّاسُ يومئذٍ [يا رسول الله] ؟

قال : «**على الصِّرَاطِ يا بَنتَ الصِّدِّيق**» [٢].

٢٥٨- [وهو] جِسرٌ ممْدُودٌ على جهنَّمَ؛ أَدقُّ مِن الشَّعرةِ، وأحدُّ مِن

الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب . اهـ

وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/٦٠٢/ التفريق بين الإسلام والإيمان، والحُجّة في ذلك من كتاب الله، وسُنة رسوله ﷺ، وأقوال أصحابه، والتابعين). و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/٧٦١-٨١١)، و«الإيمان» لابن تيمية (ص ٢٢٥-٢٧١).

(١) في الأصل: (بسير)، والصواب ما أثبته كما في «الأصول المجردة» (٦٠). ترجمته في «تاريخ بغداد» (٧/٨٦).

(٢) ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٠) بنفس الإسناد والمتن، والتصويب والزيادات منه. وقد رواه من طريق الحُميدي في «مسنده» (٢٧٤).

والحديث رواه مسلم (٧١٥٨) من غير قوله: «**يا بنت الصّديق**».

السَّيفِ[(١)].

٢٥٩- خِلافًا للمُعتزلة في إبطال ذلك؛

وقالوا: مُحالٌ في الشَّاهِدِ مَا صِفته ذلك يُمشَى عليه.

٢٦٠- وقد أكذبَهُم اللهُ ورَسولُهُ.

قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وغير ذلك.

وليس كُلّ ما لـم نَجِده في الشَّاهِدِ يجبُ أن نَجهَلَهُ،

وعلى أنَّنا قد نَرى أنّه يُوقِف الطَّير الثِّقال في الهواء.

ثُم نقولُ: يَخفُّ على المؤمنِ، ويَشتدُّ على الكافِرِ.

فالسَّعيدُ: تحمله الرِّيحُ، أو لُطف مِن ألطافِهِ. والشَّقيُّ: يَزلُّ عنهُ.

ومَن خلطَ الخيرَ بالشَّرِّ: مَنعهُ اللهُ مِن الهُبوطِ لما مَعَهُ مِن الحسناتِ.

---

(١) كما روي ذلك من حديث عائشة رضي الله عنها. رواه أحمد (٢٤٨٣٧). وهو عند مسلم (٣٧٤)، من قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه بلغه: أنه جِسرٌ أدقّ .. وذكرَه.

ومـن أوصـافه كـذلك التـي وردت في الـسُّنة: صِراطٌ طَويـل، دَحـض مَزلّـة، فيـه خَطاطيف، وكَلاليب، وحَسك كَشَوكِ السَّعدان.

وقد جاء في وصف الصّراط عدة أحاديث، منها حديث: أبي سعيد، وأبي هريرة، وجـابر، وعائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عُمر، وأنس، وأبي ذر رضي الله عنهم.

انظر: البخاري (٨٠٦)، و(٦٥٧٣) (بَاب الصِّرَاطُ جَسْرُ جهنم)، ومسلم (٣٨٨)، وابن ماجه (٤٢٨٠)، و أحمد (٢٤٧٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٣٨٤ /ذِكرُ الإخبار عن وصف جَواز النَّاس على الـصِّراطِ نـسأل الله الـسّلامة مـن ذلـك اليـوم). والحاكم (٢/ ٣٧٦)، و(٤/ ٥٩٠)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٦٤و٢٦٥) وغيرهم.

فصل

٢٦١ - ويَنصِبُ الكُرسيَّ علماً على الحِسَابِ؛
كما جعلَ الشَّمسَ علماً لإرادةِ الصَّلاة [(١)].

---

(١) ثبتت الرِّواية عن أبي موسى وابن عباس رضي الله عنهم أن الكرسي موضع القدمين، وقد خرّجتها في تحقيق كتاب «إثبات الحد لله تعالى» (٤١) للدشتي رحمه الله.

وأما قوله: (ينصبُ الكُرسي يومَ القيامةِ علمًا للحِسابِ): فيشهد له أحاديث، ومنها: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا في حديث طويل، وفيه قال النبي ﷺ: «**يَجمعُ اللهُ الأولينَ والآخرين لميقات يوم مَعلوم أربعين سَنةً شَاخصة أبصارهم إلى السّماءِ يَنتظرون فصل القضاءِ، وينزلُ اللهُ في ظُللٍ مِن الغَمَامِ مِن العَرشِ إلى الكُرسِيّ**».

رواه عبدالله في «السُّنة» (١١٨١)، والآجري في «الشريعة» (٦١٠)، وابن منده في «الإيمان» (٨٤٤)، والدارقطني في «الرؤية» (١٦٣)، والحاكم (٢/ ٣٧٦) و(٤/ ٥٩٠)، واللالكائي (٨٤٢).

وصححه: ابن منده في «الإيمان» (٨٤٤)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (٢/ ٦٤٣)، والذهبي في «العلو» (٢٠٠)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٤٣) والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٢١٣).

وحديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: لـمَّا رَجَعَتْ إلى رسول الله ﷺ مُهَاجِرةُ البحر قال: ألا تُحدثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة ؟ قال فِتيةٌ منهم: بلى يا رسول الله، بينا نحن جُلوسٌ مرت بنا عجوز من عجائز رهابينهم تحمل على رأسها قُلَّةً مِن ماءٍ، فمرت بفتى منهم، فجعل إحدى يديه بين كتفيها ثم دفعها، فخرت على ركبتيها، فانكسرت قُلَّتها، فلما ارتفعت التفتت إليه فقالت: سوفَ تعلم ياغُدَرُ إذا وَضعَ اللهُ الكُرسي، وجَمعَ الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسِبون، فسوفَ تعلم كيف أمري وأمرك عنده غدًا ..).

والفزعُ يومَ القيامةِ شديد [١]؛

ولكن [٣٨/ب] يُهَوِّن ذلك على المؤمنين دُون الكافِرين،

قال اللهُ تعالى: M ') (* + L [النمل: ٨٩] [٢]

رواه ابن ماجه (٤٠١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٨)، وهذا الحديث صَحَّحَهُ غير واحدٍ من أهل العلم، وقد خرجته في تحقيق كتاب «إثبات الحدِّ لله عَزَّ وجَلّ» (٤٩) للدشتي رحمه الله.

(١) في الأصل: (شديدًا).

(٢) قال محمد بن علي الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (٥٥٣/٣):

قوله: M ! " # $ % & L [النمل: ٨٩] أجمع أهل التفسير على أن الحسنة في هذا الموضع لا إله إلَّا الله.

M - . / L أجمعوا على أنه الشِّرك.

فقوله: M ') (* + L يوم النفخ في الصور.

٢٢ - باب الإيمان بالصُّورِ، والجِسرِ، والْمُحَاسبة

٢٦٢ - حدثنا محمد بن أحمد الحافظ رحمه الله، قال: ثنا أبو بكر الشَّافعي، قال: ثنا أبو يحيى الزَّعفراني، قال: ثنا إبراهيم بن موسى الرَّازي[١]، قال: ثنا ابن أبي زَائدة، قال: أخبرني إدريس، عن عطيَّة، عن ابنِ عباس [رضي الله عنهما] قال: M ´ µ ¶ ¸ L [المدثر: ٨]

قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**كيفَ أنعَمُ؛ وصاحِبُ القَرنِ قدِ التَقَمَ القَرنَ، يَستمعُ متى يؤمرُ فيَنفُخُ**».

فقال أصحابُ رَسولِ الله ﷺ: وكيفَ نقولُ؟

قال: «**قولوا: حسبُنا اللهُ وَنِعمَ الوكِيلُ، على الله توكلنا**»[٢].

---

(١) في الأصل: (الزازي). وما أثبته هو الصواب.
انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢/٢١٩).

(٢) رواه أحمد (٣٠٠٨)، وابن أبي شيبة (٣٠٠٨١)، والطبري (٢٩/١٥٠-١٥١).
والحديث صحيح، وهو مروي عن جمع من الصَّحابة، منهم: أبو سعيد الخدري، وزيد ابن أرقم، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب رضي الله عنهم.
قال الإمام أحمد رحمه الله في رسالة «مُسدّد بن مُسرهد»: والإيمانُ بالنَّفخِ في الصُّورِ، والصُّورُ: قَرنٌ يَنفخُ فيه إسرَافيل .. الخ. «طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٠).
وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٢٩١).

٢٦٣ - وحدثنا [محمد بن أحمد الحافظ قال: حدثنا] [١] محمد بن عبدالله ابن خَمِيْرويه [٢]، قال: ثنا أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد، قال: ثنا يحيى [بن] مَعين، قال: أنبا مَروان بن مُعاوية الفَزَارِيّ، قال: ثنا عُبيدالله بن عَبدالله بن الأصم [٣]، عن يَزيد بن الأصم، عن أبي هُريرة [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«ما أطرَفَ صاحِبُ الصُّورِ مُنذُ وُكِّلَ به، مُستَعِدًا [يَنظرُ] نحو العرشِ؛ مَخافَةَ أَن يؤمرَ بالصَّيحَةِ قبلَ أَن يَرتَدَّ إليهِ طَرفُهُ، كأنَّ [٣٩/أ] عينَيهِ كوكبانِ دُرِّيَّان» [٤].

(١) هذه الزيادة من كتاب «الأصول المجردة» (٥٨) لابن البَنَّاء.

(٢) في الأصل: (حميرويه)، وما أثبته من كتاب «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٤٠٠).

(٣) في الأصل: (عبدالله بن عبدالله بن لاصم)، وما أثبته هو الصّواب.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٦٥).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٤٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٩١)، واللالكائي (٢١٨٥)، والحاكم (٤/ ٥٥٨ - ٥٥٩).
وصححه: الحاكم، ووافقه الذهبي.
وقال ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣٦٨): إسناده حسن.
وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٤٤٨٠)]: وإسنادهما جيد.
ورواه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ١٥٣)، والضياء في «المختارة» (٢٥٦٧) من حديثِ أنس رضي الله عنه، وصَحَّحَه.
وفي الباب: عن أبي سعيد، وابن عباس رضي الله عنهم، ذكرها ابن أبي الدنيا في «الأهوال».

فصل

٢٦٤- والإيمانُ بإعادةِ الـمُكلَّفين، وأولادهم، وَبِبعثِهم مِن القبورِ إلى الموقفِ: واجبٌ مِن جِهةِ الشَّرعِ.

٢٦٥- قال أحمدُ بن حنبل في رِواية الأنطاكي[1]:

إنّ اللهَ يبعثُ العِبادَ يومَ القيامةِ على ثلاثِ خِصَالٍ:

مُحسِنٌ مَا عليهِ مِن سَبيلٍ؛

لأنَّ اللهَ يقولُ: L w v u t sM [التوبة:٩١]

وكافرٌ في النَّارِ؛

لأنَّ اللهَ يقـــولُ: L ~ } | { z y x w v M [فاطر:٣٦]

وأَصحابُ الذُّنوبِ والخطايا؛ أَمرُهُم إلى الله؛ إن شاءَ عذَّبَ، وإن شاءَ غفرَ؛ لأنَّ اللهَ تعـالى يقـولُ: { z y x w v u t s rM | { ~ L [النساء: ٤٨][2].

(١) أحمد بن المكين الأنطاكي. ترجمته: في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٢).

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٢) عن أحمد بن المَكِين أن رجلاً قال لأحمد بن حنبل: أوصني. فقال له أحمد: انظر إلى أحبّ ما تُريد أن يُجاورك في قبرِكِ فاعمل به، واعلم أن اللهَ يبعث العباد ... فذكرَهُ.

٢٦٦ - وقالت المُلحدة، وأهل التّناسخ [١]: مَن ماتَ لا يَعيشُ أبدًا.

قالوا: وهل تَعودُ أجزاء الإنسان، أو بعضها، أو مثلها، أو هي بعينها؟

٢٦٧ - واللهُ سُبحانه قد كَذَّبهم؛ فقـال: M g h i j k l L [مريم: ٨٥]، وقال: Mاَحْشُرُواْ الَّذِينَ ظَلَمُواْ L [الصافات:٢٢]، وقـال: M 5 6 7 8 9 : L [الحج:٧].

ولأن هذِهِ الجواهرُ إذا عُدِمت عَادت إلى حَالِها في مثلِ مَا كانـت عليه مِن العَدمِ قبلَ وجودِها، فإذا كان قادرًا [٢] على ابتدائِهَا، كـان قادِرًا على إعادَتِها.

وقد [٣٩/ب] نبَّه اللهُ على ذلك هذا[٣] بقوله: M \ [^ _ ` a b c d e f g h i j k l m L [الحج:٥].. الآية.

فيعيد الـمؤمنينَ على صَفتِهم، وكمـال حَواسهم.

ويُعيدُ الكافِرين عُميًا، كمـا قـال: M 0 1 2 3 4 5 6 7 L [الإسراء: ٩٧]

٢٦٨ - ويُعيدُ الـمجَانينَ، والبهائم، والـمُقاصَّةُ بينهم ثابتةٌ.

---

(١) أهل التّناسخ: هم الذين يقولون بتناسخ الأرواح في الأجسادِ، وانتقالها مـن شَـخصٍ لآخر، وهو مذهب قديم في الهند.

(٢) في الأصل: (قادر).

(٣) في الاصل: (مد)، وهي غير واضحة، ولعل ما أثبته هو الأقرب للصَّواب.

٢٦٩ - قال أبو هُريرة [رضي الله عنه]: سمعتُ رسول الله ﷺ [يقول]:

«يقضي اللهُ بَينَ خلقِهِ: الجِنّ، والإنس، والبهائم، وإنَّه لَيَقِيدُ يَومئذٍ الجمَّـاء مِن ذاتِ القَرنِ، ثُم يقولُ: كُوني تُرابًا.

فعِندَ ذلك يقولُ الكافرُ: M n o p L [النبأ:٤٠]»[1].

ويَجبَ الإيمـانُ بذلك كمـا وردَ الشَّرع، وإن كانوا غير مُكلّفين.

ولـم يَرد في الأطفالِ والـمجانينِ مُقاصَّةٌ، ولا مُعاقَبة.

---

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠/٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٣١٦) وصححه.
ورواه عبدالرزاق (٧٥٧)، وابن راهويه (٣٢٢)، والطبري في «تفسيره» (٧/١٨٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفًا.
وقد تَكلَّمَ ابن كثير على هذا الحديث في كتابه «الملاحم والفتن» (١/١٤١).
وأخرج مسلم (٦٦٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: **«لَتؤدُّنَّ الحُقوقُ إلى أهلِهَا يومَ القِيامَةِ، حتّى يُقادَ للشَّاةِ الجَلحَاء مِن الشَّاةِ القَرناء».**
وفي حشرِ البهائم وإقامة القصاص بينها أحاديث كثيرة ثابتة عن: عُثمان، وأبي ذر، وأبي سعيد رضي الله عنهم.
قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/٢٤٨): وأما البهائم فجميعها يحشرها الله سُبحانه كما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة قال تعالى: I H G F E D C M J K L M N P Q R S T U W X Y Z L [الأنعام: ٣٨]، وقال تعالى: M 1 2 3 L [التكوير: ٥].
والأحاديث في ذلك مشهورة فإنَّ اللهَ عزّ وجلّ يوم القيامة يحشرُ البهائمَ ويَقتصُّ لبعضها مِن بعضٍ، ثُم يقولُ لها: (كُوني تُرابًا)؛ فتصير تُرابًا.
فيقولُ الكافرُ حِينئذٍ: (يَا ليتنى كُنتُ تُرابا)، ومن قال: إنّها لا تَحيا فهو مُخطئ في ذلك أقبح خطأ، بل هو ضالّ، أو كافر. اهـ وانظر: «شرح السُّنة» للبربهاري (٥١).

فصل

٢٧٠ - والمكلّفون[١] يُحاسبُون يومَ القيامةِ، والمؤمنون مِنهم؛ سوى من

٢٧١ - قال النبيُّ ﷺ: إنّهم «**يدخُلون الجنَّة بغيرِ حِسَاب**» [٢].

٢٧٢ - وأمَّا الكُفَّارُ فلا يُحاسبون، كمـا قال اللهُ عزَّ وجلَّ:

Mوَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ L [آل عمران: ٧٧]

ومَا وَرَدَ في القُرآنِ مِن ذِكرِ حِسابهم؛ فهو جزاءٌ لـهم، كمـا قال:

M 8 9 L [النبأ: ٣٦] أي: جزاءً كافيًا. [٤٠/أ]

وقال: Mفَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ L [المؤمنون: ١١٧] أي: جَزاءه.

وقال: M k l m L [٣] [الطلاق: ٨]،

أي: جازيناها.

وقد أفردت بهذه المسألة كِتابًا مع السَّالميةِ [٤]؛

---

(١) في الأصل: (والمكفون).

(٢) يُشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما في عَـرضِ الأُمـمِ عليـه ﷺ، وفيـه: «.. **هـذِهِ أمّتُك ومعهُم سَبعُون ألفًا يَدخُلُون الجنّةَ بغيرِ حِسَابٍ ولا عذاب**»، وذكر في وصفهم: «**هُم الذين لا يَتطيَّرُون، ولا يَسترقُون، ولا يكتوون، وعلى رَبِّهم يتوكَّلُون**». رواه البخاري (٣٤١٠) و(٥٧٥٢)، ومسلم (٤٤٧).

(٣) في الأصل: (وحاسبناها حسابًا يسيرًا).

(٤) قال ابن البَنَّاء في كتابه «المختار في أصول السُّنة» (ص٩٠): (فصل في السَّالمية): قـالوا: الكُفّارُ يرون الله في الآخرةِ ويُحاسبهم، وغير ذلك مما قد أفردت معهم. اهـ

لأن عندهم يُحاسبون [١].

٢٧٣ - أخبرنا محمد بن حُسين القطَّان، قال: ثنا ابن السَّمَّاك، قال: ثنا علي بن إبراهيم الواسِطي، قال: ثنا حَجَّاج بن نُصَيرٍ، قال: ثنا شَدَّاد ابن سَعيد أبو[٢] طلحة الرَّاسِبي، عن غيلان بن جريرٍ [٣]، عن أبي بُردة، عن أبي مُوسى [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله صلى الله

---

(١) سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/٣٠٥) عن الكُفَّارِ هل يُحاسَبون يوم القيامة أم لا ؟ فأجاب: هذه المسألة تنازع فيها المتأخِّرون من أصحاب أحمد وغيرهم .. وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به:

١ - عرض أعمالهم عليهم، وتوبيخهم عليها.

٢ - ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسّيئات.

فإن أُريد بالحساب المعنى الأول؛ فلا ريبَ أنّهم يُحاسبون بهذا الاعتبار.

وإن أُريد المعنى الثاني:

فإن قصدَ بذلك أن الكُفّار تبقى لهم حسنات يستحِقُّون بها الجنّة؛ فهذا خطأ ظاهر، وإن أُريدَ أنّهم يتفاوتون في العِقابِ: فعقابُ مِن كثرت سَيآته أعظم مِن عِقاب من قَلّت سَيآته، ومن كان له حَسنات خُفِّفَ عنه العذاب كما أن أبا طالب أخف عذابًا من أبي لهب، وقال تعالى: M ! " # $ % & ' ( ) ( ) * L [النحل: ٨٨]، وقال تعالى: M ! " # $ % L [التوبة: ٣٧]، والنّار دركات، فإذا كان بعض الكُفّار عذابه أشدّ عذابًا من بعضٍ لكثرة سيئاته، وقِلّة حَسناته، كان الحساب لبيان مَراتب العذاب لا لأجل دخولهم الجنَّة. اهـ

وانظر: «السُّنة» للالكائي (٦/١١٧٤/سياق ما رُوي عن النبي مما يدل على أن الكُفّار لا يحاسبون)، و«طبقات الحنابلة» (٣/٢٤١-٢٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (٦/٤٨٦).

(٢) في الأصل: (ابن أبو).

(٣) في الأصل: (حدير)، والصواب ما أثبته. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/١٣٠).

عليه وسلم:

«تُحشَرُ هذه الأُمّة على ثلاثةِ أصناف:

صِنفٌ يَدخُلون الجنَّة بغيرِ حِسَابٍ،

وَصِنفٌ يُحاسَبُون حِسَابًا يَسيرًا [ثُم يَدخُلون الجنَّة]،

وَصِنفٌ يَجيئون على ظُهورهم أمثال الجِبال الرَّواسي [ذنوبًا]، فيَسأَلُ اللهُ عنهم وهو أعلم [بِهم]، فيقولُ: ما هؤلاءِ ؟

فيُقالُ: عِبادٌ مِن عِبَادك.

فيقول: حُطُّوهَا عنهم، واجعلوها على اليهود والنَّصارى، وأدخلوهم الجنَّة بِرَحمَتي»[1].

---

(١) رواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٩) بنفس الإسناد والمتن.

والحديث رواه: الروياني في «مسنده» (٥٠٦)، والحاكم (١/ ٥٨) و(٤/ ٢٥٣ و٦٠٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ويشهد لصحته ما رواه مسلم (٧١١٤) من طريق: شداد الراسبي، عن غيلان، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يجِيءُ يومَ القيامَةِ ناسٌ مِن المسلمين بِذُنُوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيَغفِرُها الله لهم، ويضَعُهَا على اليهودِ والنَّصارَى**».

وقد جاء عن عمر بن عبد العزيز والشافعي رحمهما الله أنهما قالا: هذا الحديث أرجى حديث للمسلمين. «شرح صحيح مسلم» (١٧/ ٨٦).

فصل

٢٧٤ - وَكُلُّ مُكلَّفٍ معهُ ملكانِ ليلًا ونهارًا يَحفظانِ عليهِ ما كان مِن خيرٍ وشَرٍّ، ويَكتبانِهِ في الصَّحائفِ.

٢٧٥ - نَصَّ عليهِ أحمدُ [٤٠/أ] في رِوايةِ المرُّوذي.

٢٧٦ - وقد سُئِلَ: هل مع الكُفَّارِ ملائكةٌ يكتبون؟

فكَرِهَ الكلامَ فيها، وقال: M : ; < = > ? @ A L [ق:١٨][١].

٢٧٧ - خِلَافًا للمُعتزلةِ وغيرهم قالوا: [ليسوا] أهلًا [٢] لذلك.

٢٧٨ - دَليلنا:

قوله: M O P Q R S T U L [الانفطار]

ونحو ذلك مِن الآي والسُّنن كثير.

---

(١) رواه الخلال في «أهل الملل والرد على الزنادقة» من (كتاب الجامع) (١١)، ولفظ جواب الإمام أحمد، قال: أي مسألة ذا ؟! لا ينبغي أن يتكلم في ذا. وكَرِهَ الكلام فيه ... وذكر الآية.

(٢) في الأصل: (أهل لذلك).

فصل

٢٧٩ - والأيدي، والأرجلُ، والجلودُ:

تَنطقُ، وتشهدُ على أصحابها في الآخرة بكلامٍ مَسموعٍ مِنها؛

يَجوزُ أن يكون كسبًا لـها.

ويجوزُ أن يكونَ ضرورةً فيها مِن غيرِ أن يكونَ فيها تَنبّه [و] فَهمٍ.

والدَّليل عليه:

قوله تعالى: Mشَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٠﴾

L - , + *) (' % $ # " !

[فصلت: ٢٠ –٢١]

٢٣ - باب خلق الجنة والنار

الجَنَّةُ والنَّارُ مخلوقتانِ.

٢٨٠ - نَصَّ عليه أحمد؛ وقال: مَن قال: لـم يُخلقا فهو كافرٌ [(١)].

٢٨١ - وقالتِ المعتزلةُ: لـم يُخلقا.

٢٨٢ - والدَّليلُ على ذلك:

الآياتُ الصَّادقةُ، والأخبَارُ النَّاطقةُ، وقصَّةُ آدم وإبليس السَّابقة[(٢)].

---

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله في «رسالة عَبدُوس»: والجنّةُ والنَّارُ مَخلوقتان قـد خُلِقتـا، كـما جاءَ عن رسول الله ﷺ: «**دخلتُ الجنّةَ فَرأيتُ قَصرًا**»، «**ورَأيتُ الكـوثرَ**»، «**واطلعـتُ في النّارِ فَرأيتُ أكثر أهلها النِّساء**»، «**واطلعتُ في النَّارِ فرأيتُ كذا وكذا**». فمن زعم أنهما لم تُخلقا فهو مُكذّب بالقرآنِ، وأحاديث رسول الله ﷺ. «طبقات الحنابلة» (٢/١٧٣).

- وروى الخلال في كتابه «السُّنة» عن حَنبل أن أبا عبدالله حكى قصَّة ضرّار وحكايتـه اختلاف العلماء في خلقِ الجنَّة والنَّار، وأن القاضي أهدرَ دمَ ضرَّار، ولذلك استخفى إلى أن ماتَ، وأن أبا عبدالله قال: هذا كُفر، يعني: القول بأنّهمـا لـم يُخلقا بعد.

نقلًا من كتاب «أهوال القبور» لابن رجب (ص ١٠٦).

(٢) كذا في الأصل: (والسَّابقة).

قال الكرجي القصاب في «نكت القرآن» (١/١٠٨): قوله: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ ... ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] مخبر عن أن الجنة مخلوقة، وأن قول من قال: (لـم تخلـق بعـد)؛ زور وبهتان وتكذيب بالقرآن. اهـ

وقد استدلَّ كذلك الآجري بهذه الآية في «الـشريعة» (٣/١٣٤٣) (بـاب الإيـمان =

ومِن ردَّ ذلك [٤١/أ]؛ فقد كذَّبَ القُرآن، فهو كافِرٌ [(١)].

٢٨٣ - والحُورُ العينِ قد خُلِقنَ، وهنَّ في الجنَّةِ، لا يفنينَ، ولا يَمُتن[(٢)].[(٣)]

قال اللهُ تعالى: M v w x L [(٤)] [الرحمن:٥٦].

وقال: M 4 5 6 7 L [(٥)] [الرحمن: ٧٢].

والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان..).

وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٢٧٤).

(١) انظر الأدلة على إثبات هذه المسألة: «صحيح البخاري» (باب ما جاء في الجنّة وأنها مخلوقة)، و«الشريعة» للآجري (١٣٤٣/٣ /باب الإيمان والتصديق بأن الجنّة والنّار مخلوقتان)، وقد أطالَ ابن القيم الكلام عن هذه المسألة والرّدّ على من خالفَ فيها في كتابه: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (٢٤/١ وما بعدها).

(٢) في الأصل: (لا يفنونَ، ولا يَموتون).

(٣) قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٢٧٤): والأزواج من الحورِ العين لا يَمتُن، ولا ينقصن ولا يهرمن. اهـ

«فائدة»: جمع ابن القيم رحمه الله في «نونيته» (ص٢٥) الأشياء التي لا تفنى، فقال:

والعرشُ والكرسيُّ لا يُفنيهما أيضًا و إنّهما لمخلوقان

والحورُ لا تفنى كذلك جنّةُ الـ ـمأوى وما فيها من الولدان

وانظر: «شرح السُّنة» للبربهاري رحمه الله (٥٠).

(٤) قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٥٠٤/٧): أي غضيضات عن غير أزواجهن، فلا يرين شيئًا أحسن في الجنَّةِ من أزواجهن. قاله: ابن عباس، وقتادة، وعطاء الخراساني، وابن زيد. اهـ

(٥) قال قتادة: مَحبوسات في الخيام.

قال ابن القيم في «حادي الأرواح» (٤٨٧/١) في تفسير القاصرات والمقصورات: والوصفان لكلا النوعين، فإنّهما صفتا كمال، فتلك الصّفة: قَصْرُ الطّرف عن طموحه إلى

٢٨٤ - وقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم:

«إنَّ الحورَ يَقُلنَ: نحنُ الحورُ الحِسَانُ، حُبسنا لأزواجٍ كِرَام» (١).

٢٨٥ - و«يَقلُنَ: نَحنُ الخَالِداتُ فلا نَموتُ أبدًا،

ونَحنُ النَّاعمـاتُ فلا نَبأسُ أبدًا،

ونَحنُ الـمُقيمـاتُ فلا نَظْعَنُ أبدًا،

ونَحنُ الرَّاضياتُ فلا نَسخَطُ أبدًا» (٢).

غير الأزواج، وهذه الصّفة: قَصْر الرِّجْل عن التَّبرُجِ والبروز والظّهور للرِّجال. اهـ

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/١٦)، وابن أبي داود في «البعث» (٧٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٣١٢/٦٤٩٧).

وفي إسناده اضطراب ضُعِّف هذا الحديث من أجله؛ لكن له شواهد يتقوّى بها.

انظر: «الترغيب والترهيب» (٥٧٢٤)، و«مجمع الزوائد» (١٠/٤١٩).

(٢) روى نحوه الترمذي (٢٥٦٤) و(٢٥٥٠)، وهَنّاد في «الزهد» (٩)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٣٤٣)، من حديث علي رضي الله عنه.

قال الترمذي: حديث غريب.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٥): حديث لا يصحّ.

قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح» (١/٥٤٤-٥٥٠):

قال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس.

قلت: وفي الباب: عن ابن أبي أوفى، وأبي أمامة، وعبد الله بن عمر أيضًا. اهـ

ثم ذكرها بأسانيدها.

فصل

٢٨٦- وقد كفَّرَ أحمدُ رضي اللهُ عنه: المُعتزلة [(١)]،

(١) المعتزلة فِرقة من فِرق الجهمية، ومن عَقائدهم: القول بخلقِ القرآن، وإنكار الصِّفات، والقدر، والتكذيب بعذاب القبر، والشَّفاعة، والحوض، وغيرها من العقائد الضَّالة.

قال حرب الكرماني رحمه الله في «السُّنة» (٩٤): و(المعتزِلَةُ) : وهم يقولون بقولِ القدريَّةِ، ويدينون بدينهم، ويُكذِّبون بعذابِ القبرِ، والشَّفاعةِ، والحوضِ، ولا يرون الصَّلاةَ خلفَ أحدٍ مِن أهلِ القبلةِ، ولا الجمعةَ؛ إلَّا مَن كان على مِثلِ رأيهم وهواهم، ويزعُمون أن أعمالَ العبادِ ليست في اللَّوحِ المحفوظِ. اهـ

واعلم أن المعتزلي جهمي كما قال ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السُّنة» (٢/ ٦٠٤):

فكُلّ مُعتزلي جَهمي، وليس كُلّ جَهمي معتزليًّا؛ لكن جهم أشدّ تعطيلًا؛ لأنّه ينفى الأسماء والصِّفات، والمعتزلة تنفى الصِّفات دون الأسماء. اهـ

وقد سَمّاهم الإمام أحمد زنادقة، ونصّ على تكفيرهم.

قال رحمه الله: عُلماء المعتزلة زنادقة. «مناقب الإمام أحمد» (ص٢١٣).

وقال في رسالة «مُسدد بن مُسرهد»: وأمَّا المعتزلة الملعونة..، وذكر من عقائدهم الضَّالة، ثُم قال: الذين يقولون بهذه المقالة: كُفّار، لا يُناكحون، ولا تُقبل شهادتهم. اهـ «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٨).

وأقواله رحمه الله في تكفير من قال بخلق القرآن وإنكار الصِّفات مُتواترة مشهورة.

وسُئل سَهل التّستري (٢٨٣هـ) عن الصَّلاة خلف المعتزلة .. فقال: لا، ولا كرامة؛ هُم كُفّار؛ كيف يؤمن من يقول: القرآن مخلوق، ولا جنّة مخلوقة، ولا نار مخلوقة، ولا لله صراط، ولا شفاعة، ولا أحد من المؤمنين يدخل النَّار .. ولا عذاب القبر، ولا مُنكر ولا نكير، ولا رُؤية لربنا في الآخرة.. الخ. [«تفسير القرطبي» (٧/ ١٤١)].

وقد نقلَ ابن القيم رحمه الله اتفاق السّلف على تكفير المعتزلة.

[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٨٢)].

وقد كَفّرَ البربهاري رحمه الله أيضًا المعتزلة والجهمية في «شرح السُّنة» (١٣٦).

٢٨٧ - والقدَريَّة [١].

٢٨٨ - والجهميَّة في عِدة رِوايات [٢].

٢٨٩ - وقطعَ على كُفرِ اللَّفظيَّة [٣] - أيضًا -.

---

(١) القدرية فِرَقٌ كثيرة، والإمام أحمد رحمه الله لـم يُكفّر منهم إلّا نُفاة عِلم الله تعالى.

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي رحمه الله - وسـأله عـلي بـن الجهـم عـن مَـن قـال بالقدرِ، يكون كافرًا ؟ -. فقال: إذا جحدَ العلم، إذا قال: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لم يكن عالما حتَّى خلقَ عِلمًا فعلِمَ، فجحَدَ علمَ الله عزَّ وجلَّ؛ فهو كُافِر. «السُّنة» لعبدالله (٨١٠).

قال أبو بكر: سألت أحمد عن القدري ؟ فلم يُكفّره إذا أقرّ بالعَلم. «السُّنة» للخلال (٨٧١).

(٢) قال حَرب الكِرماني رحمه الله في عقيدته التي أدرك عليها أئمة السُّنة في «السُّنة» (٩٦):

(الجهميـة): أعـداء الله، وهـم الـذين يزعمـون أن القـرآن مخلـوق، وأن الله لم يُكلّـم مُوسى، وأن اللهَ لا يتكلّم، ولا يُرى، ولا يُعرف لله مكان، وليس لله عرش، ولا كُـرسي، وكلامٌ كثير أكره حكايته، وهم كُفَّارٌ زنادقة أعداء الله فاحذرهم. اهـ

قلت: وتكفير الجهمية مُستفيضٌ مُتواتر عن الإمـام أحمـد رحمـه الله وغـيره مـن أئمـة السَّلف، وحكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على تكفيرهم.

قال أحمد رحمه الله: .. الجهمية كُفَّار. «السُّنة» للخلال (٢١٣٧).

وانظر: إجماع السَّلف على تكفير الجهمية وإخراجهم من الثنتين والسَّبعين فِرقة: «السُّنة» للخلال (٥/ ٨٣/ تفريع أبواب الرَّد على الجهمية والطعن فـيهم)، و (٥/ ١٢١/ ذِكر الجهمية ومقالتهم أعداء الله الكفار). وكتاب: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص١٧١) (باب الاحتجاج في إكفار الجهمية)، و«السُّنة» للبربهاري (٩٥)، وما تقدم في أثر (١٦).

(٣) وهم الذين يقولون: إن ألفاظنا وتلاوتنا بالقرآن مخلوقة. «السُّنة» للكرماني (٩٨).

وأوّل من قال بهذا القول وأظهره: الحُسين الكرابيسي.

قال عبدالله بن أحمد سمعت في «السُّنة» (١٧٠): سمعت أبي يقول: من قال: (لفظـي بالقرآن مخلوق)، هذا كلام سُوء، رَديء، وهو كلام الجهمية. قلـتُ لـه: إن الكرابيسـي يقول هذا. فقال: كذبَ، هَتكَهُ الله، الخبيث. وقال: قد خلفَ هذا بشرًا المريسي. =

٢٩٠- وكفَّرَ الخوارِجَ الذين فسَّقوا عثمـانَ وعليًّا [(١)].

= وقد تقدم أثر الإمام أحمد رحمه الله (١٢١) في عدّ اللفظية فرقة من فِرقِ الجهمية.

وأقوال الإمام أحمد رحمه الله في تكفيرِ اللَّفظية كثيرة، ومنها:

قال الجوهري: يا أبا عبدالله إن الكرابيسيّ وابن الثّلجيّ قد تكلّـما. فقـال أحمـد: فـيم تَكلّموا ؟ قال: في اللَّفظ. فقال أحمد: اللَّفظ بـالقرآن غـير مخلـوق، ومـن قـال: لفظـي بالقرآنِ مخلوق فهو جَهميّ كافر. «طبقلت الحنابلة» (١/ ٣٢٦).

وقال أيضًا: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كافر. «الطبقات» (١/ ٣٢٦و٤٦١).

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٢١): أنكر بدعة (اللفظية) الذين يقولون: (إن تلاوة القرآن، وقراءته، واللفظ به مخلوق) أئمـة زمـانهم، وجعلـوهم مـن الجهمية، وبيّنوا أن قولهم يقتضي القول بخلق القرآن، وفي كثير من كلامهم تكفيرهم. اهـ

وانظر: «السُّنة» لحرب (٩٨)، و«السُّنة» لعبدالله (١٦١/ وما بعدها)، والخـلال (٢١١١ و ٢١١٤ و٢١٢٧و٢١٣٧)، و«الشريعة» للآجري (١/ ٥٣٢)، و«الطبقات» (١/ ١٠٩).

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله: الخوارجُ قومُ سُوء، لا أعلم في الأرض قَومًا شرًّا منهم.

وقال: صحَّ الحديث فيهم عن النبي ﷺ من عَشرةِ وجوه.

قلتُ: المذكور عن الإمام أحمد رحمه الله رَوايتان في تكفير الخوارج كما في «مجموع الفتـاوى» (٢٨/ ٥٠٠)، و(٣٥/ ٧٥)، والذي يرجّحه كثيرمن المحقِّقين عنه رحمه الله عدم تكفيرهم.

قال يوسف بن موسى: إن أبا عبدالله قِيل له: أكفرَ الخوارج ؟ قال: هم مَارِقة.

قيل: أكُفَّارٌ هُم ؟ قال: هم مَارِقة، مرقوا من الدِّين.

وعن إسحاق: أن أبا عبد الله سُئلَ عن الحرورية والمارقة يُكفَّرُون ؟

قال: اعفني من هذا، وقل كما جاء فيهم الحديث.

«السُّنّة» للخلال (١/ ١٤٥-١٤٦)، ابن هانئ (١٨٨٤).

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتـاوى» (٢٣/ ٣٤٨): نُـصوصه [يعنـي: الإمـام أحمد] صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج. اهـ

وقد بيّنَ ابن تيمية في «منهاج السُّنة» (٥/ ٢٤١-٢٤٨) في كلام طويل أن عـلي بـن أبي طالب رضي الله عنه لم يُكَفّر الخوارج الذين قاتلهم، ولم يَسْبِ لهم ذُرية، ولا غَنِمَ لهم =

٢٩١- وحُكمُ الرَّافِضةِ في ذلك مِثلهُم [(١)].

مالًا، ولم يُنكِر عليه أحد من الصّحابة؛ فعُلِمَ اتفاقهم على ذلك. والله أعلم.

وقد تقدّم (٨٣ و ٨٤) التعريف بهم، وذِكر مَا ثبت في ذَمِّهم، وأنّهم كِلابُ النَّار.

وانظر قول حرب الكِرماني رحمه الله في «السُّنة» (١٠٦) في التعريف بالخوارج.

(١) قال عبدالله بن أحمد رحمهما الله: قلتُ لأبي: من الرّافضة ؟

قال: الذي يشتمُ ويَسبُّ: أبا بكر، وعمر رحمهما الله. «السُّنة» الخلال (٧٧٧).

قال أحمد بن أبي عبدة: قال إن أبا عبدالله - قيل له في رَجُلٍ - يقولون: إنّه يُقدّم عَليًّا على أبي بكر وعُمر رحمهما الله، فأنكرَ ذلكَ وعَظّمَه، وقال: أخشى أن يكونَ رَافضيًّا. «السُّنة» للخلال (٧٧٦).

وقال أحمد: من شتمَ أخافُ عليهِ الكُفرَ، مثل الرَّوافض. «السُّنة» للخلال (٧٨٠).

قال المرُّوذي: سألت أبا عبدالله عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة ؟

فقال أحمد: ما أُراه على الإسلام. «السُّنة» للخلال (٧٧٩).

قال حرب الكِرماني رحمه الله في عقيدته التي حَكى فيها أجماع أهل العلم الذين أدركهم «السُّنة» (٩٩): (الرّافضة): وهم الذين يتبرؤون من أصحابِ النبي ﷺ، ويسبّونهم، وينتقصونهم، ويُكفِّرون الأُمّة إلّا نفرًا يَسيرًا، **وليست الرَّافضة من الإسلامِ في شيءٍ** .. والرَّافضة أسوأ أثرًا في الإسلام من أهل الكُفر من أهل الحرب..الخ.

قال ابن تيمية رحمه الله في «الصارم المسلول» (٣/١١١٠) وهو يتكلّم عن ضلال الرَّافضة، قال: وأمَّا من جَاوز ذلك إلى أن زعمَ أنّهم ارتدُّوا بعد رسول الله ﷺ إلّا نفرًا قَليلًا لا يبلغون بضعة عَشرَ نفسًا، أو أنّهم فسقوا عَامّتهم؛ فهذا لا ريب أيضًا في كُفره، فإنّه مُكذّب لما نصّه القرآن في غير موضع من الرِّضى عنهم، والثّناء عليهم، بل مِن يَشُكّ في كُفرِ مِثلِ هذا فإن كُفره مُتعيّن. اهـ

وقد سُئل ابن تيمية عن الرَّافضة في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٤٦٨)، فأطال الجواب في بيان حالهم، وضلالهم، وضررهم على الإسلام وأهله، وأنهم أشدّ ضررًا من الخوارج الذين ذمهم النبي ﷺ وأمر بقتالهم، ثم قارن بين عقائد الخوارج والرّافضة، وقال: فبهذا يَتبيّن أنّهم شرّ مِن عامّة أهل الأهواء، وأحقّ بالقتالِ من الخوارج. اهـ =

٢٩٢- وأمَّا المرجئةُ فعلى تَفصيلٍ [١].

وقد تَقدّم الكلام عن الرّافضة، ونقل شيء من كلام ابن تيمية تحت رقم (٨١).
وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/٤٨٩-٥٠٠ / باب ذِكر الرَّوافض)، و(جامع أمر الرَّافضة)، و«الإبانة» لابن بطة (فضائل الصَّحابة) (١/٣٥٥)، واللالكائي (٨/١٤٥٣/ سِياق ما رُوي في مَخازي الروافض الذين يُسبون أصحاب رسول الله ﷺ، ويتدينون بذلك، وكفرهم، وما نقل مِن حماقاتِهم)، و«شرح السُّنة» للبربهاري (١٣٦)، و«الشَّريعة» للآجري (٥/٢٥١١/ باب ذِكر ما جاء في الرَّافضة وسُوء مذهبهم)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (باب في الروافضة)، و«الإبانة الصُّغرى» (القسم الأول) فقد ذكر آثارًا كثيرة في ذم الرافضة .

(١) افترقتِ المرجئةُ على فِرَقٍ كثيرة، ومن أشهرِها الذين أخرجوا العمل عن مُسمّى الإيمان:
قال حرب الكرماني في «السُّنة» (١٨٦): سمعتُ أحمد وقيل له: المرجئة من هم ؟
قال: من زعم أن الإيمان قول.
وهؤلاء لـم يُكفّرهم الإمام أحمد رحمه الله.
عن إسماعيل بن سعيد قال: سألت أحمد هل تخاف أن يدخل الكفر على مَن قال: (الإيمان: قول بلا عمل) ؟ فقال: لا يَكفُرُون بذلك. «السُّنة» للخلال (٩٨٨).
وقال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٤٨): لا يختلف قوله أنّه لا يُكَفِّر المرجئة الذين يقولون: اللإيمان قول بلا عمل .اهـ
وقال أيضًا في «الإيمان الأوسط» (ص٣٧٣) وهو يَتكلّم عن حماد بن أبي سليمان ومن تبعَهُ من مُرجئة الكوفة كأبي حنيفة وغيره، قال: السَّلفُ والأئمَّة اشتدّ إنكارهم على هؤلاء، وتَبديعهم، وتغليظ القول فيهم .. وقد نصَّ أحمدُ وغيره من الأئمَّة: على عدم تكفير هؤلاء المرجئة ... الخ
أمّا الذين كَفَّرَهم الإمام أحمد رحمه الله وغيره من أئمّة السّلف فهم مُرجئة الجهمية الذين يقولون: إن الإيمان هو: المعرفة والتّصديق فقط، من غير قول ولا عمل.
قال أحمد رحمه الله: الجهمية تقول: إذا عرف رَبّه بقلبِهِ، وإن لم تعمل جوارحه، يعني: فهو مؤمن؛ وهذا كُفرٌ. إبليس قد عرف ربه بقلبه، فقال: M U V W L .
قلت: وهو قول الأشاعرة كذلك كما تَقدَّم الكلام عن ذلك (رقم/٢٣٣). =

٢٩٣ - وقال في الـمُشبِّهةِ: من قال: لله يدٌ كيدِي؛ فقد شَبَّه اللهَ بخلقِـهِ؛ وهذا كُفْرٌ [(١)].

وانظر: تكفير الحُميدي، ووكيع، والآجري، وابن بطة رحمهم الله تعالى لمن لم يقل: إن الإيمان قول وعمل وتصديق في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤)، و«الإبانة الكبرى» (٢/ ٨٩٣ و٩٠٣)، و«السُّنة» للخلال (٩٨٠) و(١٧٧٢)، و(١٧٧٣).

(١) ذكر ابن البَنَّاء في «المختار» (ص٨١) أثر الإمام أحمد رحمه الله هذا بعد قوله: (وأمّا المُشبّهة والمُجسِّمة فهم الذين يجعلون صفات الله مثل صفات المخلوقين؛ وهم كُفَّار).

قلت: لـم أقف على قول الإمام أحمد: (وهذا كُفْر).

أما مَا رُوي عن الإمام أحمد رحمه الله في المشبِّهة:

قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: والمشبهة ما يقولون ؟ قال: بصَرٌ كبصري، ويد كيدي، وقدمٌ كقدمي، فقد شَبَّه الله بخلقِهِ، وهذا كلامُ سُوء، والكلام في هذا لا أُحبّه.

«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٣/ ٣٢٧) (٢٥٢)، و«إبطال التأويلات» (٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله في «الإيمان الأوسط» (ص٣٧٤): المحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنّما هو تكفير: الجهمية، والمُشبّهة، وأمثال هؤلاء. اهـ

وممن نصَّ كذلك على تكفيرِ المُشبِّهة:

نُعيمُ بن حَماد رحمه الله فقد قال: من شبَّهَ الله بشيءٍ مِن خلقِهِ فقد كفرَ .. الخ

وقال ابن راهويه رحمه الله: مَن وصفَ اللهَ فشبَّه صفاته بصفاتِ أحدٍ من خلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم .. أخرجهما اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٩٣٦) و(٩٣٧).

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٢): فمن قال: إنَّ عِلمَ الله كعلمي، أو قُدرته كقُدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، مثل إرادتي، ومَحبتي، ورَضائي، وغضبي .. أو نزوله كنزولي، .. فهذا قد شَبَّه الله ومثّله بخلقه، تعالى الله عما يقولون؛ **وهو ضَالٌ خَبيثٌ مُبطلٌ، بل كَافِر**. اهـ

قلت: وقد جمعت آثار السَّلف في ذم المشبهة في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الألهية» (المبحث الثالث عشر: نهي أهل السُّنة عن التشبيه والتمثيل والتكييف في صفات الله ﷻ، وتكفير المشبهة) (ص٣٩٥-٤٢٤).

٢٩٤ - قال اللهُ تعالى: M 1 2 3 L [الشورى:١١] (١)

ولا نَصِفُ اللهَ إلَّا بما وصفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ بـه رسـولَهُ، أو أجمعت الأُمَّة عليه (٢).

٢٩٥ - وإذا قيل [٤١/أ]: كيف ذلك ؟

قلنا: [لا] نُفسِّره، ولا سَمِعنا أحدًا يُفسِّره (٣).

---

(١) هذه الآية ذكرها الإمام أحمد رحمه الله بعد قوله في التشبيه في رواية يوسف بن موسى كما في «إبطال التأويلات» (٤).

(٢) ذكر المصنف في «الأصول المجردة» (٢١) عن الإمام أحمد رحمه الله قوله: لا يُوصف الله تعالى بأكثر مما وَصَفَ به نفسه، ولا يُتعدى القرآن والحديث.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/٤٧٢).

وفي باب: كيفية إثبات أهل السُّنّة لصفات الله تعالى:

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/١٠٥١): أهلُ الحقّ يَصفون الله عزّ وجلّ بما وصفَ به نفسه عزَّ وجلَّ، وبما وصفه به رسول الله ﷺ، وبما وصفه به الصَّحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولـم يبتدع. اهـ

وانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السَّلفية على إثبات الصفات الالهية» (المبحث الثالث إثبات صفات الله تعالى عند أهل السُّنة) (ص٣٩-٤٤).

(٣) وقال ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (ص٤٤) وهو يَتكلم عن صفةِ اليمين لله تعالى وقبضها للأرضين يوم القيامة، قال: وهذه الصِّفة مع غيرها من الصِّفات النَّاطق بها الأخبار والآيات: يجب الإيمان بها، والتصديق، والقبول، والتّحقيق، فإذا سُئلتَ عن تفسيرها وتأويلها، فقل: لا عِلمَ لي بذلك، ولا سَمعت أحدًا من الأئمة فَسَّرَها، بل أمرَّها كما سمعتها، قال الله تعالى:M g h i j k l m n o p q r s u v w x y z { | } ~ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ¶ إِلَّآ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ L [آل عمران: ٧] اهـ =

٢٩٦- قِيلَ لأُمِّ سَلمة [رضي الله عنها] في قوله تعـالى: M Y Z] \ L [طه:٥] كيف استوى ؟

فقالت: الكيفُ مجهولٌ، والاستواءُ غيرُ مَعقولٍ [(١)]، والإقـرارُ بـه

قلت: هذا الكلام من ابن البَنَّاء عام، يقوله المثبت لصفات الله والمفوّض لمعانيها.

فإذا قالها المثبت للصِّفات حُمِلَ قولـه: (بـترك تفـسيرها) عـلى تفـسيرات وتـأويلات الجهمية التي يبطلون بها الصفات، ويصرفونها عن معناها الحقيقي إلى معناها المجازي.

وإذا قالها المفوِّض حُمِلَ قوله: (بترك تفسيرها) على عدم معرفـة معانيهـا التـي خاطبنـا الله تعالى بها، فألفاظ نُصوص الصِّفات عندهم ألفاظٌ مجـرّدة عـن المعـاني، كحـروف المعجـم، وهي عندهم بمنزلة المحروف المقطعة: M ! L، وM ! L التي ليس لها معنى.

وإنما نبهت على هذا ها هنا؛ لأن مذهب المفوِّضة قد انتشر في الآفاق، ونسبه كثير مـن شرّاح الأحاديث بُهتانًا إلى مذهب السَّلف، وتلقّفه كثير ممن يدّعي أنّه على مذهب أهـل السُّنة ! ووقع فيه كثير ممن ينتسب إلى الإمام أحمد وغـيره مـن الأئمـة كـشيخ المـصنف القاضي أبي يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» وغيره من مُتأخري الحنابلة.

وقد تكلمت في كتابي: «الاحتِجاجُ بالآثارِ السَّلفِية على إثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (باب بُطلان مذهب أهل التفويض لصفات الرب ﷻ) (ص٢٦٣) عن هذا المـذهب بـشيء مـن التّفصيل، والرد على شُبههم، وما استدلوا به من كلام الأئمّة، وذكرت كثيرًا ممـن وقـع في هذا المذهب الباطل ممن اشتهر بالعلم والسُّنة، واستخرجت مـن مُـصنفاتهم بعـض المواطن التي وقعوا فيها في التفويض حتى يكون القارئ منها، ومن أمثالها على حذر.

(١) هكذا (الاستواء غير معقول)!!

وقد ذكر بعض أهل العلم أن هذه رواية ربيعة شيخ مالك رحمهما الله تعالى.

وأما الرّوايات المروية عن الإمام مالك رحمه الله فهي:

الاستواء: (غير مجهول / كما وصف نفسه / معلوم / معقول / مجهول).

الكيف: (غير معقول / غير معلوم / مجهول / لا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع).

الإيمان: (واجب / رواية أم سلمة رضي الله عنها: الإقرار به إيمان، والجحود به كفر) =

إيمـانٌ، والجُحودُ [به] كُفرٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ [(١)].

٢٩٧ - وقال عبدُالله بن أحمد: سألتُ أبي عن مَن يقول: لَمَا كلَّمَ اللهُ موسى لـم يتكلَّم بصوتٍ.

فقال أبي: تكلّمَ اللهُ سُبحانه بِصَوتٍ، وهذه أَحاديث نَرويها كَمـا جَاءت.

السؤال: (بدعة).

السائل: (مُبتدع، أخرجوه).

وربمـا يحتج المفوِّضة بلفظ: (الاستواء غير معقول)، ولا حُجّة لهم فيه؛ لأن الألفاظ الأخرى تبيّنه، وغير معقول هو حُجّة عليهم، أي: لا يدخل العقل في الكلام فيه، إنّمـا هو الاتباع. انتهى

وأهل السُّنة والأثر - مُثبتـة الـصِّفات - يقولـون: (الاسـتواء غـير مجهـول)، وقـد فسَّروه: بعلا، وارتفع، وصعد، واستقرَّ كمـا بَيّنتُ ذلك في مقدمة تحقيق كتاب «إثبـات الحد لله عزّ وجلَّ وأنه جالس وقاعد على عرشه» (ص ٧٥).

وأما المجهول من الاستواء فهو الكيفية، فتنبَّه !! وانظر التعليق التالي.

(١) رواه ابـن منـده في «التوحيـد» (٨٨٧)، وابـن بطـة في «الإبانـة» (٣/١٦٢/١٢٠)، واللالكائي (٦٦٣)، من طريق الحسن البصري، عن أُمّه، عن أمِّ سَلمة رضي الله عنها.

وقد رووه بقولهم: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهـول)، وهـذا اللفـظ هـو الصَّحيح، لا كما ذكره المصنف !!

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٥/٣٦٥) بعد أن بَيَّنَ أن هذا الأثـر إنّـما هو محفوظ عن مالك، وشَيخه ربيعة، قال: وقد رُوي هذا الجواب عـن أُمِّ سـلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا؛ ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه. اهـ

وقال الذهبي في «العلو» (١/٦٣٠): .. أمّا عن أُمِّ سَلمة فـلا يَـصحّ؛ لأن أبـا كِنانـة ليس بثقة، وأبو عُمير لا أعرفه. اهـ

وقال أبي: حَديثُ ابن مسعود [رضي الله عنه]:

إذا تكلَّمَ اللهُ سُبحانه يُسمعُ لـه صـوتٌ كَمَـرِّ [١] السِّلـسِلةِ عـلى الصَّفوان.

[قال أبي: وهذه الجهمية تُنكِره] [٢].

قال أبي: هؤلاء كُفَّار؛ يُريدون أن يُموِّهوا على النَّاس.

مَن زعمَ أنَّ اللهَ لـم يَـتكلَّم فهـو كـافِرٌ، إلّا [أنَّـا] نـروي هـذه الأحاديثَ كمـا جاءت [٣].

٢٩٨ - وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبا مَعمر الهُذَلي يقول:

مَن زعمَ أنّ اللهَ لا يتكلّمُ، ولا يَسمعُ، ولا يُبـصرُ، ولا يَغـضبُ، ولا يَرضى - وذكرَ أشياءَ مِـن هـذهِ الـصِّفاتِ -؛ فهـو كـافِرٌ بـالله تعالى؛ إن رأيتموه[٤] على بِئرٍ واقِفًا فألقُوهُ [٤٢/أ] فيهـا، بهـذا أمـرَ اللهُ؛ لأنّهم كُفَّارٌ بالله تعالى [٥].

---

(١) كذا الأصل: (كَمَرِّ). وهي كذلك عند ابن مردويه، وابن خزيمة كما في «الفتح» (١٣/ ٤٥٩). وعند الباقين ممن روى هذا الأثر: (كَجَرِّ السّلسلة على الصّفوان).

(٢) هذه الزيادة من «السُّنة» لعبدالله بن أحمد.

(٣) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار» (ص٩٧).
رواه عبدالله في «السُّنة» (٥١٨).

(٤) في الأصل: (يتموه) وهو خطأ.

(٥) رواه عبدالله في «السُّنة» (٥١٩)، وعنده: (بهذا أدين الله ﷻ)، بدل قوله: (بهذا أمر الله).

[فصل]

٢٩٩ - أخبرنا علي [1] [بن] أحمد المقرئ، قال: ثنا النَّقاش المقرئ، قال: ثنا إسماعيل بن يحيى النَّيسابوري، قال: ثنا سَلمة بن شبيب[2]، قال:

كُنَّا عند أحمد بن حنبل فجاءَهُ رَجُلٌ فقال: أين أحمد بن حنبل ؟

فأرموا [3] إليه، فقال: جاءني الخَضِرُ البارحة في النَّومِ، فقال: اذهب إلى أحمد بن حنبل فقل له: إنَّ اللهَ راضٍ عنك، وحملَةَ عرشِهِ، وسُكَّانَ سمواتِهِ [4].

٣٠٠ - وأخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد، قال: أنبا أبو القاسم عبدالله ابن إبراهيم، قال: ثنا محمد بن صديق، قال: ثنا محمد بن الحُسين، قال: ثنا عَزْرَة بن عبدالله، وطالوت بن لُقمان، قالا: سمعت زكريا[5] بن يحيى يقول: رأيتُ أحمدَ بن حنبل في المنام وعلى رَأسِهِ تاجٌ مُرَصَّعُ بالجواهِرِ، وفي رِجليهِ نعلان [وهو] يَخْطُرُ [6] بهما.

---

(١) في الأصل: (علم أحمد).

(٢) في الأصل: (سبت). ترجمته في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٤٧).

(٣) كذا في الأصل. ولعل الصواب: (فأومؤوا إليه).

(٤) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٤٠ و٤٥١)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٦١٣-٦١٤)، ونحوها في «السير» (١١/ ٣٥١) وساقها من طُرُقٍ كثيرة.

(٥) في الأصل: (قال: ثنا ابن عبدالله عن طالوت بن لقمان قال: سمعت بكرة)، والتصويب من «المناقب» لابن الجوزي (ص ٥٨٦)، و«السير» (١١/ ٣٤٧).

(٦) خطَرَ الرَّجل: اهتز في مشيته وتبختر. «مختار الصحاح» (ص ٧٦).

فقلتُ: يا أبا عبدالله، ماذا فعلَ اللهُ بك ؟

فقال: غفرَ لي، وأدناني مِن نفسِهِ، وتوَّجني [بيدِهِ] بهذا التَّاج.

وقال: هذا بقولك: القرآنُ كلامُ الله غير مخلوقٍ. [٤٢/ب]

قال: فقلتُ: ما هذِه الخَطرةُ التي لـم أعرفها لك في دارِ الدُّنيا ؟

فقال: هذه مِشيَةُ الخُدّام في دارِ السَّلام [(١)].

٣٠١- قال قُتيبةُ بن سعيد: إذا رأيت الرَّجُلَ يُحبُّ أحمدَ بن حنبل؛ فإنَّـه على السُّنَّةِ، مَن خالفَ هذا فاعلَم أنَّهُ مُبتدعٌ [(٢)].

(١) رواه ابن الجوزي في «المناقب» (ص ٥٨٦)، وذكره الذهبي في «السير» (١١/ ٣٤٧).
وفي «السير» (١١/ ٣٥٣): ولقد جمع ابن الجوزي فأوعى مـن المنامـات في نحـو مـن ثلاثين ورقة، وأفرد ابن البَنَّاء جُزءًا في ذلك، وليس أبو عبدالله ممن يحتاج تقريـر ولايتـه إلى منامات؛ ولكنها جُندُ الله تَسُرُّ المؤمن؛ ولا سيما إذا تواترت. اهـ

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٨)، وابن الجوزي في «المناقب» (ص١٠٣)
وفي الباب كذلك:
قال الرَّبيع بن سُليمان: قال الشّافعي: من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر.
فقلت: تطلق عليه اسم الكُفر ؟! فقال: نعم، من أبغض أحمد عاند السُّنة، ومن عانـد السُّنة قصَدَ الصَّحابة، ومن قصدَ الصَّحابة أبغض النّبي، ومَن أبغضَ النبي ﷺ كفرَ بالله العظيم. «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣).
قال أحمد بن إبراهيم الدورقي: من سمعتُموه يذكر أحمد بن حنبل بِسُوءٍ فاتهموه عـلى الإسلام. «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٠)، و«مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٥٧).
قال يحيى بن مَعين - وقيلَ له: إن حُسيناً الكرابيسي يـتكلّم في أحمـد - فقـال: ومَـن حُسين الكرابيسي، لعنهُ الله، إنّما يتكلم في النّاسِ أشكالهم، يُنطَلُ حُسين، ويَرتفعُ أحمـد. «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٤). =

٣٠٢- أخبرنا أبو الفتح الحافظ، قال: أنبا عُمرَ بن جعفر بـن سَـلم[١]، قال: ثنا أحمد بن علي الأَبَّار، قال: قال عبدالوهاب الورَّاق :

إذا تكلَّمَ الرَّجُلُ في أصحابِ أحمدَ؛ فاتَّهِمْه؛ بأنَّ له خبيئةَ سُوءٍ، ليس هو بِصاحِبِ سُنَّةٍ [٢].

٣٠٣- وقال نصرُ بن أبي خالد: مَن قـال: إن أحـدًا [٣] مِـن أصـحَابِ أحمدَ ضَعيفٌ؛ فإنَّمـا قصدَ أحمدَ [٤].

قال أبوزُرعة الرَّازي رحمه الله: .. اعلم أن هذه الطوائف كُلها مُجمعة على بُغض أحمـد ابن حنبل؛ لأن ما منهم أحدٌ إلّا وفي قلبِهِ منه سَهم لا بُرء له. «الطبقات» (٢/ ٥٦).

وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٦)، و«شرح السُّنة» (١٣٣).

(١) في الأصل: (مسلم). وما أثبت الصواب. انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٤٣).

(٢) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٧٠)، وانظر التعليق الآتي.

(٣) في الأصل: (أحد) .

(٤) قال بعض أهل العلم: وإذا كان هذا في أصحاب أحمد فكيف بأصحاب من هو أعلى منه؟ والمراد (بالضعف): ضعف الدِّين، والمراد هاهنا (بأصحابه): المشاهير، وقد ذكر الـسّجزي في رسالته أن أهل البدع يقولون: (أحمد رَجُل خير، ولكنه بُلي بأصحاب سُوء) ! وهـذا دين وديدن ودندنة المنافقين، فإنّهم إذا لم يستطيعوا الطّعن في الإمام من أئمة السُّنة طعنوا في أصحابه، ومرادهم الطّعن فيه هو، فانتبه.

ثم هو مع ذلك كُلّه كغيرِهِ من الأئمَّة من طَبقته فكيف بمن هو أعلى منهم طبقة.

واتخاذ هذه الآثار لترجيح تقليد مذهبه في الأحكام على مذهب مالـك، أو الـشافعي، أو إسحاق غير سَديد، وقد نهى هو عن ذلك أشدّ النّهي.

وأمّا مَذهبه في الاعتقاد فهو سَواء وأئمةَ أهل السُّنة جميعًا، وما اختلفوا فيه مـن تفاصـيل في ذلك؛ فالفصل في التَّفصيل هو عند جمع الأقوال مع مَن سَبقَ، والله المستعان.

لكن الملاحظ حقيقة أن اتباع السُّنة في الاعتقاد في الحنابلة أكثر منها في غيرهم حتى =

٣٠٤- وقال مَردويه الصّائغ - صَاحب الفضيل -: إذا جاءني مَن لَا أعرفُهُ مِن أصحابِ الحديثِ، أجريتُ ذِكرَ أحمدَ بن حنبلٍ؛ فإن رأيتُهُ يُسارعُ فيه؛ أَمِنتُهُ، وإن رأيتُهُ يَسكُتُ؛ اتَّهمتُهُ (١).

٣٠٥- وأخبرنا هلال بن محمد، قال: أنبا النَّجَّاد، قال: حدثنا أحمد بن محمد [بن] صدقة أبو بكر، قال: سمعت عبدالملك بن عبدالحميد الميموني يقول: سمعت أبا عُبيد القاسم بن سَلَّام يقول:

جالستُ يَحيى بن سَعيد، وعبدالرَّحمن [٤٣/أ] بن مَهدي، وأبا يوسف القَاضي، ومحمدَ بن الحسن، ونُظَرائهم في المسائلِ، فما لَقيتُ أحدًا أهيبَ مِن أحمدَ بن حنبل رضوان الله عليه (٢).

كادت السُّنة تختص بهم، ولجأ أهل البدع إلى تسمية أهل السُّنة بـ(الحنابلة) نكاية فيهم لبيان تفرُّدهم ! ورَضِي من لا يدري مرادهم بذلك ! وقد امتُحن ابن تيمية رحمه الله كي يقول: (إن العقيدة هي لأحمد وحده)، فإن قالها أخرجوه من الحبس. فأبى إلّا أن يقول: (بأنها عقيدة أئمة السُّنة جميعًا: مالك، والشَّافعي، ومن قبلهم، بل والصَحابة رضي الله عنهم).

(١) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٥٨).
وقد كان كثير من أهل السُّنة يَعدُّون الإمام أحمد مِحنةً يمتحنون به، ومن ذلك:
قال سُفيان بن وكيع: أحمد عندنا مِحنة؛ مَن عابَ أحمد؛ فهو فاسق.
وقال أبو الحسن الهمذاني: أحمد مِحنة؛ به يُعرف المسلم من الزّنديق.
انظر: «مناقب الإمام أحمد» (ص٦٥٦-٦٥٩) (باب في ذكر ما قيل فيمن ينتقصه).

(٢) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٢٩٢) من طريق أخرى.
قلت: أكثر أهل العلم من ذِكرِ مَناقب هذا الإمام الذي أجمعوا على إمامته وفضله.
قال محمد بن الحسين الأنماطي: كُنّا في مجلس فيه: يحيى بن معين، وأبو خيثمة زُهير ابن حرب، وجماعة من كبار العلماء؛ فجعلوا يثنون على أحمد بن حنبل، ويذكرون =

٢٤- باب في ذِكرِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهم أجمعين

٣٠٦- حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا أبو جَعفر مُحمد بن عَمرو البَخْتَري الرَّزَّاز [(١)]، قال: ثنا أحمد بن زُهير، قال: ثنا منصور بن سَلمة الخزاعي، ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن [أبي] سَلمة، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر رضي الله عنهما، قال:

كُنَّا في زمنِ رسول الله ﷺ لا نَعدِلُ بعدَ النَّبي ﷺ: بأبي بكرٍ، ثم عُمرَ، ثم عثمانَ، ثم نَتركُ فلا نُفاضِلَ بينهم.

هذا حديث أخرجه البخاري، عن ابن بَزِيغ، عن شاذان، عن

فضائله، فقال: رَجلٌ لا تكثروا بعض هذا القول.

فقال يحيى بن معين: وكثرةُ الثناءِ على أحمد بن حنبل تستكثر ؟ لو جلسنا مجلسنا بالثّناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها. «طبقات الحنابلة» (١/ ٤١).

قال الرَّبيع بن سُليمان: قال لنا الشَّافعي: أحمد إمَامٌ في ثمان خِصالٍ: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في اللُّغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفَقرِ، إمامٌ في الزُّهد، إمامٌ في الورع، إمامٌ في السُّنة.

رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠) وقد شرحه في كتابه هذا.

وقد أفرد عدد من أهل العلم التصانيف في فضائل هذا الإمام وبيان مناقبه؛ انظرها مجموعة في حاشية «طبقات الحنابلة» للعثيمين (١/ ٤٢-٤٣)، فقد ذكر (١٧) كتابًا.

(١) في الأصل: (الرران)، وهو تصحيف، وقد تقدّم ذكر الاسم أكثر من موضع.

عبدالعزيز [١].

وقع إلينا عاليًا؛ كأنَّ شيخنا حدثنا به عن البخاري.

ورواه أحمد، عن أبي سَلمة الخُزاعي مَنصور بن سَلمة، عن عبدالعزيز [٢].

٣٠٧- وحدثنا علي بن محمد، قال: أنبا الصَّفار، قال: ثنا ابن عَرفة، قال: حدثني النَّضر بن إسماعيل البَجَلي أبو المُغيرة [٤٣/ب]، عن محمد بن سُوقة [٣]، عن مُنذر الثَّوري، عن محمد ابن الحَنفية، قال:

قلت لأبي [٤]: يا أبة، مَن خيرُ النَّاسِ بعدَ النَّبي ﷺ ؟

قال: يا بُني أوَ ما تعلمُ ؟! قال: قلتُ: لا.

قال: أبو بكرٍ. قال: قلتُ: ثُم مَن ؟

قال : يا بُنيَّ أوَ ما تعلمُ ؟! قال: قلتُ: لا.

قال: عُمر.

قال: ثُم بَدرتُهُ [٥]، فقلتُ: يا أبة، ثُم أنت الثَّالث ؟

فقال لي: يا بُنيَّ، أبوك رجلٌ مِن المسلمين، له ما لهم، وعليه مَا

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥٥) و(٣٦٩٧).

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٣٣٢).

(٣) في الأصل: (سر)، والتصويب من «جزء ابن عرفة» (٤٧).
انظر: «السير» (١١/ ١٦٨).

(٤) يعني: لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥) في الأصل: (ثم من ثلاثه)، والتصويب من «الأصول المجرة» (٣١)، و«جزء ابن عرفة» (٤٧).

عليهم [(١)].

(١) رواه ابن عرفة في «جزئه» (٤٧)، والآجري في «الشريعة» (١٨٠٦)، واللالكائي (٢٥٣٢).
وهذا الأثر رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧١)، بلفظ قريب منه.
قلت: مما جاء في مسألة التربيع بعلي رضي الله عنه في التفضيل بين الصَّحابة رضي الله عنهم:
- قال ابن هانئ رحمه الله في «مسائله» (١٩٤٥): سُئل [أحمد] عن الرّجل لا يُفضّل عثمان على علي ؟ قال: ينبغي له أن يُفضِّل عثمان على عليّ، ولم يكن بين أصحاب رسول الله ﷺ اختلاف أن عثمان أفضل من عليٍّ. ولا أذهب إلى ما رآه الكوفيون وغيره، ولا إلى ما قال أهل المدينة؛ لا يُفضِّلون أحدًا على أحدٍ. ثم قال: نقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت، في هذا التَّفضيل.
ثم نقول في الخُلفاء: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، هذا في الخُلفاء، على هذا الطّريق، وعلى ذا كان رأي أصحاب النبي ﷺ.
وقال أحمد رحمه الله في التفضيل: أبوبكر، وعمر، وعثمان، ولا نعيب من رَبَّع بعليٍّ لقرابته، وصِهره، وإسلامه القديم، وعدله. «السُّنة» للخلال (٥٩٢).
قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٠٧): وقد رُوي عن علي من نحو من ثَمانين وجهًا وأكثر، أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأُمّة بعد نبيها: أبو بكر .. اهـ
وقال - أيضًا - في «مجموع الفتاوى» (٣/١٥٣): ويقرّون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن غيره من أن: خير هذه الأمّة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عُمر، ويُثلّثون بعثمان، ويُربّعون بعلي رضي الله عنهم، كما دلّت عليه الآثار، وكما أجمع الصّحابة رضي الله عنهم على تقديم عُثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السُّنة كانوا قد اختلفوا في عُثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدّم قومٌ عُثمان، وسكتوا، أو ربّعوا بعلي، وقَدّم قوم عليًّا، وقومٌ توقفوا؛ **لكن استقرَّ أمر أهل السُّنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة: مسألة عثمان وعلي ليست من الأصول التى يُضلّل المخالف فيها عند جمهور أهل السُّنة؛ لكن المسألة التى يُضلّل المخالف فيها هي: مسألة الخلافة.**
وذلك أنّهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم =

فصل [١]

٣٠٨- والإمامُ بعدَ النَّبيِّ ﷺ أبو بكر [رضي اللهُ عنه] حَقًّا [٢].

والدَّلالةُ عليه: قَصدُ الأنصارِ، واختلافُهم، ومُبايعـةُ عُمـرَ لأبي بكرٍ، ومُبايعةُ الأنصَارِ والـمُهاجرين له [٣].

علي، ومن طَعنَ في خِلافةِ أحد من هؤلاء الأئمة: **فهو أضلُّ مِن حِمَارِ أهلِهِ**. اهـ

وانظر: كذلك إلى أقوال أحمد في هذه المسألة وتعليق الخلال عليها في: «السُّنة» (٢/٤٠٤-٤١٠/التبعة على من قال: أبو بكر، وعُمر، وعثمان، وعليّ في التفضيل، والحُجّة فيه أن عَليًّا أفضل من بقي بعد عثمان بإجماع أصحاب محمد ﷺ)، و«جزء المسائل التي حلف عليها أحمد» (٢٤)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (باب تفضيل أصحاب محمد ﷺ)، و«الشريعة» (٥/٢٣١١ / كتاب مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أبي بكر وعُمر وعُثمان رضي الله عنهم أجمعين).

(١) هذا الفصل والذي بعده لبيان خلافة أبي بكر وعُمر رضي الله عنهما، وبيان فضلهما ومنزلتهما.
وقد كان السَّلف الصَّالح يَعُدّون من السُّنة تعلم فضائلهما، وأن الجاهل من جهلِ مكانتهما.
عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسن رحمه الله قال: من جَهِلَ فضل أبي بكر وعُمر فقد جَهل السُّنة. اللالكائي «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٣٢٤).
وعن مسروق وطاووس رحمهما الله قالا: حُبّ أبي بكر وعُمر ومعرفة فضلهما من السُّنّة. اللالكائي (٢٣٢٢و ٢٣٢٣).
وقال مالك بن أنس رحمه الله: كان السَّلف يُعلِّمون أولادهم حُبّ أبي بكرٍ وعُمر، كما يُعلّمون السُّورة مِن القرآن. اللالكائي (٢٣٢٥).

(٢) في الأصل: (وإلا ما بعد النبي ﷺ إلّا أبو بكر حقًّا) ولعل الصواب ما أثبته.
وسيأتي نحوه قوله في عُمر رضي الله عنه: (والإمام بعد عُمر: عُثمان).

(٣) قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٤/١٧١٠): اعلموا رحمنا الله وإياكم أنّه لم يختلف من شمله الإسلام، وأذاقه الله الكريم طعم الإيمان: أنّه لم يكن خليفة بعد رسول الله =

٣٠٩- قال عليٌّ رضي الله عنه: رضينا لِدُنيانا [١] مَن رَضِيَهُ النَّبِـيَّ صـلى الله عليه وسلم لِدِينِنا، فبايعنا أبا بكر [٢].

٣١٠- وقال له لما قال أبو بكر رضي اللهُ عنه: (أَقِيلُوني).

فقالوا: والله لا أقلناك، ولا استَقلناك؛ قدَّمَك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن ذا يُؤخِّرك ؟ [٣].

إلّا أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه، لا يجوز لمسلم أن يقـول غـير هـذا؛ وذلـك لـدلائل خصَّه الله الكريم بها، وخصَّه بها النبي ﷺ في حياته، وأمر بها بعد وفاته. . ثُم ذكرَها.

وقال أيضًا (٤ / ١٧٣٤): عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَا ثقُلَ رسـول الله ﷺ قـال لعبدالرحمن بن أبي بكر: «**ائتني بكتف حتَّى أكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلـف عليـه بعـدي**». قالت: فلما قامَ عبدالرحمن، قال رسول الله: «**أبى الله والمؤمنون أن يختلف على أبي بكر**».

قال الآجري: كان كما قال النبي ﷺ ما اختلف على أبي بكر ﷺ، بل تتابع المهـاجرون، والأنصار، وعلي بن أبي طالب ﷺ وبنو هاشم على بيعته، والحمد لله على رغم أنـف كُـلّ رافـضي مقموع ذليل قد برَّأ الله عزَّ وجلَّ عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين ﷺ عن مذهب السُّوء. اهـ

(١) في الأصل: (لديننا)، والتصويب من «السُّنة» للخلال وغيره ممن خرجه.

(٢) رواه الخلال في «الـسُّنة» (٣٣٣)، والآجـري في «الـشريعة» (١١٩٣)، وابـن بـشران في «أماليه» (٥١٤)، والدقاق في «مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى» (٥١٤).

قال الصَّابوني رحمه الله في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٣): ويُثبتُ أصحاب الحـديث خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ، باختيار الصَّحابة، واتفاقهم عليه، وقولهم قاطبة: (رَضِيَهُ رسول الله ﷺ لديننا، فرضيناه لدنيانا)، [يعني: أنـه اسـتخلفه في إقامة الصّلوات المفروضة بالنَّاسِ أيام مَرَضِهِ وهي الدين، فرضيناه خليفة للرسول ﷺ علينا في أمور دُنيانا]. اهـ

(٣) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠١ و١٠٢)، والخلال في «السُّنة» (٣٧٢)، والآجـري في «الشريعة» (١١٩٠و١١٩١و١١٩٥). =

٣١١- وقيل لعليٍّ رضي الله عنه: ألا تَستخلِفُ علينا ؟

فقال: ما أستخلفُ [(١)]؛ ولكن إن يُرِدِ اللهُ بهذه الأُمَّة خيرًا يَجمعهم على خيرهم، كما جمعهم بعد نَبيِّهم على خيرِهم [(٢)]. [٤٤/أ]

٣١٢- وفي هذا إسقاطٌ لقولِ مَن قال:

إنّ عليًّا والزُّبير [رضي الله عنهما] تأخَّرا عن بَيعتِهِ [(٣)].

وهذا الأثر فيه انقطاع، فإن أبا الجحّاف لم يُدرك أبا بكر رضي الله عنه.

قال الصَّابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٤): وأرادوا أنّه ﷺ قدّمَك في الصَّلاة بنا أيام مَرَضِهِ فصلّينا ورَاءك بأمرِهِ، فمن الذي يُؤَخِّرُك بعد تقدِيمه إيَّاك ؟! اهـ

وانظر: استدلال الرّافضة بهذا الأثر والرد عليهم في «منهاج السُّنة» (٥/٣٢٧) لابن تيمية.

وهذا القول من علي رضي الله عنه روي نحوه من قول عُمر رضي الله عنه:

قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: كان رجوع الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة بكلامٍ قاله عُمر رضي الله عنه: ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قدَّمَ أبا بكر فصلَّى بالنَّاسِ ؟ قالوا: اللهم نعم. قال: فأيكم تطيب نفسه أن يتقدّم أبا بكر ؟ قالوا: كُلّنا لا تطيب نفسه. نحن نستغفر الله عزَّ وجلَّ. رواه الآجري في «الشريعة» (١١٩٨).

(١) كذا في الأصل، وهي كذلك في «الشريعة» للآجري (١١٨٨).

وأما عند غيرهم ممن خرّج هذا الأثر: (فقال: ما استخلف رسول الله).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١١٩٢) و(١٢٥٦)، والبزار في «مسنده» (٥٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١١٨٨)، والحاكم (٣/٧٩)، وصححه، ووافقه الذهبي.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/٢٥١): إسناده جيد ولم يخرجوه.

وانظر: «العلل» للدارقطني (٣٩٦)، فقد تكلم عن الاختلاف الواقع في إسناده.

(٣) في الأصل: (بيعه)، وما أثبته يستقيم به المعنى.

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٤/١٧٣٠): فإن قال قائل: فإنّه قد رُوي أن علي ابن أبي طالب لم يُبايع أبا بكر رضي الله عنه إلّا بعد أشهر، ثُم بايعه. =

فصل [(١)]

٣١٣- أخبرنا أبو الحسن الحَمَّامِي، قال: أخبرنا الشَّافعي، قال: ثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: ثنا محمد بن كثير، قال: ثنا سُفيان [(٢)] بن سعيد، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حَازم، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال:

ما زِلنا أعزَّةً مُنذُ أسلمَ عُمرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري [(٣)]: عن محمد بن المثنَّى، عن يحيى.

قيل له: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند من عَقل عن الله عزَّ وجلَّ أعلى قدرًا، وأصوب رأيًا مما ينحله إليه الرَّافضة، وذلك أن الذي ينحل هذا إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عليه فيه أشياء لو عقل ما يقول، كان سكوته أولى به من الاحتجاج به، بل ما يُعرف عن علي رضي الله عنه غير ما تقدَّم ذكرنا له من الرّضى والتّسليم لخلافة أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه، وكذا أهل بيت رسول الله يشهدون لأبي بكر بالخلافة والفضل. اهـ

وانظر: «فضائل الصحابة» لأبي نعيم (ص ١٥٧).

(١) قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٤/ ١٧٣٥/ باب ذِكرُ خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قال: وكان أحقّ النّاس بالخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه عُمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لما جعل الله الكريم فيه من الأحوال الشريفة الكريمة، والدليل على ذلك: أنه لما عَلِمَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه موضع عُمر من الإسلام، وأنَّ الله عز وجل أعزّ به الإسلام، وعلم موضعه من رسول الله، وعلم قدر ما خصّه الله الكريم به من الفضائل، فناصح أبو بكر ربه عز وجل في أُمّة محمد؛ فاستخلف عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعَلِمَ أن اللهَ مُسائله عن ذلك، فما آل جهدًا في النصيحة للمسلمين.. الخ. ثُم ذكر من الأدلة نحوًا مما ذكره ابن البَنَّاء هاهنا وزاد عليه.

(٢) في الأصل: (سعد)، وما أثبته هو الصواب، وسيأتي التصريح بسفيان في آخر الحديث.

(٣) (٣٦٨٤) و (٣٨٦٣).

وعن ابن كثير، [عن] سُفيان، عن إسماعيل[١].

وقع إلينا عاليًا؛ كأنَّ شيخنا حدثنا به عن البخاري.

٣١٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال:

كان إسلامُ عُمر فَتحًا، وهِجرتُهُ نَصرًا، وإمَارتُهُ رَحمة[٢].

٣١٥- وقال حُذيفةُ [رضي الله عنه]: لما استُخِلفَ كان الإسلامُ[٣] كالرَّجلِ المُقبلِ لا يزدَادُ إلّا قُربًا، فلمّا قُتِلَ صارَ كالـمُدبرِ لا يَزدادُ إلَّا بُعدا[٤].

٣١٦- وهو الإمامُ بعدَ أبي بكرٍ حَقًّا.

خِلافًا للرَّافضةِ في قولـهِم: لـم يكُن إمامًا قطّ.

ودليلنا:

٣١٧- ما روى ابن عباس قال: قالوا لأبي بكرٍ: ماذا تقولُ لربِّـك[٥] غـدًا إذا لقيتَهُ [٤٤/ب] وقد استَخلفتَ علينا عُمرَ، وقد عَرفتَ فظاظَتَهُ؟

---

(١) في الأصل: (وعن ابن كثير سُفيان وعن إسماعيل)، والتصويب من صحيح البخاري.

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/٢٧٠)، وابن أبي شيبة (٣١٩٨٠) بلفظ أتم من هذا. والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٦٤-١٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١٢٠٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/٦٣): رجاله رجال الصحيح.

(٣) في الأصل: (الإمام)، والتصويب من «فضائل الصَّحابة».

(٤) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٤٧٣)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/٣٧٣)، والحاكم (٣/٨٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٥) في الأصل: (ربك لربك).

فقال: أقولُ: استخلفتُ عليهِم خيرَ أهلك [١].

٣١٨- وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنّه قال:

أفرسُ النَّاسِ ثلاثة [٢]:

صَاحِبةُ مُوسى حِين قالت:

M { | | ~ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ L [القصص: ٢٦]

وصاحبُ [٣] يُوسف عليه السَّلام حِينَ قال:

M وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى © L [يوسف: ٢١]

وأبو بَكرٍ حِينَ استخَلفَ عُمَرَ [٤].

---

(١) رواه عبدالرزاق (٩٧٦٤) عن معمر، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسماء بنت عُميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر ... الأثر.
قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٥/ ٧٥٧): رجاله ثقات.
ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٤) من طريقين عن عائشة رضي الله عنها.
ورواه هنّاد في «الزهد» (٤٩٦)، وابن أبي شيبة (١٣/ ٢٥٩)، والخلّال في «السُّنة» (٣٣٧)، من طريق: وكيع وابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زبيد بن الحارث به.

(٢) في الأصل: (ثلاث).

(٣) في الأصل: (وصاحبة).

(٤) رواه البغوي في «الجعديات» (٢٦٤٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٧/ ٨٨٢٩)، والحاكم (٣/ ٩٠)، وصححه.
كلهم من طريق: أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦٨): رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح؛ إن كان محمد بن كثير هو العبدي، وإن كان هو الثقفي فقد =

فصل

٣١٩- والإمامُ بعد عُمرَ: عثمـان [(١)].

خِلافًا للرَّافضةِ - أيضًا -.

ودليلنا:

٣٢٠- ما رُوي عن ابنِ عُمرَ [رضي الله عنهما] أنَّه - لما حُصِرَ عـثمان - خرجَ على النَّاسِ، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ لما مات؛ نظرَ المـسلِمون خيرَهم فاستخلفوه؛ وهو أبو بكر.

فلمـا مات أبو بكر رضي الله عنه، نظر خير المسلمين فاستخلَفه؛ وهو عُمَرَ.

وثُقّ على ضعفٍ كثير فيه. اهـ

قلت: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

وانظر: «العلل» للدارقطني (٥/ ٣٢٠/ (٩١٢) فقد ذكر ما وقع في إسناده من اختلاف.

(١) قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (فضائل الـصحابة) (١/ ٨٢): لم تكـن بيعتـه رضي الله عنه إلّا بعد اجتهاد رأي الصَّحابة مـن المهـاجرين والأنـصار، مـن الـسَّابقين الأوّلين وغيرهم من الآخرين، واجتماع كلمتهم واتفاقهم كلهـم عـلى فـضله وإمامتـه واستخلافه، قال ابن مسعود رضي الله عنه: أمّرنا خير من بقي ولـم نألُ. اهـ

وقال الصابوني رحمه الله في «عقيدته» (١٣٧): ثم خلافة عُثمان رضي الله عنـه بإجمـاع أهل الشّورى، وإجماع الأصحاب كافّة، ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه. اهـ

وانظر: «الشريعة» للآجري (٤/ ١٧٤٦ / باب ذِكرِ خلافة أمـير المـؤمنين عـثمان بـن عفان رضي الله عنه).

فلمَّـا ماتَ عُمرُ، نظرَ المسلمون خيرَهُم فاستخلفوه؛ وهو عثمان. فإن قتلتموه فأتوا بخيرٍ منه، ووالله ما أرى أن تفعلوا [١].

٣٢١ - أخبرنا محمد بن محمد الروزبهان، قال: أنبا أبو سَهْل [٢] بن زياد القطَّان، قال: ثنا محمد بن غالب [٤٥/أ]، قال: حدثني غسَّان بن مالك السُّلمي، قال: ثنا سعيد بن عبدالجبار، قال: ثنا محمد بن مُهاجِر الأنصاري، عن ميمون بن مِهرَان، عن ابن عباس رضي الله عنه قال:

لما زوّجَ النبي ﷺ ابنَتَهُ الثانية، أتاها فقال:

«**كيف رأيتِ [٣] الرَّجُلَ أي بُنَيّة ؟**». - يعني: عُثمان -.

قال: فذكرَت خيرًا.

فقال رسول الله ﷺ: «**أكْرِميهِ؛ فإنَّهُ أشبَهُ أصحَابي بي خُلُقًا**» [٤].

---

(١) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٣٩٢). وفي إسناده: محمد بن يزيد الرفاعي؛ ضعفه: البخاري، وابن أبي حاتم، وابن عدي.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٣١٩/١٣٢٣٢)، من طريق آخر.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٧٩): رواه الطبراني، وفيه: علي بن حسان العطَّار، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. اهـ

(٢) في الأصل: (سهيل)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/٤٥).

(٣) في الأصل: (رأتي).

(٤) لم أقف عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وروى نحوه أحمد في «فضائل الصحابة» (٨٣٤ و٨٤٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩٧٩)، والطبراني في «الكبير» (١/٣٠/ح٩٩)، والحاكم في «المستدرك»

فصل

٣٢٢- والإمامُ بعد عُثمان: علي بن أبي طالب رضي الله عنهما [(١)].

(٤/ ٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٨١): رواه الطبراني، وفيه محمد بن عبد الله يروي عن المطلب ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. اهـ

قلت: وفي إسناده انقطاع بين المطلب بن عبدالله وبين أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ضَعفّه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٣٠) فقال: ولا أراه حفظه؛ لأن رُقيّة ماتت أيام بدر، وأبو هريرة جاء بعد أيام خيبر. اهـ

وكذا أعلّه الحاكم في «المستدرك».

وللحديث شاهد عند الطبراني في «الكبير» (١/ ٣١/ ٩٨) من حديث عبدالرحمن بن عثمان القرشي، عن النبي ﷺ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٨١): رواه الطبراني ، ورجاله ثقات. اهـ

(١) قال حنبل: سمعت أبا عبدالله وذكر عليًّا وخلافته، فقال: أصحابُ رسول الله ﷺ رضوا به، واجتمعوا عليه، وكان بعضهم يَحضر وعليٌّ يقيم الحدود، فلم ينكر ذاك، وكانوا يُسمّونه خليفة، ويَخطب، ويُقسم الغنائم، فلم يُنكروا ذلك.

وفي «السُّنة» للخلال (٦١٣) قال حنبل: قلتُ له: خلافة عليّ ثابتة ؟

فقال: سبحان الله ! يُقيم عليٌّ رحمه الله الحُدود، ويقطع، ويأخذ الصّدقة، ويقسّمها بلا حقّ وجب له ؟! أعوذ بالله من هذه المقالة. نعم خليفة رضيه أصحاب رسول الله ﷺ، وصلّوا خلفه، وغزوا معه، وجاهدوا وحَجُّوا وكانوا يُسمّونه: أمير المؤمنين، راضين بذلك، غير مُنكرين، فنحن تَبع لهم ..

قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة» (فضائل الصحابة) (١/ ٣٠٢): كانت بيعته رحمه الله بيعة إجماع ورحمة وسلامة، لم يدع إلى نفسه، ولم يجبرهم بسيفه، ولا غلبهم بعشيرته، ولقد شرّف الخلافة بنفسه، وزانها بشرفه .. ولقد أباها؛ فأجبروه، وتقاعس عنها؛ فأكرهوه. اهـ

وانظر: «السُّنة» للخلال (٢/ ٤١١ / تثبيت خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه

٣٢٣- خِلافًا للخوارجِ في قولـهِم: لـم يكُن إِمامًا قَطّ.

ودليلنا:

٣٢٤- ما رَوى محمدُ ابن الحنفيَّة قال: كنتُ مع عليِّ بن أبي طالبٍ - وعُـثمان مَحصُور -، فأتاه رجلٌ فقال: إنَّ [(١)] أميرَ المؤمنين مَقتولٌ السَّاعة.

قال: فأتى عليٌّ الدَّارَ، وقد قُتِلَ عُثمان، فأتى البابَ، فدخلوا عليه[(٢)].

فقالوا: إنَّ عثمانَ قد قُتِلَ، ولا بُدَّ للنَّـاسِ مِـن خليفـة، ولا نعلـمُ أحدًا أحقّ بها منك.

فقال عليٌّ: لا تريدوني [(٣)]، فإنّي لكم وزِيرٌ خيرٌ مِن أمير.

قالوا: لا والله، ما نعلمُ أحَدًا أحقُّ بها منك.

قال: فإن أبيتم عليَّ؛ فإنَّ بيعتِي لا تكـون سِرًّا؛ ولكـن أخـرجُ إلى [٤٥/ب] المسجدِ فمن شاءَ يُبايُعُني بايَعَني.

أمير المؤمنين حقًّا حقًّا)، و«الشريعة» (٤/ ١٧٣٣)، و«عقيدة» الصّابوني (١٣٨).

(١) في الأصل: (إن به أمير)، وهي ليست عند من خرج هذا الأثر.

(٢) كذا في الأصل !! وهي غير واضحة لاختصارها.
وعند من خرج الأثر: قال: فأتى علي الدَار، وقد قُتلَ عثمان ﷺ، فـأتى داره فـدخلها، وأغلق عليه بابه، فأتاه النّاس، فضربوا عليه الباب، فدخلوا عليه، فقالوا: إن عثمان قـد قُتِلَ ..

(٣) في الأصل: (لا تريدون). وما أثبته من «فضائل الصحابة» لأحمد.
وفي «الإبانة» لابن بطة : (لا تريدوا)

قال: فخرج إلى المسجدِ فبايَعَهُ النَّاسُ [(١)].

٣٢٥- وحدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: أنبا أبو بكر الشَّافعي، قال: ثنا محمد بن يونس، قال: ثنا هارون بن إسماعيل الخزَّاز، قال: ثنا قُرَّة[(٢)] [بن] خَالد السَّدوسي، عن الحَسن، عن قيس بن عباد، قال: سَمعتُ عَليًّا [رضي الله عنه] يوم الجملِ وهو يقول:

اللهم إنِّي أبرأُ إليكَ مِن قَتلِ عُثمانَ، ولقد طاشَ عَقلي يومَ قُتِلَ عُثمان، وأنكرتُ نفسي، فجاؤوني لِلبيعةِ، فقلتُ: والله إنِّي لأستحيي مِن أن أُبايعَ قومًا [(٣)] قتلوا رجلاً قد قال له رسول الله ﷺ: «**أَلَا أَسْتَحيي مِمَن تَستحيي مِنهُ الملائِكَةُ**» [(٤)].

وإنِّي لأستحيي مِن الله أن أُبايعَ وعُثمان قَتيلٌ على الأرضِ لم يُدفَن.

قال: فانصرفوا، فلمَّا دُفِنَ؛ رَجعَ النَّاسُ فسألوني البَيعة.

فقلتُ: اللهم إنِّي أشفق مما أقدم عليه.

---

(١) رواه أحمد في «الفضائل» (٩٦٩)، والخلال في «السُّنة» (٦٢٠)، والآجري في «الشريعة» (١٢١٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (فضائل الصحابة) (٦١)، وزادوا بعده: قال الأثرم: قال لي أحمد بن حنبل: اكتب هذا الحديث فإنّه حديث حسن في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ثُمّ ذكره بإسناده.

وعند الخلال (٢/ ٤١٥) قال أبو عبدالله: ما سمعته إلّا منه، ما أعجبه من حديث.

(٢) في الأصل: (قروة) وهو خطأ.

(٣) في الأصل: (أبايع يومًا)، والتصويب ممن أخرجه.

(٤) رواه مسلم (٦٢٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنه.

ثُم جاءت عَزمة، فبايعتُ.

فلمّـا قالوا لي: (يا أمير المؤمنين)، فكأنَّما صَدَعَ قلبي، وأمسكت بِعَنَزَةٍ، فقلت: اللهم خُذ لعثمان [1].

رضي اللهُ عنهُم.

(١) رواه أبو نعيم في «الإمامة» (رقم/٣٨/١٣٨)، والحاكم (٣/١٠٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/٤٥٠).

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/١٩٣) بعد إيراد هذا الأثر:

وقد اعتنى .. ابن عساكر بجمع الطُرقِ الواردة عن عليّ أنّه تَبرأ من دَم عُثمان، وكان يقسم على ذلك في خُطبِهِ وغيرها أنّه لم يقتله، ولا أمر بقتلِهِ، ولا مَالأَ، ولا رضي به، ولقد نهى عنه فلم يسمعوا منه، ثبت ذلك عنه من طُرُق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث، ولله الحمد والمنّة، وثبتَ عنه أيضًا من غيرِ وجهٍ أنّه قال: إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان ممن قال الله تعالى فيهم: Mوَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم ´ µ ¶ ¸ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ L [الحجر]، وثبت عنه أيضًا من غير وجه أنه قال كان من الذين: M c d e f g h i j l m n L [المائدة:٩٣].

وفي رواية: أنّه قال: كان عثمان رضي الله عنه خيرنا، وأوصلنا للرحم، وأشدّنا حياءً، وأحسننا طهورًا، وأتقانا للرب .. الخ

وانظر: «الشريعة» (٤/١٩٥٩/باب ذِكر إنكار أصحاب رسول الله ﷺ قتل عُثمان رضي الله عنه، وتعظيم ذلك عندهم، وعرضهم أنفسهم لنصرته ومنعه إياهم)

فصل

فأمَّا قِتاله: لِطلحةَ، والزُّبيرِ، وعائشةَ، ومُعاويةَ رضي اللهُ عنهُم.

٣٢٦- فالنُّصوصُ عن أحمدَ الإمساك عن ذلك [٤٦/أ] (١)؛

(١) قال المَرُّوذي: قيل لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: يا أبا عبدالله، مَا تقول فيما كان مِن عليٍّ ومُعاوية رحمهما الله ؟ فقال أبو عبدالله: ما أقول فيها إلَّا الحسنى رحمهم الله أجمعين.

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سألت أبا عبدالله قلت: ما تقول فيما كان من أمر: طلحة، والزُّبير، وعليّ، وعائشة، وأظن ذكرَ مُعاوية ؟ فقال: من أنا أقول في أصحاب رسول الله ﷺ، كان بينهم شيء الله أعلم. «السُّنة» للخلال (٧١٣) و(٧١٤).

قلت: والإمساك عما شَجر بين الصحابة رضي الله عنهم إجماع من السَّلف حكاه عنهم غير واحد، ومنهم:

قال العوام بن حوشب رحمه الله: أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة بعضهم يقول لبعض: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ حتى تأتلف عليهم القلوب، ولا تذكروا ما شَجَرَ بينهم فتحرشوا النّاس عليهم. رواه الثعالبي في «تفسيره» (٢٨٢/٩)، وحرب في «السُّنة» (٤٦٦)، وقد خرجته في «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٢٢٠).

- قال ابن أبي حاتم في عقيدته: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنة في أصول الدِّين، وما أدركا عليه العُلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك ؟

فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: .. فكان من مذهبهم: .. والترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ، والكفّ عما شجر بينهم. اهـ رواه اللالكائي (١٧٦/١).

- وقال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٣٢٣): وكُل ما شَجَرَ بينهم، مَغفور لهم، ولا ينظر في كتاب صِفين، والجمل، ووقعة الدّار، وسَائر المنازعات التي بينهم، ولا تكتبه لِنفسكِ، ولا لغيرك، ولا تروه عن أحدٍ، ولا تقرأه على غيرِكَ، ولا تسمعه ممن يرويه. فعلى ذلك اتفق سادات عُلماء هذه الأمّة من النّهي عما وصفناه .. اهـ

ومن نقل الإجماع على ذلك: =

وتــلا قولــه تعــالى: M تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ L [البقرة: ١٣٤] [(١)].

وقوله: M وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم ´ µ ¶ ¸ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ L [الحجر: ٤٧] الآية.

٣٢٧ - وقال النَّبيُّ ﷺ: «**إيَّاكُم وما شجرَ بينَ أصحابي**» [(٢)].

٣٢٨ - وقال: «**إذا ذُكِرَ أصحَابي فأمسِكُوا**» [(٣)].

البربهاري في «شرح السُّنة» (١١١ و ١٢٤)، والصَّابوني في «عقيدته» (١٤٤).

وانظر: «الشريعة» للآجري (٥/٢٤٨٥/باب ذكر الكفّ عمّا شَجَرَ بين أصحاب رسول الله ﷺ ورحمة الله عليهم أجمعين)، و(٢/٤٦٠)، و«السُّنة» للخلال (٢/٤٦٠/ ذِكرُ صِفين والجمل وذكر من شهد ذلك ومن لم يشهد).

- قال عُمر بن عبدالعزيز - عندما سُئِلَ عن صِفين والجمل - قال: أمر أخرج الله يدي مِنه لا أدخل لساني فيه. الخلال (٢/٤٦١).

وانظر: كتاب «السُّنة» الخلال (٢/٤٦٠/ ذكر صِفين والجمل وذكر من شهد ذلك ومن لم يشهد)، و«الشريعة» للآجري (٢/٤٦٠).

(١) في «طبقات الحنابلة» (١/٩٦) جاء رَجلٌ إلى الإمام أحمد فسأله عما جَرَى بين عَليٍّ ومُعاوية؟ فأعرض عنه، فقيل له: يا أبا عبدالله، هو رَجُل مِن بني هَاشم، فأقبل عليه، وقال: اقرأ: M تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ L [البقرة: ١٣٤].

(٢) لم أقف عليه مسندًا.

وذكر الحديث «النهاية في غريب الحديث» (٢/٤٤٦) وقال: أي: ما وقع بينهم من الاختلاف، يقال: شجر الأمر يشجر شجورا إذا اختلط، واشتجر القوم وتشاجروا إذا تنازعوا واختلفوا. اهـ

قلت: وما دلّ عليه هذا الحديث هو إجماع من أهل السُّنة كما تقدّم ذكر أقوالهم.

(٣) روي هذا الحديث عن جمع من الصَّحابة، منهم: جابر بن عبدالله، وابن مسعود، =

٣٢٩- وقال: «**إنَّ هذا سَيِّدٌ** - يعني: الحسن - **وسَيُصلِحُ اللهُ به بينَ فِئتَينِ مِن المسلِمين**»[(١)].

فأصلحَ به بين مُعاويةَ وأصحابه، وبين عسكَرِهِ.

٣٣٠- والمعتزلةُ: تُفسِّقُ مَن قاتلَهُ.

٣٣١- والرَّافضةُ: تُكفِّره.

وأبو هريرة، وأبو ذر، وثوبان، وابن عمر، وعبدالله بن غافر وغيرهم رضي الله عنهم، وعلى كثرتها فقد قال ابن رجب في «فضل علم السَّلف على الخلف» (ص٢٦): وقد روي من وجوه مُتعدده في أسانيدها مقال. اهـ

وبعض أهل العلم يصححها بكثرة طُرقها وشواهدها.

انظر: «المعجم الكبير» (٢/٩٦/١٤٢٧)، و(١٠/١٩٨/١٠٤٤٨)، و«أصول السُّنة» لابن أبي زمنين (١٨٦)، واللالكائي (٢١٠)، و«الكامل» لابن عدي (٦/١٦٢)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/١١٤)، و«الإبانة» لابن بطة (١٩٨٢) و(١٢٧٥)، و«الإمامة» لأبي نعيم (١٦٣)، و«الحُجّة في بيان المحجّة» للتيمي (٥٦٥)، و«تخريج أحاديث الإحياء» (٧٨)، و«الصحيحة» (٣٤).

ولا يزال أئمة أهل السُّنة يستدلون بهذا الحديث، ويذكرونه في كتبهم في السُّنة والاعتقاد، ويذكر كثير منهم الإجماع على صِحّة معناه.

قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (ص١١١): وإذا رأيت الرّجل يطعن على أصحاب النبي ﷺ؛ فاعلم أنّه صاحب هوى، لقول رسول الله: ﷺ «**إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا**»، فقد علم النبي ﷺ ما يكون منهم من الزّلل بعد موته فلم يقل فيهم إلّا خيرًا .. ولا تحدث بشيء من زللهم، ولا خبرهم .. ولا تَسمعه من أحد يُحدّث به؛ فإنّه لا يسلم قلبك إن سمعته. اهـ

(١) رواه البخاري (٢٧٠٤) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.
ولفظه: «**إنَّ ابني هذا سَيِّدٌ ولعَلَّ الله أن يُصلِحَ بهِ بينَ فِئَتَينِ عظِيمتينِ مِن المسلِمين**».

٣٣٢- والخوارجُ تقولُ [١]: كفرَ وارتدَّ عن الإسلامِ بعـدَ الحُكْـمِ [٢] في دينِ الله، وقاتلَ أهلَ القِبلَة [٣].

وكذبُوا؛ بل كان إمامَ حقٍّ إلى أن قُتِلَ [٤].

---

(١) في الأصل: (يقول).

(٢) كلمة غير واضحة، ولعلها: (بعد الحكم)، أو (بعد التحكيم).

(٣) من أسباب قتال الخوارج لعلي رضي الله عنه:

مسألة التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما بعد معركـة صـفين، وقـولهم لعـلي: (إنّك حَكّمت الرِّجال، ولم تُحكِّم القرآن، وقد كَفرت بذلك، ولا حُكم إلّا لله).

وقد روى هذا النـسائي في «الكـبرى» (٨٥٧٥)، وعبـدالرزاق (١٨٦٧٨) والحـاكم (٢/ ١٥٠) وفيه: أن ابن عباس رضي الله عنهما دخل على الخوارج، وقـال: مـا تنقِمـون على ابن عمّ رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ننقم عليه ثلاثًا - وذكروا -: أنّه حَكَّـمَ الرّجـال في دين الله، وقد قال الله: M X Y Z [L .. وقاتل ولم يَسبِ، ولم يَغنم، لئن كانوا كُفّارًا لقد حلّت له أموالهم، ولئن كانوا مُؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم .. الأثر.

وقد أجاب عن هذه الشُّبهة ابن عباس رضي الله عنهما، فرجـع مـنهم عـشرون ألفًـا، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا.

(٤) تقدم ذكر أقوال أهل السُّنة في إثبات خلافة علي رضي الله عنه، والطعن عـلى مـن شَـكَّ في إثبات خلافته.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٨): المنصوص عـن أحمـد تبـديع من توقّف في خلافة عليّ، وقال: (هو أضل من حمارِ أهله)، وأمر بهجرانـه، ونهـى عـن مُناكحته، ولم يتردد أحمد ولا أحد من أئمة السُّنة في أنّه ليس غير عـليّ أولى بـالحقّ منـه، ولا شكّوا في ذلك، فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير عليّ أولى منه بالحقّ، وهذا لا يقوله إلّا مُبتدع ضالّ فيه نوع من النّصب، وإن كان مُتأولًا. اهـ

فصل [١]

(١) عقد المصنف هذا الفصل لبيان منزلة الصّحابي الجليل مُعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وإثبات إمامته وصحتها، وذكر ما رُوي في حقّه من الفضائل والآثار.

وقد اعتنى أهل السُّنة وغيرهم بذكر فضائله، فأوردوا في هذا الباب كُلّ ما رُوي عن النبي ﷺ مما صحَّ ولم يصح، وأفردوا في الثناء عليه المصنفات الكثيرة، كُلّ ذلك رَدًّا على الرّافضة وغيرهم ممن أعلن الطَّعن على هذا الصَّحابي الجليل ونصبوا العداء له، واتخذوه بابًا يَلجون به للطَّعنِ في باقي الصَّحابة رضي الله عنهم جميعًا.

- قال الرّبيع بن نافع رحمه الله: مُعاوية بن أبي سُفيان سِترُ أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا كشفَ الرَّجلُ السِّتر اجترأ على ما ورَاءه. «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٩).

- قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: مُعاوية عندنا مِحنة، فمن رَأيناه ينظر إلى مُعاوية شَزرًا؛ اتهمناه على القوم. - أعني على أصحاب محمد ﷺ -. «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٢٠٩).

وقد ثبت عن النبي ﷺ النهي عن سبّ أحد من أصحابه، ومُعاوية منهم ﷺ:

- قال النبي ﷺ: «**لا تَسُبُّوا أصحَابِي ..** ». رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٦٥٧٩).

- قال مالك رحمه الله: مَن شتمَ أحدًا من أصحابِ النبيﷺ: أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو مُعاوية، أو عمرو بن العاص؛ فإن قال: كانوا على ضلالٍ أو كفر؛ قُتِلَ. وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة النّاس؛ نُكِّلَ نكالًا شديدًا. «الصواعق المحرقة» (١/ ١٤٠).

- قال أحمد رحمه الله: ومن انتقصَ واحدًا من أصحابِ رسول الله ﷺ، أو أبغضه لحدث كان منه، أو ذكر مساوئه، كان مُتبدعًا حتّى يترحم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سَليمًا. «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٢).

- وعن أبي الحارث قال: وَجّهنا رقعة إلى أبي عبدالله - أحمد بن حنبل -، ما تقول رحمك الله فيمن قال: لا أقول إن معاوية كاتب الوحي، ولا أقول: إنه خال المؤمنين؛ فإنّه أخذها بالسّيف غصبًا ؟

قال أبو عبدالله: هذا قول سُوء رديء، يُجانبون هؤلاء القوم، ولا يُجالسون، ونُبيّن أمرهم للنّاس. «السُّنة» للخلال (٦٥٩).

- قال الفضل بن جعفر: يا أبا عبدالله، أيش تقول في حديث: قبيصة، عن عَبّاد =

٣٣٣ - ومُعاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنه كانت إمَامتُهُ بعدَ علِيٍّ بن أبي طالبٍ، وإنّما طالبَ بدمِ عُثمانَ رضي الله عنه، ولعنَ قاتِلَهُ.

فلمَّا حصلَ الأمرُ لِلحسَنِ خلعَ نفسَهُ، وردَّهَا إليه، وسُمِي: عَامُ الجماعَةِ.

٣٣٤ - قال أحمدُ: بقيَ أربعينَ سنَةً: عشرون إِمَارَة، وعشرُون خلافةً،

السَّمَّاك، عن سُفيان: أئمّة العدل خَمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبدالعزيز ؟

فقال: هذا باطل -يعني: ما ادُّعى على سُفيان -، ثُم قال: أصحاب رسول الله ﷺ لا يدانيهم أحد، أصحاب رسول الله ﷺ لا يقاربهم أحد. «السُّنة» الخلال (٦٦٦).

- وقال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٣٦٦): وتترحَّمُ على أبي عبدالرَّحمنِ مُعاويةَ بن أبي سُفيان، أخي أمِّ حبيبَةَ زوجةِ رسولِ الله، خالِ المؤمنين أجمعين، وكاتبِ الوحي، وتذكرُ فضائلَهُ، وتروِي ما رُوِيَ فيه عن رسولِ الله ﷺ .. الخ

- قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٧٩): واتفق العُلماء على أن مُعاوية أفضل مُلوك هذه الأُمّة، فإن الأربعة قبله كانوا خُلفاء نُبوّة، وهو أوّل الملوك، كان مُلكه مُلكًا ورحمة، كما جاء في الحديث: «**يكون الملك نُبوة ورَحمة، ثُمّ تكون خِلافة ورَحمة، ثُمّ يكون مُلك ورَحمة، ثُمّ مُلك وجبرية، ثُمّ مُلك عَضوض**»، وكان في مُلكه من الرَّحمة والحِلم ونفع المسلمين ما يُعلم أنّه كان خيرًا من مُلك غيره.

وأمّا من قبله فكانوا خُلفاء نُبوّة، فإنه قد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «**تكون خِلافة النُّبوة ثلاثين سَنة، ثم تَصير مُلكًا**»، وكان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم هُم الخُلفاء الرَّاشدون، والأئمة المهديّون الذين قال فيهم النبى ﷺ: «**عَليكم بِسُنَّتى وسُنّة الخُلفاء**». اهـ

انظر: «السُّنة» للخلال (١/ ٤٣١-٤٦٠ / ذِكرُ أبي عبدالرحمن مُعاوية بن أبي سُفيان وخلافته رضوان الله عليه).

ولـم يوجد من أحدٍ إلَّا شكرَهُ وترضَّى [(١)] [٤٦/ب] عنه [(٢)].

٣٣٥- وقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**تَدُورُ رَحَى الإسلامِ بَعـدَ خمسٍ وثلاثينَ سَنة**» [(٣)].

والمراد بالرَّحى هاهنا: القُوّةُ في الدِّينِ.

وقد كانت خِلافَةُ مُعاوية مِن جُملةِ: خمس سِنين؛

لأن الثَّلاثين كمُلت بِخلافةِ عليّ؛

ولأن شَرائطَ الإِمامةِ مَوجودةٌ فيهِ مِن: النَّسبِ؛ لأنه من قُريشٍ، والعِلمِ، والدِّينِ، والشَّجاعةِ، وحُسنِ السِّيرةِ في المسلمين، وغيرِ ذلك، فوجَبَ صحَّة إمامته.

وفضائله: مَا

---

(١) في الأصل: (والرِّضى).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه أحمد (٣٧٠٧) و(٣٧٣٠)، وأبو داود (٤٢٥٤)، وأبو يعلى في «مـسنده» (٥٠٠٩)، و(٥٢٩٨)، والبزار في «مسنده» (٢٩٤٢)، والحاكم (٤/ ٥٢١).

ولفظ حديث الإمام أحمد: عن عبدالله رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تدُورُ رَحَـى الإِسلامِ على رَأسِ خمسٍ وثلاثِينَ، - أَو سِتٍّ وثلاثِينَ، أَو سَبعٍ وثلاثِـينَ -، فـإِن هلكُـوا فسبيلُ مَن هلكَ، وإِن بقُوا يَقُم لهم دِينُهُم سبعِينَ سَنةً**».

والحديث صححه: ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي .

وفي شرح هذا الحديث كلام يطول.

وانظر : «السُّنة» للخلال (٦٤٩).

٣٣٦- أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يحيى بن عبدالجبار، قال: أنبا عباس ابن عبدالله الترقفي [١]، قال: حدثنا أبو مُسْهِر، قال: ثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالرحمن بن أبي عَمِيرَة المزني، - قال سعيد: وكان من أصحاب النبي ﷺ - [عن النبي ﷺ][٢] أنّه قال في مُعاوية: «**اللّهُمَّ اجعَلهُ هَادِيًا، مَهدِيًّا، واهدِهِ، واهدِ بِهِ**» [٣].

٣٣٧- وأخبرنا أبو محمد، قال: أنبا الصَّفار، قال: أنبا ابن عرفة، قال: حدثني قُتيبة بن سعيد البلخي، عن ليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد - صاحب رسول الله ﷺ -، أن رسول الله ﷺ [٤٧/أ] دعا لمعاوية [رضي الله عنه] فقال: «**اللهُمّ عَلِّمْهُ الكِتابَ، والحِسَابَ، وَقِهِ العذاب**» [٤].

---

(١) في الأصل: (البرمعي)، وما أثبته هو الصواب. انظر ترجمته: «السير» (١٣/ ١٢).

(٢) ليست في الأصل، والإضافة من مُسند أحمد رحمه الله وغيره.

(٣) رواه الترمذي (٣٨٤٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (١١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١٩١٥-١٩١٧) من طريق أبي مسهر به.

وروواه أحمد (١٧٩٢٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٦) من طريق آخر.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الجوزجاني في «الأباطيل والمناكير» (١٨٢): هذا حديث حسن.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢-٣٤٤): رواته ثقات. ثم تكلم عن بعض علله ورد عليها.

(٤) رواه ابن عرفة في «جزئه» (٣٦)، واللالكائي (٢٧٧٧) من طريقه، وابن قانع في «مُعجم الصّحابة» (١/ ١٧٨) من طريق قُتيبة بن سعيد، عن الليث به. =

٣٣٨ - حدثنا محمد بن [أحمد] الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يونس بن جَلَّاد، قال: أنبا محمد بن يوسف القُرشي، قال: أنبا محمد بن يزيد الواسطي، قال: ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن عُبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ:

قال الذهبي في «السير (٣/ ١٢٤): وهذا في «جزء» ابن عرفة مُعضل، سقط منه: العرباض، وأبو رهم، وللحديث شاهد قوي. اهـ

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٣) بعد أن ذكر هذا الإسناد قال:

(قال البغوي: ولا أعلم للحارث غيره. قلت: وقد وهم الحسن بن عرفة في زيادة هذه اللفظة، وهي قوله: (صاحب رسول الله ﷺ)، فقد روى الحسن بن سفيان وغيره هذا الحديث عن قُتيبة، فلم يقولوها فيه، وأعضل قُتيبة هذا الحديث، فقد رواه آدم بن أبي إياس، وأسد بن موسى، وأبو صالح، وغيرهم عن الليث، عن معاوية، عن يونس عن الحارث، عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية. وهو الصواب. بَيّنَه أبو نعيم وغيره، والحارث ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ..الخ

وانظر «الإصابة» (٢/ ١٩٣).

والحديث مَروي من حديث: ابن عباس، والعِرباض بن سارية، وعبدالرحمن بن أبي عَمِيرة المزني، ومسلمة بن مُخَلَّد، ومرسل شُريح بن عُبيد، ومرسل حَرِيز بن عثمان.

انظر: «مسند» أحمد (١٦١٥٢)، و«فضائل الصحابة» لأحمد (١٧٤٨) و(١٧٥٠)، و«صحيح» ابن خزيمة (١٩٣٨)، و«صحيح» ابن حبان (٧٢١٠)، والخلال (٦٩٦)، و«الكبير» للطبراني (١٨/ ٢٥١/ ٦٢٨)، (١٩/ ٤٣٩/ ١٠٦٦)، و«الكامل» لابن عدي (٥/ ١٦٢) (٦/ ٤٠٦)، وغيرهم.

قال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/ ١٤٢٠): وله فضيلة جليلة رويت من حديث الشّاميين .. ثم ذكره بإسناده. اهـ

وقال الجوزجاني في «الأباطيل والمناكير» (١٨١): هذا حديث مشهور.

«ائتمنَ اللهُ على وحيِهِ ثلاثة [(١)]: جِبرِيلُ، وأنا، ومُعاوية» [(٢)].

٣٣٩- أخبرنا علي بن عمر الزَّاهد، قال: ثنا محمد بن نوح، قال: ثنا جعفر بن أحمد، قال: ثنا الوليد بن الفضل، قال: ثنا الحسن بن زياد الكوفي، عن القاسم بن بَهرَا[م]، عن أبي الزُّبير، عن جَابر بن عبدالله [رضي الله عنه] أن رسول الله ﷺ أعطى مُعاوية سَهمًا في غُزوة بَني خُليدٍ، فقال: **«يا مُعاوية خُذ هذا؛ والقَني به في الجنَّةِ»** [(٣)].

٣٤٠- وأخبرنا علي، قال: أنبا الفرش [(٤)]، قال: ثنا محمد بن إسحاق

---

(١) في الأصل: (ثلاثًا).

(٢) رواه ابن عدي كما في «اللآلىء المصنوعة» (١/٤١٩).
وقد رُوي من حديث: واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك رضي الله عنهما.
انظر: «المجروحين» لابن حبان (١/١٤٦)، و«الكامل» لابن عدي (٦/٢٩٥)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢/١٧)، و«اللآلىء المصنوعة» (١/٤١٧-٤١٩)
قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/١٢٠): .. ولا يصحّ من جميع وجوهه. اهـ
وذكره الذهبي في «السير» (٣/١٣٠) ضمن الأحاديث الباطلة الموضوعة.
قلت: وقد ثبت أن مُعاوية رضي الله عنه كان من كُتّاب الوحي في زمن النبي ﷺ كما في «صحيح» مسلم (٦٤٩٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢١٤)، وقال: القاسم بن بهرام أبو همدان شيخ كان على القضاء بهيت، يروي عن أبي الزبير العجائب، لا يجوز الاحتجاج به. اهـ
وانظر طُرق الحديث وبيان ضعفها في: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/٣٣٢)، و«اللآلىء المصنوعة» للسيوطي (١/٤٢١).
قال ابن عساكر: لا أعرف غزوة (بني خُليد) في الغزوات. «اللآلىء» (١/٤٢١).

(٤) كذا في الأصل !. ولعلها: (القواس)، وهو: (أبو الفتح يوسف بن عمر). =

المقرئ، قال: حدثني زُرَيق بن مُحمد الدَّلَّال، قال: ثنا الحسن [بـن] عَرفة، قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: أنبا حُميـد، عـن أنـس [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إني [٤٧/ب] لا أَفقِدُ [في] الجنَّةِ إلّا مُعاويةَ بن أبي سُفيان،

فإذا كان بعد كذا وكذا رأيته، فأقولُ: أينَ كُنتَ ؟

فيقولُ: عِندَ [(١)] ربي يُحَييني، ويُغَلفني [(٢)] بيده، ويقول:

هذا بِمـا نِيلَ من عِرضِكَ في دار الدُّنيا» [(٣)].

انظر: «السير» (١٧/ ٦٠٩)، «تاريخ بغداد» (١/ ٥).

(١) في الأصل: (عن)

(٢) في الأصل: (ويعلفى).

وفي «تاريخ دمشق» (٥٩/ ١٠٢): (ويغلفني).

وفي «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٨٨): (ويعلقني).

وعند الباقين: (يناجيني وأناجيه، ويحييني وأُحييه).

والصّواب - والله أعلم -: يغلفني أي: يُطَيّبني.

(٣) رواه ابن عدي «الكامل» (٤/ ٢٦٤)، والخطيب في «تـاريخ بغـداد» (٩/ ٤٤٩)، وابـن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ١٠٢) مـن طُرُق كثيرة.

وممن صَرَّحَ بوضعه: ابن عدي، والخطيب، وابن الجـوزي، والـذهبي، وابـن حجـر، والسُّيوطي، وغيرهم.

انظر: «الموضوعات» (٢/ ٢٣)، و«الـسير» (٣/ ١٣٠)، و«لـسان الميـزان» (٣/ ٢٧٦)، و«اللالئ المصنوعة» (١/ ٤٢٤).

فصل

٣٤١ - أخبرنا أبو القاسم عبدالملك بن محمد الزَّاهد، قال: أنبا أحمد بن جعفر[(١)]، [قال: حدثنا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، حـدثنا محمـد ابن جعفر]، قال: ثنا شُعبة، عن حُصَين - يعني: ابن عبدالرحمن -، عن هَلال – يعني: ابن يَسَاف -، عن عبدالله بن ظالم المَـازِني، عـن سعيد بن زيد بن [(٢)] عَمرو بن نُفَيل، قال: كُنَّا مع رسـول الله صـلى الله عليه وسلم بِحِرَاءٍ، فقال:

«**اسكُن حِراءُ؛ فإنّه ليس عليك إلَّا نَبِيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شَهِيدٌ**».

قال: مَن هُم [(٣)] ؟

قال: رسول الله ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحَـةُ، والزُّبَيرُ، وسَعدٌ، وابنُ عَوفٍ.

قيل له: مَن العاشِرُ ؟ قال: وأنا. قيل: نفسُهُ.

---

(١) (أحمد بن جعفر قال : ثنا شعبة)، كذا في الأصل !! ولا يخفى أن فيـه سـقطًا كبـيرًا؛ لأن أحمد بن جعفر وهو القَطيعي راوي «المسند» عـن عبـدالله بـن أحمـد، وإنّـما اشـتبه عـلى النّاسخ أحمد بن جعفر وهو القَطيعي ومحمد بن جعفر وهو غُنْدَر صاحب شُعبة !

وقد روى أحمد في «مسنده» هذا الحـديث عـن محمـد عـن شـعبة، فلهـذا أضـفت في الإسناد ما بين [ ] من «المسند».

(٢) في الأصل: (عن)، وما أثبته هو الصواب، فهو حديث: سعيد بن زيد بن عَمرو بن نُفيل أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: (منهم).

قال سعيد بن زيد: أشهد على التِّسعة أنَّهم في الجنَّة، ولو شَـهِدتُ على العاشرِ لـم آثم [(١)].

٣٤٢ - وعن عبدالرحمن [بن] عوف، قـال: قـال رسـول الله صـلى الله عليه وسلم: «**عَشَرَةٌ في الجنَّةِ**» [(٢)].

أو أشهد ؟

قال: أشـهد، قـال الله تعـالى: M ` a b c [أ/٤٨] d L [يوسف:٨١] [(٣)].

---

(١) رواه أحمد (١٦٣٠)، وأبـو داود (٤٦٤٨) والترمـذي (٣٧٥٧)، وابـن ماجـه (١٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٠ و٨١٩١). والحديث صحيح.

وقد روى مسلم في «صحيحه» (٣٦٢٧) نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ كان على جَبلِ حِراء، فتحـرَّكَ، فقـال رسـول الله ﷺ: «**اسـكُن حِرَاءَ فمـا عليكَ إلَّا نَبيّ، أو صِدّيق، أو شهِيد**». وعليه: النبي ﷺ، وأبـو بكـر، وعُمـر، وعُثمان، وعَلي، وطَلحة، والزُّبير، وسَعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم جميعًا.

(٢) رواه ابن البَنَّاء في كتابه «الأصول المجردة» (٣٥)، و«المختار في أصول السُّنة» (١٥٠) بإسناده من حديث عبدالرحمن بن عوف ﷺ، وفيه قوله: (**أبو بكر في الجنَّةِ، وعُمر في الجنَّـةِ، وعُـثمان في الجنَّةِ، وعَلي في الجنَّةِ، وطَلحة في الجنَّةِ، والزُّبير في الجنَّةِ، وسَعد في الجنَّـة، وعبـدالرحمن ابن عَوف في الجنَّة، وسَعيد بن زيد في الجنَّةِ، وأبو عُبيدة بن الجرَّاح في الجنَّةِ**).

والحديث رواه الترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٤)، وابـن حبـان في «صحيحه» (٧٠٠٢).

ورُوي من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنـه، رواه أبـو داود (٤٦٤٩)، والترمـذي (٣٧٤٨)، وابن ماجه (١٣٣). وقد صححّه: البخاري، والترمذي.

(٣) قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (١٥٦): وَمَـن لـم يـشهد لِمَـن شَـهِدَ لـه =

فصل

٣٤٣- أخبرنا عُبيدالله بن أحمد الأزهري، قال: ثنا علي بن عَمرو الحَرِيري [١]، قال: ثنا أحمد بن الحُسين، قال: ثنا محمد بن عبدالرحمن، قال: ثنا حُسين، عن سُفيان، عن عَمرو بن دِينار، عن جَابر [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لن يَلِجَ النَّارَ رَجُلٌ شَهِدَ بَدرًا، أو الحُدَيْبِيَةَ» [٢].

٣٤٤- وأخبرنا عُبيدالله قال: أنبا عَمرو بن محمد، قال: ثنا البغوي، قال: ثنا العَلاء بن مُوسى البَاهلي، قال: ثنا الليث بن سَعد، عن أبي الزُّبير، عن جابر بن عبدالله قال: قال صلى الله عليه وسلم:

«لا يَدخُلُ أحدٌ [٣] مِن بايعَ تحتَ الشَّجَرَةِ النَّارَ» [٤].

رسول الله ﷺ بالجنَّةِ فهو صاحبُ بدعةٍ وضلالة، شاكٌّ فيما قال رسول الله ﷺ. اهـ
وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٣١٧/ بتحقيقي).

(١) في الأصل: (الحرتري)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١).

(٢) رواه أحمد (١٥٢٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٨٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٠٠)، ولفظهم: «.. بَدرًا، والحُدَيْبِيَةَ»، بواو العطف.
ويشهد له ما رواه مسلم في «صحيحه» (٦٤٨٧) لمّا قيل للنبي ﷺ: (ليدخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّار)، **فقال** ﷺ: **«كذبتَ؛ لا يَدخُلُهَا فإنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا والحُدَيبِيَةَ»**.

(٣) في الأصل: (أحدًا).

(٤) رواه المؤلف من طريق العلاء في «جزئه» (رقم/ ١). ورواه أحمد (١٤٧٧٨)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠)، وقال: حديث حسن صحيح.

فصل

٣٤٥- حدثنا أبو الفرج أحمد بن محمد النُّور، قال: أخبرنا أحمد بن يوسف بن خلَّاد، قال: ثنا الحارث بن محمد، قال: ثنا إسماعيل بن أبي سُليمان، قال: ثنا - في الآخرة - إسماعيل بن عيَّاش، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن ضَمرة بن حَبيب، أن عائشة رضي الله عنها ذُكِرَت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:

«**إنَّها صوَّامَة قوَّامَة، زَوجَتِي في الدُّنيا**» [(١)].

٣٤٦- وعن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: لما كانت اللّيلة التي زُفَّت فِيها فاطمة إلى [عليٍّ] كان رسولُ [٤٨/ب] الله ﷺ أمامها، وجِبريلُ عن يَمينها، وميكائيلُ عن شِمالِها، وسَبعون ألفَ مَلكٍ مِن خَلفِها؛ يُسبِّحُون اللهَ، ويُقدِّسُونَهُ حتَّى طلعَ الفجر[(٢)].

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «زوائد مسند الحارث»(٩٩٦).
وهو ضعيف، في إسناده: ابن أبي مريم؛ ضعفه: ابن معين، والنسائي وغيرهما.
وضمرة بن حبيب تابعي وقد أرسل هذا الحديث.
وفي صحيح البخاري (٣٧٧٣) (باب فضل عائشة رضي الله عنها)، عن أبي وائل قال: خطب عَمّار رضي الله عنه فقال في عائشة رضي الله عنها:
(إني لأعلم أنّها زوجته في الدُّنيا والآخرة).
قلت: وأهل السُّنة يخصُّون عائشة رضي الله عنها بالذكر في عقائدهم غيضًا للرافضة أخزاهم الله، وقد بينت ذلك في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٢٤).

(٢) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٠) وقال: هذا حديث موضوع.

فصل

٣٤٧- وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**اللهم اغفر للعَبَّاسِ، وولَدِهِ مَغفِرَةً ظاهِرةً وباطِنَة، اللَّهُم اخلُفهُ في ولدِهِ**» (١).

٣٤٨- وقال [ﷺ]: «**لا يُبغِضُ الأنصارَ رجلٌ يُؤمنُ بالله [واليومِ الآخِرِ]**» (٢).

٣٤٩- «**ومن أبغَضَهُم أبغَضَهُ [الله]**» (٣).

---

(١) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (١٥٢).

والحديث رواه أحمد في «فضائل الصَّحابة» (١٧٩٥)، والترمذي (٣٧٦٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٧٣). كلهم من طريق عبدالوهاب الخفَّاف، عن ثور، عن مَكحول، عن كُريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

وقال أبو علي صالح جزرة: أنكروا على الخفّاف حديثًا رواه لثور بن يزيد، عن مَكحول عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. حديثًا في فضل العَبَّاس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع، وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور، ولعله دَلَّسَ فيه وهو ثقة. اهـ

«تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣). وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ٢٨٧).

وانظر كذلك: «الشريعة» (٥/ ٢٢٤٧ /كتاب فضائل العباس بن عبدالمطلب، وولده رضي الله عنهم أجمعين) وذكر فيه عدة أبواب.

(٢) رواه الترمذي (٣٩٠٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

ورواه مسلم في «صحيحه» (١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (١٤٩) من حديث البراء ﵁ أن النبي ﷺ قال: «**الأنصَارُ لا يُحِبُّهُم إلّا مؤمِنٌ، ولا يُبغِضُهم إلّا مُنافقٌ، مَن أحبَّهُم أحبَّهُ الله، ومَن أبغَضَهُم أبغَضَهُ الله**».

٣٥٠- وقال [ﷺ]: «**الأُمَراءُ مِن قُريشٍ**» [١].

٣٥١- وقال [ﷺ]: «**قال لي جبريلُ: لـم أجد بِنَي أبٍ أفـضل مِـن بِنَـي هاشِمٍ**» [٢].

---

(١) روي من حديث: أنس، وعلي، وأبي برزة الأسلمي رضي الله عنهم.

وهو حديث صحيح.

انظر: «مسند» أحمد (١٩٧٨٢) و(١٩٨٠٥)، و«السُّنة» لابن أبي عاصم (١١٥٤ و ١١٥٩)، و«مسند» أبي يعلى (٥٦٤ و ٣٦٤٥)، و«مسند» البزار (٧٥٩)، و(٣٨٥٧)، و«التاريخ الكبير» (٤/٩٩/٢٠٩٦)، والحاكم (٤/٥٠١و٥٤٦).

وروى البخاري في «صحيحه» (٧١٣٩) (باب الأمراء من قريش) من حديث مُعاوية رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إنَّ هذا الأمرَ في قُرَيش ..**».

وقال حرب الكرماني رحمه الله في «السُّنة» من كتابه «المسائل» (٥٢/بتحقيقي): والخلافةُ في قُريشٍ ما بقي مِن النَّاسِ اثنان. ليس لأحدٍ مِن النَّاسِ أن يُـنازِعهُم فيها، ولا يَخرُجَ عليهم، ولا يُقرَّ لغيرِهِم بـها إلى قيامِ السَّاعة. اهـ

وانظر كتابه هذا فقد عقد رحمه الله فيه: (باب الأمر في قريشٍ ما بقي من الناس اثنان).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٥٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٨٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٨٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن الزهري إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد به: موسى ابن عُبيدة، ولا يروى عن عائشة إلّا بهذا الإسناد. اهـ

وفي إسناده: موسى بن عُبيدة الرَّبذِي.

والحديث ضعفه: البيهقي في «دلائل النبوة» (١/١٧٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢١٧).

وفي الباب حديث: واثلة بن الأسقع ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**إنَّ الله اصطَفَى كِنَانَةَ مِن ولدِ إسماعِيلَ، واصطَفَى قُرَيشًا مِن كِنَانَةَ، واصطَفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ، واصطفانِي مِن بَنِي هاشِمٍ**». رواه مسلم (٦٠٠٢).

فصل

٣٥٢- حدثنا علي بن محمد بن المُعَدِّل، قال: أنبا أبو جعفر بن محمد بن عَمرو البَختري، قال: ثنا محمد بن عبدالملك الدَّقيقي، قال: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سَعد، قال: ثنا عَبيدة بن أبي رَائطَة، عن عبدالرحمن بن زِياد، عن عَبدالله بن مُغَفَّل، قال: قال رسول الله ﷺ:

«اللهَ اللهَ في أصحَابي، لا تَتخِذُوهم غَرَضًا[1] بَعدِي. فمن أَحبَّهُم فبِحُبِّي أَحبَّهُم، ومَن أبغَضَهُم؛ فَبِبُغضِي أبغَضَهُم، ومَن آذاهُم؛ فقد آذَاني، ومَن آذاني؛ فقد آذَى اللهَ، ومن آذَى [اللهَ]؛ فيُوشِكُ أن يأخُذَهُ» [2].

وانظر: «الشريعة» (٦/ ٢٢٧٦/باب ذِكر إيجاب حبّ بني هاشم أهل بيت النبي ﷺ على جميع المؤمنين).

(١) (الغَرَضُ): الشَّيء يُنصب فيُرمى فيه، وهو الهدف. «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٦٥٤).

(٢) رواه أحمد (١٦٨٠٣و٢٠٥٤٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣١)، والترمذي (٣٨٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٠٢٦)، وابن حبان (٧٢٥٦)، كلهم من طريق: عَبيدة بن أبي رائطة، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالله بن مُغَفَّل ﷺ.

وفي إسناده: عبدالرحمن بن زياد، واختلف في اسمه.

قال ابن معين: لا أعرفه. وكذا قال الذهبي: لا يُعرف.

وقال البخاري بعد أن ساق هذا الإسناد من طريق ابن زياد قال: فيه نظر.

وقال الترمذي (٥/ ٦٩٦): هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

قال العقيلي: وفي هذا الباب أحاديث جيّدة الإسناد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ.

قلت: كقوله ﷺ «**لا تَسبوا أصحابي ..**». رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٦٥٧٩).

وقد تقدم شيء من ذلك تحت رقم: (٢٣٣و٢٣٤). وانظر: «الكامل في الضُّعفاء» (٤/ ١٦٧)، و«الضُّعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٧٢)، و«الميزان» (٢/ ٥٦٤).

٣٥٣- وقال عليه [الصَّلاة و] السَّلام [٤٩/أ]: «يَجمعُ [(١)] [اللهُ] النَّاسَ غدًا في صَعيدٍ واحِدٍ، ثُم يَلتقِطُ مِنهُم قذفَةَ [(٢)] أصحابي، ومُبغِضُوهُم، فيُلقُوهم في النَّارِ» [(٣)].

٣٥٤- وقال: «مَثَلُ أصحابي كالنُّجُومِ» [(٤)]،

٣٥٥- [وقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: مثلُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ] كالعُيونِ، ودَواء العُيون تَركُ مَسّها» [(٥)].

والله أعلمُ

تَمَّ بِحمدِ الله تَعَالى وعَونِهِ

وصلى الله على محمد وعلى آل محمد

ورَضِيَ اللهُ عَن أصحابِ رَسولِ الله أجمعينَ

---

(١) في الأصل: (تجمع)

(٢) في الأصل كلمة: (يه). وقد حذفتها.

(٣) ذكره ابن البَنَّاء بإسناده في كتابه «الأصول المجردة» (٤٣)، من حديث عُمر بن الخطاب رضي الله عنه. والتصويب والزيادة منه.
ورواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٢٦١)، والجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص٤٨٢) (٩٦٩)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
قال أبو الشيخ في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن يزيد: حدّثَ أحمد بحديثين مُنكرين لم يتابع عليهما. اهـ ثم ذكر حديث عُمر رضي الله عنه هذا.

(٤) تقدم تخريجه تحت أثر رقم (٦).

(٥) رواه ابن سمعون في «أماليه» (٨٥).

الفهارس

١ - فهارس الآيات

٢- فهارس الأحاديث:

٣- فهرس بعض الآثار الواردة في الكتاب

٤- فهرس أبواب السنة والاعتقاد:

التمسك بالسنة والجماعة

ذم الكلام

ذم البدع

الجامع

الجنة والنار

الخلافة والإمارة

الصحابة ومناقبهم

صفات تعالى وإمرارها كما جاءت

القبر

القدر

القرآن كلام الله غير مخلوق

الفتن والملاحم وأشراط الساعة

القيامة

معاملة أهل البدع

الملائكة

٥- فهرس الأبواب الفقهية والآداب الشرعية:

العلم

القرآن والتفسير

النكاح والطلاق والعشرة

٦- عقائد العلماء وغيرهم

٧- الفرق والمذاهب

٨- فهرس الأقوال المروية عن الإمام أحمد رحمه الله

٩- فهرس أبواب الكتاب

الصفحة

صدر من سلسلة دار الأمر الأول:

١ – كتاب «السُّنة» لعبدالله بن الإمام أحمد (٢٩٠هـ).

٢ – «السُّنة» لحرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) من كتابه المسائل.

٣ – «الشرح والإبانة». المعروف بـ«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٣٨٧هـ).

٤ – «الرد على المبتدعة» لابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله.

٥ – «إثبات الحد لله تعالى وأنه جالس وقاعد على عرشه» للدشتي (٦٦٥هـ).

٦ – «ذم كلام وأهله» لأبي إسماعيل الهروي الأنصاري.

٧ – «رسالة السِّجزي إلى أهل زبيد في إثبات الحرف والصوت».

٨ – «إبطال الحيل» لابن بطة العكبري. رحمه الله.

٩ – «الاحتجاج بالآثار السَّلفية على إثبات الصِّفات الإلهية والردّ على المفوضة والمشَبّهة والجهميّة».

صدر للمحقق:

١- كتاب «السُّنة» لعبدالله بن الإمام أحمد (٢٩٠هـ).

٢- «السُّنة» لحرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) من كتابه المسائل.

٣- «الشرح والإبانة». المعروف بـ«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٣٨٧هـ).
[دار الأمر الأول]

٤- «الرد عى المبتدعة» لابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله. [دار الأمر الأول]

٥- «إثبات الحد لله تعالى وأنه جالس وقاعد على عرشه» للدشتي (٦٦٥هـ).

٦- «الاحتجاج بالآثار السَّلفية على إثبات الصِّفات الإلهية والردّ على المفوضة والمشَبّهة والجهميّة». [دار الأمر الأول]

٧- «التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابي:تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، وعون المعبود شرح سنن أبي داود».

٨- «الجامع في كتب آداب المعلمين». وهو عبارة عن ستة كتب: لابن سحنون، والقابسي، وابن أبي زيد القيرواني، والمغراوي، و ..

٩- «الجامع في أحكام وآداب الصبيان». (١- كتاب العلم). [مكتبة الأسدي]

١٠- «الاحتفال بأحكام وآداب الأطفال». وهو عبارة عن أربعين حديثًا في الأطفال مع التعليق عليها. [مؤسسة الريان] (وقد ترجم بالفرنسية).

١١- «الإفادة بما يشرع فعله أيام الولادة». [مكتبة الأسدي]

١٢- «إتحاف المصلين بتتبع الفضائل والأجور من حين الاستعداد للصلاة إلى الفراغ منها». (وقد ترجم بالأردية).